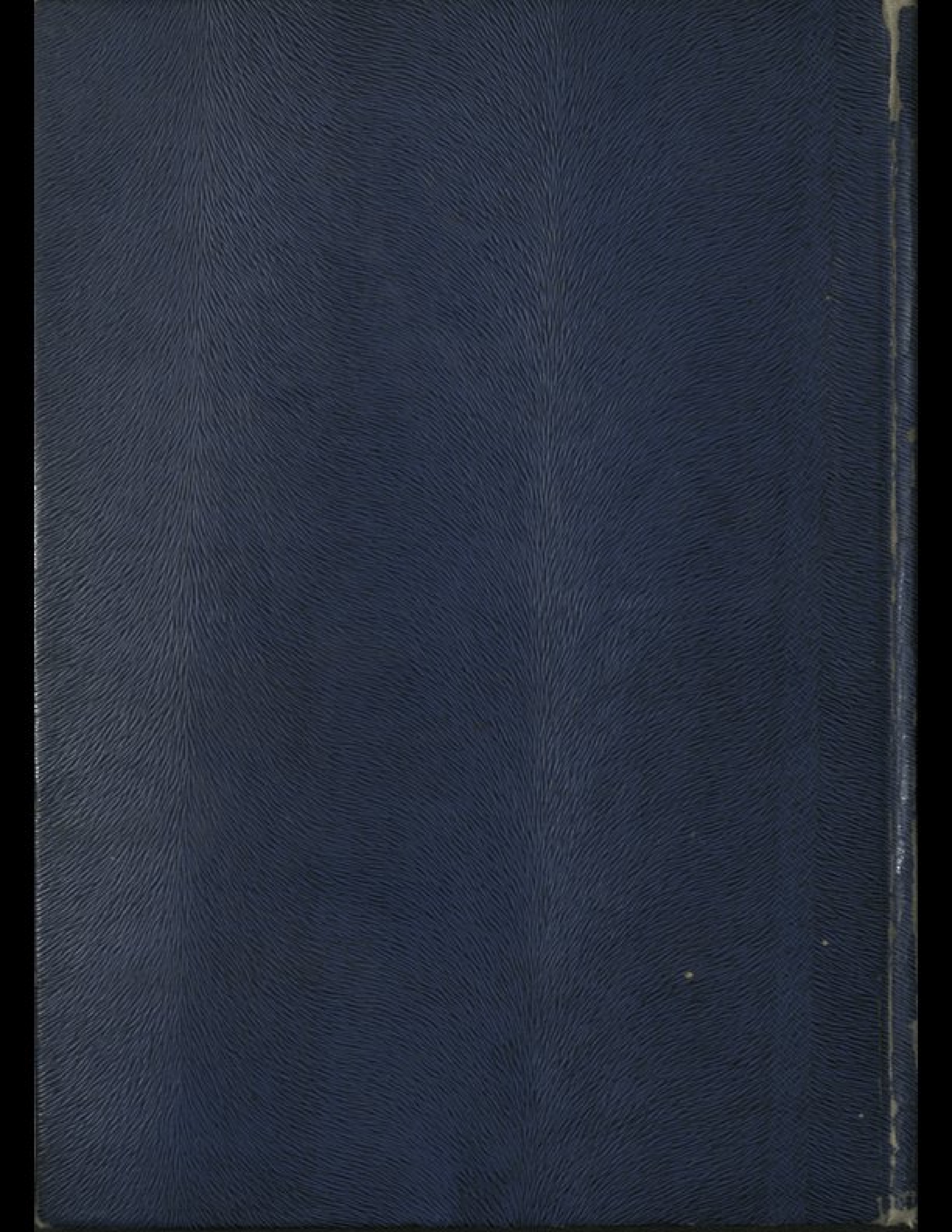
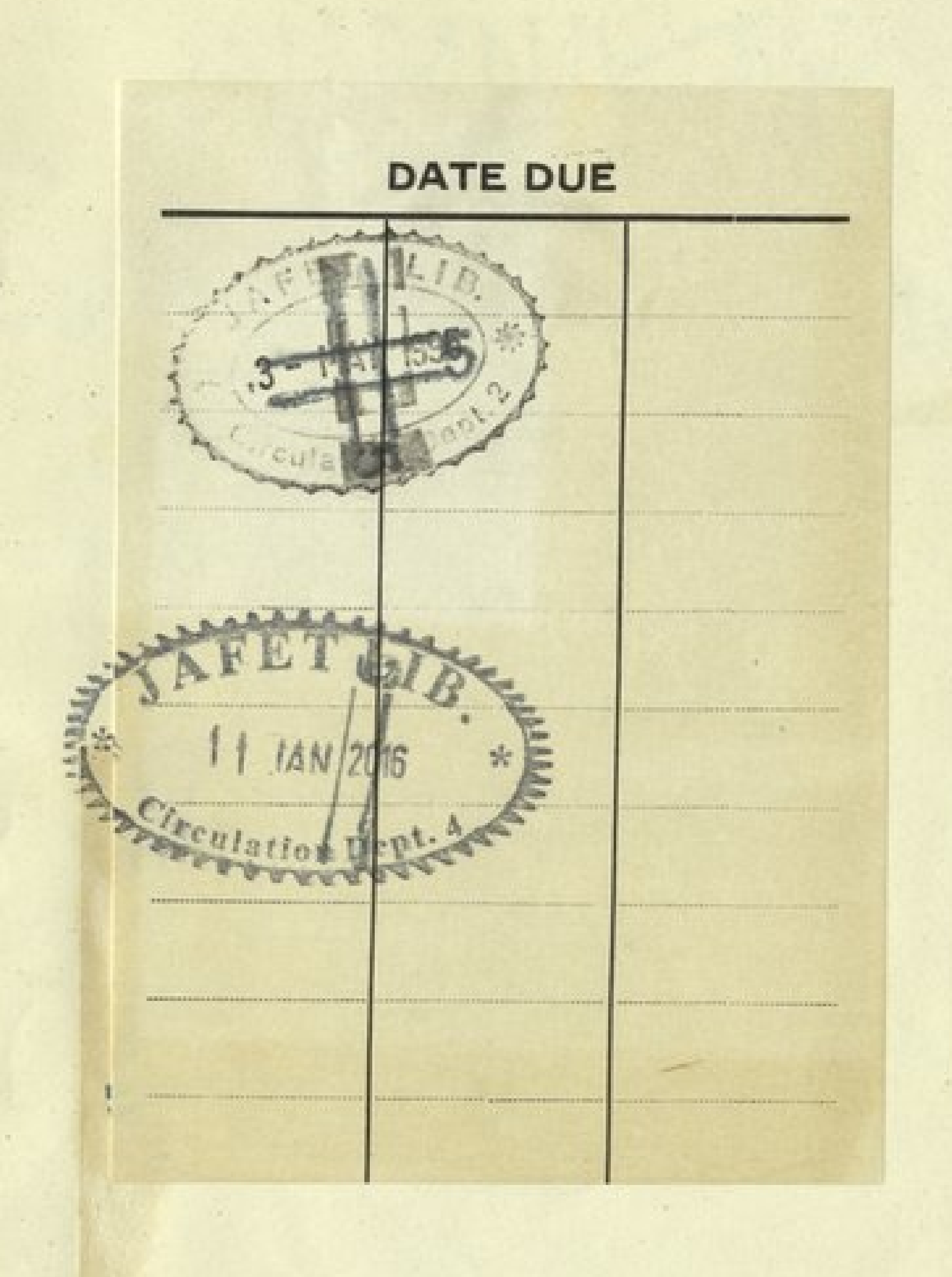
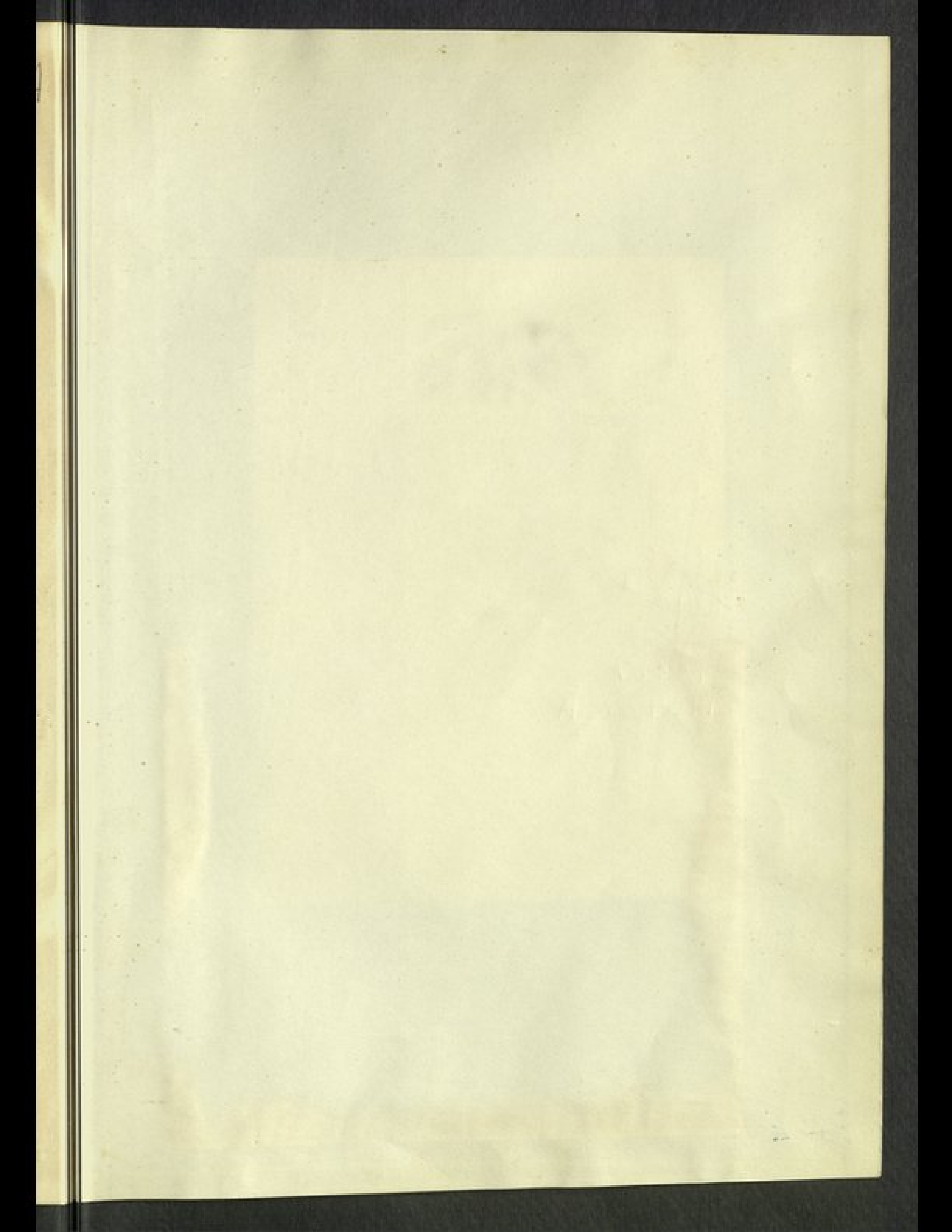




DATE DUE



مشكلة الموصل

دراسة في الدبلوماسية العراقية - الأنكليزية - التركية وفي الرأي العام

الى مكتبة الجامعة الاميركية
في بيروت مع تمنياتي

[signature]

٩/٩/ ١٩٥٥

تأليف

الدكتور فاضل حسين

رسالة الدكتوراه التي قدمها المؤلف الى جامعة انديانا
في الولايات المتحدة الاميركية سنة ١٩٥٢

بغداد ١٩٥٥

مطبعة الرابطة - بغداد

ساعدت وزارة المعارف العراقية على نشره

الرحلة الحبشية

[illegible]

تأليف

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

كتاب الاستاذ المشرف

الى وزير معارف العراق

مؤرخ في ٩ تموز ١٩٥٢

اعتبرت جامعة انديانا رسالة المؤلف ممتازة تستحق المبادلة مع الجامعات الكبرى فاقترحت على وزارة المعارف العراقية طبعها على نفقتها باللغة الانكليزية بغية توزيعها على الجامعات وعلى الشخصيات العراقية المهمة ، وفيما يلي بعض ماجاء في كتاب الاستاذ المشرف في تزكية رسالة المؤلف :

وزير المعارف

بغداد

العراق

يا صاحب المعالي

... انجز السيد فاضل حسين رسالة ممتازة بكتابه عن موضوع كبير الاهمية في تاريخ العراق الحديث ... وتظهر الاوجه الثمينة لهذا البحث خاصة في الفصول التي تعالج مناقشات البرلمانين العراقي والبريطاني والصحافة العراقية والتركية والبريطانية والفرنسية والاميركية . ولم يعالج هذه الاوجه من مشكلة الموصل معالجة مفصلة أي بحث سابق فيما اعلم كما فعل المؤلف .

... اعتقد انه سيسرك العمل الذي اتمه الكاتب عن هذا الموضوع وسترى انه يعرض وجهة النظر العراقية امام العالم عرضا حسنا .

المخلص

ف . لي بنز

استاذ التاريخ

كلمة شكر

يعرب المؤلف عن اعمق امتنانه للبروفسور ف · لى بنز الذى اشرف على كتابة هذه الرسالة بعناية واهتمام وقد تجاوزت رقته ومجاملاته الحدود التى يستحقها الطالب ·

ومن بين الاصدقاء الكثيرين الذين قدموا للمؤلف مساعدات ثمينة يشكر بصورة خاصة الدكتور مجيد خدورى والدكتور جميل دلالى والاستاذ رفيق حلمى والسادة سعد يوسف وعبدالعزيز ابو التمن وخيرى العمرى ونجيب محيى الدين وعبدالكريم العطار والمحترم كرتس ستيفان ·

ويشكر المؤلف فضل السيدة أليس كربن والسيدة ماكسين اولكود والموظفين فى قسم الاستعارة المتبادلة فى جامعة انديانا · ويشكر موظفى مكتبة جامعة انديانا الذين قدموا له خدمة واهتماما تجاوزا حدود الواجب · ويشكر المؤلف ايضا موظفى المكتبة العامة فى بوسطن ومكتبة جامعة شيكاغو ومكتبة كليفلاند العامة ومكتبات جامعة كولورادو ومكتبة جامعة كولومبيا ومكتبة الكونكرس والمكتبة القانونية فى جامعة هارفرد ومكتبة جامعة لويولا ومكتبة جامعة ميامى (فى اكسفورد ، اوهايو) ومكتبة جامعة مشيغان ومكتبة معهد الشرق الاوسط ومكتبة جامعة منيسوتا ومكتبة جامعة نورثوسترن والمكتبة القانونية فى جامعة نوتردام ومكتبةجامعة برنستون ومكتبة جامعة بردو ومكتبة الاثار فى بغداد والمكتبة العامة فى بغداد للمساعدات الثمينة التى قدموها له فىجمع المواد المطلوبة للرسالة ·

واخيرا يشكر المؤلف فضل السيدة الزبث كولنكر لطبعها الرسالة بالآلة الطابعة ·

فاضل حسين

المحتويات

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الفصل الأول

مقدمة : العراق الحديث

لقد اتى على العراق حين من الدهر كان فيه جزء من الامبراطورية العثمانية (١٦٣٨ – ١٩١٨) • وقد كان لفكرتي الدمقراطية والقومية اللتين نشرتهما الثورة الفرنسية في العالم أثر في انحلال الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى • وكان للبعث العربي الذي ذكر به ادباء مصر وسوريا العرب بماضيهم وانعشوا آمالهم بالمستقبل صداه في العراق وساهم احراره في المطالبة بالاصلاح خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين • وقد رأى احرار الامبراطورية العثمانية على اختلاف أجناسهم وأديانهم ان الدمقراطية تعني الملكية الدستورية فألفوا لهذا الغرض جمعية الاتحاد والترقي واضطروا السلطان المستبد عبد الحميد الثاني في ١٩٠٨ على منح الدستور • ولكن سرعان ما ظهر أن الاتراك في هذه الجمعية عازمون على تتريك العناصر الاخرى فكون العرب جمعيات لمقاومة السيطرة التركية •

وقد كان العراقيون نشيطين في هذه الجمعيات ، ولما انتهت الحركة بالثورة على الاتراك في سنة ١٩١٦ ساهم الضباط العراقيون فيها • وقد كانت مشاركة هؤلاء الضباط في الحركة والدعاية الانكليزية ضد الاتراك سببا في انتعاش الوعي القومي في العراق [١] •

احتلت الجيوش البريطانية العراق خلال الحرب العالمية الاولى • وفي ٣٠

(١) عن القومية العربية والبعث العربي انظر George Antonius, *The Arab Awakening.* وقد ترجم علي حيدر الركابي هذا الكتاب الى العربية بعنوان **يقظة العرب** •

تشرين الاول ١٩١٨ وقع الاتراك وممثل عن الحلفاء هدنة مندروس التى صارت نافذة منذ ظهر اليوم التالى حسب التوقيت المحلى وفى ذلك الوقت كانت الجيوش البريطانية على بعد اثنى عشر ميلا من مدينة الموصل •

الادارة البريطانية فى العراق ١٩١٨ ـ ١٩٢٠

فى يوم ٢ تشرين الثانى ١٩١٨ جاء العقيد لجمان الى مدينة الموصل وسأل القائد التركى الجنرال على احسان باشا ان يلاقى فى جنوب الموصل القائد الانكليزى الجنرال السروليام مارشال الذى وصلته تعليمات من القيادة العليا البريطانية باحتلال ولاية الموصل كلها • وقد طلب الجنرال مارشال جلاء الاتراك عن ولاية الموصل وفقا للمواد ٧ و ١٦ من هدنة مندروس [٢]• وقد تجادل القائدان حول معنى ميزوبوتاميا Mesopotamia وهل تشمل ولاية الموصل أم لا ورفض على احسان اخلاء الولاية ومدينة الموصل ورجع الى مقر قيادته فى الموصل وأمر برفع العلم العثمانى على بناية الحكومة • وفى يوم ٨ تشرين الثانى اسرع لجمان الى الموصل وامر بانزال العلم العثمانى ورفع العلم البريطانى مكانه [٣] • وفى الوقت نفسه كان الجنرال كوب قد تسلم أمرا باحتلال الموصل ، فاحتلها وذكر على احسان بمواد الهدنة واعتبره مسؤولا عن الاضرار التى قد تنجم عن رفضه اخلاء المدينة والولاية • اما على احسان فقد اتصل برقيا بالحكومة التركية يطلب تعليماتها وتسلم امرا باخلاء الموصل وتسليمها للبريطانيين وبترك المدنيين يعملون فى دوائرهم باسم دولتهم العثمانية ، وفى ٥ تشرين الثانى انسحب القائد التركى وترك وكيلا للوالى فى الموصل •

وبعد سبعة ايام سأل لجمان نائب الوالى ان يغادر الموصل وقد غادرهافى

---

(٢) نصت المادة السابعة على ان « للحلفاء الحق باحتلال اية نقطة ستراتيجية فى حالة ظهور موقف يهدد أمن الحلفاء » ونصت المادة السادسة عشرة على « تسليم كل الحاميات فى الحجاز وعسير واليمن وسوريا وميزوبوتاميا (بين النهرين) لاقرب قائد حليف » •

(3) Gertrude Bell, *Review of the Civil Administration of Mesopotamia*, p. 48.

١٣ تشرين الثاني بعد ان اذاع البيان الاتي (٤) :

تؤدى جميع الدوائر والمحاكم المدنية العثمانية وعموم شعب الادارة المدنية التركية واجباتها كما في السابق باسم الدولة العثمانية وها انى ادرج للعموم بين علامات اقتباس البند الخامس من خطاب قائد الجيش البريطاني العام في العراق فخامة الجنرال مارشال الى قيادة الجيش السادس العثماني المؤرخ في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ والمبلغ الينا من قيادة الجيش السادس بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٣٣٤ رومية وبرقم ٢٠٤٩٤ .

« ان الادارة المدنية التركية الموجودة في نفس الموصل وفي ولاية الموصل يجب ان تبقى على حالها فبناء على ذلك تبقى الشرطة والدرك في الموصل ويكونون هم والموظفون المدنيون العثمانيون مسؤولين امام الحاكم السياسي الذى سيعينه القائد البريطاني العام في الموصل لتأمين النظام وتطبيق احكام القوانين حتى ورود اشعار آخر » واما الاهلون الذين يرومون العودة الى بلادهم فانهم يسفرون من قبل الموظفين البريطانيين واما مسؤولية الموظفين المدنيين العثمانيين امام الحاكم السياسي البريطاني فان قبول ذلك أمر ضرورى الى ان تنتهى القضية بين الدولتين على ان تكون أحكام احتجاجنا على احتلال الموصل باقية طبعا وقد فوضنا أمر ولاية الموصل الى صاحب الفضيلة شاكر افندى قاضى الموصل وكالة وبلغنا الامر الى جناب الكرنل لجمان » .

١٣ تشرين الثاني ١٩١٨ — التوقيع — نائب والى الموصل

لقد كان اكثر ولاية الموصل غير محتل عند توقيع الهدنة بالرغم من ان الجيوش البريطانية كانت قد احتلت كركوك يوم ٢٥ تشرين الاول ١٩١٨ ، وسمع البريطانيون بالهدنة وهم يلاحقون الاتراك المتراجعين عبر الزاب الصغير ، ولكن الانكليز احتلوا أربيل بعد ذلك وبقية ولاية الموصل . اما السليمانية فكانت بيد الشيخ محمود الذى كان البريطانيون قد عينوه ليمثلهم فيها . ولما عرضت مشكلة الموصل على عصبة الامم احتج الاتراك بأن احتلال ولاية الموصل كان عملا غير قانوني ونقضا للهدنة .

استفتاء ١٩١٨ ـ ١٩١٩ :

في تشرين الثاني ١٩١٨ سألت وزارة الهند السر ارنولد ولسن نائب الحاكم المدنى ان يبرق اليها بآرائه في أى أمر له علاقة بالعراق قد يفيد ممثلى بريطانيا في مؤتمر تمهيدى يعقد بين الحلفاء . وقد ابرق ولسن رأيه

(٤) عبدالرزاق الحسنى ، **العراق في دورى الاحتلال والانتداب** ، الجزء الاول ، ص ٣٤ .

فى التصريح البريطاني الفرنسى الصادر فى ٧ تشرين الثانى ١٩١٨ ونتائجه واقترح اعلان الحماية على العراق • وبعد ذلك بأيام قليلة اقترحت وزارة الهند خطة مفصلة قسمت بها العراق الى قسمين : أسفل واعلى وسألت ولسن ان يبرق آراءه فأجاب ان ولايات البصرة وبغداد والموصل يجب ان تعتبر وحدة مفردة لغايات ادارية تحت سيطرة بريطانية فعالة • وقد ذكر ولسن نظراته فى آراء العرب المثقفين عن التصريح البريطانى الفرنسى وعن الوضع بعد صدوره ، وقد أكد ان العرب يعارضون عودة الحكم التركى وادعى انهم يعارضون تأسيس مملكة عربية من دون استشارة أو مساعدة أو اشراف من قبل بريطانيا ولكنه اضاف بأنه ليس ثمة عربى يرغب فى ضم بلاده الى بريطانيا العظمى وقال « يعتبر الجميع تأسيس دولة عربية تمثل البصرة وبغداد والموصل تحت حكم أمير عربى حلا مثاليا » ، وزعم ان المثقفين العرب مجمعون على رغبتهم فى مندوب سام بريطانى ومستشارين بريطانيين على ان يكون السر برسى كوكس أول مندوب سام • وقال ان الجميع متفقون على ضرورة الاستفتاء لاستطلاع الرأى العام فى البلاد وقد ذكر أربعة مرشحين للعرش : هادى باشا العمرى ، واحد اعضاء الاسرة المالكة فى مصر ، واحد ابناء شريف مكة ، ونقيب بغداد وقال ان هادى العمرى أنسب المرشحين ولا سيما فى الموصل حيث اسرته ، واضاف قائلا ان اختيار واحد من ابناء الملك حسين يلاقى قبولا بعيدا فى بغداد وربما فى كل مكان ولا سيما من شيعة العراق وذلك بسبب منزلة الملك حسين الدينية الرفيعة • وقد ختم ولسن آراءه باقتراح السر برسى كوكس كاول مندوب سام خلال السنوات الخمس الاولى من دون وجود ملك عربى ولكن يساعده وزراء عرب يساعدهم مستشارون بريطانيون • وذهب فى آرائه بعيدا الى حد اقتراح نوع من الحماية التى قد تتطور الى دولة عربية بمرتبة دومنيون تحت التاج البريطانى (٥) •

---

(5) Sir Arnold Wilson, *Mesopotamia* 1917-1920: *A Clash of Loyalties*, pp. 103-110.

في ٣٠ تشرين الثاني ١٩١٨ تسلم ولسن من وزارة الهند برقية تطلب اليه أن يستطلع رأى الشعب العراقي في النقاط الاتية : (١) هل يحبذون تأسيس دولة عربية واحدة تحت الاشراف البريطاني تمتد من حدود ولاية الموصل الشمالية الى الخليج الفارسي ، (٢) واذا كان الامر كذلك فهل يرون وضع الدولة الجديدة تحت حكم امير عربي ، (٣) وفي الحالة الاخيرة من الذي يقترحونه من الامراء العرب [٦] ؟

وقد ارسل ولسن نسخا من هذه البرقية والمراسلات الاخرى الى الضباط السياسيين البريطانيين في العراق (ومنهم الضباط السياسيون في ولاية الموصل) مع تعليمات لاجراء الاستفتاء . وقد اجرى الاستفتاء في شتاء ١٩١٨ - ١٩١٩ [٧] .

وقد امضى سكان مدينة الموصل بيانا يطلبون فيه من بريطانيا العظمى ان تتفضل بحمايتهم وادارة شؤون ولايتهم الى ان يأتي الوقت الذي ينالون فيه الفلاح والتقدم والاصلاح [٨] . وقد اشار تقرير لجمن (المؤرخ في ٢٢ أيلول ١٩١٨) عن موقف الاهلين في ولاية الموصل ، الى ان جميع طبقات المسيحيين تؤيد الاشراف البريطاني المباشر ومن بين هؤلاء الكلدانيون والكاثوليك الذين كانوا يؤيدون الفرنسيين سابقا وقد بدلوا موقفهم لخوفهم من الحكم العربي واضاف التقرير ان يزيديي سنجار خافوا من حضور حاكم دير الزور ممثل الشريف حسين الى سنجار وطلبوا رسميا ان لا يولى في منطقتهم رجل مسلم .

ذكر لجمن ان الاكراد الذين يؤلفون نصف عدد السكان ويسكنون ثلثي ولاية الموصل كانوا ضد العرب أيضا . وذكر اخيرا ان الملاكين هم الطبقة الوحيدة المؤيدة للحكومة العربية [٩] .

---

(6) Bell, *Civil Administration*, p. 127.
(7) Wilson, *Clash of Loyalties*, p. 111.
(8) Bell, *Civil Administration*, p. 128.
(9) Wilson, *Clash of Loyalties*, p. 112.

وقد كانت نتيجة الاستفتاء الرغبة فى تأسيس دولة عربية موحدة باجماع الآراء[١٠] ، اما بشأن الامير العربى فقد اختلفت الآراء •

المعارضة العربية :

بعد توقيع هدنة مندروس انتعشت القومية فى العراق لاسباب مختلفة وطمح القوميون الى تحقيق الحرية والاستقلال التامين للعراق •

ولم يكن ثمة عامل أشد اثارة لاماني العرب القومية من التصريحات التى اصدرتها بريطانيا العظمى وحلفاؤها خلال الحرب حددت موقف هذه الدول من الامبراطورية العثمانية وشعوبها غير التركية • فبيان الجنرال مود وخطاب لويد جورج فى ٥ كانون الثانى ١٩١٨ والبند الثانى عشر من بنود الرئيس ولسن وأهم من كل هذه التصريح الانكليزى ـ الفرنسى وما رافق ذلك من دعاية الحلفاء التى نشرت بكل حرية فى الجزيرة العربية وسوريا ومراسلات الحسين ـ ماكماهون كل ذلك اقنع العراقين داخل العراق وخارجه ، برغم جهود الادارة المدنية المضادة ، بأن امانيهم القومية كانت على وشك التحقق على يد بريطانيا العظمى[١١]• وقد جعل انتشار المبدأ الدمقراطى فى تقرير المصير شعب العراق ينتظر تأسيس حكومة قومية حالا على غرار الحكومة السورية • ولكن تأخر البريطانيين فى تقرير مستقبل العراق وآراء الكرنل ولسن سببت التذمر بين القوميين العرب ، هذا بالاضافة الى أن سكوت البريطانيين التام عن مستقبل العراق وعن التصريحات المختلفة خلق الحيرة والخوف من المستقبل

---

(١٠) نص تصريح الناصرية على الراى السائد بانه : « كنا نسمع منذ عهد الصغر بأن العراق يتألف من ولايات البصرة وبغداد والموصل التى تسمى العراق وكانت بغداد عاصمته دوما • وعلى كل حال فان الموصل مرتبطة ببغداد كما ان بغداد تسقى بماء الموصل وتحصل الموصل على طعامها من التجارة البحرية عن طريق بغداد • وعلى هذا فلن نوافق مطلقا على فصل ولاية الموصل عن العراق • فى صدر الاسلام عندما نشبت الحرب بين علي ومعاوية كانت سوريا وتوابعها تحت حكم معاوية بينما كان العراق وبضمنه الموصل تحت سيطرة علي • وهذا سبب كاف » • مقتبس من كتاب Philip W. Ireland, *Iraq, A Stduday in Political Development*, p. 172. وقد ترجمه الاستاذ جعفر خياط الى العربية •

(11) Ireland, *Iraq*, pp. 241-242.

ولا سيما فى ما يخص الموصل • ولذلك بدأ العرب فى العراق وفى سوريا معارضة منظمة للبريطانيين •

تسوية ما بعد الحرب

تحت ضغط الحرب ، قطعت انكلترا على نفسها عهودا متناقضة مثل مراسلات الحسين ـ ماكماهون واتفاقية سايكس ـ بيكو • ولذلك فشلت انكلترا بعد الحرب فى ارضاء جميع الفرقاء الذين يعنيهم الامر • وقد تضمنت تسوية ما بعد الحرب فيما يمس العراق اتفاقية سان ريمو التى أعطت نفط العراق لبريطانيا وفرنسا ، والانتداب البريطانى على العراق ، وتوقيع معاهدة سيفر التى بها اعترفت الامبراطورية العثمانية بفصل العراق عنها ومعالجة مشاكل الاكراد والآثوريين فى العراق •

اتفاقية سايكس ـ بيكو :

عقدت هذه الاتفاقية على شكل مذكرات دبلوماسية تبودلت بين بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا • اما المذكرات التى عينت الحصص البريطانية والفرنسية من الامبراطورية العثمانية بعد تقسيمها المتفق عليه فقد تبودلت فى لندن فى يومى ٩ و ١٦ مايس سنة ١٩١٦[١٢] • وكان نصيب فرنسا يشمل القسم الاكبر من سوريا وجزء من جنوب الاناضول وولاية الموصل • وكان نصيب بريطانيا يشمل القسم الجنوبى من سوريا والقسم الجنوبى من العراق (أى ولايتى بغداد والبصرة) وكان فى النية تأسيس منطقتى نفوذ لهما (هما منطقة أوب المرسومتين على خارطة ملحقة بالاتفاقية) مع ادارة غير واضحة المعالم فى قسم آخر من حصصهما (هما المنطقة الزرقاء والمنطقة الحمراء على الخارطة الملحقة) •

وعندما وقعت اتفاقية سايكس ـ بيكو كانت انكلترا تفكر فى أن تستخدم

(12) Antonius, *Arab Awakening*, pp. 248-251, 428-430.

الامبراطورية الفرنسية كحاجز بين الامبراطوريتين الروسية والبريطانية[١٣] ، ولذلك وافقت بريطانيا على اعطاء ولاية الموصل الى فرنسا . ولكن بريطانيا بدأت بعد الثورة البلشفية وانسحاب روسيا من شؤون الشرق الاوسط تحلم في تكوين امبراطورية الشرق الاوسط ، وهكذا اصبحت ولاية الموصل مهمة لادخالها في هذه الخطة الجديدة لاسباب جديدة غير سبب نفطها ، وكانت امبراطورية الشرق الاوسط هذه أحد اسباب المساومة بين بريطانيا وفرنسا لتبديل اتفاقية سايكس - بيكو غير ان بعض تفاصيل تصميم امبراطورية الشرق الاوسط فشلت بينما نجح القسم الخاص بولاية الموصل نجاحا باهرا .

لقد أصبح من الضرورى بعد الحرب أن تسوى مشكلة مستقبل المناطق التى سلخت عن الامبراطورية العثمانية . اما ما يخص السياسة الواجبة الاتباع فى العراق فكانت هناك خطط مختلفة للسيطرة البريطانية المباشـرة وغير المباشرة[١٤] . وكانت هناك مشكلة المساحة التى تحتلها بريطانيا وهل تكون ولاية الموصل من ضمنها واذا كان الامر كذلك فكيف يتم ذلك وكيف يمكن ارضاء فرنسا .

فى كانون الاول ١٩١٨ حاول كلمنصو رئيس وزراء فرنسا فى لندن أن يقنع لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا بالاعتراف باتفاقية سايكس - بيكو من جديد ، ولكن لويد جورج طالب بتعديل الاتفاقية فيما يخص ولاية الموصل وفلسطين . وقد وافق كلمنصو على نقل ولاية الموصل الى منطقة نفوذ بريطانيا على ثلاثة شروط (١) ان تنال فرنسا حصة من نفط الموصل وذلك بتعـديل الاتفاقية المعقودة فى ١٥ - ١٧ مايس ١٩١٦ (٢) أن تؤيد بريطانيا فرنسا تأييدا تاما ضد اعتراض الولايات المتحدة الاميركية (٣) واذا عمل بنظام الانتـداب

(13) Turkish Ministry of Foreign Affairs, *La Question de Mossoul de la signature du Traité d'Armistice de Moudros*, pp. 195-196; hereafter cited as *Turkish Red Book*.

(14) Ireland, *Iraq*, pp. 176-200.

فيجب أن توضع دمشق وحلب والاسكندرونة وبيروت تحت انتداب فرنسي واحد • ولم يدرك كلمنصو في حينه قيمة ما اعطى ولكنه لما ادرك بعد ذلك أن تسليمه ولاية الموصل كان خسارة عظيمة للمصالح الفرنسية قال للويد جورج في ٢٢ مايس ١٩١٩ انه لو كان ادرك قيمة ما تنازل عنه لما فعل[١٥] •

اتفاقية سان ريمو[١٦] :

أثناء مؤتمر الصلح استمرت المباحثات بين فرنسا وانكلترا حول النفط ، وفي ١٨ نيسان ١٩١٩ وقعت اتفاقية نفط بيرنجيه ـ لونك

وقد نصت المادة الرابعة من هذه الاتفاقية على أن تعطى فرنسا نصيب المانيـــا (٢٥٪) من رأسمال شركة النفط التركية في الموصل وبغداد • ولما شعر كلمنصو بخسارة الموصل الفادحة رفض هذه الاتفاقية ، وبقيت معلقة الى أن استقال في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٠[١٧] •

وفي ربيع ١٩٢٠ استأنف الحلفاء مفاوضات النفط وفي ٢٥ نيسان وقعت اتفاقية نفط سان ريمو وهي تعديل لاتفاقية بيرنجيه ـ لونك وقد ضمنت لرأس المال الفرنسي ٢٥٪ من المبالغ التي تستثمر في حقول نفط العراق كلها أو ٢٥٪ من منتوج النفط الخام في حالة استثمار الحكومة البريطانية وحدها لحقول النفط المذكورة • وقد اجريت بعض الاجراءات الخاصة بأنابيب النفط وتسهيلات النقل وما شابه ذلك • وفي حالة استثمار النفط من قبل شركة نفط أهلية على الحكومة البريطانية أن تضع تحت تصرف الحكومة الفرنســية ٢٥٪ من حصص تلك الشركة وقد كان مفهوما أن شركة مثل هذه ستكون تحت اشراف بريطانيا الدائم • واتفق أيضا على انه في حالة تأسيس شركة نفط اهلية سيسمح للحكومة العراقية او للاشخاص العراقيين اذا رغبوا في

(15) André Tardieu, "Mossoul et le Petrole", in *L'Illustration*, CLV, pp. 381-382.

(16) For the San Remo Agreement See British Foreign Office, *British and Foreign State Papers*, CXIII, pp. 350-353.

(17) Tradieu, *Op. Cit.*, p. 382.

المساهمة الى حد ٢٠ ٪ من رأس مال الشركة[١٨] .

الانتداب :

كان المفروض ان الانتداب اوجد حلا وسطا بين سياسة الاستعمار القديمة ووعود الحلفاء اثناء الحرب . أوجد هذا النظام مؤتمر الصلح ووضعه تحت ادارة عصبة الامم وفقا للمادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة[١٩] . وقد تنازلت تركيا بموجب تسوية الصلح عن ممتلكاتها فى بلاد العرب وقد وضعت تحت الانتداب صنف ـ أ ـ لانها اعتبرت « فى مرحلة من التقدم تسمح بالاعتراف باستقلالها بشرط أن تبقى تحت مشورة ومساعدة ادارية لدولة منتدبة حتى يحين الوقت الذى تستطيع فيه الانفراد بادارة نفسها[٢٠] » .

وكان من المفروض أن يكون توزيع الانتدابات على دول الحلفاء من قبل عصبة الامم فى مصلحة سكان البلاد المنتدب عليها وان يكون الانتداب واختيار الدول المنتدبة بموافقتهم .

ومنذ مايس ١٩١٩ اتفق الحلفاء على توزيع الانتدابات ولكنهم لم يكونوا واثقين من موقف الولايات المتحدة الامريكية ، ولذلك أجلوا اعلان قرارهم حتى يجدوا الفرصة لاقناعها بقبول الانتداب على ارمينيا . ولكن عندما اجتمع الحلفاء فى سان ريمو اقتسموا الانتدابات فيما بينهم بصورة نهائية . وقد اعطيت بريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين وأعطيت فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان ، واعلنت هذه القرارات فى ٢٦ نيسان ١٩٢٠ ولكن ولسن وكيل المندوب

---

(18) *State Papers*, CXIII, p. 351.

(19) For the mandate see Quincy Wright, *Mandates under the League of Nations* (Chicago, 1930); Harold W.V. Temperley (ed.), *A History of the Peace Conference of Paris*, I, pp. 500-523; VI, pp. 639-650; Aaron Margalith, *The International Mandates* (London, 1930); William Hocking, *The Spirit of World Politics* (New York, 1932); Arthur Holcome, *Dependent Areas in the Post-War World* (Boston, 1941).

(20) British Foreign Office, *Treaty Series No.* 11 (1920), *Treaty of Peace with Turkey signed at Sèvres, August* 10, 1920, Article 94.

السامى فى العراق حجز برقية رويتر حتى ٣ مايس ٠ وفى اثناء ذلك كان ولسن يتباحث مع اللجنة الوزارية البريطانية حول السياسة التى يجب أن تتبعها بريطانيا فى العراق ، وقد اقترح ولسن اما سيطرة بريطانيا بدون الاشارة الى عصبة الامم أو جلاء بريطانيا سريعا ، وقد رفض هذان الاقتراحان ، ووافقت اللجنة الوزارية أخيرا على حل وسط يحفظ مركز بريطانيا فى العراق عن طريق حسن نية الشعب العراقى ، وفى ٢٠ حزيران نشر البيان الآتى فى بغداد (٢١) :

> حيث ان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قد تقررت وكالتها فى خصوص العراق فتتوقع ان سيكون من الشروط المزبورة أولا جعل العراق حكومة مستقلة تضمن استقلالها جمعية عصبة الامم وتوكل بريطانيا وكالة بها ٠ ثانيا تكليف الحكومة البريطانية بالمسؤولية عن حفظ السلم الداخلى والامن الخارجى وثالثا الزامهـا بتشكيل قانون اساسى وبأن تستشير أهالى العراق فى مسالة تشكيله مع ملاحظة حقوق الاجناس المختلفة الموجودة فى بلاد العراق ورغائبها ومنافعها فتحتوى الوكالة المذكورة على شروط لتمهيد مسالك الرقى للعراق بصفة حكومة مستقلة الى ان تتمكن من الوقوف على نفسها فحينئذ تنتهى مدة الوكالة فقررت حكومة جلالة الملك تكليف السر برسى كوكس بتنفيذ هذه المهمة وعليه سيرجع سعادته الى بغداد فى موسم الخريف ويتقلد وظيفة الممثل الاعلى للحكومة البريطانية فى العراق بعد انقضاء الادارة العسكرية الموجودة الان وستعطى السلطة للسر برسى كوكس لتنظيم موقت أولا ــ مجلس شورى تحت رئاسة عربى وثانيا ــ مؤتمر عراقى ممثل جميع أهالى العراق ينتخب اعضاؤه باختيارهم فيكون مما يجب عليه تجهيز القانون الاساسى المار ذكره باستشارة المؤتمر العراقى ٠

ولكن العراقيين اعتبروا الانتداب استعمارا مقنعا تحت اسم جديد وعبرت جريدة الاستقلال عن شعور الوطنيين عامة فى سنة ١٩٢٠ و ١٩٢٢ حين قالت (٢٢) :

« نحن لا نرفض الانتداب بسبب اسمه ولكـــن لان معنـــاه تحطيم الاستقلال ٠٠٠ فكلمات مثل انتداب ووصاية وحماية وائتمان ومساعدة واشراف ومشارفة يستعملها المستعمرون كلها تعنى الانتداب ويقصد بها خدع الشعوب ،

---

(21) Ireland, *Iraq*, pp. 220-221. **العراق** ، ٢١ حزيران ١٩٢٠ ٠

(٢٢) **الاستقلال** ، ٧ تشرين الثـــانى ١٩٢٠ ، ١٠ ، ١٩ ، ٢٨ آذار ، ١٢ ، ١٦ ، ١٩ ــ ٢٤ مايس ١٩٢٢ ، ٥ حزيران ١٩٢٢ ٠

ولكن الاسم وحده تغير وبنفس الطريقة يتكلمون عن تحرير الانسانية ومساعدة الضعفاء الخ ... » .

وقد انكر العراقيون سلطة عصبة الامم فى اعطاء الانتدابات ، واعتقدوا بأن قبول أى شيء أقل من الاستقلال التام كارثة تحل بهم . وقد اعلنوا أن اراقة الدماء « ستكون ثمنا بخسا يدفعونه للاستقلال » . وان « الحرية تؤخذ ولا تعطى ، وان الثورة سواء أنجحت أم اخفقت هى الطريق الوحيد لا الافضل فى انجاح قضية الحرية[٢٣] » .

وقد بدأ العراقيون الوطنيون بعد اعلان الانتداب مباشرة دعوتهم التى ادت الى ثورة ١٩٢٠ .

معاهدة سيفر :

فى ١٠ آب ١٩٢٠ وقع الحلفاء مع تركيا معاهدة سيفر ، وقد اعطت هذه المعاهدة الصفة القانونية لاتفاقية سان ريمو ونظام الانتداب . بموجب المادة ٩٤ وضع العراق تحت الانتداب (وفقا للفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم) . وقد نصت نفس المادة على تشكيل لجنة لتعين خط الحدود التركية العراقية الموصوف فى المادة السابعة والعشرين من المعاهدة . وهذا الخط يمتد شرقا مع الحدود التركية السورية حتى نقطة على خط الحدود الشمالية لولاية الموصل ومنها شرقا حتى نقطة التقاء الحدود التركية الايرانية . ويعدل خط الحدود الشمالى لولاية الموصل بحيث يمر جنوب العمادية . ونصت المادة نفسها على ان الدول الحليفة الرئيسة تعين حدود العراق الاخرى وتختار الدولة المنتدبة عليه[٢٤] .

ان عدم ابرام تركيا لهذه المعاهدة لم يغير موقف الحلفاء من سوريا والعراق وقد استمرت بريطانيا العظمى وفرنسا فى وضع خططهما موضع التنفيذ فى هذين البلدين كما لو كانا فصلا من تركيا بطريقة شرعية .

---

(23) Bell, *Civil Administration*, pp. 141-147. الاستقلال ، ٢٣ حزيران ١٩٢٢
(24) *The Treay of Sèvres*, Article 94.

الاكراد :

يؤلف اكراد العراق سدس سكان البلاد ، وهم يختلفون عن الاكثرية العربية فى الجنس واللغة ولكنهم مسلمون سنيون • وهم قوم مقسمون بين العراق وايران وتركيا وسوريا • وقد كان بعض القوميين الاكراد ولا يزالون يطمحون الى تكوين دولة مستقلة ولكن تقسيمهم بين هذه الاقطار هو العقبة الرئيسة فى طريقهم[٢٥] •

كان مستقبل الاكراد كمجموع (عدا ٧٠٠ر٠٠٠ منهم فى ايران) موضوع بحث خاص خلال مفاوضات الصلح بين الحلفاء وتركيا التى انتهت فى ١٠ آب ١٩٢٠ بامضاء معاهدة سيفر[٢٦] • وقد تضمنت المواد ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ انه خلال ستة اشهر من وضع المعاهدة موضع التنفيذ توضع خطة حكم ذاتى للمنطقة التى تقطنها اكثرية كردية ساحقة والواقعة شرقى نهر الفرات وجنوبى الحدود الجنوبية لارمينيا وشمالى الحدود التركية السورية والتركية العراقية • وفى خلال سنة من وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ اذا خاطب اكراد هذه المنطقة مجلس عصبة الامم بطريقة تظهر ان الاكثرية ترغب فى الاستقلال عن تركيا واذا اعتبر مجلس العصبة انهم قادرون على مثل هذا الاستقلال فسيمنحونه • وفى هذه الحالة لن يرفع الحلفاء اعتراضا على انضمام الاكراد لدولة كردية مستقلة مؤلفة من الاكراد القاطنين فى جزء كردستان الذى كان حتى الآن ضمن ولاية الموصل[٢٧] •

ولكن هذه الخطة لم تتحقق لان تركيا لم تبرم معاهدة سيفر ولان الاكراد كانوا منقسمين فيما بينهم حول رغباتهم ولان اكراد العراق منفصلون عن

(25) For a discussion of the Kurdish question, see Bell, *Civil Administration*, pp. 57-74; British Colonial Office, *Special Report on the Progress of Iraq* 1920-1931, pp. 251-266; British Colonial Office, *Annual Reports on the Administration of Iraq*.

(26) *British Special Report*, p. 252.

(27) *The Treaty of Sèvres*, Articles 62-64.

اكراد تركيا جغرافيا واقتصاديا وسياسيا ولكنهم مرتبطون بعـرب العـراق اقتصاديا •

قبل أن تعقد هدنة ١٩١٨ وقبل أن تصل الجيوش البريطانية الى سنجق السليمانية كان الترك قد أخلوه وتركوا الحكم فى أيدى الشـيخ محمـود برزنجى ، وفى اول كانون الاول ١٩١٨ أى بعد امضاء الهدنة وقع البريطانيون اتفاقا مع الشيخ محمود وافق فيه على قبول المساعدة والحماية منهم ، وفيه امتدت سيطرته على اقسام اخرى من كردستان خارج السليمانية • وقد أدى هـذا التشجيع من البريطانيين الى تصادمه مع بعض زعماء الاكراد والبريطانيين انفسهم ، ففى ٢٠ مايس ١٩١٩ ثار على البريطانيين ولكن فى ١٨ حزيران أسروه ونفوه الى الهند واحتلوا السليمانية وعين موظفون اكراد تحت اشراف موظفين بريطانيين [٢٨] •

وعند تأسيس الحكومة العراقية الموقتة فى بغداد بتاريخ ١٠ تشرين الثانى ١٩٢٠ ، احتفظ المندوب السامى البريطانى باشـرافه على المناطق الكردية[٢٩] • وقد انقسم الاكراد على انفسهم فى موضوع مستقبلهم : ففى السليمانية كانت هناك رغبة فى الوحدة والاستقلال ، بينما لم يكن هناك شىء من هذا القبيل فى أربيل وكركوك • فى ٦ مايس ١٩٢١ أذاع المندوب السامى البريطانى بيانا طلب فيه من الاكراد بيان رغباتهم واقترح فيه تأسيس قضاء كردى فى لواء الموصل وقضاء آخر فى اربيل وادارة خاصة برئاسة متصرف فى السليمانية ، فوافق اكراد الموصل واربيل على اقتراحه واصبحوا مواطنين عراقيين ولكن اكراد السليمانية رفضوا الاقتراح ولذلك استمر الاشـراف البريطانى عليهم • واما فى كركوك فكان هناك متصرف عراقى منذ شباط ١٩٢١ •

هكذا كانت الحال حين اجرى استفتاء لانتخاب الامير فيصل للموكيـة

(28) Bell, *Civil Administration*, pp. 59, 64-65.
(29) *British Special Report*, p. 253.

العراق ، وقد صوت اكثر أكراد الموصل وأربيل في جانب انتخابه على شرط الادارة اللامركزية ، وصوت اكراد كركوك ضده وأما أكراد السليمانية فلم يشتركوا في الاستفتاء .

وفي خلال ذلك كانت الدعوة التركية تترشح الى كردستان واحتلت بعض القوات التركية غيرالنظامية رواندوز(٣٠). وقد عمت الفوضى واضطرت القوات البريطانية على اخلاء السليمانية في ٥ أيلول ١٩٢٢ وفي ١٢ أيلول استدعى البريطانيون الشيخ محمود وعينوه متصرفا للسليمانية . وبالرغم من انه اظهر رغبة في تنفيذ سياسة الحكومتين البريطانية والعراقية ، سرعان ما بدأ في تدبير المؤامرات مع القبائل الكردية ضد الحكومة . وفي تشرين الثاني اعلن نفسه ملكا على كردستان وألف وزارة وطلب الى جميع الاكراد الاخرين الخضوع له . وبالرغم من ان أكثر الاكراد كانوا ضد حكمه ، وبالرغم من بعض الصعوبات التي جابهته بها السلطات البريطانية والعراقية فانه احتفظ بالسليمانية حتى ١٩ تموز ١٩٢٤ حين احتلتها القوات العراقية .

الآثوريون :

قبل سنة ١٩١٤ كان الآثوريون رعايا للامبراطورية العثمانية في ولاية حكاري . وفي خلال الحرب شجعهم الروس على الثورة ضد حكومتهم ، فلما ثاروا انتقم الاتراك منهم واجبروهم على مغادرة تركيا(٣١) . وعدت بريطانيا الآثوريين بالمساعدة فجاءوا الى العراق مارين بايران . وقد أسكنت الحكومة البريطانية خمسين ألفا من اللاجئين واطعمتهم لمدة ثلاث سنوات في معسكر قرب بعقوبة . « وقد نظر اليهم أكثر العراقيين نظرتهم الى قومية غريبة ذات دين يختلف عن دينهم. لا تربطهم بالعراق روابط متينة من الوطنية والولاء ولم يكن لهم أي حق بعناية خاصة من الحكومة العراقية (٣٢) » .

(30) Bell, *Civil Administration*, pp. 57-74.

(31) For a discussion of the Assyrian problem, see *British Special Report*, pp. 266-279; and the *British Annual Reports*.

(32) *British Special Report*, p. 266.

فى المادة الثانية والستين من معاهدة سيفر (التى نصت على اعطاء الحكم الذاتى لاكراد تركيا والعراق) نصت المعاهدة ايضا على « مشروع يحتوى ضمانات تامة لمحافظة الآثوريين والكلدانيين والطوائف الدينية والعنصرية الاخرى داخل كردستان ، وتحقيقا لهذه الغاية ستزور لجنة مؤلفة من ممثلين : بريطانى وفرنسى وايطالى وايرانى وكردى منطقة كردستان لمعاينتها وتقرير ما اذا كانت الحاجة تمس الى تعديل خط الحدود التركية عند التقائه بالحدود الايرانية[٣٣] » . اما الآثوريون فكانوا يأملون أن تضم معاهدة الصلح منطقتهم الى العراق ولكن المعاهدة استثنت منطقتهم من العراق وأعطت العمادية الى تركيا

خلال صيف ١٩٢٠ اشترك الآثوريون فى قمع الثورة العراقية فى منطقة بعقوبة . وبسبب العداوة بين الآثوريين والعراقيين ولاسباب أخرى قرر البريطانيون نقل الآثوريين الى زاخو ودهوك وعقرة والعمادية فى لواء الموصل جنوبى ولاية حكارى . وفى اثناء ذلك وضعوا فى معسكر جديد يدعى معسكر مندان بينما كانت بريطانيا تفكر فى مشروع لاستقرارهم النهائى الذى يمكن بريطانيا من اغلاق المعسكر وقطع المساعدات . . وعلى كل حال فقد حدث انطباع عند الآثوريين بأن خط الحدود مع تركيا سيعدل وان ولاية الموصل ستكون فى النهاية للعراق وهكذا استمرت عملية تصفية المعسكر على أمل أن تتحقق احلامهم وان لا يعاد المسيحيون النسطوريون تحت رحمة الاتراك .

بعد استقرار الآثوريين فى لواء الموصل انقسموا الى قسمين : جماعة الزعيم السياسى اغا بطرس وجماعة البطريرك مار شمعون . وقد حاول اغا بطرس اسكان اتباعه بالقوة فى منطقة تقع بين تركيا وايران ، ولكنهم أثاروا الاضطرابات مع اكراد العراق المحليين وهذا سبب معارضة السلطات السياسية البريطانية لخطته[٣٤] .

لما شرع الريطانيون باجلاء بعض جيوشهم عن العراق استبدلوها

---

(33) *The Treay of Sèvres*, Article 62.
(34) *Report on Iraq Administration* 1920-1922, pp. 107-108.

بالآثوريين للمحافظة على انتدابهم على العراق . وقد اعتقد العراقيون . بأن البريطانيين يتحيزون الى الآثوريين اخوانهم فى الدين وانهم يضعون الخطط لاستغلال مطامح الآثوريين السياسية فى ابقاء العراق تحت الحكم البريطانى ، . وقد أثبت الآثوريون انهم أكثر اعتداء مما توقع العراقيون وسببوا الاضطرابات فى مدينة الموصل بتاريخ ٥ آب ١٩٢٣ وفى كركوك بتاريخ ٤ مايس ١٩٢٤ حين قتلوا كثيرين من العراقيين المدنيين(٣٥) .

تأسيس الحكومة الوطنية

خلال صيف ١٩٢٠ ثار العراقيون ضد البريطانيين (٣٦) . وقد كانت الثورة العراقية نتيجة منطقية للتطورات التى حدثت خلال الحرب (١٩١٤ - ١٩١٨) وبعدها . فان عدم تنفيذ الحلفاء لعهودهم التى قطعوها للعرب خلال الحرب(٣٧) وسوء الادارة البريطانية كانا أهم سببين للثورة . وقد سببت هذه الثورة الاسراع فى تأسيس الحكومة الموقتة فى العراق واستفزت البريطانيين الى اتخاذ سياسة استبدال الانتداب بمعاهدة .

بينما كان الرأى العام الانكليزى يزيد فى ضغطه للجلاء عن العراق بسبب المصروفات الثقيلة فكرت الحكومة البريطانية فى سياسة تتبعها بعد انهيار الثورة العراقية فى ١٩٢٠ ، فظهرت فكرتان : اما الجلاء عن العراق وترك الانتداب واما تأسيس حكومة وطنية عراقية ، وقد اعتقد السر برسى كوكس ان اخلاء العراق يعنى رجوع الاتراك وقد كتب فى الخلاصة التاريخية التى اعدها

(35) Toynbee, *Op. Cit.*, p. 486; *British Special Report*, pp. 267-268.

(36) For the Iraqi Revolt, see Sir Aylmer Haldane, *The Insurrection in Mesopotamia*, 1920 (Edinburgh and London, 1922).

(٣٧) مثل العهود التى قطعها السر هنرى ماكماهون ممثل بريطانيا فى القاهرة للشريف حسين ١٩١٥ - ١٩١٦ لتأسيس دولة عربية مستقلة وبيان الجنرال مود بتاريخ ١٩ مارت ١٩١٧ الى أهالى بغداد واعدا بتحرير العراق وبنود الرئيس ولسن التى وعدت بتقرير المصير والتصريح الانكليزى - الفرنسى بتاريخ ٧ تشرين الثانى ١٩١٨ واعدا بتحرير العرب النهائى التام من الاتراك .

للمس بيل • لم يفكر أحد بالجلاء ، والجلاء يعنى ترك الانتداب مع السبعة أو الثمانية ملايين من الدنانير التى كانت لنا فى العراق ، ويعنى النقض التام للوعود التى اعطيناها للعرب خلال الحرب وعودتهم المحتمة للفوضى وللنير التركى البغيض حالما نغادر البلاد ، واخيرا فان الجلاء سيثير كراهية السكان الذين نغدر بهم ولن ينفذ بدون اراقة الدماء الا بوجود فرقـــة عسكرية اضافية[٣٨] » •

الحكومة الموقتة :

جازف السر برسى كوكس بتنفيذ الفكرة الثانية وهى تأسيس حكومـة وطنية للعراق ولذلك فانه غادر لندن قاصدا العراق فى أول تشرين الاول ١٩٢٠ فوصل بغداد فى ١١ تشرين الاول ، وقد ترك السر ارنولد ولسن البلاد فورا • أمضى كوكس بعض الوقت فى استشارة مختلف الاشخاص من مناطق شتى ومن طبقات متباينة[٣٩] • ولقد بذل جهده لتهدئة البلاد وذلك قبل أن يوافق على تأسيس الحكومة الوطنية تحت رئاسة فيصل • ومع ذلك لم تكن كربلاء والنجف وطويريج والرميثة وهيت والسماوة والكوفة وديالى واربيل قد خضعت للحكم المباشر بعد[٤٠]• واما فى الموصل فلا يزال القلق مستمرا بتأثير الدعوة الكمالية[٤١] • وكان من رأى كوكس أن يزيد من اشـتراك العرب فى ادارة البلاد وان ينقص من عدد الموظفين البريطانيين والهنود • ولذلك قرر اقامة حكومة موقتة تحت اشرافه •

فى ٢٣ تشرين الاول ١٩٢٠ سأل كوكس نقيب اشراف بغداد عبدالرحمن الكيلانى أن يقبل رئاسة مجلس وزراء الحكومة الموقتة ، وبعد تردد وافق النقيب •

---

(38) Bell, Lady Plorence (ed.), *The Letters of Gertrude Bell*, p. 427.

(39) Bell, *Letters*, p. 456.

(40) Ireland, *Iraq*, p. 277.

(41) *British Report*, 1920-1922, p. 3.

اعتقدت الحكومة البريطانية انه من الافضل الابتداء بانتخاب رئيس للدولة قبل ايجاد جمعية تأسيسية أو دستور • وكان من المفهوم ان ملكا عربيا يقبله البريطانيون والاحزاب الوطنية أفضل من جمعية تأسيسية قد تسن دستورا من دون ضمان تهدئة أو أرضاء المعارضة القوية فى البلاد [٤٢] • كثر الحديث منذ هدنة مندروس عن أمير عربى لرئاسة الدولة الجديدة وكان احد انجال الملك حسين يذكر دائما •

كان أكثر الموظفين البريطانيين فى بغداد والقاهرة يحبذون أحد أنجال الشريف حسين ولاسيما فيصلا[٤٣] • وفى ١٧ كانون الاول ١٩٢٠ تباحث اللورد كرزن مع فيصل فى لندن حول ترشيحه لعرش العراق والظروف القائمة فيه • وبعد تردد ومناقشة طويلة قبل فيصل العرش أخيرا • وفى أوائل حزيران ١٩٢١ رجت الحكومة البريطانية فيصلا ان يحضر الى العراق وفى ٢٩ حزيران وصل بغداد [٤٤] •

لقد تركت فكرة دعوة جمعية وطنية لانتخاب فيصل واستبدلت بفكرة الاستفتاء • وفى ٨ تموز ١٩٢٠ سأل مجلس الوزراء المندوب السامى عن سبب تأخير نشر قانون الانتخاب فأجاب بأنه مستعد لنشر القانون اذا عملت بعض الترتيبات الخاصة بالاكراد • وفى ١١ تموز اتخذ مجلس الوزراء بناء على اقتراح الرئيس قرارا باعلان « صاحب السمو الملكى الامير فيصل ملكا على العراق على أن تكون حكومته دستورية ، نيابية ، دمقراطية ، مقيدة بالقانون » وقرر المجلس ايضا ارسال قراره الى وزارة الداخلية لكى تنشره وتتخذ ما هو ضرورى ، وقد أعطى المجلس الاكراد الذين لا يزال مستقبلهم مشكوكا فيه حق الاشتراك فى الاستفتاء أو عدمه كما يشاؤن •

وقد رغب فيصل وكوكس فى اجراء الاستفتاء لنيل موافقة الشعب

---

(42) Ireland, *Iraq*, p. 303.

(٤٣) وقد تحدث البعض عن جمهورية برئاسة سيد طالب . انظر *British Report*, 1920-1922, pp. 10-11.

(44) *British Report*, 1920-1922, pp. 12-13.

لانتخاب فيصل ، وقد اذاع المندوب السامي ان المجلس التأسيسي سيجتمع بعد ثلاثة أشهر من الاستفتاء. وقد نشر وزير الداخلية استمارات الانتخاب (مضابط) وقد جرت بعض المحاولات لمقاطعة الاستفتاء ومحاولات أخرى لانتخاب فيصل بشروط . وقد صوتت كركوك ضد فيصل ورفضت السليمانية الاشتراك بالاستفتاء . وفي كربلاء اصدر مهدي الخالصي فتوى سائلا الشعب انتخاب فيصل ملكا بشرط ان يكون العراق مستقلا استقلالا تاما . وفي اربيل والموصل انتخب الكثيرون فيصلا بشرط حماية حقوق الاكراد والاقليات . وصوت بعضهم في الموصل في صالح فيصل بشرط استمرار الانتداب البريطاني(٤٥) . كانت نتيجة الاستفتاء ان ٩٦٪ من المشتركين بالاستفتاء انتخبو فيصلا . وقد حدد يوم ٢٣ آب ١٩٢١ لتتويج الملك الجديد ، وبهذه المناسبة خاطب فيصل شعبه معلنا(٤٦) . « ان اول عمل اقوم به هو مباشرة الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي ، لتعلم الامة ان مجلسها هذا هو الذي سيضع دستور استقلالها على قواعد الحكومات السياسية الدمقراطية ويعين اسس حياتها السياسية والاجتماعية ، ويصادق نهائيا على المعاهدة التي سأودعها له فيما يتعلق بالصلات بين حكومتنا والحكومة البريطانية العظمى . »

وفي نفس اليوم قبل الملك فيصل استقالة الحكومة الموقتة ، وفي ١٠ أيلول ١٩٢١ ألفت وزارة جديدة اعتيادية برئاسة نقيب بغداد(٤٧).

معاهدة ١٩٢٢

كان الملك فيصل يعلم تام العلم مسؤوليات الحكومة البريطانية ازاء العصبة كدولة منتدبة وكان مستعدا لمفاوضتها لعقد معاهدة تحل محل صك الانتداب(٤٨). وعلى هذا الاساس وافقت الحكومة البريطانية على ترشيحه

(45) *British Report*, 1920-1922, pp. 14-15.
(46) *British Report*, 1920-1922, p. 15.
(47) *British Report*, 1920-1922, pp. 16-17.

(٤٨) « كان قصد الحكومة البريطانية ان لا تحل المعاهدة المقترحة محل الانتداب بل ان يحدد الانتداب وينفذ بشكل معاهدة » . انظر *British Special Report*, p. 14.

للعراق • وهكذا كان اول واجب امام الوزارة الجديدة ان تفاوض لعقد المعاهدة[٤٩] • ولكن ظهر من البداية ان الحكومة البريطانية قصدت من المعاهـدة مجرد حلولها محل صك الانتداب مـع بعض المكاسـب للجـانب البريطانى أى تخفيض نفقات الاحتلال بينما رغب العراقيـون ان تكـون تعاقدا بين فريقين مستقلين والغاء للانتداب الذى يعتبرونه استعمارا مقنعا •

وقد عادت الدعوة ضد الانتداب فى العراق ولا سيما بعد تصريح فشر ممثل بريطانيا فى عصبة الامم فى ١٧ تشرين الثانى ١٩٢١ حين اخبر عصبة الامم عن نيات الحكومة البريطانية نحو العراق فقد قال[٥٠] : « لم يقصد بالمعاهدة بديلا للانتداب الذى سيبقى الوثيقة الفعالة التى تعين التزامـات الحكومـة البريطانية بالنيابة عن عصبة الامم » وقد زادت دعوة الوطنيين قوة وعقدت الاجتماعات فى كربلاء وبغداد • وأصرت الصحافة الوطنية على وجوب الاعتراف بالعراق مستقلا قبل عقد المعاهدات لان المعاهدة لا تعقد الا بين الشعوب المستقلة[٥١] •

فى ٣٠ أيلول ١٩٢٢ ألف النقيب وزارته الثالثة لتوقيع المعاهدة العراقية الانكليزية ، وبعد عشرة أيام امضيت على أن يبرمها المجلس التأسيسى • وفى ١٣ تشرين الاول نشرت المعاهدة مع بيان من الملك فيصل فى بغداد وبيان آخر من جرجل فى لندن[٥٢] :

> لقد خولتنى الحكومة البريطانية ان اذيع البيان التالى بمناسبة امضاء المعاهدة التى نشر نصها اليوم : ان الحكومة البريطانية التى تشعر بالتزاماتها العميقة تجاه العراق مقتنعة بان هذه الالتزامات ستنجز كل الانجاز بواسطة معاهدة التحالف التى وقعت بالنيابة عن صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق ، وستقوم الحكومة البيطانية بكل ما هو فى طاقتها لتحديد حدود العراق لكى يستطيع العراق حين ابرام

(49) *British Special Report*, p. 14.

(50) Ireland, *Iraq*, pp. 339-340; League of Nations, *Official Journal*, 1921, pp. 1215-1217.

(٥١) **الاستقلال** ، ١٢ ، ٢٤ مايس ١٩٢٢ •

(52) *British Report*, 1922-1923, pp. 186-187.

المعاهدة وملحقاتها وسن الدستور ان يقدم طلبا لقبوله كعضو فى عصبة الامم • والحكومة البريطانية تنظر هذا الطلب حالما تسوى الحدود وتؤلف حكومة مستقرة وفقا لدستور وستستعمل وساطتها لهذه الغاية بشرط ان يتم ذلك وفقا للمادة السادسة من المعاهدة وهى فى راى الحكومة البريطانية الوسيلة الوحيدة لانهاء الانتداب انهاءا قانونيا •

وبالرغم من ان المعاهدة العراقية لسنة **١٩٢٢** لم تذكر الانتداب فانها عمليا صك الانتداب فى ثوب جديد • وقد وضعت الاعباء المالية التى فرضها الانتداب على العراق فى اربع اتفاقيات منفصلة ملحقة بالمعاهدة : واحدة للموظفين البريطانيين فيالعراق واثنتين لدور البريطانيين فيالشؤون العسكرية والقضائية فى العراق ورابعة لامتيازات بريطانية الاقتصادية فى سكك حديد العراق وميناءه • وقد احتوت المعاهدة ضمنا نهاية الانتداب ، ولكن الحكومة العراقية رغبت ان تكون مجرد معاهدة تحالف بين العراق وبريطانيا العظمى والتى تعهدت بريطانيا كنتيجة لها ان تستعمل وساطتها « لضمان قبول العراق كعضو فى عصبة الامم بأسرع ما يمكن » • ومن جهة ثانية ثبتت المعاهدة ضمنا بريطانيا العظمى كدولة منتدبة عن عصبة الامم فى العراق • وقد عارضت الوزارة العراقية مدة الانتداب لعشرين سنة لانها اعتقدت ان قبولها لصك مثل هذا سيمنع قبول العراق المبكر فى عصبة الامم [٥٣] ، واملت ان لايمنع « تحالف » عشرين سنة قبوله • ولكن الوزارة اصبحت غير مرغوب فيها فى العراق فاضطرت على الاستقالة فى **١٧** تشرين الثانى **١٩٢٢**[٥٤] •

(53) *British Special Report*, p. 15.

(٥٤) يقول آيرلند فى كتابه **العراق** ص ٣٦٢ • « ان الوزارة لما عجزت عن معالجة موضوع مطالبة تركيا بالموصل قدمت استقالتها » •

الفصل الثاني

مؤتمر لوزان ومعاهدة الصلح

نشأت مشكلة الموصل بعد الحرب العالمية الاولى كنتيجة لاندحار وانحلال الامبراطورية العثمانية ونشوء مملكة العراق تحت وصاية بريطانيا العظمى ، وقد تأثر تكوين العراق الحديث الذى احتله البريطانيون خلال الحرب العالمية الاولى ووضع بعدئذ تحت الانتداب البريطـانى بخطط الحلفـاء لتقسيم الامبراطورية العثمانية • ففى خلال الحرب العالمية الاولى وقعت بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا وايطاليا اتفاقيات شتى حول تقسيم الامبراطورية العثمانية [1] • وعندما انتهت الحرب بين الحلفاء والامبراطورية العثمانية بامضاء هدنة موندروس فى ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ [2] املى الحلفاء شروطهم ، وقد نصت الهدنة على فتح الدردنيل والبسفور واحتلال الحلفاء لحصونهما ونزع سلاح الجيش التركى وتسليم البوارج الحربية التركية وحق الحلفاء فى احتلال اية نقطة ستراتيجية واستعمال البواخر الحليفة للموانىء التركية واشراف ضباط الحلفاء على جميع السكك الحديد واستسلام جميع الحاميات فى الحجاز وعسير واليمن وسوريا وما بين النهرين (ميزوبوتاميا ـ العراق) واستسلام الموانىء التركية فى شمال افريقيا وعلى حق الحلفاء في احتلال أى قسم من الولايات الارمنية الست اذا حدث اضطراب فيها •

(١) وهى معاهدة لندن ١٩١٥ ، اتفاقية ١٩١٦ بين بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا ، اتفاقية سايكس ـ بيكو ١٩١٦ واتفاقية سان جان دى مودريان ١٩١٧ •

(2) For the Mudros Armistice, see Eliot Grinnel Mears, *Modern Turkey*, pp. 624-626; Temperley (ed.), *Op. Cit.*, I, pp. 495-497.

وفي اوائل شباط ١٩١٩ ، وفي اثناء مناقشات مؤتمر الصلح في باريس طالب فنزلوس رئيس وزراء اليونان بازمير في تركيا ، وقد أيده الفرنسيون والانكليز وعارضه الايطاليون . وبعد انسحاب الوفد الايطالي من المؤتمر في ٢٤ نيسان ١٩١٩ خوله لويد جورج وكلمنصو وولسن احتلال ازمير . نزلت القوات اليونانية في ازمير في ١٥ مايس ١٩١٩ تؤيدها البواخر الحربية البريطانية والفرنسة والاميركية[٣] . وقد برروا انزال القوات بزعمهم أن القوات التركية غير النظامية والمدنيين عرضوا اليونانيين والاقليات الاخرى للخطر[٤] وفي نفس الوقت نزلت قوات ايطالية في اداليا في ٢٩ نيسان ١٩١٩ وفي أواخر خريف ١٩١٩ استبدلت القوات البريطانية بقوات فرنسية في كليكيا وسوريا حتى حدود فلسطين .

في ليلة ١٥ - ١٦ مارت ١٩٢٠ ، وفي الوقت الذي أفزع الانكليز الشعور القومي في تركيا ، قرروا اعتقال عدد من الوطنيين ونفيهم الى مالطا ، وقد هرب كثيرون الى آسيا الصغرى . وفي نفس اليوم احتل البريطانيون القسطنطينية باسم الحلفاء . واعتبرت الحكومة العثمانية الوطنيين متمردين وحلت مجلس النواب في ١٢ نيسان ١٩٢٠[٥] .

في اواخر ربيع ١٩١٩ كان الحلفاء قد ارسلوا مصطفى كمال باشا الى الاناضول كمفتش عام للقوات المرابطة في ارضروم وسيواس لحفظ النظام ، كما عينته الحكومة العثمانية في نفس الوقت واليا على ارضروم . ولكن اعتبرته وزارة الداماد فريد خارجا على القانون في ١١ تموز ١٩١٩ بسبب معارضته للحلفاء لاعمالهم غير المشروعة وبسبب مهاجمة الحكومة العثمانية في

---

(3) Temperley, *Op. Cit.*, VI, pp. 25-26.

(4) *The New York Times*, April 5 and 13, 1919; May 17, 18, 23, 28 and 29, 1919.

(5) *The Times*, March 18, 19 and 20, 1920; *The New York Times*, March 18, 19 and 20, 1920; *Current History*, XVII, p. 280.

القسطنطينية لخضوعها للحلفاء • وقد التف الوطنيون الاتراك حوله واجتمع اول مؤتمر منظم للحزب الوطني الجديد في ارضروم في ٢٧ تموز ، والتأم مؤتمر آخر في سيواس في ١٣ أيلول ووافق على « الميثاق الوطني » • بعد سقوط وزارة الداماد فريد أبرق مصطفى كمال نص الميثاق الى الوزارة الجديدة التي اجرت انتخابات جديدة للبرلمان الجديد • وقد وافق مجلس النواب الجديد على الميثاق الوطني في ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٠ • بعد احتلال البريطانيين للقسطنطينية وحل البرلمان العثماني ، عقد المجلس الوطني الكبير اول اجتماعاته في انقرا في ٢٣ نيسان ١٩٢٠ ، وكان من واجب هذا المجلس تنفيذ الميثاق الوطني لعدم وجود أي برلمان عثماني شرعي قادر على تحقيق تلك الاهداف الوطنية • وفي رأى الوطنيين يمثل الميثاق الوطني اقصى التضحيات التي تستطيع تركيا تحملها لتحقيق سلام عادل ودائم[٦] • وقد نصت المادة الاولى من الميثاق على ما يلي :

> اذا اقتضت الضرورة يقرر مصير اجزاء الامبراطورية العثمانية التي تسكنها اكثرية عربية والتي كانت حين عقد هدنة ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ تحت احتلال القوات المعادية وفقا لتصويت سكانها الحر •
>
> اما تلك الاجزاء (سواء كانت داخل خط الهدنة المذكورة او خارجه) التي تسكنها اكثرية عثمانية مسلمة متحدة بالدين والجنس والهدف ومشربة بعواطف الاحترام المتبادل وبالتضحية وتحترم احتراما كليا متبادلا الحقوق القومية والاجتماعية والظروف المحيطة بها فتؤلف كلا لا يتجزأ لاى سبب منطقى أو قانوني(٧) •

في ١٠ آب ١٩٢٠ وقعت معاهدة سيفر وقد املاها الحلفاء على حكومة السلطان العثمانية وقد وسع هذا العمل الهوة التي تفصل بين الحكومة العثمانية والمجلس الوطني الكبير وشدد من عزيمة الوطنيين على مكافحتها • وقد نصت

(6) *Current History*, XVII, p. 280; for the text of the "National Pact" see *Current History*, XVII, p. 280; Mears, *Op Cit.*, pp. 629-631; Temperely, *Op. Cit.*, VI, pp. 605-606.

(٧) تشير الفقرة الثانية من هذه المادة الى اراضي كلكيا ، التي استعادها الاتراك بالاتفاقية التركية ـ الفرنسية في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ والى ولاية الموصل التي احتفظت بها بريطانيا ، وهكذا نشأت مشكلة الموصل •

المعاهدة عدا عن التحفظات التى وافق بها الحلفاء على الاحتفاظ بالقسطنطينية كعاصمة عثمانية على تدويل الاراضى المجاورة لها مع لجنة سيطرة مؤلفة من ممثلى الولايات المتحدة والامبراطورية البريطانية وفرنسا وايطاليا واليابان وروسيا واليونان ورومانيا وبلغاريا وتركيا وعلى اعلان كردستان دولة ذات استقلال داخلى أو مستقلة اذا قرر ذلك باستفتاء ، وادارة اليونان لازمير لمدة خمس سنوات يجرى فى نهايتها استفتاء لتقرير مستقبلها ، وتنازل تركيا عن بعض الاراضى والجزر لليونان وايطاليا ، وعلى اعلان ارمينية دولة مستقلة ، واعتراف تركيا بالانتدابات في سوريا والعراق وفلسطين ، واستقلال الحجاز ومصر والسودان ، وتنازل تركيا عن حقوقها فى قبرص ومراكش وتونس وليبيا ، وحماية الاقليات ، وعلى تأليف لجان حليفة مشتركة للاشراف والتنظيم ، ولجنة مالية لمعالجة أمور تعويض الاضرار والدين العام ، واعادة تأسيس نظام الامتيازات ، واعادة الصفة الشرعية للمعاهدات والامتيازات والشركات لصالح الحلفاء[٨] .

وقد عقد فى اثناء ذلك اتفاق عسكرى وتفاهم سياسى بين روسيا السوفيتية والوطنيين الاتراك ، وكذلك وافق الحلفاء على أعمال عسكرية تقوم بها اليونان فى الاناضول ، وقد انتصروا فى سنتى ١٩٢٠ و ١٩٢١ . ولكن الحلفاء فشلوا فى الاحتفاظ بوحدتهم فان رجوع الملك قسطنطين الى اليونان باعد بينها وبين فرنسا وانكلترا . وفى ١٦ مارت ١٩٢١ عقدت روسيا السوفياتية معاهدة صلح منفردة مع الكماليين ، واخلت ايطاليا اداليا لقاء الوعد ببعض الامتيازات . ووقعت فرنسا فى ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ فى انقرا معاهدة مع الوطنيين الاتراك واخلت كلكيا . وقد جاءت الضربة الاخيرة عندما اعلن مجلس الحرب الاعلى الحليف فى ١٠ آب ١٩٢١ ان الحرب التركية ـ اليونانية حرب خاصة بهما

(8) The treaty may be found in British Foreign Office, Treaty Series No. 11 (1920), *Treaty of Peace with Turkey, signed at Sèvres, August 10, 1920* (London, 1920).

واعلنت بريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا واليابان الحياد[٩] .

فى اوائل ١٩٢١ وصلت بعثة من حكومة القسطنطينية الى انقرا وقررت البقاء فيها الى أن يوافق الحلفاء على تعديل معاهدة سيفر ، واخبر مصطفى كمال باشا حكومة القسطنطينية بأن حكومة انقرا هى الحكومة الشرعية الوحيدة فى تركيا[١٠] .

وفى اوائل ١٩٢٢ غادرت انقرا بعثة تركية للصلح الى لندن . واجتمع بعد ذلك وزراء خارجية بريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا فى باريس لبحث المشكلة التركية ـ اليونانية ومطاليب الوطنيين الاتراك لتعديل معاهدة سيفر . وعندما فشلت مفاوضات الصلح هاجم الوطنيون الاتراك اليونانيين ودخلوا ازمير فى ٩ ايلول ١٩٢٢ وأسروا بعض الجنود اليونانيين وطـردوا الآخرين من الاراضى التركية . طلب النجدة العسكرية رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج من الدومنيونات ودول البلقان ولكن عبثا . واذاع بوانكاريه رئيس وزراء فرنسا ان بلاده غير مستعدة لاستعمال القوة ضد الاتراك . فاضطرت بريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا الى طلب الهدنة فعقدت فى مودانيا فى ١١ تشرين الاول ١٩٢٢[١١] . وقد أصر مصطفى كمال باشا فى مؤتمر مودانيا على اعتبار الميثاق الوطنى حدا ادنى من لائحة حقوق تركية وطالب باسترجاع الاراضى المفقودة وباستفتاء فى تراقيا الغربية وبالغاء الامتيازات وبالاعتراف بسيادة تركيا التامة[١٢] .

فى ١٩ تشرين الاول ١٩٢٢ ، وصل رفعت باشا الذى عين واليا على تراقيا الغربية الى القسطنطينية . وفى أول تشرين الثانى شرع المجلس الوطنى التركى الكبير قانونا اعتبر فيه نفسه صاحب السلطة العليا فى البلاد والغى

---

(9) *The New York Times*, August 11, 1921.

(10) *The New York Times*, January 31, 1921; February 3, 6 and 7, 1921.

(11) *The New York Times*, October 10, 1922.

(12) *Current History*, XVII, p. 280.

السلطنة وجميع قوانين حكومة القسطنطينية التي شرعت منذ ١٦ مارت ١٩٢٠ •
وحينما اعلن رفعت باشا في ٥ تشرين الثاني ان حكومة القسطنطينية لم تعد
موجودة وافق مندوبو الحلفاء السامون على الاوضاع الجديدة • وفي ١٦
تشرين الثاني اتهم المجلس الوطني الكبير السلطان محمد وحيد الدين السادس
بالخيانة ولكنه فر الى مالطا في اليوم التالي ، وهكذا اصبحت تركيا الكمالية
الحكومة الوحيدة في تركيا[١٣] •

مؤتمر لوزان الاول

في ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٢ ارسلت بريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا
دعوة من اجل عقد مؤتمر في لوزان (في سويسرا) الى حكومات الولايات
المتحدة واليابان واليونان ورومانيا ويوغوسلافيا وحكومة القسطنطينية العثمانية
وحكومة المجلس الوطني الكبير في انقرا كلتيهما ، ودعيت روسيا وبلغاريا
الى المؤتمر للاشتراك في مناقشات المضايق[١٤] • وقد رفضت الولايات المتحدة
الاشتراك في المؤتمر لانها لم تكن قد اعلنت الحرب على تركيا ولكنها ارسلت
مراقبين مع تعليمات لموافاة حكومتهم بأخبار مواقف الدول من مصالح الولايات
المتحدة واخبار الدول عن موقف الولايات المتحدة[١٥] •

في خلال فترة اصدار الدعوة لحضور المؤتمر واجتماع المؤتمرين زالت
حكومة القسطنطينية من الوجود وبقيت حكومة انقرا الحكومة الوحيدة

(13) For the rise of the Kemalist Turkey, see Mears, *Op. Cit.*, Arnold J. Toynbee and Kenneth P. Kirkwood, *Turkey* (London, 1926); Harry N. Howard, *The Partition of Turkey* (Norman, 1931); Nasim Sousa, *The Capitulatory Regime of Turkey* (Baltimore, 1933); Karl Kruger, *Kemalist Turkey and the Middle East* (London, 1932);Grace Elison, *An Englishwoman in Angora* (New-York, 1923); Aranold J. Toynbee, *The Western Question in Greece and Turkey* (London, 1922); Clair Price, *The Rebirth of Turkey* (New York, 1923).

(14) *The New York Times*, October 27, 28 and 29, 1922.

(15) *Ibid.*, November 1, 1922.

المثلة • اما الحكومة العراقية فلم تدع وقد حاولت حضور المؤتمر ولكنها استثنيت منه ، وبالرغم من هذا فقد ارسلت الى لوزان جعفر العسكرى وزير الدفاع وتوفيق السويدى احد موظفى وزارة العدلية لموافاة حكومتهما بأخبار مشكلة الموصل[١٦] •

لقد عقد هذا المؤتمر من اجل بحث المشاكل اليونانية ـ التركية وعقد معاهدة صلح جديدة مع تركيا الكمالية لتحل محل معاهدة سيفر التى لم تبرمها تركيا الكمالية ولا الحلفاء • وكان من بين مواد جدول اعمال المؤتمر : مشاكل ارضية وسياسية كتراقيا والجزائر الايجية ، وحل مشكلة الموصل ، ونظام المضايق ؛ ومشكلة الاقليات ؛ ومشكلة نظام الامتيازات الاجنبية ؛ والمشاكل الاقتصادية والمالية كالدين العام العثمانى وحماية المصالح الاقتصادية الاجنبية[١٧] •

افتتح المؤتمر فى ٢٠ تشرين الثانى ١٩٢٢ • وقد رأس الوفد البريطانى اللورد كرزن وزير الخارجية ورأس الوفد التركى عصمت باشا وزير الخارجية ورأس وفد المراقبين الاميركيين رجارد واشبرن چايلد سفير اميركا فى ايطاليا • وقد قسمت اعمال المؤتمر بين ثلاث لجان ، رأس كرزن الاولى واختصت بالمشاكل الارضية ومشاكل الاقليات ونظام المضايق •

فى مساء ٢٦ تشرين الثانى ١٩٢٢ رجا عصمت باشا اللورد كرزن تأجيل المناقشة العلنية لمطالبة تركيا بولاية الموصل الى أن يجرى تبادل شخصى لوجهات النظر بينهما ، ثم تبادلا وجهات نظرهما فى مذكرات مكتوبة وزعت على وفود الحلفاء الرئيسة بين ١٤ كانون الاول و ٣١ منه ، وهذه المذكرات احتوت حجج الطرفين عن اسباب وجوب احتفاظ العراق بها أو اعطائها الى

---

(١٦) الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، **مجموعة مذاكرات المجلس التاسيسى العراقى** ، الجزء الاول ، ص ٣٧ •

(17) *The New York Times*, November 20, 1922.

تركيا لحجج عنصرية وسياسية وتاريخية وجغرافية واقتصادية وعسكرية[18] .

وقد بحث كرزن في رسالته المؤرخة في ١٤ كانون الاول « الميثاق الوطني » التركي وروى المادة الاولى منه وقال انها بدعة وادعاء مفزع ان تملي دولة مغلوبة على الغالبين الطريقة التي يديرون بها الاراضي التي انتزعوها منها . وبما ان العرب في ولاية الموصل ليسوا باكثرية فلا يلائم الاتراك أن يطالب العرب باستفتاء ، واعاد الى الاذهان كيف برهنت استفتاءات ١٩١٩ و ١٩٢١ في العراق على ان سكان الموصل يفضلون أن يبقوا ضمن العراق[19] . واكد ان القسم الاول من المادة الاولى موضوعة البحث جردت عرب الموصل الذين يؤلفون اكثر من ثلث سكان جميع الولاية من حق تقرير مصيرهم . وقال انه من الجهة الثانية ناقض الاتراك انفسهم في النصف الثاني من المادة ، فهم في لحظة من اللحظات مستعدون أن يوافقوا على حق تقرير المصير للعرب وهم في اللحظة الثانية يطلبون عدم تقسيم الاراضي التي تسكنها اكثرية عثمانية مسلمة[20] .

وقد اجاب اللورد كرزن على الحجة التي عرضها عصمت باشا بأن اكراد ولاية الموصل يتعاونون مع الاتراك بارسالهم نواب اكراد الى المجلس الوطني الكبير باظهار شكه بشرعية انتخابهم وقال انهم عينوا تعيينا وان بعضهم لم يستطع الاشتراك في مباحثات المجلس بسبب جهلهم اللغة التركية[21] .

ولما فشل كرزن في تسوية مشكلة الموصل بينه وبين عصمت عرضها على لجنته في ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ وقال ان تبادل وجهات النظر الشخصية مع عصمت باشا حول المشكلة لم يؤد الى نتيجة ، فلم يبق من خيار سوى وضع الامر امام اللجنة لكي يكون امام الفريقين مجال لعرض وجهات نظرهم للمؤتمر

---

(18) British Foreign Office, *Turkey No. 1* (1923), *Lausanne Conference on Near Eastern Affairs* 1922-1923, *Records of Proceedings and Draft Terms of Peace-Cmd.* 1814, pp. 363-393.

وقد كرر الطرفان هذه الحجج مرات كثيرة انظرها في الفصل الرابع أدناه .

(١٩) انظر الفصل الاول .

(20) *Cmd.* 1814, pp. 370-371.

(21) *Ibid.*, pp. 357, 396. (٢١) انظر أيضا الفصل الثالث ادناه .

وللعالم وطلب الى الوفد التركى أن يعرض وجهة نظره ووعد أن يعرض وجهة النظر البريطانية بعدئذ [٢٢] .

قرأ عصمت باشا تصريحا كرر فيه الحجج التركية ، وناقش فى حجته السياسية الانتداب وقال ان تركيا لم تعترف بحاجة العراق الى انتداب ولم تعلم !ن انتدابا ما اعطى الى انكلترا ، وليست هناك اية قيمة قانونية لمعاهدات عقدت مع العراق الذى كان ولا يزال جزء من الامبراطورية العثمانية من الناحية القانونية ، ولم تحترم انكلترا المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة لان سكان العراق لم يؤخذ رأيهم فى الانتداب واضاف انه لا يوجد اى سبب يمنع من تبديل اتفاقية سان ريمو [٢٣] .

وقال كرزن انه يرى ان يناقش وجهة نظر عصمت نقطة نقطة وقال انه يكون مسرورا لو طبعت وجهة النظر التركية والبريطانية الى جانب بعضهما وعرضتا على الرأى العام العالمى . وقد لخص العلاقات العراقية ـ الانكليزية من ١٩١٤ الى ١٩٢٢ وقال ان الحكومة البريطانية كانت مرتبطة بعهد ذى ثلاث شعب : (١) وعد للشعب العربى بعدم ارجاعه الى الحكم التركى . (٢) ووعد للملك العربى فيصل الذى انتخبه القطر باجمعه بما فى ذلك ولاية الموصل وقد دخلت معه بالتزامات . (٣) ووعد لعصبة الامم التى لا تستطيع ترك الانتداب على جزء كبير من الاراضى المنتدب عليها بغير موافقتها . وقد ذكر اللورد كرزن اللجنة بأن الاتراك الذين اعترفوا بهزيمتهم فى الحرب قالوا للعالم انهم مستعدون أن يقتطعوا من ممتلكاتهم الاراضى التى تسكنها اكثرية من الاجناس الاخرى ، وان يركزوا اهتمامهم فى المستقبل على المناطق التى يسكنها الجنس التركى ، ثم نشروا أخيرا ميثاقهم الوطنى وخاطبوا به الحكومات المنتصرة . ولو ان الاتراك فى تاريخهم الطويل كانوا قد خوطبوا مثل هذا الخطاب لاستقبلوه بالسخرية . واجاب كرزن على حجة عصمت بان استعباد

(22) *Cmd*. 1814, p. 339.
(23) *Cmd*. 1814, p. 347.

أى شخص مخالف للروح العصرية بأن هذه الروح هى على كل حال ليست الروح التى ادارت بها الحكومة التركية هذه المباحثات خلال الاسابيع القليلة الماضية[٢٤] . ثم ذكر كرزن الاسباب التى تجعل من المستحيل على الحكومة البريطانية أن توافق على المطاليب التركية [٢٥] .

اقترح كرزن احالة المشكلة الى تحقيق مستقل لاصدار قرار بشرط أن يتعهد الفريقان بتنفيذ القرار ، وعارض القيام باستفتاء محلى[٢٦] ، واقترح عوضا عنه أن تكون عصبة الامم الهيأة التى يعهد اليها بدراسة المشكلة ، ووعد بأن حكومته ستقبل النتيجة ، وذكر بانه اقترح العصبة لانها فى نظره بوجه عام الهيئة القضائية الاكثر حيادا وثقة ولان الوفد التركى فى الاسابيع القليلة الماضية أظهر ثقته بتلك الهيأة باعلان رغبته فى أن تصبح تركيا عضوا فيها حالما يعقد الصلح[٢٧] . وقد أيد الوفدان الفرنسى والايطالى الاقتراح البريطانى وحثا الوفد التركى على قبوله .

فى اجتماع بعد ظهر يوم ٢٣ كانون الثانى رد عصمت باشا على تصريحات كرزن ، وقد دافع عن فكرة الاستفتاء ورفض التحكيم واحالة المشكلة الى عصبة الامم[٢٨] . وتكلم اللورد كرزن مرة ثانية فذكر ان مجلس عصبة الامم هيأة مؤلفة على الغالب من ممثلى دول محايدة مستقلين وغير متحيزين مطلقا ولهم سلطة أدبيةعظيمة ، فاذا وافق الوفد التركى على اقتراحه فستدعو العصبة تركيا بموجب المادة السابعة عشرة من الميثاق لتصبح عضوا خلال نظر النزاع . وتخول تركيا الجلوس فى مجلس العصبة وفقا للمادة الرابعة وبموجب المادة الخامسة . يكون قرار المجلس الذى تمثل فيه الحكومة التركية اجماعيا فلن يتوصل

(24) *Cmd*. 1814, pp. 353-354.

(٢٥) انظر الفصل الرابع .

(٢٦) انظر بحث فكرة الاستفتاء فى الفصل الرابع أدناه .

(27) *Cmd*. 1814, pp. 361-362.

(28) *Ibid*., pp. 395-398.

الى أى قرار من دون موافقتها[٢٩] ، واذا رفض الوفـد التركى اقتراحـه فسيتخذ خطوات اخرى • وقد ابدى اعتقاده بأنه اذا لم يسو الامر بالطريقة التى يرغبها الوفد التركى فيحتمل حدوث هجوم تركى على الحدود لحـل المشكلة بالوسائل العسكرية وربما تعقب ذلك الحرب • وأكد انه انما جاء الى لوزان لتوقيع معاهدة سلام لا شن حرب ، ولذلك فاذا لم يتوصل الطرفان الى تسوية فسيضطر على العمل وفقا للمادة الحادية عشرة من ميثاق عصبة الامم التى تعالج موضوع الحرب أو التهديد بالحرب • وقد أنذر كرزن عصمت بهذا الاحتمال وأعلن انه يعتبره مسؤولا عن النتائج أمام العالم • وقد أيد رؤساء الوفود اليابانية والفرنسية والايطالية اللورد كرزن فى حث عصمت باشا على درس الاقتراح البريطانى •

وقد تكلم عصمت باشا مرة ثانية وكرر حججه السابقة حول الانتداب والنواب الاكراد فى المجلس الوطنى الكبير والاستفتاء واعلن أنه يطلب سلاما عادلا منصفا وأكد ان الوفد التركى مستعد للتضحية من أجل السلام العام ، وفى الختام رجا الوفد البريطانى أن يقبل بمبدأ ارجاع الموصل الى تركيا[٣٠] •

لما ايقن اللورد كرزن انه لا فائدة من استمرار الجدل مع عصمت باشا ارسل فى ٢٥ كانون الثانى ١٩٢٣ رسالة الى السكرتير العام للعصبة مشيرا الى المادة الحادية عشرة من الميثاق ولفت نظر المجلس الى المشكلة كأمر يؤثر على العلاقات الدولية ويهدد باضطراب السلام العالمى وقد رجا السكرتير العام أن يدخل الموضوع فى جدول اعمال اجتماع المجلس فى باريس حين يوضحه الممثل البريطانى توضيحا تاما[٣١] •

---

(29) *Cmd*. 1814, p. 401.

تصريح كرزن حول تصويت المجلس الاجماعى غير صحيح ، فلقد اوضحت الفقرة السادسة من المادة الخامسة عشرة ان تصويت المجلس الاجماعى يكون من اعضاء المجلس باستثناء ممثل الفريق او الفرقاء الاطراف فى النزاع •

(30) *Cmd*. 1814, pp. 398-404.

(31) *Official Journal*, 1923, p. 249.

فى اجتماع مجلس العصبة الذى عقد فى ٣٠ كانون الثانى اعلن اللورد بلفور ممثل بريطانيا ان النزاع حول الموصل يهم العصبة لان العراق بالرغم من كونه تحت الانتداب البريطانى فانه فى النهاية تحت ادارة واشراف العصبة ولان الحكومة البريطانية انما تعمل بالنيابة عن العصبة ، وشـــدد على دوافع السلام التى اجبرت الحكومة البريطانية على احالة المشكلة الى المجلس ، واكد لتركيا وجود المساواة فى المجلس بالرغم من غموض المادة السابعة عشرة من الميثاق التى تنص على دعوة غير الاعضاء لقبول التزامات العضوية وقت بحث النزاع « تحت الشروط التى يراها المجلس عادلة » ، وقد فسر هذه الفقرة بانها تعنى المساواة التامة المطلقة واظهر شعوره بان هذا التفسير يمثل وجهـة نظر كل عضو فى المجلس . وقد ضمن رئيس المجلس لتركيا انها ستكون على قدم المساواة التامة مع الشعوب الاخرى وأكد عدم تحيز المجلس . وقد أخذ المجلس علما بتصريح اللورد بلفور (٣٢) .

وفى اثناء ذلك عرض الحلفاء على الوفد التركى مشروع معاهدة فى لوزان يوم ٢٩ كانون الثانى ١٩٢٣ ، وفيه نص المادة الثالثة كما يلى :

> من البحر الابيض المتوسط الى حـدود ايران يكـون خط حدود تركيا كما يلى :
> (١) مع سوريا :
> خط الحدود الذى عينته المادة الثامنة من الاتفاقية الفرنسية ــ التركية المعقودة فى ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ .
> (٢) مع العراق :
> من المنطقة الواقعة على دجلة والتى تؤلف النقطة الاخيرة من الحدود المذكورة فى الفقرة الاولى من هذه المادة : خط يعين وفقا لقرار يصدره مجلس عصبة الامم(٣٣) .

فى الاجتماع المشترك الذى عقدته لجان المؤتمر الثلاث فى ٣١ كانون الثانى اعلن اللورد كرزن ان الحكومة البريطانية يؤيدها حلفاؤها تأييـدا تاما قد احالت النزاع حول حدود تركيا والعراق لتحقيق وقرار مجلس عصبـة

(32) *Official Journal*, 1923, pp. 201-202.
(33) *Cmd.* 1814, pp. 687-688.

الامم ، وقد كان بامكان الحكومة البريطانية ان ترفض أى تساهل حول هذه القضية لانه ليس لطلب تركيا أى اساس قانونى ولكن من اجل ازالة أى سبب محتمل للنزاع فانها اتخذت هذه الخطوة [٣٤] . وقد طلب عصمت باشا ثمانية ايام لدراسة مشروع المعاهدة ولكن سمح له بأربعة أيام فقط ، وقد أجاب فى رسالته المؤرخة فى ٤ شباط ١٩٢٣ الى رؤساء الوفود البريطانية والفرنسية والايطالية برفضه المعاهدة ، وقد احتوت رسالته الفقرة التالية :

> فيما يخص الموصل نرى من المناسب ، ولغايتنا الوحيدة التاكيد بان هذه المسالة لن تكون عقبة فى طريق عقد معاهدة الصلح ، ان تستثنى من منهاج المؤتمر ، لكى يكون من الممكن ، خلال مدة سنة واحدة ، تسويتها باتفاق بين بريطانيا العظمى وتركيا[٣٥] .

وقد جرت محاولة اخيرة للوصول الى اتفاق وذلك بعقد اجتماع غير رسمى فى غرفة اللورد كرزن فى اوتيل بو ريفاج فى لوزان يوم الاحد الرابع من شباط ١٩٢٣ فى الساعة الخامسة والدقيقة الاربعين . وقد حضر الاجتماع ممثلو بريطانيا وفرنسا وايطاليا وتركيا . وصرح كرزن مدفوعا بروح الصداقة والمصالحة بأنه مستعد لتأجيل نتيجة التجائه الى عصبة الامم سنة واحدة لكى يكون لدى الحكومتين البريطانية والتركية الوقت الكافى لدراسة الامر فى مباحثات مباشرة وودية ، واضاف انه يستطيع أن يفعل ذلك بشرطين : (١) انه فى حالة فشل الحكومتين فى الوصول الى تفاهم مباشر فسيطلب تدخل العصبة (٢) يجب المحافظة على الحالة الراهنة الموجودة فى تلك المنطقة خلال السنة التى تستمر فيها المباحثات . وقال كرزن أيضا انه هيأ مشروع البيان التالى وقد سلمه الى عصمت واعلن انه لمستعد لتوقيعه [٣٦] :

> فيما يخص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة الصلح تعلن حكومة صاحب الجلالة عن نيتها بعدم دعوة مجلس عصبة الامم للشروع فى تعيين الحدود بين العراق وتركيا حتى نهاية فترة اثنى عشر شهرا من تاريخ ابرام هذه المعاهدة .

---

(34) *Cmd*. 1814, p. 433.
(35) *Cmd*. 1814, pp. 837-838.
(36) *Cmd*. 1814. p. 851.

وقد اتخذ هذا القرار املا فى تسوية ممكنة للمشكلة خلال الفترة المذكورة باتفاق يعقد بين الحكومتين البريطانية والتركية على شرط ان يكون مفهوما لدى الطرفين بانه خلال هذه الفترة لن يكون هناك تغيير بالحالة الراهنة فى الاراضى موضوعة البحث سواء بالحركات العسكرية او بغيرها ٠

وقد اعلن عصمت باشا عن قبوله لاقتراح اللورد كرزن عن الموصل[٣٧] ٠

وقد فشل مؤتمر لوزان الاول فى ٤ شباط ١٩٢٣ ، لرفض الحكومة التركية قبول مشروع معاهدة الصلح ٠ وقد سافر الوفد التركى الى انقرا يوم ٧ شباط على أمل أن يعود المؤتمر الى الانعقاد حين يعود عصمت ، وفى خلال ذلك تبقى هدنة مودانيا نافذة[٣٨] ٠

مؤتمر لوزان الثانى

فى ٦ مارت ١٩٢٣ رفض المجلس الوطنى الكبير مشروع معاهدة الصلح لمخالفته الميثاق الوطنى ولكنه خول الحكومة التركية اعادة فتح المفاوضات مع الحلفاء ٠ وقد كان من بين توصياته تأجيل تسوية مشكلة الموصل لفترة معينة[٣٩] ٠ ولذلك فقد ارسل عصمت باشا فى ٨ مارت رسالة ومعها اقتراحات تركية مقابلة الى الدول صاحبة الدعوة لعقد المؤتمر[٤٠] ، وفى هذه المقترحات كان نص المادة الثالثة كما يلى :

« من البحر الابيض المتوسط الى حدود ايران ، يعين خط الحدود التركية كما يلى :

(١) مع سوريا :

خط الحدود الموصوف فى المادة الثامنة من الاتفاقية الفرنسية ـ التركية المعقودة فى ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ والتى تبقى نافذة كلها مع جميع ملحقاتها ٠

---

(37) *Cmd*. 1814, pp. 843-844, 846.

(38) *The New York Times*, February 5, 6 and 7, 1923.

(39) *Ibid*., February 27 and 28, 1923; March 1, 1923.

(40) Permanent Court of International Justice, *Documents Relating to Advisory Opinion No*. 12 (*November* 21, 1925), *Treaty of Lausanne*, *Article* 3, *Paragraph* 2 (*Frontier between Turkey and Iraq*), pp. 155-157.

(41) *Ibid*., p. 158.

(٢) مع العراق :
يعين خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودى يعقد بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال اثنى عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة الحاضرة .
وفي حالة عدم الوصول الى الترتيب المذكور ، يحال النزاع الى مجلس عصبة الامم » .

وفى أول نيسان أخبر الحلفاء حكومة انقرا عن رغبتهم فى بحث تلك المقترحات وفى ٢٣ نيسان افتتح مؤتمر لوزان الثانى .

وقد انتخب رئيس الوفد البريطانى السر هوراس رمبولد رئيسا للجنة الاولى . وفى ٢٤ نيسان اشار السر هوراس فى اجتماع كامل الى المادة الثانية من المقترحات التركية المقابلة والى البيان البريطانى الصادر فى ٤ شباط ١٩٢٣ ، وصرح ان البيان الاخير يعتمد على التعهد المتبادل بالاحتفاظ بالحالة الراهنة خلال فترة الاثنى عشر شهرا المقترحة ، فاذا ادخلت فقرة بهـــذا المعنى الى التعديل التركى فان الوفد البريطانى مستعد لقبول ذلك التعديل وهذا خاضع الى المباحثات التى ستجرى مع عصمت باشا حول الوقت الذى يســمح بـه للمفاوضات التركية البريطانية[٤٢] .

فى ٤ حزيران اعلن السر هوراس انه يستحيل على الوفـد البريطانى قبول المادة الثالثة والسادسة عشرة فى الاقتراحات التركية المقابلة ، وقد أيد رئيس الوفد الفرنسى وجهة النظر البريطانية ، وسأل السر هوراس عصمت باشا ما اذا كان يستطيع الاجابة على الاقتراح البريطانى الجديد حول الفترة التى يمكن خلالها تحديد الحدود بين تركيا والعراق باتفاقية تعقد بين تركيا وبريطانيا العظمى ، فأجاب عصمت بأنه ليس فى وضع يســمح له باعطاء جواب .

وفى ٢٣ حزيران اقترح السر هوراس أن تكون فترة المفاوضات المباشرة بين بريطانيا العظمى وتركيا ستة اشهر ، فذكّره عصمت بأنه (اى الســـر هوراس) كان قد اقترح تسعة اشهر ، وبعد مناقشة قصيرة اتفق الطرفان

(42) *Turkish Red Book*, p. 159.

على أن تكون تسعة أشهر[٤٣] .

وفي ٢٦ حزيران اعلن السر هوراس ان الوفدين البريطاني والتركي قد اتفقا على أن يقترحا على اللجنة مناقشة الفقرة الثانية من المادة الثالثة كما ظهرت في نص معاهدة الصلح ، وقد وافق عصمت على النص المقترح[٤٤] .

وفي السابع والثامن من تموز بحث موضوع جلاء الحلفاء عن الاراضي التركية واتفق اخيرا على النص الذي ظهر بعد ذلك في البروتوكول الذي وقع مع معاهدة الصلح في نفس اليوم[٤٥] .

معاهدة لوزان ١٩٢٣

وقعت معاهدة الصلح النهائية بين الحلفاء وتركيا في لوزان يوم ٢٤ تموز ١٩٢٣ ، وقد امضتها الامبراطورية البريطانية وفرنسا وايطاليا واليابان واليونان ورومانيا ويوغوسلافيا وتركيا . وقد كان لبعض مواد المعاهدة علاقة بمشكلة الموصل[٤٦] .

فالفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان نصت على أن يعين خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودي بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة أشهر . واذا لم يتوصلا الى اتفاق بينهما خلال تسعة الاشهر فيرفع النزاع الى مجلس عصبة الامم ، والى حين التوصل الى قرار بشأن النزاع تتعهد الحكومتان بان لا تحدث أية حركة عسكرية أو غير عسكرية قد تغير بطريقة ما الحالة الراهنة في الاراضي « التي يتوقف مصيرها النهائي على ذلك القرار » .

وقد تنازلت تركيا بموجب المادة السادسة عشرة من المعاهدة عن جميع

(43) *Turkish Red Book*, pp. 161-163.

(44) *Ibid.*, pp. 162, 135.

(45) *Turkish Red Book*, pp. 163-165.

(٤٦) انظر نص معاهدة لوزان في League of Nations, *Treaty Series*, XXVIII, pp. 11-113; British Foreign Office, *Treaty Series No.* 16 (1923), *Treaty of Peace with Turkey and other Instruments signed at Lausanne on July* 24, 1923, *Cmd.* 1929.

وانظر نص المادة الثالثة من المعاهدة في ملحق الكتاب .

حقوقها فى الاراضى الواقعة خارج الحدود التى عينت فى المعاهدة • ونصت المادة (١٤٣) على أن وثائق ابرام المعاهدة ستودع فى باريس ، وان يكتب أول محضر لايداع وثائق الابرام حالما تودع تركيا من جهة والامبراطورية البريطانية وفرنسا وايطاليا واليابان أو أية ثلاث منها من جهة أخرى وثائق ابرامها ، وتعتبر المعاهدة نافذة بين الفرقاء المتعاقدين الذين ابرموها من تاريخ أول محضر ، ثم تصير نافذة بعد ذلك بالنسبة للدول الاخرى من تاريخ ايداع وثائق ابرامهم •

وقد اودعت اليونان وثائق ابرامها فى ١١ شباط ١٩٢٤ ، وتركيا فى ٣١ مارت ١٩٢٤ والامبراطورية البريطانية وايطاليا واليابان فى ٦ آب ١٩٢٤ ، وهكذا صارت المعاهدة نافذة فى ٦ آب ١٩٢٤ •

وفى نفس يوم امضاء المعاهدة وقع برتوكول عن اخلاء الاراضى التركية • وقد نصت المادة الاولى على انه حالما يخبر مندوبو الحلفاء السامون فى القسطنطينية حكوماتهم عن ابرام المجلس الوطنى الكبير التركى لمعاهدة الصلح تشرع الجيوش الحليفة فى الجلاء عن الاراضى التركية المحتلة • ونصت مادة أخرى على ان الجلاء يجب أن يتم خلال ستة اسابيع • ونصت المادة السابعة على انه الى حين نفاذ المعاهدة ، اتفقت الحكومتان التركية والبريطانية على عدم اتخاذ أى عمل قد يغير الحالة الراهنة حتى يتم تحديد الحدود ، واتفقتا على أن تبدأ المفاوضات من أجل الترتيبات الودية حالما ينتهى الجلاء وان فترة تسعة الاشهر تبدأ من تاريخ بدء المفاوضات •

الفصل الثالث

احالة مشكلة الموصل الى عصبة الامم

ترك النزاع حول عائدية ولاية الموصل الذى بحث فى لوزان بدون حل . ولكن اتفق على ان تسعى بريطانيا العظمى وتركيا للوصول الى اتفاق بمفاوضات مباشرة ، فاذا فشلتا فى ذلك ترفع المشكلة الى مجلس العصبة .

وقد انتهى اخلاء القسطنطينية من قوات الحلفاء فى ٤ تشرين الاول ١٩٢٣ وفقا للبروتوكول الذى بحثناه فى الفصل السابق . وفى اليوم التالى افتتح نفل هندرسن القائم بالاعمال البريطانى المفاوضات المباشرة بمذكرة اشارت الى المادة الثالثة من معاهدة لوزان(١) . وقد دامت المفاوضات التمهيدية زمنا طويلا بين هندرسن وعدنان بك ممثل تركيا(٢) . وفى رأى الجريدة التركية **اقشام** كان الاتراك غير راغبين فى بدء المفاوضات حتى يستقر الوضع السياسى البريطانى وكانوا يأملون ان تتم المفاوضات مع نفس الحكومة ، وكانوا يخشون من احتمال رجوع لويد جورج الى السلطة وانهم يفضلون ان يتعاملوا مع وزير خارجية من حزب العمال(٣) .

وبعد تسويفات طويلة اتفق الطرفان الى عقد مؤتمر فى القسطنطينية فى ١٩ مايس ١٩٢٤ . وفى اوائل نيسان من العام نفسه اخبرت الحكومة البريطانية الحكومة العراقية عن نيتها فى المطالبة فى المؤتمر القادم بالحاق جزء

(1) *The Times*, January 7, 1924.
(2) *The New York Times*, November 13, 1923.
(3) Quoted in the *Times*, January 7, 1924.

من ولاية حكاري التركية بالعراق وكان الاثوريون قد احتلو ذلك الجزء بمساندة البريطانيين في ١٩٢١ • وفي ٣٠ نيسان أكدت الحكومة العراقية للحكومة البريطانية انها مستعدة لمنح الآثوريين الحكم الذاتي نفسه الذي كان لهم تحت الحكم التركي قبل الحرب [٤] • فلما استلمت الحكومة البريطانية هذا التأكيد سافر الوفد البريطاني الى القسطنطينية •

مؤتمر القسطنطينية

افتتح مؤتمر القسطنطينية في ١٩ مايس ١٩٢٤ • وقد رأس الوفد التركي فتحي بك رئيس المجلس الوطني الكبير ورأس الوفد البريطاني السر برسي كوكس المندوب السامي البريطاني السابق في العراق ، وقد رافق الوفد البريطاني طه الهاشمي رئيس أركان الجيش العراقي بصفة مستشار[٥] •

في اجتماع صباح يوم ١٩ مايس اتفق رئيسا الوفدين على اصول العمل في المؤتمر • وفي اجتماع المساء كرر فتحي بك الحجج التركية ـ العنصرية والجغرافية والعسكرية للاحتفاظ بالموصل ، واكد اهمية استفتاء الاهلين لاجل معرفة رغبات سكان ولاية الموصل ، وبين الحاجة الى سلام دائم بين الطرفين[٦] •

اجاب السر برسي كوكس انه منذ انتهاء مؤتمر لوزان ظهرت في نظر الحكومة البريطانية أهمية مشكلة مستقبل الاثوريين الذين استغاثوا بالحكومة البريطانية لاعادة اسكانهم في مواطنهم السابقة تحت الحماية البريطانية ، وقد اخبر برسي فتحي بك ان الحكومة البريطانية قررت ان تضمن خطا للحدود يفي بشروط خط حدود جيد بواسطة المعاهدة ويسمح أيضا باسكان الاثوريين بشكل جماعة متماسكة ضمن حدود العراق ، وقد أيدت الحكومة العراقية

(4) League of Nations, *Question of the Frontier between Turkey and Iraq, Report Submitted to the Council by the Commission Instituted by the Council Resolution of September* 30, 1924, p. 79; hereafter as *League Report.*

(5) *British Report*, 1923-1924, p. 23.

(6) *Turkish Red Book*, pp. 181-182.

هذه السياسة كل التأييد • وقال السر برسي انه يظن ان المنطقة الاثورية سبب احراج دائم للحكومة التركية ومصدر احتكاك مع الدول المسيحية ، واضاف ان مطالبته بانضمام المنطقة الاثورية الى العراق تمثل الحد الادنى من مطاليب بريطانيا ، وقد احتفظت الحكومة البريطانية بحرية العمل التامة فيما يخص خط الحدود االذى قد تطالب به امام عصبة الامم اذا احيلت مشكلة الموصل اليها[٧] •

وفي اجتماع ٢١ مايس أجاب فتحي بك عن القضية الآثورية فقال ان مطالبة البريطانيين بالحاق بعض الاراضي التى كانت حينئذ تحت علم الجمهورية التركية أذهلته ، وان الآثوريين يؤلفون اقلية صغيرة جدا في ولاية الموصل وفي رأيه ان الوفد البريطاني اهمل الاكثرية الكبيرة من الاتراك والاكراد فيها ، ولا يعتقد انه من المعقول اقتطاع مئات الوف الاتراك والاكراد من وطنهم لاجل حماية بضعة آلاف آثوري ، وان جميع المواطنين الاتراك يتمتعون بنفس الحقوق بدون تمييز في العنصر أو الدين ، وقال انه يقدر اهتمام الحكومة البريطانية الانساني لحماية المسيحيين ولكنه لا يفهم لماذا تضحى الحكومة البريطانية بمصالح المسلمين من اجل تحقيق تلك الغاية ، واذا اتخذت الارتباكات الادارية قاعدة للتنازل عن الاراضي فانه يذكر السر برسي بالاضطرابات والثورات التى عالجتها الادارة البريطانية في العراق خلال السنوات الاربع أو الخمس السابقة ، وقال فتحي بك ان المسيحيين لا يزالون يجدون في الاراضي التركية السكينة والرفاهية اللتين تمتعوا بهما في القرون الماضية على شرط أن لا يتآمروا ضد الحكومة ، أو يثوروا بتشجيع اجنبي كما فعلوا في بداية الحرب العالمية الاولى • واضاف ان الجمهورية التركية مؤلفة في الغالب من اتراك وأكراد وهم من نفس الجنس والدم ، وبين انه يوجد بعض النواب الاكراد من ولاية الموصل في المجلس الوطني الكبير[٨] •

(7) *Turkish Red Book*, pp. 183-184; *League Report*, p. 79.
(8) *Turkish Red Book*, pp. 186-187; *League Report*, pp. 79-80.

وفى اجتماع ٢٤ مايس ذكر فتحى بك اسماء النواب الاكراد المذكورين بناء على رجاء السر برسى وهم نايب زادة نورى افندى وسليمان فهمى افندى وخليل أغا زادة [جميل] محمد نورى أفندى (من الموصل) ونفطجى زادة ناظم بك (من كركوك) وفتاح بك (من السليمانية)[9] • وقد جاء السر برسى بعدئذ بالمعلومات التالية عنهم : نورى أفندى نايب زاده من فرع مغمور من عائلة النائب المعروفة وقد خدع والده بادعائه انه ذاهب الى تركيا للمتاجرة فلما اصبح نائبا تبرأ منه أبوه • سليمان افندى كان ملتزم ضرائب فى الموصل ولما فشل فى الايفاء بالتزاماته للحكومة العراقية هرب الى تركيا ليتفادى العواقب • نورى افندى شيشكو كان موظفا فى الحكومة العراقية وقد فصل لسوء سلوكه ووضع تحت مراقبة الشرطة فوجد من الافضل ترك البلاد • وهؤلاء الثلاثة يمكن اهمالهم ولا يستحقون البحث • اما ناظم بك فكان نائب كركوك فى مجلس النواب العثمانى فى القسطنطينية ، وقد خدم الحكومة العراقية بعد الهدنة فى لجنة الوجهاء التى ألفت سنة ١٩٢٠ لوضع مشروع قانون الانتخاب للعراق ، وفى ١٩٢١ طلب وظيفة فى الحكومة العراقية فعرضت عليه متصرفية الحلة وقد رفضها لانه يرغب فى متصرفية كركوك فلما فشل فى الحصول على مرامه شرع بالتآمر على الحكومة العراقية ، وفى ١٩٢٣ عندما علم انه على وشك أن يعتقل فر الى السليمانية ومنها الى تركيا • ان عائلته التى يرأسها صالح بك نفطجى زادة عضو المجلس التأسيسى العراقى عائلة مهمة بلا ريب • اما فتاح بك فهو اخو زوجة الشيخ محمود وعندما ضغطت القوات البريطانية على السليمانية فر الى القسطنطينية حيث كان يعمل لمصلحة الشيخ محمود الذى حاول أن يرضى المعسكرين •

ثم اكد فتحى بك لسر برسى ان هؤلاء النواب لم يقبلوا فى المجلس الوطنى الكبير ، وقال كوكس ان قبولهم يشكل نقضا للحالة الراهنة بينما لا يؤلف قبول نواب من ولاية الموصل الى المجلس التأسيسى العراقى نقضا

(9) *Turkish Red Book*, p. 188.

للحالة الراهنة لان الولاية تحت الادارة الفعلية للحكومة العراقية [10] .

ثم عالج كوكس تصريح فتحى بك حول مشكلة الآثوريين فقال ان اللورد كرزن لم يحاول فى لوزان وصف خط ثابت لحدود العراق الشمالية بل ترك هذه المهمة الى خبراء الجانبين ، وقد كان من الضرورى تعديل موقف كرزن فى لوزان تعديلا طفيفا كنتيجة للمعلومات الطوبوغرافية المفصلة التى امكن الحصول عليها مؤخرا وكنتيجة للحاجة الملحة فى ضمان مستقبل للآثوريين • ان وجهة نظر الآثوريين تختلف عن وجهة نظر فتحى بك لانهم لا يزالون يتذكرون المعاملة السيئة التى قاسوها فى الماضى على ايدى الاتراك [11] .

وقد عقد آخر اجتماع لمؤتمر القسطنطينية فى ٥ حزيران ١٩٢٤ • وقد استشهد فتحى بك **بدائرة المعارف البريطانية** فى تعريفها العراق لاجل تأييد وجهة نظره وقال انه الى حين توصل الطرفين الى اتفاق حول تعيين الحدود تبقى ولاية الموصل شرعا جزء من تركيا • ان البريطانيين بمطالبتهم اقتطاع اراضى تركية اضافية من ولاية حكارى قد أثاروا مشكلة جديدة لم يفكر أحد باثارتها عند وضع مشروع معاهدة لوزان ، فاذا اصرت الحكومة البريطانية على هذا الطلب فانه يستنتج انها تريد فشل المؤتمر ، وأكد ان الطلب الذى ستتقدم به الحكومة البريطانية بالنيابة عن العراق امام مجلس عصبة الامم سيكون مناقضا للمادة الثالثة من معاهدة الصلح[12] • وقال ان اصرار بريطانيا على عدم فصل الموصل من العراق يناقض اتفاقية سايكس ـ بيكو (١٩١٦) التى اعطت الموصل الى فرنسا • فأجاب السر برسى ان تلك الاتفاقية عقدت بين بريطانيا العظمى وفرنسا عندما كانت روسيا حليفتهما ، وان بريطانيا لم ترغب فى مجاورة روسيا • ولما كانت اتفاقية سايكس ـ بيكو غير

---

(10) *Turkish Red Book*, pp. 189-190. (١٠) يبدو ان جميل محمد نورى يختلف عن نورى شيشكو .

(11) *Turkish Red Book*, p. 190; *League Report*, p. 80.

(12) *Turkish Red Book*, pp. 193-194; *League Report*, p. 80.

عملية أهملت ، هذا ولم يكن هناك أى بحث فى تسليم ولاية الموصل الى تركيا . وختم كوكس كلامه بتأكيده ان خط الحدود الشمالى لولاية الموصل لم يحدد أبدا بل كان دائم التغير لانه لم يكن حدا فاصلا بين دولتين مستقلتين . واجاب فتحى بك بانه لا يستطيع قبول آراء السر برسى[١٣] .

وعلى هذا فقد اخبر الممثل البريطاني فتحى بك انه بسبب رفضه مقترحاته ووفقا لتعليماته يجد نفسه مضطرا لانهاء المفاوضات والرجوع الى لندن . ثم قدم السر برسى مشروع رسالة مشتركة لاحالة المشكلة الى مجلس عصبة الامم . وقد وصف فتحى بك تصريح كوكس بانه انذار وقال انه لا يستطيع أن يقبل مشروع الرسالة لان ذلك خارج حدود تعليماته . فأجاب السر برسى ان الحكومة البريطانية وحدها ستكتب الى المجلس كما فعلت فى لوزان ، وهكذا انتهى مؤتمر القسطنطينية[١٤] .

قضية الانتداب على العراق

اعترفت بريطانيا العظمى بالعراق مملكة مستقلة وذلك بمعاهدة التحالف المؤرخة فى ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢[١٥]. وفى الوقت نفسه كان العراق بالنسبة لعصبة الامم اراضى تحت الانتداب البريطانى ، وهكذا مثلت بريطانيا دورى الحليف والمنتدب .

وقد ادركت بريطانيا ان المعاهدة المذكورة قد امضاها العراقيون مكرهين وبالرغم من المعارضة القوية فى العراق وفى بريطانيا العظمى . وقد طالبت المعارضة البريطانية بالجلاء عن العراق بسبب كثرة مصروفات الادارة التى تحمل بعضها دافع الضريبة البريطانى . وقد اضطرت وزارة بونار لو المحافظة على تأليف لجنة وزارية لدراسة الوضع وتقديم اقتراحات ، ودعى السر برسى كوكس المندوب السامى البريطانى فى العراق الى لندن فى ١٦ كانون الثانى

(13) *Turkish Red Book*, pp. 195-197; *League Report*, pp. 80-81.
(14) *Turkish Red Book*, pp. 198-199.
(15) For the Anglo-Iraqi Treaty of Alliance see League of Nations, *Treaty Series*, XXXV, pp. 13-174.

١٩٢٣ لاستشارته • اقترحت اللجنة الوزارية تخفيض مدة المعاهدة العراقية البريطانية من عشرين الى اربع سنوات ، وبذلك تستطيع الحكومة البريطانية تهدئة المعارضة موقتا فى العراق وفى بريطانيا • ثم عاد السر برسى الى بغداد وبعد مفاوضات قصيرة مع رئيس وزراء العراق عبدالمحسن السعدون وقعا بروتوكولا فى ٣٠ نيسان ١٩٢٣ • وقد نص البروتوكول على انتهاء معاهدة ١٩٢٢ عندما يصبح العراق عضوا فى عصبة الامم وعلى ابة حال لا يتجاوز ذلك الاربع سنوات من بدء تنفيذ معاهدة الصلح مع تركيا[١٦] ، وليس فى هذا البروتوكول ما يمنع عقد اتفاقية جديدة لتنظيم العلاقات بين بريطانيا العظمى والعراق وسيدخل الطرفان فى مفاوضات لهذا الغرض قبل انتهاء المدة المذكورة أعلاه[١٧] •

وفى ٢٥ مارت ١٩٢٤ وقعت اربع اتفاقيات ملحقة بالمعاهدة بين بريطانيا العظمى والعراق لتنظيم الشؤون المالية والعسكرية والقضائية وشؤون الموظفين البريطانيين ، وقد وضعت هذه الاتفاقيات اعباء مالية جسيمة على العراق • وفى ٣١ مارت عرضت المعاهدة والبروتوكول والملحقات على المجلس التأسيسى العراقى لابرامها • ولكن المجلس والشعب العراقى رفضوا المعاهدة ما لم تسو مشكلة الموصل وتعدل الاتفاقية المالية ويضمن استقلال العراق بصرف النظر عن دخوله عصبة الامم •

وفى ٢٦ نيسان ١٩٢٤ اخبر السر هنرى دوبس المندوب السامى البريطانى الجديد الملك فيصل ان بريطانيا العظمى ستصر على حقوق العراق فى الموصل وتدافع عنها وان العلاقات البريطانية ــ العراقية ستكون وفقا للمعاهدة لا لصك الانتداب وستعترف بحق المجلس التأسيسى العراقى فى مطالبته تعديل بعض نقاط المعاهدة باسرع ما يمكن بعد ابرامها • وقد رفض المجلس والشعب هذا العرض[١٨] •

(١٦) بدأ تنفيذ معاهدة لوزان فى ٦ اب ١٩٢٤ •

(17) League of Naions, *Treaty Series*, XXXV, p. 18.
(18) *British Report*, 1923-1924, pp. 21-22.

وفي اثناء ذلك كتب رمزي ماكدونالد رئيس الوزارة العمالية البريطانية الجديد ووزير خارجيتها الى السكرتير العام لعصبة الامم في ٢١ مايس ١٩٢٤ عن مستقبل العلاقات بين بريطانيا العظمى والعراق وطلب أن يدخل في جدول اعمال اجتماع المجلس المقبل مادة : « العراق : رسالة من الحكومة البريطانية مؤرخة في ٢١ مايس ١٩٢٤ »، وطلب من السكرتير العام أيضا ان يوزع على اعضاء المجلس نسخا من المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٢ وبروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ وملحقات المعاهدة الاربع المؤرخة في ٢٥ مارت ١٩٢٤ •
وقد أكد ماكدونالد أن معاهدة التحالف تحدد العلاقات بين الحكومة البريطانية والحكومة العراقية تحديدا افضل من أية وثيقة اخرى وهي تمثل الشروط التي بمقتضاها كانت الحكومة البريطانية مستعدة لامداد العراق بالمشورة والمساعدة الادارية وفقا لاحكام المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة[١٩] • وقد ارفق مع رسالته مسودة وثيقة وطلب من المجلس الموافقة عليها ، ويقصد بها تحديد تعهدات الحكومة البريطانية للعصبة فيما يخص العراق بعد ابرام معاهدة التحالف[٢٠] • واذا رفض المجلس التأسيسي المعاهدة قبل اجتماع مجلس العصبة المقبل ستسأل الحكومة البريطانية تخويلا من المجلس لاتخاذ تدبير يحل محل المعاهدة[٢١] •

وفي ٢٦ مايس ارسل السر هنري دوبس نسخة من رسالة ماكدونالد ومشروع الوثيقة الى الملك فيصل واخبره ان اجتماع مجلس العصبة القادم سيكون يوم ١١ حزيران[٢٢] وأوضح انه ما لم يبرم المجلس التأسيسي العراقي المعاهدة قبل ذلك التاريخ فستبحث الحكومة البريطانية عن التدبير الآخر المذكور في رسالة ماكدونالد الى سكرتير عام العصبة[٢٣] • ولما امتنع

---

(19) *Official Journal*, 1924, p. 1013.

(٢٠) احتوت هذه الوثيقة على النقاط الرئيسة الموجودة في معاهدة التحالف وفي صك الانتداب ، وستبحث هذه الوثيقة ادناه •

(21) *Official Journal*, 1924, p. 1014.

(٢٢) عقد المجلس في ١٧ حزيران ١٩٢٤ •

(23) *British Report*, 1923-1924, p. 22.

المجلس التأسيسى العراقى عن ابرام المعاهدة ذهب السر هنرى دوبس والسر كناهان كورنوالس المستشار البريطانى لوزارة الداخلية العراقية الى بناية المجلس التأسيسى العراقى يوم ٣١ مايس ، وقد خطب السر هنرى بالاعضاء ، واخبرهم ان طلبهم لتعديل المعاهدة يعنى رفضها وانذرهم بالعاقبة الوخيمة التى تجرها معارضتهم على مشكلة الموصل ، واقترح أن يعتمد المجلس على وعد بريطانيا بتعديل الاتفاقية المالية والعسكرية وان يلتمس المجلس من الملك أن يدخل فورا بعد ابرام المعاهدة فىمفاوضات مع بريطانيا العظمى لذلك الغرض . ثم كتب وعده على ورقة وسلمها الى رئيس المجلس(٢٤) .

وقد دعا الملك فيصل اعضاء المجلس للاجتماع به يوم ٩ حزيران ، وفى ذلك التاريخ حثهم على عدم التخلى عنه بعدم ابرام المعاهدة ، ولكن النواب أصروا على تسوية مشكلة الموصل اولا ، فأسرع المندوب السامى البريطانى الى البلاط الملكى وسلم الملك انذارا طالبا فيه حل المجلس التأسيسى فى منتصف ليلة ١٠ حزيران ، وبعد مداولة قصيرة بين الملك والمندوب السامى ورئيس الوزراء وزعيم المعارضة قبل اقتراح المندوب السامى بدعوة المجلس لعقد جلسة استثنائية فى الليل لابرام المعاهدة قبل منتصف الليلة المذكورة . وقد ابرم المجلس المعاهدة فى ليلة ١٠ حزيران مع شرط يختص بالاتفاقية المالية وملحق يخص مشكلة الموصل(٢٥) . وقد اعلن المجلس فى قرار ابرامه انه يعتمد ويثق بشرف حكومة بريطانية ويقبل بالتصريحات التى تلقاها المجلس من المندوب السامى البريطانى بان الحكومة البريطانية ستعدل الاتفاقية المالية بروح السخاء والعطف ؟ « وتصبح هذه المعاهدة واتفاقياتها لاغية لا حكم لها اذا لم تحافظ الحكومة البريطانية على حقوق العراق فى ولاية الموصل باجمعها(٢٦)» . وفى ١٧ حزيران تسلم مجلس عصبة الامم المذكرة البريطانية عن ابرام العراق لمعاهدة التحالف مع الشرط الخاص بالاتفاقية المالية والملحق

---

(24) *British Report*, 1923-1924, pp. 22-23.

(٢٥) الحسنى ، **تاريخ العراق السياسى الحديث** ، الجزء الثانى ، ص ص ٩١ ـ ٩٦ .

(٢٦) **مذكرات المجلس التاسيسى العراقى** ، الجزء الاول ، ص ص ٤٤٠ ـ ٤٤١ .

الخاص بمشكلة الموصل(٢٧) .

وبعد ثلاثة أشهر ، أى فى ١٩ أيلول سأل اللورد بارمور ممثل بريطانيا مجلس العصبة أن يقبل عوضا عن مشروع الانتداب الاصلى بوثيقة تضمن نفس النتيجة لان فكرة الانتداب غير مقبولة عند الشعب العراقى ، واضاف بأن الحكومة البريطانية تأمل أن يتقدم العراق خلال اربع سنوات بطلب الانضمام الى عصبة الامم ، فاذا حدث هذا فان التزامات بريطانيا تنتهى ، واذا لم يحدث فستأتى فترة فراغ سيعمل لها ترتيب خاص(٢٨) . وقد نص هذا المشروع الذى تقدمت به الحكومة البريطانية على مسؤولية بريطانيا العظمى تجاه اعضاء عصبة الامم فى تنفيذ العراق للمعاهدة ؛ وعلى عقد اتفاقيات تسليم المجرمين بالنيابة عن العراق ؛ وتقارير سنوية ترفع الى المجلس ؛ ومنع تعديل مواد المعاهدة من دون موافقة المجلس ؛ ورفع أى نزاع الى محكمة العدل الدولية الدائمة ؛ وانهاء الالتزامات البريطانية عند دخول العراق عصبة الامم ؛ وفى حالة عدم قبول العراق فى العصبة يقرر المجلس التدابير الاخرى المطلوبة لتنفيذ المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة . وفى ٢٧ أيلول وافق المجلس على التعهدات البريطانية(٢٩) .

بعد سنة تسلمت لجنة الانتدابات الدائمة برقية من بريطانيا ترجوها دراسة رغبتها فى تأجيل مناقشة التقرير السنوى المؤرخ نيسان ١٩٢٣ ـ كانون الاول ١٩٢٤ عن ادارة العراق بمناسبة قرب صدور قرار مجلس عصبة الامم حول قضية الحدود بين العراق وتركيا فقررت فى ٢٦ تشرين الاول ١٩٢٥ الموافقة على تأجيل مناقشة التقرير الى أن تسوى مشكلة الحدود(٣٠) . وقد قدم هذا القرار الى مجلس العصبة فى ٩ كانون الاول ١٩٢٥ للعلم(٣١) .

(27) *Official Journal*, 1924, p. 923.
(28) *Official Journal*, 1924, pp. 1314-1315.
(29) *Ibid.*, pp. 1346-1347.
(30) League of Nations, Permanent Mandates Commission, *Minutes of the Seventh Session*, pp. 92, 98, 212.
(31) *Official Journal* 1926, pp. 272-273.

تأليف لجنة التحقيق

فى اواخر حزيران ١٩٢٤ بعد أن ابرم العراق معاهدة التحالف ، ارسل رمزى ماكدونالد رسالة الى وزارة الخارجية التركية فى انقرا ذاكرا فيها وجهة النظر البريطانية عن الموصل وموضحا ان الحكومة البريطانية ستعرض قضيتها على عصبة الامم ومستفسرا عن بعض المعلومات ومحاولا الوصول الى اتفاق حول اسلوب الاجراءات المقبلة[٣٢] . اما فترة تسعة الاشهر للمفاوضات المباشرة فقد انتهت فى ٥ حزيران ١٩٢٤ دون التوصل الى الاتفاق المرجو . وقد كانت الحكومة التركية راغبة فى استئناف المفاوضات المباشرة بالاساليب الدبلوماسية ولذلك اخبرت الحكومة التركية الممثل السياسى البريطاني فى القسطنطينية بأنها لا تستطيع التعاون فى احالة المشكلة الى عصبة الامم[٣٣] .

فى ٦ آب ١٩٢٤ ، اخبرت الحكومة البريطانية سكرتير عام عصبة الامم ، مشيرة الى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لـوزان والى الفقرة السابعة من بروتوكول الجلاء ، ان عمليات الجلاء تمت يوم ٤ تشرين الاول ١٩٢٣ ، وان مؤتمرا عقد فى القسطنطينية وفشل ، وان معاهدة لوزان تدخل فى طور التنفيذ فى ذلك اليوم وفقا للمادة ١٤٣ من المعاهدة . وقد طلبت الحكومة البريطانية ان توضع قضية الحدود العراقية فى جدول أعمال اجتماع مجلس العصبة المقبل ، وابدت رغبتها فى تقديم بعض الوثائق للمجلس فى تاريخ لاحق[٣٤] .

وقد احيلت هذه الرسالة البريطانية الى الحكومة التركية يوم ٩ آب ، وارسلت الحكومة التركية برقية الى السكرتير العام بتاريخ ٢٥ آب ذاكرة فيها انها لم تخبر رسميا وتحريريا بدخول معاهدة لوزان فى حيز التنفيذ ، ولاقتناعها بامكان البرهنة على حقوقها فى ولاية الموصل برهنة واضحة بكل

(32) *The Times*, *June* 26, 1924; *Current History*, XX, p. 872.
(33) *The Times*, July 12, 1924.
(34) *Official Journal*, 1924, p. 1465.

وسائل التحقيق العادلة فانها لم تتوان فى الموافقة على رفع النزاع الى المجلس اذا كان ذلك ضروريا ، وقد خولت ممثلا لها الاشتراك فى مباحثات المجلس بعد عشرين يوما من استلامها وثائق ابرام معاهدة لوزان[٣٥] .

وفى خلال ذلك كانت قضية الحدود موضوعة فى جدول اعمال المجلس ، وفى ١١ آب اخبر أعضاء مجلس العصبة والحكومة التركية بهذا الامر . ثم نقل السكرتير العام الى هذه الحكومات رسالة من الحكومة البريطانية مؤرخة فى ١٤ آب ومعها خمس عشرة نسخة من وثيقة مرفقة عنوانها « مذكرة عن الحدود بين تركيا والعراق » ومعها خريطة عليها خط الحدود الذى تقترحه الحكومة البريطانية وخريطة عنصرية . وقد كررت الحكومة البريطانية فى مذكرتها حججها ولخصت أسباب اعتبارها خط الحدود المرسوم على الخريطة المرفقة بالمذكرة افضل حد عادل وطبيعى بين الدولتين اللتين يهمهما الامر وأكدت ان المشكلة موضوعة البحث هى قضية حدود لا مستقبل ولاية الموصل[٣٦] .

وفى ٣٠ آب بحث مجلس العصبة مشروع برقية ترسل الى الحكومة التركية وفيها وعد لتركيا بالمساواة فى مباحثات المجلس وتخبر الحكومة التركية بتأجيل مناقشة مشكلة الموصل وترجوها بالاسراع فى ارسال من يمثلها وتذكران اجتماع المجلس قد يستمر حتى نهاية أيلول . وبالرغم من ان الممثل الفرنسى ذكر بأن حكومته قد أخبرت تركيا بابرام الحكومات البريطانية والايطالية واليابانية لمعاهدة لوزان فقد قرر المجلس ان يرسل برقية الى الحكومة التركية[٣٧] .

فى ٥ أيلول ارسلت الحكومة التركية عشرين نسخة من مذكرة ومعها

---

(35) *Official Journal*, 1924, p. 1466.
(36) *Official Journal*, 1924, pp. 1566-1573.
(37) *Ibid*, 1924, pp. 1463-1464, 1291-1292.

خريطة مرفقة لكى يوزعها السكرتير العام على اعضاء مجلس العصبة • وقد زعمت ان المشكلة موضوعة البحث هى تقرير مصير ولاية الموصـــل وان الادعاء البريطانى قد تجاوز حدود القضية ، واعادت الى الاذهان أن محضرى اجتماعى مؤتمر لوزان يوم ٢٣ كانون الثانى ١٩٢٣ قد أوضحا ان الطرفين لم يتفقا على اساليب ووسائل تسوية النزاع ، وان الوفد البريطانـــى الذى تحاشى فكرة الاستفتاء احال النزاع الى المجلس واستودعه واجب تعين أصلح اسلوب لتسويته ، وفى رأى الحكومة التركية ان اعدل اسلوب هو الاستفتاء ، وذكرت ما سمته أسبابا اضافية لاعتقادها بضرورة الاستفتاء ، ثم ذكرت اسباب وجوب احتفاظها بالسيادة على ولاية الموصل[٣٨] •

فى ٢٠ أيلول حضر فتحى بك ممثل تركيا الى مجلس العصبة ، وقد أكد له اللورد بامور بأنهما متساويان وانه يأمل ان يسوى الامر بالمصالحة ، وطلب الى المجلس ان يقرر الحدود المضبوطة للمشكلة موضوعة البحث ، فهى عند الحكومة البريطانية تعين خط الحدود بين تركيا والعراق وهى عند الحكومة التركية ما اذا كان من الواجب ان تعاد ولاية الموصل جميعها الى تركيا أو لا تعاد ، اما وجهة نظر بريطانيا فتعتمد على لغة معاهدة لوزان ، وبموجبها التمس من مجلس العصبة ان يعمل كحكم • وقد عارض اللورد بارمور فكرة الاستفتاء واقترح ان يعين المجلس لجنة من اشخاص محايدين ونزيهين لتسوية المشكلة بعد دراسة الوثائق التى قدمت وأى دليل أخر يقدم ويعتبرونه ضروريا • ثم كرر فتحى بك وجهة النظر التركية بأن المشكلة موضوعة البحث هى ما اذا كان من الواجب ان تبقى ولاية الموصل شمالى أو جنوبى الحدود بين تركيا والعراق ، واعترف ان حجج الطرفين قائمة على اعتبارات جغرافية وعنصرية وعسكرية واقتصادية وسياسية[٣٩] •

---

(38) *Official Journal*, 1924, انظر تفصيلات هذه الحجج فى الفصل الرابع ادناه
pp. 1574-1583.

(39) *Official Journal*, 1924, pp. 1318-1323.

في ٢٥ أيلول أثار هيالمار برانتنك الذى كان يشغل وظيفة مقرر فى النزاع عددا من الاسئلة امام المجلس : (١)كيف فهم الوفدان البريطانى والتركى احالة المشكلة الى المجلس وهى المنصوص عليها فى المادة الثالثة من معاهدة لوزان ؟ الظاهر ان المندوب البريطانى يعتبر حكومته ملزمة مقدما بقرار المجلس بينما لم يبين المندوب التركى وجهة نظر حكومته عن هذه النقطة ؛ فعلى المجلس ان يعلم دوره الذى يمثله بالضبط • (٢) مامعنى « خط الحدود بين تركيا والعراق ؟ » فبالنسبة للحكومة البريطانية يجب ان تؤلف ولاية الموصل جزء من مملكة العراق ، والمشكلة التى عرضت هى ما اذا كان خط الحدود الشمالى للعراق سيتبع بصورة تقريبية الحدود الادارية لولاية الموصل مع بعض التغييرات بسبب الاعتبارات العنصرية أو الاقتصادية أو العسكرية التى تحتم ان يمر خط الحدود شمالى الحدود الادارية بينما اعتبرت الحكومة التركية المشكلة ما اذا كان من الواجب الاعتراف بولاية الموصل كجزء من تركيا أو من العراق (٣) هل اتفق المندوبان على ان لا يحدد واجب المجلس بمجرد الاختيار بين هاتين الفكرتين المتعاكستين وانه يجوز للمجلس ان يبحث عن أى حل آخر يعتبر عادلا ؟

وقد اعلن اللورد بارمور بالنيابة عن بريطانيا ان حكومته تعتبر المجلس كحكم يجب قبول حكمه مقدما من الطرفين وتعتبر نفسها ملزمة بقرار المجلس ، وفيما يخص السؤال الثانى أكد اللورد بارمور ان الموضوع قانونى يجب ان يحقق ويحدد قبل اتخاذ اية اجراءات ، واجاب عن السوال الثالث بأن يحتفظ المجلس بحرية العمل التامة لتصحيح خط الحدود الموجود بأية طريقة يراها عادلة بعد دراسة الامر جيدا • وكانت اجوبة فتحى بك مغايرة : (١)تعترف الحكومة التركية بالصلاحيات التامة للمجلس التى منحتها اياه المادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة (٢) لم تتنازل تركيا الى اية دولة عن حقوق سيادتها على ولاية الموصل • وقد عملت بريطانيا العظمى من جانب واحد وحاولت اشراك عصبة الامم كطرف فى النزاع • (٣) ان تركيا راغبة

في قبول أي خط للحدود قائم على رغبات سكان الولاية[٤٠] • وقد بدا ان وجهات نظر الطرفين متباعدة جدا •

ولكن في ٣٠ ايلول اخبر المقرر المجلس بأنه بعد محادثات مع ممثلي الطرفين يعتقد ان الخلاف في وجهات النظر لم يكن كما ظهر اولا ، فقد كرر اللورد پارمور له وجهات النظر البريطانية ووافق فتحي بك على أن تعرض المشكلة بالصيغة التي بينها اللورد پارمور ، ولكن المندوب التركي تفادى تعهد حكومته بقبول توصية المجلس ، ولكنه أجاب بعدم وجود خلاف بين حكومته والحكومة البريطانية وانه مقتنع ان المجلس سيبني قراره في المرتبة الاولى على رغبات السكان[٤١] • ثم اوصى المقرر تعيين لجنة تحقيق من ثلاثة اعضاء ، وقال ان على اللجنة أن تقدم للمجلس كل المعلومات والاقتراحات التي قد تراها تساعده في الوصول الى قرار ، وعليها أن تأخذ بنظر الاعتبار الوثائق المتوفرة ووجهات النظر التي اعرب عنها الطرفان اللذان يهمهما الامر فيما يخص جوهر المشكلة ، وعلى اللجنة أن تستلم كل ما يرسله اليها الطرفان ، ولهاان تشرع بالتحقيق في منطقة المشكلة نفسهاوفي تلك الحالة لها أن تستفيد من خدمات مستشارين يعينون من الحكومتين اللتين يخصهما الامر ، وعليها أن تضع قواعد اعمالها ، وعلى السكرتير العام أن يجهزها بالموظفين اللازمين ويقدم لها الاموال التي تحتاجها ، وعلى المجلس أن يوصي رئيسه ومقرره لتعيين أعضاء اللجنة بالاتفاق • وقد وافق كلا الطرفين على هذه التوصية ووافق المجلس عليها بالاجماع[٤٢] •

وفي ٣١ تشرين الاول اذيع ان اللجنة المذكورة ألفت من الكونت بول تلكي الجغرافي المشهور ورئيس وزراء المجر سابقا واي آف فرسن وزير السويد المفوض في بخارست و أ • بولس عقيد متقاعد من الجيش

(40) *Officail Journal*, 1924, pp. 1337-1339.
(41) *Ibid.*, p. 1358.
(42) *Official Journal*, 1924, p. 1360.

البلجيكي[٤٣] . وقد قدم السكرتير العام بعد ذلك مذكرة يطلب فيها الى المجلس منح كل عضو من اعضاء اللجنة اكرامية شهرية قدرها ١٧٥ دينارا من ميزانية العصبة ؛ وان تدفع الحكومتان التركية والعراقية مصاريف سفرهم والمصاريف الاخرى التي يحتاجونها في خلال اداء مهمتهم . وقد وافق المجلس على هذه المذكرة[٤٤] .

خط بروكسل

في اجتماع المجلس في ٢٠ ايلول ١٩٢٤ اعلن فتحي بك ان حكومته ارسلت مذكرة احتجاج الى الحكومة البريطانية عن بعض الحوادث التي وقعت على خط الحدود والتي نقضت الحالة الراهنة وانه سلم نسخة من المذكرة الى السكرتير العام[٤٥] . وقد نصت المذكرة على ان الطائرات البريطانية عبرت خط الحدود في ٩ و ١٢ و ١٤ من ايلول وفتحت نيران رشاشاتها والقت قنابل ، وقد ادى هذا الحادث الى قتل ثلاثة اشخاص وجرح اثني عشر ؛ وقد عزت المذكرة هذه الحوادث الى خطة بريطانية مزعومة منظمة وسرية ، ظهرت دلائلها في مؤتمر القسطنطينية عند البحث عن المسيحيين النسطوريين في ولاية حكاري ، ولاجل اثبات هذه التهمة ذكرت المذكرة التركية انه في يوم ٧ آب ١٩٢٤ هاجمت عصابة من النسطوريين والي حكاري وافراد شرطته وقتلوا ضابطا برتبة رئيس اول وثلاثة افراد وجرحوا خمسة ، وقد اسروا الوالي ولكنه هرب . وقد حشدت السلطات التركية القوات اللازمة من الجنود والشرطة في جلامرك وبيت الشباب وخربول ، وختمت المذكرة بالمطالبة بتعويض القتلى والجرحى والاضرار المادية .

وفي اجتماع المجلس في ٣٠ ايلول قرأ اللورد بارمور المذكرة البريطانية التي أرسلت الى الحكومة التركية طالبة تطبيق المادة الحادية عشرة من ميثاق

(43) *Official Journal*, 1924, p. 1670.
(44) *Official Journal*, 1925, pp. 116, 159.
(45) *Official Journal*, 1924, p. 1323.

العصبة التى تبحث فى تهديد حسن التفاهم بين الامم وقد ذكرت ان دورية جوية بريطانية اكتشفت قوات صغيرة معادية جنوبى خط الحدود وان هـذه الدورية ارجعت الغزاة عبر الحدود برشاشاتها من الجو وقد سبب بعض الاصابات ، وختمت المذكرة بالتطرق الى حوادث صغيرة وهروب جماعة من المسيحيين الآثوريين ورجال القبائل العراقية من خط الحدود الى العمادية ، وقد طالب اللورد پارمور بالمحافظة على الحالة الراهنة(٤٦) وسأل المجلس أن يقرر كيفية ضمان التعهد باحترام الحالة الراهنة(٤٧) .

وفى نفس هذا الاجتماع قدم المندوب التركى الى المجلس مذكرة ذكرت انه بين ١٧ و ٢٢ ايلول حدثت هجمات قامت بها الطائرات البريطانية وسببت وفاة بعض الجنود الاتراك وجرح آخرين . وقد جرح أيضا جمالان وقتل عشرون جملا وجرح اربعون . وقد تشكى اللورد پارمور بأن الاحوال حول خط الحدود لا تزال سيئة جدا وذكر انه توجد هناك حركات عسكرية قد تغير الحالة الراهنة واكد للمجلس بأن الحكومة البريطانية ستحافظ على التزاماتها وطالب بأن تحافظ الحكومة التركية على التزاماتها . وقد اعطى المندوب التركى الضمانات نفسها وطالب بالالتزامات عينها(٤٨) .

وعندما تردى الوضع على خط الحدود واصبح أشد خطورة عقد اجتماع طارىء لمجلس العصبة فى بروكسل عاصمة بلجيكا . وفى اول اجتماع يوم ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٤ فسر اللورد پارمور الحالة الراهنة بانها تعنى الوضع الذى كان قائما فى تموز ١٩٢٣ (حين وقعت معاهدة لوزان) واتهم القوات التركية بانها لا تزال تحتل المنطقة التى تقدمت فيها فى ايلول ١٩٢٤ ، وطلب من المجلس أن يحدد معنى التعهدات المتبادلة المذكورة فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان . وسلم المندوب البريطانى خارطة الى المجلس

(46) *Official Journal*, 1924, pp. 1584-1586.
(47) *Ibid.*, p. 1338.
(48) *Official Journal*, 1924, p. 1586.

واشار عليها الى خط ازرق متقطع وخط أحمر متقطع وخط احمر غير متقطع وقال ان الخط الازرق المتقطع يمثل خط الحدود الذى طلبت الحكومة البريطانية من المجلس الموافقة عليه ، واما الخط الاحمر غير المتقطع فهو خط الحدود الادارى للعراق منذ تموز ١٩٢٣ ، واما المنطقة الواقعة بين الخط الاحمر المتقطع والخط الاحمر غير المتقطع فلم تكن فى تموز ١٩٢٣ تحت احتلال أو ادارة أى من الطرفين وتمثل منطقة حرام ، وكان الآثوريون يقيمون هناك منذ ١٩٢١ ، وان اية حركة من أى من الطرفين تعنى نقضا للحالة الراهنة . وكرر اللورد پارمور اتهاماته وطالب بانسحاب القوات التركية الى شمال الخط الاحمر غير المتقطع .

ثم لخص فتحى بك تاريخ مشكلة الموصل منذ هدنة مندروس المؤرخة فى ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ واكد ان احتلال المناطق الواقعة شمال خط الهدنة لا مبرر له ، وقرأ الفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين من معاهدة سيفر التى تصف خط الحدود الشمالى الحقيقى لولاية الموصل ، وقد دفع البريطانيون خط حدود سيفر الى الشمال بعد ١٩٢٠ ، وطالبت المذكرة البريطانية المؤرخة فى ٢٩ ايلول ١٩٢٤ بدفع خط الحدود مسافة كبيرة الى شمال خط حدود سيفر . وقال ان هذه الاعمال البريطانية واحتلال السليمانية بالقوات البريطانية والعراقية غير مشروعة ومناقضة للحالة الراهنة ، ثم كرر اتهاماته عن حوادث الحدود ، وختم خطابه بقوله يوجد احتمالان ـ فاما أن تكون الحالة الراهنة كما كان الوضع يوم ٣٠ ايلول ١٩٢٤ أو كما كان يوم ٢٤ تموز ١٩٢٣ وان الحكومة التركية مستعدة أن تقبل الوضع الذى تفضله الحكومة البريطانية من هذين الوضعين المذكورين ، ورجا المجلس أن يعين خطا يحترمه الطرفان قبل اصدار قراره النهائى الذى سيضعه وفق تقرير لجنة التحقيق .

ثم قال اللورد پارمور ان الحالة الراهنة التى اشار اليها المجلس فى جنيف هى الوضع يوم ٢٤ تموز ١٩٢٣ وانه رجا المقرر والمجلس ان يبحثا الوضع

الحقيقي في ٢٤ تمـــوز ١٩٢٣ في تلك المنطقـــة حيث حدثت حـــوادث أيلول ١٩٢٤[٥٠] .

وفي اجتماع ٢٩ تشرين الاول قدم المقرر تقريرا قال فيه ان الايضاحات التي قدمها المندوبان وخبراء الحكومتين والخرائط التي قدموها برهنت لـه ولممثلي اسبانيا واوروغواي ان الخلاف بين وجهتي النظر لم يكن كبيرا . وقد اقترحت هذه اللجنة الثلاثية خطا يختلف قليلا عن مقترحات الطرفين وذكرت ان اتخاذ هذا الخط قد يضع حدا لغموض الوضع ؛ يجب أن يمثل الخط الحد الاقصى لكل طرف يسمح له باحتلاله وان يحترمه الطرفان عسكريا واداريا قبل قرار المجلس النهائي ؛ وعلى المجلس أن يطلب من الطرفين تنفيذ قراره عن الخط في ١٥ تشرين الثاني القادم . ثم قدم المقرر مشروع قرار يحتوي وصف خط حدود موقت مع خريطة . وقد وافق الطرفان على الخط الذي صار يعرف بخط بروكسل ، ووافق المجلس على القرار بالاجماع[٥١] .

---

(50) *Official Journal*, 1924, pp. 1648-1654.

(51) *Official Journal*, 1924, pp. 1659-1660; see the description of Brussels Line in *Official Journal*, 1924, p. 1660 and 1926, pp. 191-192.

الفصل الرابع

لجنة التحقيق وتقريرها

مر معنا فى الفصل السابق ان مجلس عصبة الامم قرر يوم ٣٠ ايلول ١٩٢٤ تأليف لجنة تحقيق لفحص مشكلة الموصل وتقديم توصية لحلها الى المجلس . وقد اجتمع اعضاء اللجنة فى جنيف يوم ١٧ تشرين الثانى ١٩٢٤ وانتخبت اى آف فرسن الوزير السويدى فى بخارست رئيسا ، وقد خصصت اللجنة بضعة ايام للتعرف على الوثائق التى أعدتها سكرتارية عصبة الامم والتى تخص خط الحدود بين تركيا والعراق ، فدرست محاضر جلسات مؤتمر لوزان ومجلس العصبة ومذكرات الحكومتين البريطانية والتركية[1] . وقد استنتجت انه من الضرورى أن تذهب الى المنطقة نفسها لانجاز تحقيقها وجمع المعلومات التى تحتاجها محليا ، وقد أدركت ضرورة حصولها على معلومات مستمدة من الوثائق تطلبها من الحكومتين البريطانية والتركية . فأرسلت اللجنة قائمة اسئلة من جنيف الى كلتا الحكومتين وذهبت الى لندن وانقرا للتعرف على بعض رجال الحكومتين قبل سفرها الى المنطقة[2] .

زيارة اللجنة للندن وانقرا وبغداد

فى اواخر تشرين الثانى ١٩٢٤ استقبل اللجنة فى لندن وزير الخارجية ووزير المستعمرات مع خبرائهما ، وقد رحب أحد موظفى وزارة المستعمرات باللجنة واعرب عن رضا حكومته عن تفضيل مجلس العصبة تعين لجنة ،

(1) *League Report*, p. 5; *Official Journal*, 1925, p. 145.
(2) *League Report*, p. 5.

فردت اللجنة حالا ان المجلس لم يحدد سلطتها فى العمل وانها حرة فى توصية المجلس باجراء استفتاء وأى أسلوب آخر للعمل • وقد طلبت اللجنة من الحكومة البريطانية تعيين مساعد يرافقها ويساعدها فى عملها فى المنطقة ، فعينت الحكومة البريطانية آر ايف جاردن وقد رافقه صبيح نشأت الوزير العراقى السابق للمواصلات والاشغال كممثل للحكومة العراقية •

ثم غادرت اللجنة الى انقرا فى بداية سنة ١٩٢٥ ، وقد أجابت الحكومة التركية على بعض اسئلة اللجنة بأن حل مشكلة الموصل قد يحصل فى التعبير الحر عن رغائب سكان ولاية الموصل ، وقد اقنعت اللجنة الحكومة التركية بأن مجلس العصبة لم يحدد سلطتها فى العمل • وقد عينت الحكومة التركية الجنرال جواد باشا مفتش عام الجيش فى منطقة ديار بكر كمساعد وقد رافقه كامل بك وناظم بك وفتاح بك كخبراء(٣) •

وقد وصلت اللجنة الى بغداد يوم ١٦ كانون الثانى ١٩٢٥ وقد دعيت للبقاء عدة ايام ، فدرست خلالها العلاقات الاقتصادية بين ولايتى بغداد والموصل واساليب الادارة العراقية • وقد نزل اعضاء اللجنة وجواد باشا فى ضيافة المندوب السامى البريطانى السر هنرى دوبس • بينما نزل الخبراء الاتراك فى مكان آخر فى بغداد • وفى ١٧ كانون الثانى قدم السر هنرى اللجنة الى الملك فيصل وقد سلمها الملك مذكرة مكتوبة(٤) ، وقد احتوت هذه المذكرة استعراضا للحوادث منذ توقيع هدنة مندروس ، وبينت تقدم العراق فى السنوات الماضية وآماله فى المستقبل ، وذكرت بعض المشاريع ومنها الاتفاق المرتقب مع بريطانيا العظمى حول استغلال حقول النفط ، وبينت المذكرة ضرورة خط حدود يضمن العراق ضد الاعتداء وهو بالنسبة للعراق مسألة حياة أو موت ، واكدت ان تجريد العراق من حدوده الطبيعية يعنى ضربة مميتة لمستقبله ، واعلنت انه سيكون من المستحيل المحافظة على الامن الا بايجاد قوة عسكرية دائمة وليس

(3) *League Report*, pp. 5-6; *British Report*, 1925, p. 8.
(4) *League Report*, p. 6.

هذا فى طاقة العراق ، وان الرأسمال الاجنبى لن يأتى الى العراق اذا تعرض لاخطار الفوضى والغزو ، وختمت المذكرة بالقول ان الموصل للعراق كالرأس للبدن وان مشكلة الموصل هى مشكلة العراق باجمعه[٥] .

وفى نفس اليوم عقدت اللجنة اجتماعا فى دار الاعتماد البريطانية وبحضور المندوب السامى ، وقد بين المندوب ان بين الخبراء الاتراك ناظم بك وفتاح بك من المواطنين العراقيين واتهمهما بتدبير المؤامرات ضد الحكومة العراقية ، واعاد الى الاذهان ان امرا باعتقال ناظم بك كان قد اصدر ، وانه وفتاح بك هربا من البلاد ، وانهما يعودان الآن فى ١٩٢٥ مستفيدين من حصانة اللجنة الدبلوماسية ليقوما بنشاط قد يخل بالامن والنظام ، فتحمست الاحزاب القومية وهددتهما ولذلك طلب السر هنرى استدعاء الخبيرين[٦] .

ولكن اللجنة لم توافق السر هنرى دوبس ، وأسفت على تعيينهما ولا سيما لورود اسميهما فى محاضر جلسات مؤتمر القسطنطينية ، وتعتقد اللجنة ان تعيينهما جعل واجبها أصعب ولكنها ذكرت انهما من مواطنى ولاية الموصل ولا يمكن اعتبارهما عراقيين حتى تتم تسوية مشكلة الحدود . وقد أبدت اللجنة دهشتها للمساعد التركى لاختيار الحكومة التركية لهذين الخبيرين ، ولكنها لم تطلب استدعاءهما . وقد تشكى المساعد التركى من وضع الخبيرين فى معسكر محاط بالخنادق ، فلما احتجت اللجنة على هذا العمل نقل الخبيران الى غرف مجاورة لدار الاعتماد البريطانية . وبالرغم من ان اللجنة وافقت على تحديد حركاتهما فى بغداد فانها أصرت على أن يكون للوفد التركى الحرية التامة فى ولاية الموصل لكى يكون فى الامكان انجاز واجباتهم[٧] .

بقيت اللجنة فى بغداد حتى ٢٦ كانون الثانى ، وقد زارت خلال فترة اقامتها عددا من الوزارات والكلية العسكرية والمستشفيات ومعاهد التعليم ،

(5) *League Report*, pp. 6-7.
(6) *League Report*, p. 7; *British Report*, 1925, p. 8.
(7) *League Report*, pp. 7-8.

وقابلت كل الشخصيات البارزة فى بغداد : وزراء وموظفى حكومة وممثلى جميع الطبقات والطوائف ، وزارت الاسواق ومخازن الحبوب والاخشاب فى المراكز التجارية لاجل الحصول على فكرة عن التجارة بين بغداد وضواحيها والمناطق الشمالية • وحاولت اللجنة ان تتأكد ما اذا كانت ولايتا بغداد والموصل معتمدتين على بعضهما اقتصاديا ، ولهذا الهدف درست اللجنة احصائيات الكمارك وتقارير القناصل فيما قبل الحرب[8] •

تحقيقات اللجنة فى العراق

وصلت اللجنة الى مدينة الموصل يوم ٢٧ كانون الثانى ١٩٢٥ • وبعد وصولها مباشرة حدثت حادثة وقد ذكر خبرها الكونت پول تلكى فى مذكرة تتلخص كما يلى :

فى يوم ٢٧ كانون الثانى كان الكونت پول تلكى يتمشى فى مدينة الموصل مع اثنين من السكرتيرين الملحقين باللجنة فالتقوا بجواد باشا المساعد التركى ببزته العسكرية وقد عرض أن يرافقهم وفى الشوارع احاط بجواد باشا نحو ثلاثين شخصا ظنهم الكونت تلكى عربا وقبلوا يديه وهتفوا « تعيش تركيا » ، وقد تبعهم الجمهور وزاد عددهم حتى بلغوا مائتى شخص ، وزاد الهتاف ، ثم حضر بعض ضباط الشرطة وحاولوا تفريق الجمهور ، وفى السوق تجمع الجمهور من جديد والتحق ثلاثة ضباط شرطة بزملائهم وكان أحدهم انكليزيا ، وصار جواد باشا موضوع هتاف متزايد وعطف ، وقد مثل الجمهور طبقات مختلفة من الشعب بينهم اناس محترمون وشحاذون • وقد استعملت الشرطة العصى فى محاولة تفريق الجمهور • وفى طريقهم الى محل اقامتهم فى دار الضيافة شاهد الكونت تلكى وجواد باشا والسكرتيران مظاهرة مضادة من الطلاب يهتفون للملك فيصل قرب النادى الوطنى العراقى مقابل دار الضيافة •

---

(8) *League Report*, p. 8; *British Report*, 1925, p. 9.

فى صباح اليوم التالى زار اللجنة عبدالعزيز القصاب متصرف الموصل والميجر لويد المفتش الادارى البريطانى وطالبا باقامة نظام مراقبة لضمان سلامة الوفد التركى ، واقترحا ان يخبر المساعد التركى وخبراؤه السلطات الادارية قبل ساعة من مغادرتهم محل اقامتهم ويذكروا المحل الذى يقصدون زيارته ويطلبوا حماية الشرطة وان يطلب الى جواد باشا ان لا يخرج بالبزة العسكرية ، وان تتخذ السلطات التدابير اللازمة لضمان عدم قيام المندوبين الاتراك بنشاط سياسى قد يخل بالنظام العام[9] .

وقد رفضت اللجنة اقتراح سلطات الموصل لعدم رغبتها فى تحديد حرية عمل المندوبين الاتراك وارسلت مذكرة الى المتصرف والى المفتش الادارى طالبة أن يعطى المندوبون الاتراك حرية العمل التامة ، وان لا تظهر تدابير المحافظة للعيان ورفضت أن تباشر تحقيقاتها حتى تسلم جوابا مرضيا لطلباتها[10] .

احالت سلطات الموصل مذكرة اللجنة الى السلطات المركزية فى بغداد ، وقد أجاب المندوب السامى البريطانى بانه يعترف بعدالة مطاليب اللجنة ولكنه لا يستطيع قبول المسؤولية بالنيابة عن الحكومتين البريطانية والعراقية عن أى عمل معاد قد يقترف ضد اشخاص المندوبين الاتراك . وفى نفس الوقت تسلمت اللجنة برقية من انقرا مباشرة ، وبواسطة سكرتارية عصبة الامم تتضمن احتجاجا شديدا ضد السلطات العراقية ، فأرسلت اللجنة برقية الى جنيف موضحة منشأ الموقف باختيار الخبراء الاتراك السيىء ، وارسلت نسخة من جوابها الى أنقرا وفيها اشارت الى ان الحكومة التركية لا تستطيع اعتبار السلطات العراقية مسؤولة اذا رفضت التدابير الاحتياطية التى اقترحتها بغداد .

ثم علمت اللجنة ان الاشخاص الذين تظاهروا لصالح تركيا قد سجنوا

(9) *League Report*, p. 8.
(10) *League Report*, pp. 8-9.

وان اعضاء اللجنة انفسهم كانوا تحت الرقابة ، وكانت مجموعتان من الشرطة ترابطان عند مداخل نزل اللجنة لملاحظة حركات اعضاء اللجنة والسكرتيرين والاخبار عنها . ولذلك اخبرت اللجنة المساعدين البريطاني والتركي انها لن تبدأ عملها حتى يتغير الوضع ، فتحت هذه الظروف وافق جواد باشا أن يتحمل مسؤولية سلامة وفده وان يقبل الاحتياطات الحكيمة التي اقترحها المندوب السامي ما دامت لا تمس كرامة الوفد التركي . وقد اتصلت اللجنة بانقرا ، فلما وافقت الحكومة على وجهة نظر جواد باشا ، انتهت المسألة في ٥ شباط ١٩٢٥ .

وفي اثناء هذه الفترة ، تمكن اعضاء اللجنة وهم متنكرون ، أن يكونوا فكرة عامة عن آراء الناس . ثم اتفقوا على تفاصيل طوافهم في ولاية الموصل وعلى أساليب التحقيق . وقد زاروا بعض الاشخاص من ذوي الخبرة والمعرفة في مدينة الموصل لتكوين فكرة عامة عن الوضع[١١] .

وقد تم تحقيق اللجنة في مدينة الموصل بصورة مشتركة من الاعضاء الثلاثة ، فقابلوا واستوضحوا السلطات المحلية واللجان السياسية والجمعيات المهنية (الاطباء والمحامين والتجار الخ ..) وجميع طبقات الناس . وقد طلبت اللجنة الى المساعدين أن يقدما قوائم باسماء الشهود الذين يرغبان ان تفحص اللجنة شهاداتهم . وقد أكدت اللجنة ان التحقيق تم بطريقة محايدة ، وقد استقبلت الشخصيات المهمة في اجتماع كامل للجنة ، بينما قابلت الآخرين على حدة من قبل احد الاعضاء . وفي مدينة الموصل استطاعت اللجنة أن تحصل على اكمل تعبير ممكن عن وجهات نظر السكان[١٢] .

حاولت اللجنة ان تحصل على اوسع واتم معرفة عن رغبات السكان . وقد حدث ان سألت اللجنة اسئلة محرجة حول ادارة الانتداب وعن الوضع بعد ابرام المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، فأرسل ياسين الهاشمي رئيس وزراء

---

(11) *League Report*, p. 9.
(12) *League Report*, pp. 9-10.

العراق برقية احتجاج على صيغة بعض أسئلة اللجنة ، ولكن اللجنة أصرت على ان لها الحق وعليها الواجب ان تجرى التحقيق من دون عراقيل ، وقد اعترفت ان اساليب تحقيقها تثير حتما بعض الحماسة العاطفية بين الاهالى الذين لا تزال تربيتهم السياسية فى مرحلة ابتدائيـــة ، والذين كانوا تحت تاثير حملـــة دعاية مركزة[١٣] .

ثم قررت اللجنة بعدئذ ان تجرى تحقيقاتها فى الاقسام البعيدة من ولاية الموصل فى آن واحد من قبل لجان فرعية ، وقد أصر المساعد البريطانى على وجوب اصطحاب ثلة من الشرطة لكل لجنة فرعية للمحافظة عليها وان تعلم حركاتها مقدما . وقد اعتقدت اللجنة ان هذا الطلب سيهدم امكانية القيام بتحقيق محايد ، فحضر السر هنرى دوبس الى الموصل يوم ٨ شباط لتسوية هذا الخلاف الصغير ، وعند بحثه واجبات الخبراء اخبر اللجنة انـه علم ان الحزب المؤيد لتركيا قد نظم حرسا مسلحا لمصاحبة جواد باشا اينما ذهب ، وسيكون من واجب الشرطة أن تعتقلهم . ولكن اللجنة اكدت للسر هنرى انه لن يحدث أى اضطراب . أما الســر هنرى فقد احتج ان طريقة تحقيق اللجنة قد هددت تهديدا خطيرا سلطة الحكومتين البريطانية والعراقية ، وان أسئلتها قد اضرت بهيبة الحكومتين وذلك بايحائها انها تبحث عن دليل ضـد الادارة الحالية . فاجاب رئيس اللجنة بانها ستستمر فى تحقيقاتها بحرية تامة كما يملى عليها واجبها وانها ستقدم نتائج تحقيقها فى تقرير ترفعه الى مجلس عصبة الامم ، وصرح اى آف فرسن الرئيس بأن عمل اللجنة قد عرقله نشاط الشرطة ضد الشهود وضد اللجنة نفسها أيضا[١٤] .

ثم صرح السر هنرى دوبس ان حكومته قد تحتج امام مجلس العصبة ضد قرار اللجنة بالقيام بتحقيقات منفصلة فى مختلف أقسام ولاية الموصل ، واضاف ان قوميات اعضاء اللجنة تدل على « توازن تام » ، فلفت رئيس اللجنة

(13) *League Report*, p. 10.
(14) *League Report*, pp. 10-11.

انتباه السر هنرى الى عدم لياقة ملاحظته عن قوميات اعضاء اللجنةوقال ان مجلس العصبة قد اختارهم بالاجماع واعطاهم حرية العمل التامة وانه اذا اعيد فتح هذه المسألة فقد تقع عواقب خطيرة(١٥) •

أجلت اللجنة تحقيقها فى مدينة الموصل موقتا ، وتفرق اعضاء اللجنة واتفقوا على اللقاء ثانية فى كركوك يوم ٢٥ شباط • وقد بقى اى آف فرسن فى الموصل مع جواد باشا وآر ايف جاردن لاجل الاستمرار بالتحقيق فى ضواحى مدينة الموصل • وقد زار فرسن المدن والقرى ودعا الى مراكزها التى بقى فيها وجهاء القرى المجاورة ، وقابل رؤساء العشائر العربية ولا سيما رؤساء شمر • وقد اجرى الكونت پول تلكى تحقيقه فى لواء أربيل يصحبه ناظم بك وليونز الضابط السياسى البريطانى وكرامرز مترجم اللجنة ، وقد زاروا العشائر العربية والكردية ، وأجرى أ • پولس تحقيقاته فى لواء كركوك يصحبه صبيح نشأت وكامل بك ، وقد اتصل پولس برؤساء العشائر العربية والكردية والتركية • وفى منطقة كفرى واصل التحقيق دى پورتالس احد السكرتيرين ومعه فتاح بك وضابط بريطانى ، وقد تنقل دى پورتالس فى جبل حمرين وزار القبائل الكردية والتركية والعربية • وقد قابلت اللجنة بكامل هيئتها بعض ممثلى القبائل •

وقد وجدت اللجنة من الصعب اجراء تحقيقاتها فى القرى والارياف وبين القبائل الرحالة حيث وجدت ان الاهالى أقل خبرة سياسية وأكثر تأخرا فى مضمار المدنية ، ويعرفون قليلا أو لا يعرفون شيئا عن مشكلة الموصل • وقد اتبعت اللجنة طريقة خاصة كهذه : ان تشرح غرض اللجنة بلغة بسيطة جدا وتضع اسئلة بعد انسحاب المساعدين • وقد اختلفت صيغة الاسئلة حسب مركز وذكاء وثقافة الشهود ، وقد طمئن الشهود عن سرية التحقيق •

وقد اجتمع أعضاء اللجنة والمساعدان بعدئذ فى كركوك وتوجهوا نحو السليمانية • وبعد انتهاء تحقيقها فىالسليمانية ورجوعها قاصدة الموصل توقفت

(15) *League Report*, pp. 11-12.

اللجنة فى كركوك والتون كوبرى واربيل لاتمام التحقيقات السابقة . ولما وصلت اللجنة الى الموصل فى يوم ٨ مارت ١٩٢٥ وجدت جميع آثار الرقابة قد اختفت . وجهزت السلطات البريطانية اللجنة بمعلومات مفصلة عن جميع الوجهاء بصرف النظر عن آرائهم حتى ولو كانت لصالح تركيا بصورة قطعية .

وفى الموصل تابعت اللجنة تحقيقها فسألت خطباء الجوامع وملاكى البيوت والقرى والاراضى والمنتخبين الثانويين المذكورين فى القوائم التركية القديمة وجميع الاشخاص الاحياء فى الموصل الذين كانوا اعضاء فى المجلس البلدى خلال العشرين سنة الماضية . ثم سافرت اللجنة الى زاخو مارة بالقرى المسيحية واليزيدية ؛ وفى زاخو استقبلت اللجنة وجهاء ورؤساء المنطقة شمالى وجنوبى خط بروكسل . وفى دهوك والعمادية قامت اللجنة بنفس العمل[١٦] .

ولم تقصر اللجنة تحقيقها على النواحى السياسية . فقد درست نفسية الشعب ومشاكلهم الاقتصادية والتجارية ، ودرست القضايا العنصرية والجيولوجية ، وجمعت المعلومات عن وسائل المواصلات والمرافق الزراعية وما شابه ذلك . وقد طارت اللجنة عدة مرات فوق جبال سنجار وفوق خط الحدود الشمالى من زاخو الى رواندوز وفوق جبل حمرين[١٧] .

وفى نهاية مارت ١٩٢٥ رجعت اللجنة الى مدينة الموصل وقضت بضعة أيام فى تنسيق المعلومات التى جمعتها ، ثم سافرت الى جنيف . وقد ارسل الملك فيصل ورئيس الوزارة العراقية برقيتى شكر ووداع واعربا عن أملهما فى تأييد عصبة الامم لحقوق العراق فى ولاية الموصل . وقد اجتمعت اللجنة فى جنيف يوم ٢٠ نيسان وبدأت كتابة مسودة التقرير[١٨] .

أساليب العمل

طلب مجلس عصبة الامم الى لجنة التحقيق ان تمده بمعلومات مفصلة

(16) *League Report*, p. 12.
(17) *Ibid.*, pp. 12-13.
(18) *Ibid.*, p. 13.

(١٨) جريدة **العراق** ، ٢٥ آذار ١٩٢٥ .

عن مشكلة الحدود بين تركيا والعراق وعن الاختلاف فى الرأى بين بريطانيا العظمى وتركيا حول اسلوب العمل الذى سيتبع لمعرفة الرغبات الحقيقية لسكان ولاية الموصل .

كانت تركيا منذ مؤتمر لوزان حتى تعيين اللجنة قد أصرت على الاستفتاء كأحسن وسيلة ، بينما فضلت بريطانيا تأليف لجنة لجمع المعلومات الضرورية ، فلما قرر مجلس عصبة الامم تعيين لجنة التحقيق ، اكد المندوب التركى الذى وافق على طريقة التحقيق تفضيله للاستفتاء[19] .

قررت اللجنة دراسة حجج الطرفين حول طريقة العمل واعطاء قرار عنها . يمكن تلخيص الحجج التركية كما يلى :

(١) ـ ان مستقبل سكان كثيرين أمر مهم جدا . فليس من الانصاف تسليم أمر كهذا للتحكيم ، ولاتستطيع أية لجنة التأكد من رغبات الشعب الحقيقية لانها انما تستطيع أخذ رأى قليل من الناس ، والعدالة والحكمة السياسية تفرضان ضرورة اعطاء سكان الولاية الحرية فى تقرير مستقبلهم ، لانه لا يجوز نقل شعب ما من دولة ضد رغبته .

(٢) أمثلة سلزيا العليا وحوض السار وبعض أقسام بروسيا الشرقية وشلزويك وكلاگنفورت تؤيد رأى تركيا فى الاستفتاء ، هذا وستحتج الشعوب الشرقية على معاملتها معاملة مغايرة .

(٣) اذا كان من الممكن أخذ رأى الشعب العراقى فى انتخاب الملك فيصل فلماذا يكون من المستحيل أخذ رأى سكان الولاية فى أمر أهم الا وهو مستقبلهم ؟

(٤) الاستفتاء مهم لانه حتى الوثائق والتقارير البريطانية عن الاستفتاءين اللذين اجريا فى العراق فى ١٩١٩ و ١٩٢١ ذكرت ان السليمانية رفضت الانضمام الى العراق ورفضت كركوك حكومة الملك فيصل ، وهكذا نرى ان نصف سكان الولاية ضد الاتحاد مع العراق .

(19) *League Report*, p. 14.

(٥) اما عن طريقة الاستفتاء فاقترحت الحكومة التركية ان يجرى من دون ضغط خارجى ، وان تؤلف لجنة لدراسة العناصر الشعبية المختلفة التى تتكون منها القوات الحكومية ، وان تملأ وظائف الحكومة بموظفين ينتخبهم الشعب بصورة موقتة أو يعينهم مجلس « الاختيارية » فى كل منطقة • ويجب المحافظة على النظام فى كل قبيلة بمنظمتها الخاصة ، وفى المدن والارياف بالقوات المحلية التى تجند بصورة نسبية من عناصر الشعب المختلفة وتوضع تحت سلطة مجلس الاختيارية • يعطى الناخبون رقعتين من الورق تحمل واحدة صورة العلم التركى وتحمل الثانية صورة العلم البريطانى ويطلب الى الناخب ان يضع فى صندوق الانتخاب الورقة التى تحمل صورة علم القطر الذى يفضله • واذا اقتضت الضرورة الماسة فيجوز قبول الانتخاب غير المباشر فى مناطق العشائر الرحالة • يجب ان تؤلف الناحية دائرة انتخابية ، ويجب أن يكون للحكومتين التركية والبريطانية عدد متساو من المراقبين فى لجنة الاشراف على الانتخاب • هذا وقد كان سكان ولاية الموصل دائما ينتخبون نوابهم الى البرلمان العثمانى وكانت لهم تجارب فى التصويت[٢٠].

ويمكن تلخيص الحجج البريطانية كما يلى :

(١) باستثناء الجماعات التى بلغت مرحلة عالية فى الثقافة والمدنية فان الاستفتاء حتما يتأثر بالعوامل السياسية والعنصرية أو باعتبارات موقتة محلية كالنزاع حول الاراضى ، والضرائب الجديدة وحملة الدعاية • ففى الاستفتاء لا يعطى الناخب غير المثقف أهمية كافية للعوامل العسكرية والجغرافية والاقتصادية والادارية •

(٢) اذا اختير الاستفتاء كأفضل طريقة ، فان الحكومة البريطانية ترغب فى اجراء استفتاء فى المناطق الواقعة شمال ولاية الموصل • وهذه المنطقة تضم الوطن الاصلى للاشوريين ومنطقة تسكنها بعض القبائل الكردية (التى

(20) *League Report*,. pp. 14-15.

عرضت بعض العروض على الحكومة العراقية) وبعض القبائل العربية •

(٣) فى حالة الاستفتاء ، يجب سحب القوات التركية والعراقية والبريطانية ، ولن يكون عمليا استبدالها بقوات محلية بقيادة ضباط محايدين ، لانه سيكون من الواجب استبدال القوات المحلية بقوات محايدة أيضا ، وسيكون من الصعب كثيرا على القوات المحايدة ان تحافظ على النظام فى مثل هذه الظروف وفى مثل هذه المنطقة الجبلية • وسيجرى الاستفتاء مصحوبا بحملتى دعاية تركية وعراقية وقد تؤديان الى حدوث اضطرابات •

(٤) ستكون القبائل القاطنة على حدود العراق الشمالية عرضة للارهاب ولن تستطيع اعطاء آرائها بحرية ، وستكون الاقلية عرضة للانتقام والاضطهاد • وبالرغم من أن التصويت سيكون سريا فمن المفهوم ان الناس سيصوتون كما هو معروف عن آرائهم السياسية والعنصرية ، وقد عرفت هذه الحقيقة فى أوربا ، ولكنها فى منطقة كولاية الموصل أظهر وأبين •

(٥) انما يعتبر الاستفتاء حلا عمليا للمشاكل التى يمكن وضعها بشكل اسئلة بسيطة للاختيار بين أمرين ، وهكذا كانت الاستفتاءات التى أجريت فى العراق فى ١٩١٩ و ١٩٢١ • ولكن لا يمكن التعبير بهذا الشكل البسيط فى مسألة الحدود •

(٦) يتألف سكان ولاية الموصل من أكراد يمثلون النصف وعرب يمثلون الربع وأقليات غير مسلمة : يزيديين ويهود ومسيحيين • وقد أعرب العرب واليزيديون واليهود والمسيحيون الكلدانيون عن رغبتهم فى البقاء فى العراق ، أما الاثوريون النسطوريون فلا يفضلون تركيا ولا العراق وقد أعلنوا عن نيتهم فى عدم الرجوع الى تركيا ولكنهم يفضلون الحماية البريطانية • اما البقية الباقية فمكونة من تركمان قانعين وموسرين ولكنهم قليلو العدد فلا يؤثرون فى النتائج • وهكذا فان رغبات نصف سكان الولاية معروفة جيدا ، فاجراء استفتاء لهذا النصف عديم الفائدة • اما النصف الاخر المؤلف

من الاكراد فأن أكثريتهم الساحقة ساذجة لا تستطيع التعبير عن آرائها[٢١].

وقد بدا لاول مرة ان اللجنة اقتنعت بالحجج التركية وان الاستفتاء طريقة أفضل فى التأكد من رغبات السكان ، وان الاستفتاءات السابقة أجريت تحت الاحتلال العسكرى ولا يمكن اعتبارها دليلا لا ينقض عن رغبات السكان . وقد رفضت اللجنة الحجة البريطانية بعدم امكانية اجراء استفتاء عن مشكلة الحدود لان منطقة النزاع كبيرة جدا فلا يمكن اعتبارها مجرد قضية تحديد الحدود ، بل بالعكس اعتقدت اللجنة ان من المعقول دراسة امكانيات اجراء الاستفتاء بصرف النظر عن الاستفتاءات السابقة ، ولم تستثن تعليمات مجلس العصبة للجنة فكرة الاستفتاء مقدما . وأخيرا لم توافق اللجنة الحكومة البريطانية فى أمر توسيع النزاع الى ولاية حكارى فى تركيا[٢٢].

ولاجل ان تكون اللجنة رأيا عن طبيعة استفتائى ١٩١٩ و ١٩٢١ طلبت اللجنة من السلطات البريطانية فى العراق بعض التفصيلات . ثم استنتجت من المعلومات التى حصلت عليها انه لم تجر استفتاءات حقيقية فى تينك السنتين ، وبوجه عام كانت طريقة العمل التى اتبعت فيهما جمع الوجهاء وشيوخ العشائر وممثلى الطوائف واخذ آرائهم ، فلم يجر أى تصويت سرى أو فردى ولم تضمن حرية التصويت ولا استقلاله . ولكن اللجنة استنتجت ان موقف سكان السليمانية مرده رغبتهم فى الاستقلال أكثر من عطفهم على تركيا[٢٣] .

وقد حاولت اللجنة اجراء استفتاء تجريبى فى بعض الاماكن ولكن التجربة فشلت . فاقتنعت اللجنة بقوة التأكيدات البريطانية التامة عن صعوبات اجراء الاستفتاء . وفى رأى اللجنة ان الطريقة التى اقترحها الاتراك قد تؤدى الى الفوضى واراقة الدماء والحرب الاهلية . ثم اقتنعت اللجنة

(21) *League Report*, p. 16.
(22) *League Report*, p. 17.
(23) *Ibid.*, pp. 17-18.

نهائيا انه من الصعب ان يكون الاستفتاء التعبير الحقيقي عن رغبات السكان هذا اذا كانت لهم أية رغبات على الاطلاق . وعلى العموم فقد كانت الثقافة بدائية والمجتمع اقطاعيا ولذلك يصوت الناس كما يصوت رؤساؤهم ، اما الاقلية المثقفة المدركة ، وكان بعضهم يؤيد الاتراك ، فقد أكدت للجنة استحالة اجراء استفتاء . وهكذا توصلت اللجنة ان الطريقة التي اقترحتها الحكومة البريطانية أفضل وسيلة لتزويد مجلس العصبة بالمعلومات المطلوبة ، وهي الطريقة التي استعملتها اللجنة ، متذكرة دائما رغبة الحكومة التركية في تعيين رغبات السكان الحقيقية[٢٤] .

الحجج الجغرافية

قدمت الحكومتان البريطانية والتركية بمناسبات عديدة حججها الجغرافية وقبل مناقشة هذه الحجج قد يكون من المفيد تلخيص الوصف الجغرافي للمنطقة المتنازع عليها الذي ورد في تقرير اللجنة .

وصف الولاية الجغرافي :

ان بلاد ما بين النهرين (ميزوبوتاميا) التي تؤلف القطر الواقع بين الرافدين دجلة والفرات هي منطقة انتقال بين آسيا الصغرى وارمينيا وايران من جهة وسوريا والجزيرة العربية من جهة أخرى[٢٥] .

تؤلف الجبال التي تحيط بسهل سوريا وميزوبوتاميا جزء من نظامين : في الشرق مجموعة زاكروس الممتدة من الجنوب الشرقي الى الشمال الغربي ، وفي الشمال مجموعة طوروس التي تمتد من الغرب الى الشرق وتشكل قوسا محدبا نحو الجنوب . وتنتهي هذه السلاسل الجبلية من جهة السهل بضعة سلاسل من التلال . وتقع الاراضي المتنازع عليها في أبعد

(24) *League Report*, pp. 18-19.

(25) *League Report*, p. 53.

انظر مقالا جيدا عن هذا الموضوع بقلم محمد عوض عنوانه :

"Geographical Aspects of the Mosul Question", in *The scottish Geographical Magazine*, XLII, pp. 1-20, 65-78.

زاوية من السهل حيث تلتقى سلاسل الجبال والتلال من النظامين[٢٦] .

تصب كل النهيرات النازلة من مدرج الجبال والاراضى العاليـة فى الشمال فى دجلة والفرات ، وتؤلف المنطقة التى تكثر فيها هذه النهيرات الاراضى المتنازعة . مناخها قارى ذو حدود متطرفة فى الحرارة وفى جفاف الصيف وأمطار الشتاء . ان الجبال التى تفصل بادية الشام من البحر المتوسط ليست عالية علوا كافيا بحيث يمنع تأثير مناخ البحر المتوسط من الوصول الى الاراضى المتنازعة[٢٧] .

العراق قطر سهلى رسوبى ولكن الاراضى المتنازعة جبلية صخرية ، يتألف نبات المنطقة السهلية من أعشاب قصيرة ومتفرقة بينما تكسو الغابات المنطقة المتنازعة ، وينمو شجر الغرب على شواطىء الانهار والبلوط على مرتفعات الجبال .

الموصل مدينة مركزية ومدينة حدود ، انها مركزية لان جميع الطرق من زاخو والعمادية ودهوك وعقرة وأربيل ورواندوز والمناطق المحيطة بها تلتقى فيها . وهى مدينة حدود لانها تقع على حافة الصحراء ومنطقة العشائر الرحالة . انها سوق للمنتوج المحلى ومنتوج الترانسيت . وهى جزء من بلاد ما بين النهرين (العراق) . ان المدن الواقعة على حافة الصحراء ، أو فى وسط السهول ، أو على طول الطريق الذى يمتد موازيا لدجلة هى المراكز التجارية للسهل والجبال معا وقد كان اعتماد بعض الاقسام على البعض الاخر العامل المؤثر فى تاريخ هذه المنطقة[٢٨] .

الموصل هى المدينة الكبيرة الوحيدة فى الاراضى المتنازعة ، يبلغ عدد سكانها مائة الف وهى أهم من المدن الاخرى وأكبرها كركوك التى يبلغ عدد سكانها أكثر من عشرين الف بقليل . اما المدن الاخرى فهى أسواق محلية .

(26) *League Report*, p. 53.
(27) *Ibid.*, pp. 53-54.
(28) *League Report*, p. 54.

والموصل التى تعتبر سوقا رائجة للسهل الخصيب المحيط بها تنازع بغداد مركزها فى تجارة التوزيع الرئيسى للقطر ، ونفوذها الاقتصادى هائل فى الشمال[٢٩] .

وصف خطى الحدود المقترحين :

ادعت الحكومة البريطانية عند مطالبتها بخط الحدود الشمالى بأن الجبال على خط الحدود المقترح تؤلف سورا حاجزا ، وهو خط حدود اقتصادى وعنصرى بين العراق والمنطقة الواقعة فى شماله . وقد اعطت الحجة البريطانية أهمية أكبر للاعتبارات العسكرية[٣٠] .

وقد أجابت الحكومة التركية على الحجة البريطانية بأن الخط المقترح لم يكن مثاليا لانه غير مؤلف من سلسلة متصلة بل فيه بعض السهول والوديان تستطيع الجيوش الغازية اجتيازه منها ، وانه توجد مناطق جبلية أخرى فى ولاية الموصل تشبه الخط الذى تطالب به الحكومة البريطانية والخط المقترح لا يفصل بين مساكن عنصرين مختلفين .

وقد درست اللجنة ادعاءات الطرفين وطارت فوق سلاسل الجبال المختلفة . واكتشفت ان الخط الذى تطالب به الحكومة البريطانية مؤلف من مجموعات جبال أعلى بكثير من السلاسل الجنوبية وقممها مكسوة بالثلوج وهى تعطى انطباعا بأنها سور . فى شمال الخط منطقة ألبية ، وقمم الجبال ليست أعلى من مجموعات الجبال الاولى التى تؤلف جزء منها . وبالرغم من اعتراف اللجنة بوجود بعض الممرات فانها قررت ان الخط الذى اقترحته الحكومة البريطانية خط حسن للانفصال الجغرافى ، وهو خط للانفصال الاقتصادى أيضا ، ولكنه من الناحية العنصرية لا يصلح للانفصال ذلك لانه يعيش على جانبيه عشائر كردية ممتزجة مع الاثوريين .

اما الحكومة التركية فانها بمطالبتها بخط الحدود الجنوبى الذى

(29) *League Report*, p. 56.
(30) *League Report*, pp. 20-21.

يترك ولاية الموصل الى شماله فقد قالت ان خط الانفصال هو نهر ديالى وجبل حمرين وجبل مكحول (الجانب الجنوبي منه لا قمته) ووادي الثرثار وجبل سنجار ، ولهذا الخط أحوال مناخية ومظاهر جغرافية مطابقة لمثيلاتها في الاناضول ومغايرة لما في ولاية بغداد ، وهو يحتوي على كل المزايا التي تعوز الخط الذي اقترحته الحكومة البريطانية[31] .

وصفت الحكومة البريطانية جبل حمرين وجبل مكحول بانها سلاسل من التلال مقفرة لا يعتد بها وأهميتها كحاجز طبيعي ضئيلة وقد أجابت الحكومة التركية ان هذه السلاسل الجبلية تؤلف خطا متواصلا من الارتفاع في منطقة منبسطة وتؤلف حواجز يصعب اختراقها . وان ديالى نهر واسع يصلح ان يكون خط حدود مناسبا ، وله مزية انطباقه على الحدود الفاصلة بين المناطق المأهولة بالاتراك والاكراد من جهة والمأهولة بالعرب من جهة ثانية[32] .

وقد اعتقدت اللجنة ان الحقيقة تستقر بين وجهتي النظر هاتين ، وان كلتا الحجتين غير دقيقتين . ولاجل تأييد رأيها استشهدت اللجنة بأفضل الثقات في وصف الجبلين جبل حمرين وجبل مكحول ، وقد شاهدت الجبلين مرة من السيارة ومرتين من الطائرات ، وطافت حول المنحدر الجنوبي الغربي لجبل مكحول متنقلة حول نهايته الشمالية والغربية . وقد كان استنتاج اللجنة انه من الوجهة الجغرافية لا يصلح جبل حمرين ولا جبل مكحول كخط حدود ، وكذلك من الوجهة المناخية لا تؤلف هذه السلسلة البالغة من العلو ٢٠٠ متر فوق سطح البحر والتي تفصل بين منطقتين من نفس العلو (١٧٠ مترا) حاجزا ، بل ان قرەچوكداغ (٨٠٠ - ٨٧٠ مترا فوق سطح البحر) حاجز واضح محدد بين المنطقة السهلية وجبال كردستان. ومن الناحية التاريخية لم تكن لجبل حمرين وجبل مكحول أية أهمية ولاسيما

(31) *League Report*, p. 21.
(32) *League Report*, pp. 21-22.

كخط حدود[٣٣] .

ولا يمكن اعتبار نهر ديالى كحد جيد ، فهو فى أعاليه ضيق وضحل ، وأما وادى الثرثار ومرتفعات سنجار فيمكن اتخاذهما مجرد خط حدود متفق عليه فى الصحراء ولكنه يقسم الجماعة اليزيدية الى قسمين[٣٤] .

الخواص الجغرافية والجيولوجية والمناخية التى تربط الاراضى المتنازع عليها مع الاراضى المجاورة :

ادعت الحكومة التركية ان للاراضى المتنازعة نفس الخواص المناخية والجيولوجية التى للاناضول ومغايرة لخواص ولاية بغداد ، وقد ذكرت فى البرهان على رأيها ان أشجار النخيل لا تشاهد بعد حدود ولاية بغداد . اما اللجنة فذكرت ان ولا ية الموصل بمراعيها شبه الصحراوية غربى دجلة وبسهولها الخصبة التى تتلقى كمية لا بأس بها من الامطار ، وبسلسلة التلال والجبال التى تحيط بها هى منطقة انتقال أو مزيج من مناطق مناخية لجبال زاكروس وميزوبوتاميا السفلى وصحراء باديـة الشـام ومنحدرات جبـال طوروس فى ارمينيا ـ منطقة لها بعض خواص مناخ البحر المتوسط . أما صفتها البارزة فهى فصلها الممطر الواضح فى أواخر الشتاء وفى الربيع . ولكن لها خواص متشابهة مع المنحدرات الجنوبية لجبال طوروس الارمنية ـ نصيبين وماردين وارفة ـ أكثر مما مع أية منطقة مجاورة[٣٥] .

قضية الاسم : « العراق » :

فيما يخص الاسم « العراق » ، ذكرت الحجة التركية ان ولاية الموصل غير داخلة فى العراق العربى ، ولكنها جزء من الجزيرة ، وان اتفاقية سايكس ـ بيكو فصلت بين الموصل والعراق ، وفى المطاليب الخاصة بكردستان التى قدمها شريف باشا فى ١٩١٩ بناء على طلب الحلفاء ذكرت الموصل منفصلة عن العراق ، اما سكان ولاية الموصل فلم يعتبروا انفسهم يوما

(33) *League Report*, pp. 22-23.
(34) *Ibid.*, p. 23.
(35) *League Report*, pp. 23-24.

ما جزء من العراق . ولاجل تأييد وجهة نظرها اقتبست تعريف العراق من **دائرة المعارف البريطانية** ومن **دائرة المعارف الفرنسية الكبرى**[٣٦].

ومن جهة ثانية ادعت الحكومة البريطانية ان الجيوش البريطانية احتلت جميع ميزوبوتاميا اثناء الحرب العالمية الاولى ، وقد أطلق الاسم « العراق » على القطر الذى كان يسمى فيما مضى ميزوبوتاميا لانه معروف جدا عند الاهالى ، وقد أخذ هذا الاسم الحديث « العراق » من « العراق العجمى » و « العراق العربى » اللذين كانا مستعملين في أواخر القرن الحادي عشر ، ويضم العراق العجمى جزء من ايران الحديثة وجزء من ولاية الموصل . وقد أشارت الحكومة البريطانية الى قرار الطابو التركى المؤرخ فى ٥ صفر ١٣١٠ (١٦ تشرين الثانى ١٩٠٨) الذى نص على تبعية شهرزور للعراق ، وهذا القسم الادارى التركى المعروف بشهرزور يضم كركوك ورانية واربيل ورواندوز وكويسنجق وكفرى وكلها فى ولاية الموصل . وان الخريطة التى قدمها المندوب التركى فى ارضروم سنة ١٨٤٨ الى لجنة تحديد الحدود التركية ـ الايرانية أظهرت رواندوز وأربيل والسليمانية ضمن ولاية بغداد التى كانت تجاور ولاية وان[٣٧] .

وقد أظهرت اللجنة شكواها من أن الملاحظات والتأكيدات المختلفة التى أبدتها الحكومتان اضطرتها لمراجعة مقدار كبير من الادبيات والزمتها بدراسة الموضوع دراسة مركزة لا تبررها أهمية الاسم « العراق » . وقد قصرت اللجنة دراستها على أربعة أمور رئيسة : (١) ما هى المناطق التى عرفت فى مختلف فترات التاريخ باسم « العراق » و « العراق العربى » و « العراق العجمى » ؟ (٢) ما هى الاسماء التى أطلقت على الاراضى المتنازع عليها أو على أقسام منها ؟ (٣) هل كان الاسم « العراق » اسما محليا مألوفا ؟ (٤) على

(36) *League Report*, p. 24.
(37) *League Report*, pp. 24-25.

أية المناطق كان الاسم « ميزوبوتاميا » يطلق ؟[٣٨] •

ولهذه الغاية راجعت اللجنة المؤرخين والجغرافيين العرب القدماء وعددا كبيرا من الخرائط العربية ومئات الخرائط الاوربية التى رسمت بين القرن السادس عشر والقرن العشرين ، وكتب الاسفار لجميع الفترات والمراجع الجغرافية ، والكتب الجغرافية المدرسية المستعملة فى المدارس الثانوية العربية فى مصر • فتوصلت اللجنة الى وجود ثلاث مناطق واضحة : العراق العربى والجزيرة وكردستان • لا يمتد العراق شمالا أبعد من هيت ـ تكريت أو منطقة جبل حمرين ، ولم يمكن التأكد من ان جزء من الاراضى المتنازعة لم تكن يوما ما ضمن العراق العجمى[٣٩] • وأكدت انه فى جميع الادبيات الجغرافية منذ الفتح العربى حتى تاريخ تحقيق اللجنة (١٩٢٥) لم تعتبر ولم توصف ولم تظهر الاراضى المتنازعة يوما كجزء من العراق • وفى الماضى لم يكن الاسم « العراق » مألوفا عند سكان ولاية الموصل كاسم لبلادهم ، ولكنه على كل حال أكثر قبـولا لدى العـرب من الاسم « ميزوبوتاميا » الاوربى غير المعروف عندهم ، وتضم ميزوبوتاميا النصف الغربى من الاراضى المتنازعة • أما قول الحكومة التركيـة بأن ولايـة الموصل كانت جـزء من الاناضول فتعتقد اللجنة انه غير صحيح لان المنطقتين تفصل بينهما سوريا وكردستان الغربى[٤٠] •

الطرق والمواصلات :

ذكرت الحكومة التركية ان مدينة الموصل وولاية الموصل تقعان عند تقاطع كل الطرق التى تربط بين الاناضول وسوريا وايران وان خط الحدود الذى اقترحته بريطانيا سيسد هذه الطرق التجارية[٤١] •

وقد قالت اللجنة انه من المبالغة ان يقال ان الموصل ذات أهمية كبيرة

(38) *League Report*, pp. 25, 29.
(39) *League Report*, pp. 25-27.
(40) *Ibid.*, pp. 28-29.
(41) *League Report*, p. 29.

لتجارة الاناضول وسوريا وايران ، لانه لا توجد علاقة للموصل بالتجارة بين الاناضول وسوريا ، واما عن التجارة بين سوريا وايران فكانت الموصل تستعمل لحدما في جميع الفترات ولكن لدرجة ليست بالكبيرة(٤٢) .

اما الحكومة البريطانية فأشارت الى اتجاه الطرق فقط من وجهة النظر الاقتصادية البحتة وكمؤثرات حضارية ، وأكدت على العلاقات بين مدينة الموصل وبقية ولاية الموصل وبين ولاية الموصل وولاية بغداد . وقد علقت اللجنة بقولها انه كانت هناك طرق تحت حكم الامبراطورية العثمانية ، وان الاتراك والالمان وأخيرا البريطانين بنوا الطرق لغايات عسكرية ، وقد أصبحت أكثر الطرق لا تسلك في موسم الامطار ، وأن الانهار صالحة لسير الاكلاك مع التيار فقط(٤٣) .

الخلاصة الجغرافية :

تبلغ مساحة الاراضى المتنازعة جنوبى خط بروكسل نحو ٨٧٫٨٩٠ كيلومترا مربعا وتبلغ نفوسها ٨٠٠٫٠٠٠ ، واما الاراضى الواقعة شمالى خط بروكسل والتى طالبت بها الحكومة البريطانية فتبلغ مساحتها نحو ٣٫٥٠٠ كيلو متر مربع . ولم يكن النزاع حول تعيين خط حدود بل لتقرير مصير منطقة واسعة وعدد كبير من السكان(٤٤) .

ان خط الحدود الذى طالبت به الحكومة البريطانية جيد جدا من الوجهة الطوبوغرافية ، ولكن خط بروكسل مناسب لتحديد الحدود مثل الخط المذكور . والى شمالى وجنوبى خط بروكسل توجد خطوط أخرى جيدة . اما الخط الذى طالبت به الحكومة التركية فهو جيد فى قسمه الغربى ولكنه غير جيد فى القسم الشرقى ، وفى داخل الولاية يمكن استعمال دجلة والزاب الكبير والزاب الصغير وديالى كحدود جغرافية(٤٥) .

(42) *League Report*, pp. 29-30.
(43) *Idib.*, p. 30.
(44) *League Report*, p. 30.
(45) *Ibid.*, pp. 56, 86.

تؤلف الاراضي المتنازعة وحدة قائمة بذاتها فهي محاطة بحدود طبيعية من أكثر جهاتها • ان تضاريس الاراضي تشبه مدرجا (سهل ، وتلال ، وجبال) ، فهي منطقة انتقال بين الصحراء المنبسطة الجافة والجبال الكردية التي تتلقى كمية أكبر من مياه الامطار ، وبين المنطقة الغربية (سوريا وارمينيا) والمنطقة الجنوبية الشرقية (العراق ولورستان في ايران) ، وللقسم الشمالي الذي مركزه الموصل خصائص مشابهة لخصائص نصيبين وماردين وديار بكر وارفة ، بينما يرتبط القسم الجنوبي بالعراق ولورستان[٤٦] •

ان افضل خط لتقسيم الولاية هو الزاب الصغير وهو الخط الذي استعمل في اتفاقية سايكس ـ بيكو • ان احدى مظاهر الوحدة في الاراضي المتنازعة هي التقاء جميع الطرق في الموصل ولاسيما طرق القسم الشمالي • وهذه الوحدة الاقتصادية قررت تاريخ الولاية • ولم يكن لهذه المنطقة اسم خاص بها الا مرة واحدة وهو بلاد آشور ، لانها كانت ملحقة اداريا أما كليا أو جزئيا باحدى الولايات المجاورة ، تارة بديار بكر وطورا ببغداد[٤٧] •

الحجج العنصرية

كانت الحجج العنصرية مهمة جدا وقد بحثها الطرفان المتنازعان بالتفصيل • ولعل من المفيد قبل مناقشة حجج الطرفين تلخيص وصف المنطقة العنصري كما ورد في تقرير اللجنة •

الوصف العنصري للاراضي المتناعة :

كان هناك مصدران للسكان : من الجبال ومن الصحراء الى المنطقة الخصبة حول نهر دجلة ، وفي خلال العصور التاريخية كان هناك مصدر ثالث للهجرة الا وهو الغزوات الخارجية • وفي هذه الاراضي المتنازعة وهي أخصب الاراضي ويطمع بها الطامعون أشد الطمع التقت هذه الموجات الثلاث وامتزجت • وقد اندثرت قبائل ومدن وشعوب • ان بقايا الشعوب

(46) *League Report*, pp. 56-57, 86.
(47) *Ibid.*, pp. 57, 86.

المختلفة اما اندمجت فى الاجناس الاقوى واما تراجعت الى الجبال ، وقد حدث أحيانا ان هذه البقايا واصلت حياتها الخاصة بها سرا بينما أظهرت اتباعها لعادات وتقاليد الجماعات المجاورة[٤٨] .

الاكراد هم الجنس الغالب فى هذه الاراضى المتنازعة ، وكان العرب يتقدمون ويسكنون على ضفاف الانهار ، ومنهم ابرز التجار فى الموصل التى شيدها الخلفاء العرب وأعطوها الخصائص العربية . واما الاتراك الذين حكموا البلاد زمنا فكان منهم الاداريون الارستقراطيون والجنود وبعض الملاكين .

لقد قضى الاسلام فى حروبه على بعض المسيحيين ، وبعضهم أسلم وبعضهم فر الى الجبال . كما اضطر اليزيديون على السكنى فى المناطق الجبلية الوعرة . وأخفى الشبك والكاكائية والسارلى عن الاجانب لغات وعقائد لهم سرية[٤٩] .

بعض الارقام عن السكان والاجناس :

تباينت الاحصائيات التركية والبريطانية عن تصنيف سكان ولاية الموصل تصنيفا عنصريا تباينا عظيما كما هو واضح فى الجداول التالية[٥٠] :

---

(48) *League Report*, pp. 54-55.
(49) *League Report*, p. 55.
(50) *Ibid.*, p. 31.

ولاية الموصل

	التقويم الرسمي لولاية الموصل	احصاء النفوس التركية الذي قدم في لوزان	تقدير الضباط البريطانيين لسنة (١٩١٩)	تقدير الضباط البريطانيين لسنة (١٩٢١)	احصاء النفوس العراقية الاخير لسنة ١٩٢٢–١٩٢٤
الاكراد	——	٢٦٣٫٨٣٠		٤٢٤٫٧٢٠	٤٩٤٫٠٠٧
العرب	——	٤٣٫٢١٠	بني هذا التقدير	١٨٥٫٧٦٣	١٦٦٫٩٤١
الاتراك	——	١٤٦٫٩٦٠	على اساس الدين	٦٥٫٨٩٥	٣٨٫٦٥٢
المسيحيون	——	٣١٫٠٠٠	وليس على اساس	٦٢٫٢٢٥	٦١٫٣٣٦
اليهود	——		القومية	١٦٫٨٦٥	١١٫٨٩٧
اليزيديون	——	١٨٫٠٠٠		٣٠٫٠٠٠	٢٦٫٢٥٧
السكان المستقرون	——	٥٠٣٫٠٠٠		——	——
الرحل	——	١٧٠٫٠٠٠		——	——
المجموع	٨٢٨٫٠٠٠	٦٧٣٫٠٠٠	٧٠٣٫٣٧٨	٧٨٥٫٤٩٨	٧٩٩٫٩٩٠

لواء الموصل (٥١)

	التقويم الرسمي لولاية الموصل	احصاء النفوس التركية الذي قدم في لوزان	تقدير الضباط البريطانيين لسنة (١٩١٩)	تقدير الضباط البريطانيين لسنة (١٩٢١)	احصاء النفوس العراقية الاخير لسنة ١٩٢٢–١٩٢٤
الاكراد	——	١٠٤٫٠٠٠		١٤٩٫٨٢٠	٨٧٫٩٠٠
العرب	——	٢٨٫٠٠٠	بني هذا لتقدير	١٧٠٫٦٦٣	١١٩٫٥٣٧
الاتراك	——	٣٥٫٠٠٠	على اساس الدين	١٤٫٨٩٥	٩٫٧٥٧
المسيحيون	——	٣١٫٠٠٠	وليس على اساس	٥٧٫٤٢٥	٥٤٫٩٣٤
اليهود	——		القومية	٩٫٦٦٥	٣٫٥٧٩
اليزيديون	——	١٨٫٠٠٠		٣٠٫٠٠٠	٢٠٫٢٥٧
السكان المستقرون	——	٢١٦٫٠٠٠		——	——
الرحل	——	?		——	——
المجموع	——	?	٣٥٠٫٣٧٨	٤٣٢٫٤٦٨	٢٩٥٫٩٦٤

(٥١) احصاء نفوس الوية اربيل وكركوك والسليمانية ناقص لان التقسيمات الادارية في العهد التركي لا تنطبق مع التقسيمات الادارية للحكومة العراقية .

وقد تحدى الطرفان صحة الارقام المذكورة أعلاه وانتقد كل طرف الاساليب التى استعملها الطرف الاخر فى التقدير وقد ذكرت الحكومة البريطانية ما يلى :

(١) لم يكن فى عهد الامبراطورية العثمانية قبل الحرب نظام احصاء النفوس حسب القوميات ، انما كان هناك احصاء حسب الاديان .

(٢) ولم توجد أية خريطة دقيقة للامبراطورية العثمانية .

(٣) لا يمكن أن تكون القوائم التى كتبت من أجل التجنيد العام دقيقة لان عددا عظيما من الاشخاص لم يسجلوا .

(٤) لا يمكن الاعتماد على الاحصائيات التركية لان الحكومة التركية لم تستطع ممارسة السيطرة الفعلية الا فى بعض المدن والقرى .

(٥) قيمة الاحصائيات التركية مشكوك فيها لانها لا تحمل تاريخا .

اما الحكومة التركية فقالت ان سفرات قصيرة يقوم بها قليل من الضباط السياسيين غير كافية لجمع ارقام مضبوطة ، وان الضباط البريطانيين فى الحقيقة لم يستطيعوا الوصول الى السليمانية . ولكن الحكومة البريطانية ادعت ان ضباطها السياسيين زاروا جميع الامكنة المذكورة بكل عناية وان الضباط البريطانيين كانوا فى السليمانية من تشرين الاول ١٩١٧ حتى ١٩٢١ ، ورجعوا اليها فى ١٩٢٢ ، ولم تستطع الحكومة التركية خلال تلك الفترة من الحصول على معلومات ، وان زيادة نفوس ولاية الموصل من ٧٠٣ر٠٠٠ فى ١٩١٩ الى ٧٨٥ر٠٠٠ فى ١٩٢١ نتجت عن رجوع عدد كبير من الاشخاص الذين خدموا فى الجيوش التركية والعربية وعن رجوع العوائل التى تركت قراها اثناء الحرب الى ديارها وعن وصول عدد كبير من اللاجئين الآثوريين . وقد أصرت الحكومة التركية على حياد ودقة احصائياتها[٥٢] .

---

(52) *League Report*, p. 31.

قررت لجنة التحقيق ان المعلومات المذكورة أعلاه غير كافية فطلبت من الطرفين المزيد من التفصيلات • وقد أخبرت الحكومة التركية اللجنة ان الاحصائيات جرت في ولاية الموصل سنة ١٩٠٦ وان احصائيات الامبراطورية العثمانية لم تسجل وفق القواعد التي وضعتها مؤتمرات الاحصاء الدولية[٥٣]• وقد أكدت الحكومة البريطانية أن تقديرات ١٩١٩ جرت في آخر تلك السنة أي خلال الفصل البارد عندما استقر الرحل في مشاتيهم ، وقد قسمت الولاية الى اربعة أقسام ، في كل قسم ضابط سياسي مع مساعدين يتراوح عددهم بين الاثنين والعشرة ، وقد استجوب هؤلاء الضباط الاهلين وعدوا بيوتهم ورجعوا الى وثائق الاحصاء التركية • وقد جرى تقدير ١٩١٩ على أساس الدين ، وجرى تقدير ١٩٢١ في لواء الموصل فقط وكان على أساس القوميات • أما في باقي الالوية فقد جرى تقدير ١٩١٩ على أساس القوميات بدل الدين • وقد اعتقدت اللجنة ان هذا التغير جرى بأسلوب كيفي[٥٤] •

وقد ذكرت الحكومة البريطانية ان الحكومة العراقية خلال السنوات ١٩٢٢ - ١٩٢٤ **بدأت بتصنيف أول سجل احصائي دقيق للشعب العراقي** ، ولم تنته من الاحصائيات حتى كتابة تقرير اللجنة (١٩٢٥) ولاسيما ما يخص مناطق الصحراء والجبال العالية ولكن المعلومات الخاصة بلوائي الموصل وكركوك فجيدة ، أما الارقام الخاصة بأربيل والسليمانية فيمكن استعمالها كتقدير تقريبي للنفوس وتوزيع الاجناس[٥٥] •

شعرت اللجنة انها لم تستطع الحصول على أية فكرة واضحة من الاحصائيات ، واعتقدت ان احصاءات الحكومات التركية والبريطانية والعراقية لا يعتمد عليها باعتبارها احصاءات جرت وفقا لمبادىء دوائر الاحصاء الحديثة •

(53) *League Report*, p. 32.
(54) *Ibid.*, pp. 32, 33.
(55) *League Report*, p. 32.

وقد كانت هناك بعض الاسباب مثل فرض الضرائب والتجنيد جعلت أرقام الاحصاء لا يعول عليها • وقد ذكرت اللجنة ان عدد الذين سجلوا كمصوتين فى انتخابات العراق سنة ١٩٢٥ بلغ عشرة ملايين بدلا من نحو ثلاثة ، والظاهر ان رؤساء العشائر العربية بالغوا فى ذكر عدد أفراد عشائرهم من أجل زيادة نفوذهم السياسى ، ولم تذكر السجلات التى رأتها اللجنة شيئا عن النساء • هذا وبالرغم من صعوبة تكوين رأى قاطع عن درجة دقة هذه الاحصاءات فقد اعتقدت اللجنة ان احصاءات ١٩٢٢ – ١٩٢٤ أقرب الى الصحة نسبيا ، لان التقديرات جرت حينئذ فى جميع ولاية الموصل على أساس الاجناس فقط[٥٦] •

وقد درست اللجنة أرقام تقديرات ١٩١٩ و ١٩٢١ فلاحظت ان الارقام الخاصة بالسنة مع الارقام الخاصة بالشيعة مع الارقام الخاصة بالاديان الاخرى فى ولاية الموصل سنة ١٩١٩ تقابل تماما الارقام التى اعطيت عن العرب والاتراك والاكراد سنة ١٩٢١ • وقد ذكرت الاحصاءات التركية ارقام القبائل الرحالة دون تمييز بين الاكراد والعرب ، وكان الوفد التركى فى لوزان قد استعمل نسبا مئوية للسكان المستقرين ولم يذكر الرحل ، وقد عارضت المذكرات البريطانية طريقة الاتراك • وقد استنتجت اللجنة ان قيمة الاحصائيات التى قدمها الطرفان فى لوزان عرضة للتساؤل وان الحجج التى استندت على تلك الارقام مشكوك فيها •

درست اللجنة بالتفصيل الاحصائيات التى عرضتها الحكومتان فى مذكراتهما • لقد حاولت كل حكومة ان تثبت عدم دقة احصاءات الحكومة الاخرى ، وكلتاهما اقتبست احصاءات منشورة سابقا ، فاقتبست الحكومة البريطانية من الكتب السنوية Year-books التركية الرسمية الصادرة عن ولاية الموصل ، وأشارت الحكومة التركية الى احصاءات المجلد ٣٦ المعنون

(56) *League Report*, pp. 32-33.

« ميزوبوتاميا » من كتيب Handbook وزارة الخارجية البريطانية[٥٧] .

ادعت الحكومة التركية وجود ٧٠٠٠ عربي و ٣٢٫٩٠٠ تركي في لواء السليمانية ، وقد أنكرت الحكومة البريطانية الادعاء المذكور وأكدت عدم وجود أي عربي أو أي تركي في لواء السليمانية ، ولذلك طلبت اللجنة من الحكومة التركية المزيد من المعلومات فأجابت ان العرب يعودون الى قبيلة طيء، وانهم يعيشون على تربية المواشي في المنطقة المجاورة لالتقاء نهري تانجرو وديالى واذا لم يكونوا هناك الان فيحتمل أنهم رجعوا الى القسم الرئيسي من قبيلتهم في منطقة نصيبين وماردين . وقد تأكدت اللجنة من رؤساء طيء من عدم وجود أي جزء من قبيلتهم في لواء السليمانية . وعندما كانت اللجنة في السليمانية سألت المساعد التركي ان يريها العرب الساكنين هناك فأجاب يبدو ان المعلومات التركية غير صحيحة . وقد راجعت اللجنة التقاويم الرسمية لولاية الموصل ووجدت في صحيفة ٢٨٥ من تقويم سنة ١٣٣٠ رومية (١٩١٢) انه كانت هناك جماعة عربية صغيرة تعرف بشاميران وليست بطيء ، وراجعت اللجنة خارطة المساحة الهندية للواء السليمانية فوجدت اسم هذه القبيلة في منحنى نهر ديالى قرب شيخ ميدان في لواء السليمانية ولكنها خارج الاراضي التي طالبت بها الحكومة التركية ، واستطاعت اللجنة التأكد من وجود شخص تركي أو شخصين في السليمانية أما باقي السكان فأكراد وقليل من اليهود والمسيحيين[٥٨] .

ادعت الحكومة التركية ان ناحية العشائر السبعة في لواء الموصل تضم ١٤٦ قرية يسكنها الاتراك فقط وتتألف غالبية سكان ناحية الموصل مع قراها السبع والسبعين من الاتراك . وقد انكرت الحكومة البريطانية البيانات التركية وقالت ان ناحية العشائر السبعة تضم ٧٣ قرية اكثرها كردية و ٢٠ قرية مهجورة وبضع قرى سكنها اللاجئون الاثوريون ، اما ناحية الشيخان فتضم

(57) *League Report*, p. 33.
(58) *League Report*, pp. 33-34.

٤٢ قرية ٢٣ منها يزيدية و ١١ عربية واثنتان كرديتان ، اما ناحية الموصل فتضم ٢٩ قرية فقط عشر منها عربية وثمان مختلفة من عرب وتركمان واربع مختلطة من عرب وشبك وسبع مهجورة •

وقد تأكدت اللجنة من وجود ٢٠٠ شخص عربي في الشيخان واخبرها المساعد التركي بعدم وجود أي تركي • وقررت اللجنة ان الاكراد يؤلفون ٩٠٪ من سكان العشائر السبعة ويوجد معهم ٢٠٠ ـ ٢٥٠ مسيحي • وقد قدرت اللجنة عدد الاتراك الموجودين في ناحية الموصل بأكثر مما ذكرت المذكرات البريطانية ولكنهم أبعد من ان يؤلفوا اكثرية السكان • وكانت الحكومة البريطانية قد اقتبست من تقويم ١٩١٢ التركي الرسمي ان القسم الغربي من قضاء الموصل مأهول بالعرب والاتراك والاكراد والكلدانيين واليزيديين يتكلم كل منهم لغته الخاصة ، ويضم قضاء الموصل ناحية الشيخان ومعها ٦٨ قرية وناحية العشائر السبعة ومعها ٧٨ قرية • وقد ذكرت اللجنة ان هذه المعلومات المقتبسة صحيحة •

اعطت الحكومة التركية اهمية كبيرة لمدينة تلعفر في لواء الموصل وادعت بأن سكانها البالغين ١٠٫٠٠٠ جميعهم اتراك بينما ذكرت الحكومة البريطانية انهم يبلغون ٥٫٥٠٠ تركي فقط في ناحية تلعفر وبضمنها المدينة ، وان جميع السكان يتكلمون العربية • وقد وجدت اللجنة ان كثيرين يفهمون العربيـة في المدينـة ، ولكن الاشـخاص البارزين قالوا انهم اتراك وقال قليلون منهم انهم من اصل تركي ثم اصبحوا عربا • وقد استنتجت اللجنة ان الاشخاص الذين اعطوا المعلومات لم يكونوا احرارا من ضغط خارجي[٥٩]

استرعت الحكومة التركية انتباه اللجنة الى الكتيب المرقم ٦٣ «ميزوبوتاميا» الذي نشرته وزارة الخارجية البريطانية سنة ١٩٢٠ ، واقتبست من احصائياته ارقاما عن سكان ميزوبوتاميا وقالت ان الاتراك سكنوا في شرق الموصل وفي تلعفر وفي المدن الواقعة على طريق أربيل ـ كفري ، وان الشبك البالغين

(59) *League Report*, p. 34.

١٠٠٠٠ المذكورين فى الكتيب يعتبرون من الاتراك والتركمان ، وهكذا يبلغ عدد الاتراك فى الاراضى المتنازعة ١٢٠٠٠٠ ، بينما ذكرت الاحصاءات البريطانية المقدمة فى لوزان ٥٦٠٠٠ تركى فقط [٦٠] .

اما الحكومة البريطانية فقالت ان الكتيب يبحث عن منطقة اكبر من ولايات بغداد والموصل والبصرة كما يوضح تعريف ميزوبوتاميا المذكور فيه ، وان الاحصاءات الخاصة بمجموع السكان والتى تضم العرب والايرانيين واليهود والارمن والجراكسة بالاضافة الى القوميات التى اقتبستها الحكومة التركية تبين ان حدود الاراضى تمتد الى مدن أبعد من الشمال الغربى والشمال وقد اعتقدت اللجنة ان الحجة البريطانية معقولة وان الارقام تخص منطقة أكبر من الاراضى المتنازعة .

وكانت الحكومة البريطانية قد اقتبست بعض الاقتباسات من الكتاب السنوى الرسمى لولاية الموصل لسنة ١٣٣٠ (١٩١٢) ، وقد درست اللجنة الاقتباسات البريطانية فوجدتها صحيحة الى حد كبير ولكن جزء منها مأخوذ من تقويم سنة ١٣٢٤ (١٩٠٦) [٦١] .

توزيع الاجناس الاقليمى :

ارفقت الحكومة البريطانية مع مذكرتها المؤرخة فى ١٤ آب ١٩٢٤ التى قدمتها الى مجلس العصبة خارطة عنصرية ، وقد اعدت وفقا لطريقة السطوح الملونة القديمة ولم تعط أهمية لكثافة السكان ، وقد أظهرت المناطق المختلفة ، ملونة بالوان شتى لبيان الاكثريات القاطنة فى الاراضى المتنازعة والمناطق المجاورة مباشرة وقد تركت المنطقة المحيطة بنهر دجلة المأهولةبأجناس مختلفة بيضاء غير ملونة .

وقد سألت اللجنة الحكومة البريطانية عن الاسس التى رسمت الخريطة بموجبها وهل ادخلت العرب الرحل فيها وعلى اية فترة من السنة تشير

(60) *League Report*, pp. 34-35.
(61) *League Report*, p. 35.

البيانات المرسومة • وقد أجابت الحكومة البريطانية ان الالوان المتمايزة التى تمثل الاجناس المختلفة استعملت عندما يؤلف الجنس ، بما فى ذلك الرحل ، ٨٠٪ أو أكثر من السكان وعندما لا يؤلف جنس من الاجناس ٨٠بالمائة تترك الارض بيضاء ، وان العرب الرحل أى شمر ادخلوا مع غيرهم ، وأوضحت ان الخريطة لم ترسم لفترة معينة من السنة[٦٢] •

وسألت اللجنة الحكومة التركية التى قدمت خارطة عن رأيها فى البيانات المذكورة على خارطة الحكومة البريطانية فأجابت ان تلك الخارطة متحيزة ويبدو انها رسمت بقصد ترجيح كفة العرب وتخفيض عدد العنصر التركى الى صفر ، واشارت الى ان النقط القليلة الصغيرة السمراء المنتشرة فى البقعة البيضاء حول دجلة تمثل الاتراك البالغين ١٤٦٫٠٠٠ الذين سكنوا هناك قرون عديدة بشكل جماعة متماسكة ، وقالت ان الخارطة لم تظهر بعض المراكز التركية المهمة وهى طوز خرماتو وطاووق وقرهتبه وتازهخرماتو وقد ذكرت المذكرة البريطانية هذه المراكز وانها مأهولة بالاتراك ، وذكرت ان اولئك الاتراك هم المنتجون الرئيسيون فى هذه المنطقة المنتجة للحبوب • وعرضت الحكومة التركية خارطة كانت قد نشرتها الجمعية الجغرافية الملكية فى لندن سنة ١٩١٠ وهى تختلف اختلافا كبيرا فى مختلف النقاط عن الخريطة التى قدمتها الحكومة البريطانية ، ولفتت الانظار بصورة خاصة الى ان اللون نفسه استعمل للاكراد واليزيديين ، بينما أظهرتهما خارطة الحكومة البريطانية بألوان متباينة[٦٣] •

وقد قارنت اللجنة الخارطتين فوجدت ان كلتيهما رسمتا بموجب المبادىء القديمة فى السطوح الملونة التى تظهر توزيع الاجناس لاكثافة السكان ولذلك معطى انطباعا كاذبا • ولذلك رأت اللجنة من الضرورى ان ترسم خارطة ثالثة تظهر المناطق المأهولة فى بقع ملونة والجبال والصحارى غير المأهولة

(62) *League Report*, p. 35.
(63) *League Report*, pp. 35-36.

بيضاء غير ملونة وتظهر كل مائة من السكان فى مليمتر مربع من الالوان وقد استعملت اللجنة فى رسم هذه الخارطة المعلومات التى قدمتها السلطات العراقية لآخر أحصاء [٦٤] .

وقد رسمت اللجنة خارطة أخرى لاغراضها الخاصة تظهر كثافة السكان وقد تضمنت هذه الخارطة الاراضى المتنازعة والمناطق المحيطة بها وقد حصلت على معلوماتها من مختلف المصادر : فيما يخص العراق اعطت الحكومة العراقية مخططا لحدود النواحى مع مساحاتها ونفوسها ، وفيما يخص الاراضى المجاورة فى سوريا أعطى القائد الفرنسى لتلك المنطقة المعلومات الضرورية ؛ وفيما يخص الاراضى التركية الظاهرة على الخريطة اعطت الحكومة التركية المعلومات المطلوبة بواسطة المساعد التركى ، ولم تسأل اللجنة عن معلومات مماثلة من الحكومة الايرانية [٦٥] .

وقد ادعت الحكومة البريطانية ان العرب يسكنون الضفة اليمنى من دجلة جميعها (ما عدا اليزيديين فى سنجار واتراك تلعفر) ومدينة الموصل والضفة اليسرى من دجلة حتى طريق اربيل ـ كركوك ـ كفرى والاراضى الواقعة شمالها حتى التلال . وادعت الحكومة التركية ان العرب يسكنون فى الاراضى الواقعة ضمن المثلث المكون من ضفة دجلة اليمنى وخط الكيارة ـ سنجار ما عدا قطعة صغيرة من الارض تمتد من الفتحة الى كركوك على ضفة دجلة اليسرى فانها غير مأهولة .

فيما عدا الموصل التى بحثتها اللجنة فى قسم خاص فى تقريرها ، تعتقد اللجنة ان الحقيقة تقع فى منتصف الطريق بين حجج الطرفين . وقد اظهرت خارطة اللجنة العنصرية ان بيان الحكومة البريطانية حول ضفة دجلة اليمنى صحيحة اجمالا ، غير ان هناك بعض الاكراد والمسيحين بالاضافة الى اليزيديين والاتراك . يوجد حسب آخر الاحصائيات العراقية ٣٦٫٠١٠ من

(64) *League Report*, p. 36.
(65) *League Report*, pp. 36-37.

العرب و ١٦٫٣٧٤ من اليزيديين و ٩٫٦٣٥ من الاكراد و ٥٫٩٧٩ من الاتراك و ٤٫٤٧٧ من المسيحيين • وعلى الضفة اليسرى من النهر يسكن العرب من المناطق الجبلية الى شمال مدينة الموصل حتى الحدود الجنوبية من الولاية ولذلك ترى اللجنة ان الحكومة التركية مخطئة • ولكن فى مكان واحد أو مكانين فقط يصل العرب حتى طريق أربيل ـ كفرى • اما فى اربيل فيسكن العرب فى الاماكن القريبة مباشرة من ضفة النهر ولذلك ترى اللجنة ان الحكومة البريطانية بالغت في ادعاءاتها •

وقد اختلف الفريقان المتنازعان فى الرأى حول صفة الاتراك وقوتهم العددية • اما ما يخص السجايا فقد بحثت اللجنة الفرق بين الاتراك والتركمان فى محل آخر من تقريرها (أدناه) ، وأما ما يخص القوة العددية فتعتقد اللجنة ان الحكومة التركية أصابت فى ملاحظتها بأن الخارطة التى قدمتها الحكومة البريطانية تعطى فكرة ناقصة وكذلك بالغت الحكومة التركية فى الخريطة التى قدمتها لانها اظهرت اراضى المنطقة الخصبة غير الملونة الواقعة جنوب مدينة الموصل ارضا تسكنها أكثرية تركية متماسكة ، وقد رأت اللجنة ان هذا خطأ مثير للدهشة •

أكدت المذكرات البريطانية ان السكان الاتراك أو التركمان انما يؤلفون واحدا من عشرين من مجموع سكان ولاية الموصل وانهم أقل من عرب مدينة الموصل وحدها • وقد رأت اللجنة من الصعب ايجاد تقرير صحيح للاجناس بسبب الهجرات المستمرة وامتزاج الاجناس بالزواج وقد كانت القومية أضعف من الدين وكان الناس يختارون القومية حسب الظروف ، فقد ادعى أشخاص كثيرون تحت الحكم التركى انهم اتراك كما ادعى آخرون انهم عرب تحت الحكم العراقى ، ولاجل ايضاح هذه النقطة اقتبست اللجنة ارقام احصائيات ١٩٢١ التى قدمت فى لوزان وقد ذكرت ان عدد الاتراك حينئذ كان ٦٥٫٨٩٥ بينما ذكرت احصائيات ١٩٢٢ ـ ١٩٢٤ أن عددهم

كان ٣٨٫٦٥٢ شخصا (٦٦) •

ولقد استرعت الحكومة التركية الانظار الى أهمية المدن التركية كركوك واربيل والمدن الصغيرة الاخرى الواقعة على طول الطريق العام الممتد جنوبا ، واشارت الى ان الحكومة البريطانية نشرت بياناتها فى هذه المدن باللغة التركية واجابت الحكومة البريطانية انه فى ١٩١٩ نشرت البيانات باللغة العربية ، ولكن من المحتمل ان بعض البيانات ـ ربما اول واحد منها ـ كتب بالتركية فى حالة ارساله الى موظفين اتراك •

سألت اللجنة المساعدين التركى والبريطانى ان يرياها بعض البيانات الاولى فلم يفلحا ، ولذلك لم تستطع اللجنة ان تقرر ما اذا كان بعض البيانات قد نشر بالتركية أم لا ، ولكنها على كل حال استطاعت ان تجزم ان المنشأ الاصلى لسكان هذه المدن كان تركيا ، وان أبرز الاشخاص فيها اتراك يتكلمون التركية مع عوائلهم • وقد وجدت اللجنة ان خمسة مختارين فى اربيل من الاتراك ومختارا نصف كردى ونصف تركى ومختارا يهوديا • ووجدت فى كركوك ان الجريدة الوحيدة الصادرة تحت اشراف الحكومة تطبع باللغة التركية ، وكانت الاوامر الرسمية تكتب بالعربية والتركية ، ووجدت اللجنة ان الضابط السياسى البريطانى يتكلم التركية ولا يعرف العربية أو الكردية • وجدت ان التون كبرى تركية فعلا وان طوز خورماتو تركية أو تركمانية عدا بعض الاسر اليهودية وان قره تبه تركية او تركمانية بنسبة ٧٥ ٪ وكردية بنسبة ٢٢ بالمائة وعربية بنسبة ٣ بالمائة وان تازه‌خرماتو وطاووق على العموم تركيتان غير أن القرى المجاورة كردية فى الغالب (٦٧) •

كانت الحكومة التركية قد ادعت ان الزنكنة والبيات والدلو والطاطرال عشائر تركية رحالة • ولكن الحكومة البريطانية ذكرت ان الزنكنة عشيرة كردية وقد ذكرت هكذا فى الكتاب السنوى التركى الرسمى لولاية الموصل

(66) *League Report*, p. 37.
(67) *League Report*, p. 38.

لسنة ١٣٣٠ (١٩١٢) ، واما البيات فتعتقد انهم تركمان انحدروا من منطقة خراسان فى ايران ، ولكن باضافة الدم العربى المستمرة اليهم اصبحوا عربا تماما فى قوميتهم وفى أساليب عيشهم وقد ذكر الكتاب السنوى الرسمى التركى بأنهم يتكلمون التركية والعربية . اما ما يخص قضاء كفرى حيث تعيش قبيلة البيات فقد ذكر الكتاب السنوى التركى ان سكانه خليط من العرب والاكراد ، وأكدت الحكومة البريطانية عدم وجود قبيلة باسم طاطرال اما الدلو فعشيرة كردية تسكن قرب كفرى وقد جزمت اللجنة ان هذه القبائل مستقرة [٦٨].

وقد تحققت اللجنة من ان الزنكنة والدلو كرديتان ، ولم تستطع اكتشاف قبيلة باسم طاطرال ، وان البيات مزيج من الاتراك والعرب وانهم على العموم يتكلمون التركية والعربية . وقد لاحظت اللجنة عملية تحول العناصر التركية الى كردية [٦٩] .

لقد اكدت الحكومة التركية ان الحدود الشمالية الموقتة لم تفصل بين مواطن أجناس مختلفة واستدلت بالخارطة العنصرية التى قدمتها الحكومة البريطانية ، اما الحكومة الاخيرة فأعطت اللجنة وصفا مسهبا للمنطقة الشمالية : يسكن المنطقة الواقعة بين نهرى الهيزل والخابور الاكراد والمسيحيون وجميعهم يعتبرون انفسهم من قبيلة سندى ويبلغ اعددهم ١٥٠٠ نصفهم مسيحيون ويعيشون تحت رعاية الاكراد الظالمة ، اما المنطقة الواقعة بين نهر الخابور ومرتفعات جلو فقد سكنها الاثوريون فى الماضى وكان يسكنها فى ١٩٢٥ ثلاث عشائر كردية صغيرة ، وفى المنطقة الواقعة بين مرتفعات جلو ونهر شمدينان كانت توجد قرى مسيحية كثيرة ولكن فى ١٩٢٥ كان يسكنها الاكراد . اما المنطقة الواقعة بين نهر شمدينان والحدود الايرانية فمهجورة .

اعطت الحكومة التركية اللجنة قائمة باسماء القبائل القاطنة فى ولاية

---

(68) *League Report*, pp. 38, 43.
(69) *Ibid.*, pp. 38-39.

حكارى التى طالبت بها الحكومة البريطانية وفيها مواطنها وأعدادها . وقد تاكدت اللجنة ان السكان القاطنين على جانبى خط الحدود الشمالى الذى اقترحة الحكومة البريطانية من جنس واحد .

لقد تجادل الفريقان المتنازعان جدالا عنيفا حول الصفة العنصرية لمدينة الموصل . وقد ذكرت الحكومة التركية ان سكان المدينة يتكلمون اللغات الثلاث العربية والتركية والكردية ، فالجماعة التى تتكلم العربية والتى حسبت لهذا السبب عربية هى فى الحقيقة تركية تعلمت العربية والكردية لاتصالها بالعرب والاكراد . وصرحت الحكومة التركية ان سكان الموصل لم يعتبروا انفسهم عربا قط أو كونهم جزء من العراق ، وكانت قد أخبرت مجلس العصبة انهم فى الغالب اكراد أو اتراك ولكن اكثريتهم الساحقة تركية الاصل وان كل فرد يفهم اللغة التركية (٧٠) .

وقد أجابت الحكومة البريطانية أن مدينة الموصل ، بالاضافة الى المعلومات التى حصل عليها الضباط السياسيون البريطانيون خلال السنوات القليلة الماضية عرفها الرحالون دوما بأنها احدى المدن العربية الكبرى بناها العرب وانها بالرغم من الحكم التركى خلال القرون الماضية لم تفقد سجاياها العربية . وقد فسرت الحكومة البريطانية استعمال اللغة التركية في الموصل بأنها كانت اللغة الرسمية تحت الحكم التركى واستعمال اللغة الكردية بكون الموصل سوقا تجارية للقرى الكردية المجاورة .

وقد تحققت اللجنة من ان الموصل مدينة عربية ، ولكنها لم توافق على احصائيات الحكومة العراقية الاخيرة التى ذكرت بأن فى الموصل ٧٤٫٠٠٠ عربى و ٢٠٫٠٠٠ مسيحى و ٤٫٠٠٠ يهودى ، ورفضت اللجنة ايضا الادعاء البريطانى بعدم وجود شخص تركى واحد فى مدينة الموصل لانها كانت تحت الحكم التركى زمنا طويلا عاشت خلاله اسر الموظفين والضباط التركية وامتزجت بأهالى الموصل ، ويوجد أيضا بجوار الموصل بعض القرى التركية

(70) *League Report*, p. 39.

أو التركمانية ومدينة تركية صغيرة هى تلعفر • واستشهدت اللجنة بالرحالة أولفر الذى زار الموصل سنة ١٨٠٩ فى وقت لم تظهر فيه قضية القومية ، وقد ذكر أولفر التقديرات الاتية عن سكان مدينة الموصل :

مسيحيون (نسطوريون ويعاقبة)	٧٠٠٠ – ٨٠٠٠
يهود	١٠٠٠
عرب	٢٥٠٠٠
أكراد	١٥٠٠٠ – ١٦٠٠٠
أتراك	١٥٠٠٠ – ١٦٠٠٠
يزيديون	صفر
المجموع نحو	٦٤٠٠٠

وقد وجدت اللجنة عددا من الاشخاص فى مدينة الموصل من أصل تركى ويفهمون اللغة التركية ، ولكنها اعلنت ان ادعاء الحكومة التركية بأن كل فرد يفهم التركية بعيد عن الحقيقة ، وقد اضطر المساعد التركى الى طلب مساعدة مترجم مرارا • كان من الصعب عليها ان تعين نسبة القوميات المختلفة وأصل السكان بسبب الزواج المختلط والاتجاهات الانتهازية وامتزاج الجماعات •

لم يبحث الطرفان المتنازعان قضية القبائل الرحالة بالتفصيل بل اشير اليها فى مباحثات لوزان وفى المذكرات التى قدمت الى مجلس عصبة الامم لعلاقتها باحصائيات النفوس • وقد قررت اللجنة ان تدرس عدد الرحل ومواطنهم الشتائية والصيفية وطبيعة هجراتهم والطرق التى يسلكونها لانها علمت ان عرب الصحراء الرحل واكراد الجبال الرحل يعبرون الحدود وان لبعضهم اقارب مع القبائل المستقرة الساكنة على جانبى خط الحدود ولانها رغبت ان تعرف المراكز التجارية التى تتجر معها هذه القبائل • ولذلك استفهمت اللجنة

من الطرفين المتنازعين عن هذه الامور [٧١] .

وقد أرسلت الحكومة البريطانية جوابا مفصلا جدا لخصته اللجنة كما يلى :

يسلك الاكراد الرحل طرقا منتظمة ويختلفون عن الاكراد المستقرين فى ان لهم موطنين احدهما فى السهول أو فى الوديان الكبيرة وفيه يمكثون فى أيلول ونيسان والثانى فى منحدرات الجبال العالية والهضبة العالية حين يقيمون فى الصيف . حاولت الحكومة العراقية اقناع الكثيرين من القبائل الرحالة على الاستقرار لزراعة الارض وشراء الاملاك وبناء القرى . وفى الغالب كانت الجماعة التى تقضى الشتاء فى غرب الزاب الكبير تذهب فى الصيف الى الجبال الواقعة على خط الحدود المقترح أو تجتاز الحدود الى الاراضى التركية ، واما الجماعة التى تقضى الشتاء فى شرق الزاب الكبير فتذهب الى ايران . اما العرب الرحل فنادرا ما يخيمون فى نفس البقعة سنتين متواليتين فهجراتهم غير منتظمة ويسلكون طرقا غير منتظمة ، وهم يختلفون عن الاكراد الرحل بأنهم أصعب فى الاشراف عليهم [٧٢] .

اعلنت الحكومة التركية انه لم يحدث ان قبيلة كردية فى ولاية الموصل تركت القسم الجبلى ونزلت الى السهل أو تركت المنطقة الكردية ـ التركية وسكنت المنطقة العربية . وأكدت ان كل القبائل الكردية استقرت ما عدا بعض القبائل شبه الرحالة ولكن لاتزال القبائل العربية رحالة . وقد وجدت اللجنة من الافضل ان ترسم خارطة توضح المعلومات التى حصلت عليها مباشرة من أن تسجل وصفا شاملا ، وقد أكدت الاتجاه نحو الاستقرار وذكرت ان الحكومتين التركية والعراقية تشجعان هذا الاتجاه لاضعاف التنظيم القبلى ولاخضاع الشعب بصورة مباشرة ولزراعة الارض زراعة كثيفة [٧٣] .

(71) *League Report*, p. 40.
(72) *League Report*, pp. 40-41.
(73) *League Report*, pp. 41-42.

ثم وصفت اللجنة عملية الاستقرار واشارت الى الفروق بين الاكراد الرحل والعرب الرحل وذكرت ان البداوة فى تناقص بين الاكراد وان اهميتها ضئيلة فى النزاع حول الحدود ، اما العرب الرحل فيرغبون فى تسوية مشكلة الحدود بين تركيا والعراق وسوريا والعراق لكى يستطيعوا الهجرة من جديد الى نصيبين كما كانوا يفعلون سابقا (٧٤) .

سجايا الاجناس المختلفة وقراباتها :

وجدت لجنة التحقيق ان نحو خمسة أثمان سكان ولاية الموصل من الاكراد فهم لذلك أهم عنصر فى النزاع وهم ليسوا تركا ولا عربا . وقد ذكرت المذكرات البريطانية ان الاكراد ايرانيون يتكلمون لغة ايرانية متصلة أشد الاتصال باللغة الفارسية أو هى احدى لهجاتها ، وهم يختلفون عن الاتراك فى عاداتهم وتقاليدهم ولا سيما فى مركز المرأة عندهم ويختلفون عن الاتراك فى مظهرهم الجسدى ، واكراد ولاية الموصل اقرب فى ميولهم الى اكراد ايران منهم الى اكراد تركيا .

وقد ذكرت الحكومة التركية ان الاكراد من أصل تركى واستشهدت بدائرة المعارف البريطانية التى وصفت الكودو Gudu الذين سكنوا جبال آشو بأنهم شعب طورانى ، وذكرت انه بالرغم من اختلاف لغتهم فليس ثمة تباين فى العنصر والدين والعادات بين الاتراك والاكراد(٧٥) . وقد أجابت الحكومة البريطانية ان دائرة المعارف البريطانية غير معصومة وتمثل مجرد رأى فردى لمرجع واحد بينما تحمل المراجع الاخرى آراء مغايرة . وقد اقتبست الحكومة البريطانية من مقالة « كردستان » فى دائرة المعارف البريطانية مايلى :
« وبعد سقوط نينوى امتزج الكودو مع الميديين ، وكغيرهم من الاقوام القاطنة فى هضاب آسيا الصغرى وارمينيا وايران وأصبحوا آريين تدريجيا وذلك بسبب مجىء قبائل كبيرة العدد تنتسب الى العائلة الارية من أصقاع مختلفة فى

(74) *League Report*, pp. 42-43.
(75) *League Report*, p. 43.

هذه الفترة من التاريخ ، وتعتقد الحكومة البريطانية ان هذه الفقرة تنقض الحجة التركية [٧٦] .

لم تستطع اللجنة ابداء رأى دقيق جازم عن أصل الاكراد ولكنها اعتقدت أن بعض أسلاف الاكراد سكنوا قديما الجبال المشرفة على آشور وبابل وهضبة ايران ، وقد اشارت الكتابات المسمارية الاشورية والبابلية الى الجبليين بگوتو Gutu وگوتى Guti ومعناها سكان الجبال ، وتعتقد اللجنة ان هؤلاء الجبليين غزوا بابل قبل حمورابى ، وحدث ان قاتلهم ملوك الاشوريين أيضا . ولاجل الحصول على المزيد من المعلومات عن هذا الشعب واصله ولغته وتاريخه رجعت اللجنة الى مصادر ومراجع كثيرة والى مترجم اللجنة وخبيرها اللغوى كريمرز [٧٧] .

استنتجت اللجنة ان أصل الاكراد غامض ، ومهما كان أمرهم فى الماضى فانهم كانوا فى (١٩٢٥) فى جماعة منتظمة يتكلمون اللغة الايرانية ، وقد تأثروا بالعرب والاتراك وغيرهم ولا سيما بالزواج المختلط ولكن أرومتهم الاصلية لا تزال سائدة وهم ليسوا عربا ولا تركا ولا ايرانيين بل هم اقرب الى الايرانيين . وقد استطاعوا ان يعيشوا عيشة راضية مع الاجناس التى قطنت فى بلادهم وزعمت اللجنة انه من بين جميع الشعوب الاسلامية عاش الاكراد مع المسيحيين فى أفضل الاحوال [٧٨] .

اختلف الجانبان التركى والبريطانى حول عدد اتراك ولاية الموصل واختلفا حول تعيين أصلهم العنصرى . فالحكومة التركية تدعوهم أتراك والحكومة البريطانية تدعوهم تركمان ، وقالت الحكومة البريطانية أنهم ليسوا بعثمانيين وان لغتهم تشبه اللهجة الاذربايجانية ولا تشبه لهجة القسطنطينية

---

(76) *League Report*, pp. 43-44.

(77) *League Report*, pp. 44-46.

(78) *League Report*, pp. 46-47; انظر مقالات جيدة عن اكراد العراق فى : W. R. Hay, *Two Years in Kurdistan* (1921), E. B. Soane, *To Mesopotamia and Kurdistan in Disguise* (1922).

او لهجة الاناضول ، وانهم منحدرون عن التركمان الذين نزحوا من ايران قبل تأسيس الامبراطورية العثمانية بزمن طويل وربما كانوا جنودا مرتزقة عند الخلفاء العباسيين • وقالت الحكومة التركية ليس هناك ما يبرر التمييز بين اتراك ولاية الموصل واتراك الاناضول ، وذكرت ان لهجة الاناضول تختلف عن لهجة القسطنطينية ويتكلم اتراك ولاية الموصل نفس لهجة الاناضول ، وكذلك ان اتراك الاناضول تركمان ولا يوجد فرق بين تركمان وأتراك (٧٩) •

وقد رجعت اللجنة الى مصادر ومراجع كثيرة وسألت كريمرز عن ملاحظاته ، وقد اعترفت اللجنة بوجود جماعتين رئيستين من الاتراك ، الاتراك الشرقيين والاتراك الغربيين وانهما تتكلمان لهجتين مختلفتين ، ولكنها استنتجت فيما يخص أصل الاتراك أو التركمان أن الحكومة البريطانية مصيبة فى قولها بأنهم منحدرون عن جنود طغرل وخلفائه وعن جنود الخلفاء العباسيين المرتزقة وعن جنود الاتابكية ، وفى العصور المتأخرة كان بعضهم منحدرا من جنود السلاطين العثمانيين وضباطهم وموظفيهم • وتعتقد اللجنة ان اتراك ولاية الموصل ترك – تركمانيين من مجموعة الاتراك الغربية ولهم علاقات متينة مع اتراك الجمهورية التركية ويمكن اعتبارهم من نفس الشعب (٨٠) •

اما اليزيديون فعددهم قليل (٢١٠٠٠ – ٣٠٠٠٠ حسب الاحصائيات البريطانية والعراقية واقل عن ١٨٠٠٠ حسب الاحصائيات التركية) ويؤلفون جماعة متماسكة وربما كانوا الجماعة الوحيدة المستقرة فى الصحراء الغربية • ادعت الحكومة البريطانية انهم ربما كانوا من أصل كردى ولكنهم غير مسلمين وقد أظهرتهم على الخارطة التى قدمتها بلون يختلف عن لون الاكراد ، ولكن الاكراد واليزيديين ظهروا بلون واحد على الخريطة التى قدمتها الحكومة التركية وذكرت انهم من عنصر كردى وأنهم فرقة اسلامية (٨١) •

---

(79) *League Report*, p. 47.
(80) *League Report*, pp. 47-48.
(81) *League Report*, pp. 48-49.

بعد استشارة بعض المراجع والتحقيقات التى قامت بها اللجنة فى نفس المنطقة استنتجت ان دين اليزيديين واصلهم وقوميتهم غامضة جدا ولكن لا يوجد شك فى انهم غير مسلمين ، وليست لهم قرابة بالاتراك أو العرب بل لهم بعض القرابات مع الاكراد ومن المرجح الى حدما انه كان لليزيديين والاكراد اسلاف مشتركون وليس من المحتمل ان يكون اصل الجنسين هو نفسه لكليهما تماما(٨٢) .

لاحظت اللجنة الفروق الظاهرة بين عرب المدينة وعرب البادية ، وقالت انه لا شك ان عرب الموصل يضمون جماعات منحدرة من اجناس سامية أخرى (٨٣) .

اعطت كلتا الحكومتين اهتماما خاصا الى الناحية السياسية من مشكلة المسيحيين ولا سيما الاثوريين النسطوريين الذين كانوا يسكنون القسم الشمالى من الاراضى المتنازعة والمناطق المجاورة . وقد اهتمت اللجنة باهم جماعتين من المسيحيين : النسطوريين والكلدانيين(٨٤) .

ربما لم يكن الاثوريون النسطوريون القاطنون فى العمادية وجبال تيارى والمناطق المجاورة كلهم من أصل واحد بالرغم من انهم يتكلمون نفس اللغة السريانية ـ الارامية ويستعملون السريانية القديمة فى طقوسهم الدينية(٨٥) ، ويعود مذهبهم الدينى فى تاريخه الى الانشقاق الدينى الذى أوجد الفرق التى تعتقد بأن طبيعة وارادة المسيح اللاهوتية والناسوتية واحدة Monophysites and Monotheletes وقد قال البطريرك نسطوريوس الذى ادانه مجلس افسوس Ephesus (فى القرن الثالث الميلادى) ان مريم العذراء ولدت عيسى الانسان لا عيسى الاله وقد اضطهد اتباعه فى

---

(82) *League Report*, pp. 49-50.
(83) *Ibid.*, pp. 50-51.
(٨٤) انظر دراسة خاصة عن مسيحى ولاية الموصل فى كتاب :
Harry Charles Luke, *Mosul and Its Minorities* (London, 1925).
(85) *League Report*, p. 51.

الامبراطورية الرومانية الشرقية ولكن اعداء هذه الامبراطورية الساسانيين رحبوا بهم ، وأكرموهم باعتبارهم ناشري العلم اليوناني • وتسنموا أرفع المناصب في بغداد • وبعد انحطاط الخلافة والفتح التتري اضطهد النسطوريون وقتل الكثيرون منهم(٨٦) •

انفصلت الجماعة الشمالية من النسطوريين من الكنيسة الكاثوليكية تحت بطريرك خاص يسمى مارشمعون اما نساطرة الجنوب فقد شعروا بالحاجة الى الحماية فعادوا الى الكنيسة الكاثوليكية سنة ١٧٧٨ • قدرت اللجنة عدد المسيحيين بـ ٨٠٫٠٠٠ ـ ٩٠٫٠٠٠ من النساطرة و ٤٠٫٠٠٠ من الكلدانيين • وقد سمحت الامبراطورية العثمانية للنساطرة بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي ، وهم يشبهون الاكراد في حياتهم وعاداتهم وملابسهم(٨٧) •

اما الكلدانيون الذين سكنوا في الجنوب فلهم حضارة ارقى من النسطوريين بسبب اتصالهم المستمر مع سكان المدن المتعلمين ولهم مدارسهم الخاصة التي تقوم بالصرف عليها فرانسا وروما ، ويدرس رجال الدين الكلدانيون في الغالب في المعهد الفرنسي الدومنيكاني في الموصل (٨٨) •

الخلاصة العنصرية :

تعتقد اللجنة ان الاحصاءات والخرائط التي قدمها الطرفان ليست دقيقة ، فقد بالغا في عدد النفوس بأساليب مختلفة • يسكن ولاية الموصل اكراد وعرب ومسيحيون واتراك ويزيديون ويهود مرتبين حسب اهميتهم العددية • يؤلف الاكراد اكثرية السكان وهم ليسوا تركا ولا عربا ويتكلمون لغة آرية • اتراك ولاية الموصل من نفس جنس اتراك تركيا • اليزيديون ليسوا مسلمين ولهم قرابة بالاكراد ولكن بسبب دينهم وعزلتهم صاروا جماعة متميزة تماما • اكثرية المسيحيين من النساطرة والكلدانيين(٨٩) •

(86) *League Report*, pp. 51-52.
(87) *League Report*, p. 52.
(88) *Ibid.*, p. 53.
(89)*League Report*, pp. 57, 86.

ان الجماعات الوحيدة المتماسكة التي تسكن مناطق واسعة هم الاكراد والعرب • والخط الذى يفصل بين الجنسين هو نهر دجلة حتى التقائه بالزاب الصغير ثم طريق كركوك ـ كفرى المتجه جنوبا وهذا الخط يفصل مدينة الموصل من الاراضى الخصبية كثيفة السكان[٩٠] • وتعتقد اللجنة ان خطا كهذا لا يمكن أن يوصى به بسبب مساوئه الاقتصادية والاجتماعية ، ولكنها قالت اذا اعتبرت الحجة العنصرية عاملا حاسما فيجب ايجاد دولة كردية مستقلة ، وفى هذه الحالة يمكن دمج الاتراك واليزيديين بالاكراد اذا انضموا اليهم ويؤلف الاكراد سبعة اثمان السكان حينئذ • يبلغ الاكراد فى الاراضى المتنازعة ٥٠٠،٠٠٠ نسمة ولكن هذا العدد تافه بالنسبة لنفوس العراق • يرتبط الاكراد الساكنون شمال الزاب الكبير مع اكراد حكارى وماردين فى تركيا بينما يرتبط الاكراد القاطنون جنوب الزاب الصغير مع اكراد ايران[٩١] •

وقد ذكرت اللجنة الصعوبات العنصرية التالية :

(١) تقع المدن التى تسكنها اكثرية تركية أو اقلية كبيرة فى القسم الجنوبى من المنطقة المتنازعة بينما تقع الموصل المدينة العربية فى وسط القسم الشمالى •

(٢) الحلقة الوحيدة التى تربط مدينة الموصل مع الاراضى العربية التى يسكنها أناس مستقرون هى عن طريق الاراضى التى تسكنها اكثرية كردية بواسطة طريق يخترقه مدن تركية ـ كردية •

(٣) المسيحيون منتشرون ولكن اكثرهم يسكنون شمال مدينة الموصل •

(٤) انما يرتبط القسم الشرقى من المنطقة الكردية مع الشمال بطريق دجلة ، وانما يمكن الوصول الى منطقة راوندوز عن طريق أربيل ، ومنطقة السليمانية عن طريق كركوك •

وبسبب اختلاط الاجناس استنتجت اللجنة انه فى تحديد الحدود لا يمكن

---

(90) *League Report*, pp. 86-87.
(91) *League Report*, pp. 57-58, 86-87.

اخذ القضايا العنصرية المحضة بنظر الاعتبار[٩٢] •

الحجج التاريخية

ذكرت الحكومة التركية ان ولاية الموصل وما جاورها كانت تحت حكم الاتراك لمدة أحد عشر قرنا • وفي عهد الخلفاء العباسيين كانت هذه المناطق في أيدي الحكام والجنود الاتراك ، وقد تمتع أولئك الحكام باستقلال تام وبحقوق السيادة • وذكر الاتراك عماد الدين زنكي الذي أسس الدولة الاتابكية في الموصل • وكانت هناك بعض الدويلات التركية يحكمها اعضاء من الاسرة المالكة الاتابكية في سنجار والجزيرة • وذكرت الحكومة التركية امثلة أخرى عن الدويلات التركية ، قاتل بعضها الصليبيين ودحروهم في تلعفر • وقالت ان الكتب التاريخية ذكرت الاراضي الواقعة بين بغداد وجنوبي ولاية الموصل باسم ترستان على اسم القبيلة التركية تر ، ويدل اسم وادي الترثار على ذلك الاسم القديم •

كان الوفد البريطاني لمؤتمر لوزان قد ذكر ان الحجة التركية لا يمكن أن تكون صحيحة لمجرد ان الموصل كانت في فترة تاريخية طويلة جزء من الامبراطورية العثمانية ، لانه يمكن انطباق هذه الحجة نفسها على بغداد • وقد قال البريطانيون ان كلتيهما مدينتان عربيتان بناهما العرب وحافظتا على صفاتهما العربية وقد كانت ولاية الموصل جزء من ولاية بغداد ، وانما جعلت ولاية الموصل ولاية منفصلة لاغراض ادارية •

وقد ذكر البريطانيون انه في عهد مدحت باشا (١٨٦٩) كانت الموصل جزء من ولاية بغداد ، فردت الحكومة التركية ان الحاق الموصل ببغداد كان لاسباب ادارية وشخصية ، وان ارفة وديار بكر كانتا أيضا تحت ادارة مدحت باشا والي بغداد •

قالت اللجنة انه لا يمكن قبول الحجة التركية برمتها ، فقد بالغت بقولها

(92) *League Report*, pp. 59, 87.

ان الموصل كانت تحت حكم الاتراك لمدة احد عشر قرنا . وكذلك لم تكن الحجة البريطانية صحيحة عندما ذكرت ان الموصل لم تكن تحت حكم تركى قبل استيلاء العثمانيين عليها[٩٣] .

ثم اخذت اللجنة على عاتقها تلخيص تاريخ ولاية الموصل حتى مجيء الاسلام وذكرت انه بعد الفتح الاسلامى سكنت قبيلة ربيعة تلك المنطقة وسمتها ديار ربيعة ويشبه ذلك قبيلة بكر وديار بكر .

حوالى ٨٣٠ - ٨٤٠ ، استخدم الخلفاء العباسيون الجنود الاتراك المرتزقة ، وبعد مضى قرنين مارس هؤلاء بعض السلطة فى اراضى الموصل . وفى سنة ١٠٥٦ استولى طغرل بك حفيد سلجوق على الموصل . هذا وفى خلال القرن العاشر كانت الموصل لا تزال اسميا تحت سلطة العرب الحمدانيين والاسر المالكة الاخرى ، ولكن فى الكفاح المستمر بين الاسر المالكة لعب الجنود الاتراك دورا أساسيا . حكمت الدولة الاتابكية بين ١١٢٧ و ١٢٣٢ وهم من الاتراك . ثم جاء المغول تحت قيادة هولاكو حفيد جنكيز خان واحتلوا بغداد والموصل . أسس هولاكو الدولة الايلخانية ، وهذه سقطت فى النصف الاول من القرن الرابع عشر . وتلا ذلك كفاح مستمر بين الايرانيين والاتراك والعرب وفى خلال هذه الفترة كانت ولاية الموصل تحت حكم الدولتين التركمانيتين قره قويونلى وآق قويونلى .

وفى نهاية القرن الرابع عشر استولى المغول على الموصل بقيادة تيمورلنك . ثم جاءت أسر مالكة صغيرة بعضها عربية واكثرها تركية . واخيرا فى ١٥٣٤ احتل سليمان القانونى الموصل وادخلها فى الامبراطورية العثمانية ، وفى ١٦٣٨ احتل السلطان مراد الرابع العراق كله وقسمه الى ثلاث ولايات : الموصل وبغداد وشهرزور (كركوك) ، وبعد سنوات قلائل ضمت البصرة الى

(93) *League Report*, p. 58.

الامبراطورية العثمانية[٩٤] .

في بداية القرن الثاني عشر كانت الموصل والبصرة وكركوك في الغالب تابعة الى والي بغداد . ومنذ ١٧٢٦ صارت الموصل والاراضي المحيطة بها يحكمها والي عربي من اسرة الجليلي التي لا تزال موجودة في الموصل . وفي ١٨٣١ أسقط السلطان والي بغداد المستقل داود باشا ، وفي ١٨٣٥ وضعت الموصل تحت ادارة والي بغداد واصبحت سنجقا (لواء) . وولاية بغداد تلك كانت تضم العراق الحاضر كله بما في ذلك الاراضي المتنازعة . ولم تعد الموصل ولاية الا في سنة ١٨٧٩ بما في ذلك سنجقي كركوك والسليمانية[٩٥] .

وذكرت اللجنة في خلاصة بحثها التاريخي ان الاتراك لعبوا دورا راجحا ، وان الامير السلجوقي طغرل اتخذ لقب « سلطان الشرق والغرب » وكانت له سلطة على بعض الخلفاء العرب . وقالت بالرغم من أنها متأكدة ان العرب أو الايرانيين والاتراك والمغول لم يكونوا اسياد الموصل بصورة مستمرة فانها واثقة ان الموصل كانت تحت سيادة السلاطين العثمانيين خلال اربعة القرون الماضية . ولكن هذه السيادة لم تكن دوما فعالة ولا شاملة لكل الولاية . وقد شاركت ماردين والجزيرة وديار بكر بغداد في تاريخها ولذلك فان أي خط حدود يقترح سيكسر السلسلة التاريخية[٩٦] .

الحجج الاقتصادية

قسمت اللجنة دراستها لحجج الطرفين الاقتصادية الى ثلاثة أقسام : في القسم الاول ذكرت اللجنة المعلومات التي ذكرتها الحكومتان في المؤتمرات وفي اجوبتهما على اسئلة اللجنة ثم ناقشتها . وفي القسم الثاني ذكرت اللجنة

(94) *League Report*, p. 59; انظر تاريخ العراق تحت الامبراطورية العثمانية في كتاب Stephen H. Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* (Oxford, 1925).

(95) *League Report*, pp. 59-60.

(96) *League Report*, pp. 59-60.

نتائج استقصاءاتها في المنطقة وقارنتها مع الاحصاءات المذكورة في وثائق ما قبل الحرب . وفي القسم الثالث لخصت الناحية الاقتصادية في مشكلة الموصل وذكرت خلاصة دراستها .

تحليل المعلومات التي قدمتها الحكومتان :

ذكر اللورد كرزن في مؤتمر لوزان ان تجارة تصدير ولاية الموصل كانت الى العراق أو عن طريقه والى حدما الى سوريا أو عن طريقها ، اما تجارتها مع تركيا فكانت تافهة . وقد أيدت اللجنة هذه البيانات . كانت واردات ولاية الموصل من تركيا أو البضائع المارة بها مؤلفة غالبا من الخشب والحبوب والخضراوات والحبال والفواكه المجففة ومواد الدباغة والغنم . اما صادرات الموصل الى المدن التركية القريبة من الحدود فمقتصرة على الانسجة وخردوات الحديد والمنتجات المدارية(٩٧) .

قالت الحكومة البريطانية ان العراق الاوسط والجنوبي يعتمدان اعتمادا كبيرا على منتوجات المنطقة الشمالية . وقد ذكرت اللجنة ان هذا القول متطرف جدا . وبالرغم من ان الاراضي المتنازعة تمد العراق الاوسط والجنوبي بالمواد الغذائية التي يحتاجانها ، وبالرغم من انها تحتاجهما كسوق لمنتوجها الزراعي فان قرب البحر يجعل من الممكن تجهيز العراق بالمواد الغذائية من الخارج(٩٨) .

ذكرت الحكومة البريطانية ان جميع تبغ ولايةالموصل يرسل الى بغداد ، وقد وجدت اللجنة ان كل التبغ غير المستهلك محليا تقريبا يرسل الى بغداد وان كميات قليلة ترسل الى ايران أيضا .

وكانت الحكومة البريطانية قد ذكرت انه في دراسة خط الحدود يجب عدم فصل الجماعات وقطعها عن مراكز اسواقها . وذكرت اللجنة انه يوجد سوقان كبيرتان لمنتوجات الاراضي المتنازعة وهما بغداد والموصل ؛ وتعتمد

(97) *League Report*, p. 60.
(98) *Ibid.*, pp. 60-61.

مناطق كفرى والسليمانية وكركوك والقسم الجنوبى من أربيل على بغداد والموصل ؛ وتعتمد منطقة الموصل على مدينة الموصل ، ويرسل المنتوج الفائض الى بغداد بواسطة دجلة • وقد زعمت اللجنة انه من الممكن استمرار هذه الصادرات باتفاقيات اقتصادية حتى ولو فصلت الموصل سياسيا من بغداد •

وكانت الحكومة البريطانية قد زعمت ان خط الحدود المقترح يفصل المناطق التى يتجر اهلوها مع الموصل من المنطقة التى يتجر سكانها مع المدن التركية • اما اللجنة فقالت ان سكان المنطقة الواقعة بين خط الحدود الذى اقترحته بريطانيا وخط بروكسل يستهلكون منتوجاتهم محليا ويعانون نفس الصعوبات فى اتجارهم مع الموصل والمدن التركية • هذا وتتجر رواندوز فى الغالب مع ايران •

وكانت المذكرة البريطانية قد ذكرت ان خط الحدود الشمالى يضمن للعراق بعض المراعى الصيفية للاكراد الرحل • وقالت اللجنة ان الحدود لا تؤثر على هجرة الرحل وان للكثيرين من الاكراد الرحل مراعيهم فى ايران• هذا وفى الامكان عقد اتفاقيات لهذا الغرض بين تركيا والعراق[٩٩] •

وذكرت المذكرة التركية ان مدينة الموصل وولاية الموصل مهمتان جدا لمواصلات الاناضول الجنوبى مع ايران وسوريا لان طرق السليمانية وكركوك وديار بكر وارفة وبتليس وسعرت وغيرها تلتقى كلها فى الموصل • وقد أكدت اللجنة ان طرق المواصلات بين الاناضول الجنوبى وشمال ايران لا تمر بولاية الموصل وان المواصلات بين الاناضول الجنوبى وسوريا لا تمر ايضا بولاية الموصل ، وان المواصلات بين سوريا وايران لا علاقة لها بالاراضى التركية • واما المواصلات بين كركوك والسليمانية وكلتاهما فى ولاية الموصل فلا موجب لبحثها ؛ واما المواصلات التى بين ديار بكر وارفة وبتليس وسعرت فلا تمر بولاية الموصل[١٠٠] •

---

(99) *League Report*, pp. 61.
(100) *Ibid* , pp. 61-62.

وقد أثارت المذكرة التركية قضية السكة الحديد التي تربط الموصل مع موانيء البحر الابيض المتوسط وقالت ان الموصل اكثر ارتباطا مع الاناضول ، وذكرت ان طريق الخليج الفارسي صار ذا اهمية ثانوية لمدينة الموصل . وقد اشارت اللجنة الى ان خط السكة الحديد من البحر المتوسط لم يصل الموصل حينئذ (١٩٢٥) فمن المبالغة القول ان طريق الخليج الفارسي اصبح ذا اهمية ثانوية للموصل ، واضافت اللجنة ان الحبوب لا تزال تصدر عن طريق نهر دجلة الرخيص من الموصل الى بغداد[١٠١] .

ولاجل الحصول على المزيد من المعلومات ارسلت اللجنة بعدد من الاسئلة الى الحكومتين البريطانية والتركية . فطلبت اللجنة من الحكومة البريطانية وثائق تخص احصاءات الكمارك عدا وثائق سنة ١٩١٢١ و ١٩٢٢ التي لدى اللجنة ، وقد اعطت الحكومة البريطانية وثائق تخص السنوات ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ والاشهر التسعة الاولى من سنة ١٩٢٤ . وقد وجدت اللجنة ان مجموع ارقام الصادرات السنوية الى بغداد وسوريا وتركيا كما يلي[١٠٢] :

الى سوريا وتركيا	٢٫٠٠٠٫٠٠٠ روبية
الى بغداد	١٥٫٠٠٠٫٠٠٠ روبية

وطلبت اللجنة من الحكومة البريطانية وثائق تخص التجارة الداخلية بين اقسام العراق المختلفة (وبضمنها الاراضي المتنازعة) ، فأجابت الحكومة البريطانية بعدم وجود احصائيات عن التجارة بين ألوية العراق المختلفة ، ولكن اللجنة قدرت كميات الحبوب التي ترسل بالسكة الحديد وبواسطة النهر من ولاية الموصل الى بغداد كما يلي[١٠٣] :

حبوب ارسلت الى بغداد بالسكة سنويا	٣٫٠٠٠٫٠٠٠ روبية
حبوب ارسلت الى بغداد بالاكلاك سنويا	٧٫٠٠٠٫٠٠٠ روبية

(101) *League Report*, p. 62.
(102) *League Report*, pp. 62-63. الربية وحدة العملة الهندية التي استعملت في العراق حتى سنة ١٩٣٢ وتعادل كل ١٣ ١/٣ روبية دينارا .
(103) *Ibid.*, pp. 62-63.

أما التجارة الداخلية من بغداد الى الجهات الاخرى فذكرت احصائيات الكمرك قيمتها من بغداد الى الشرقاط والى طوزخورماتو وكنكربان كما يلى :

الى الشرقاط	١٠٫٠٠٠٫٠٠٠ روبية
الى طوز خرماتو وكنكربان	٤٫٠٠٠٫٠٠٠ روبية

اما ما يخص التبغ فأمكن الحصول على احصائيات من دائرة التبغ كما يلى :

انتجت السليمانية	٢٫٠٠٠ طن
انتجت رانية	٥٠٠ طن
انتجت رواندوز	٢٥٠ طن
انتجت العمادية وعقرة ودهوك	٢٥٠ طن

وقدرت الحكومة العراقية ان ٦٠٠ طن استهلكت محليا وأن ٢٤٠٠ صدرت الى بغداد .

وطلبت اللجنة من الحكومة البريطانية وثائق تخص العلائق التجارية بين العراق وكردستان ، فأجابت ان لواء السليمانية هو اللواء الوحيد الذى له تجارة مع كردستان ايران . وقد حصلت اللجنة على احصاءات كمرك السليمانية لسنة ١٩١٢ وفيها :

ثمن التبغ المصدر الى العراق	١٫٧٠٠٫٠٠٠ روبية
ثمن منتجات اخرى مصدرة الى العراق	٣٠٠٫٠٠٠ روبية
ثمن كل المنتجات (وبضمنها التبغ) المصدرة الى ايران	٣١٤٫٠٠٠ روبية
ثمن منتجات عراقية مارة بالسليمانية الى ايران	٦٠٠٫٠٠٠ روبية

وطلبت اللجنة من الحكومة البريطانية احصائيات تتعلق بانتاج الحنطة فى العراق (بما فى ذلك الاراضى المتنازعة) فأجابت بأن ليس لديها احصائيات عن الحنطة .

(104) *League Report*, p. 63.

وسألتها عن البلاد المصدرة للانسجة والمنتجات المدارية الى ولاية الموصل أو مارة منها الى تركيا وما اذا كانت هذه البضائع قد مرت عن طريق البحر الابيض المتوسط أو الخليج الفارسي(١٠٤) • فأجابت ان جميع هذه البضائع وصلت الى الموصل من الخليج الفارسي عن طريق البصرة كما ظهر ذلك في احصائيات الكمارك لسنة ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ والاشهر التسعة الاولى من ١٩٢٤ • وقد استورد الى العراق خلال هذه المدة ما ثمنه ٢٨١ مليون روبية من البضائع القطنية منها ٢٨٠ مليون مرت عن طريق البصرة ـ بغداد • وكانت اثمان المستوردات لنفس المدة عن طريق سوريا وتركيا الى الموصل مباشرة ٦٠٠ر٠٠٠ روبية فقط اما البلاد المصدرة للبضائع القطنية فهي بريطانيا العظمى والهند ، والبلاد المصدرة لمختلف انواع المنتجات المدارية هي : الشاي (الهند) ، السكر (اوربا والهند) القهوة (الهند وبلاد العرب والبرازيل وبريطانيا(١٠٥)) •

وسألت اللجنة الحكومة البريطانية انه في حالة اعطاء الموصل للعراق كيف ستضمن العلاقات التجارية بين تركيا والعراق ، فأجابت ان الحكومة العراقية ستكون ملزمة بمراعاة اتفاق برشلونة الخاص بحرية الترانسيت •

وطلبت اللجنة من الحكومة التركية معلومات عن مراكز تجارة واسواق الاكراد والعرب المستقرين والاكراد والعرب الرحل في ولاية الموصل وعن الطرق التجارية بين الموصل وتركيا ، فأجابت ان مراكز التجارة والاسواق هي المدن الرئيسة في الاقضية والسناجق ، اما الطرق بين الموصل وتركيا فهي :

١ ـ نهر دجلة (مع التيار) •

٢ ـ الموصل ـ ماردين ـ ديار بكر ـ خربوط ـ سيواس ـ صمصون •

٣ ـ نصيبين ـ ادنة •

٤ ـ الموصل ـ العمادية ـ جلامرك ـ وان •

---

(105) *League Report*, pp. 63-64.

٥ ـ الموصل ـ جزيرة ابن عمر ـ بتليس ـ ارضروم ـ طربزون •
٦ ـ الموصل ـ اربيل ـ رواندوز ـ وان •
٧ ـ الموصل ـ زاخو ـ وان •

وسألتها عن مقادير الحنطة المنتجة في ولاية الموصل في سنوات ما قبل الحرب ، وعن المقادير التي مرت عن طريق ولاية الموصل ، وعن الاقطار المصدرة ، فأجابت بأن ليس لديها احصاءات عن هذه المواضيع[١٠٦] •

وطلبت منها معلومات مبنية على احصاءات ما قبل الحرب لتأييد ادعائها بأن ولاية الموصل مهمة للمواصلات بين تركيا وايران ، فأجابت ان الاحصائيات المطلوبة ضاعت في حريق ١٩١٤ الذي دمر جزء من بناية مديرية الكمارك المركزية في القسطنطينية •

وسألت اللجنة الحكومة التركية انه في حالة اعطاء الموصل الى تركيا كيف تدبر تصدير منتجات الموصل الزراعية وفي أي اتجاه ، فأضافت الحكومة التركية في جوابها طريقين الى الطرق التجارية المذكورة اعلاه وهما :

١ ـ الموصل ـ رواندوز ـ همدان ـ كرمنشاه •
٢ ـ بغداد ـ البصرة ـ بومبى •

وذكرت الحكومة التركية الصادرات الرئيسة من ولاية الموصل الى الاناضول وسوريا واوربا والهند ، والمواد المستوردة اليها من اوربا والاناضول وايران ، وقالت ان اكثر تلك المواد مرت عن طريق موانىء البحر الابيض المتوسط والاناضول وايران ، وهناك عدد صغير من المواد يستورد عن طريق بغداد والبصرة فقط[١٠٧] •

وقد لاحظت اللجنة ان قائمة الحكومة التركية لصادرات ولاية الموصل لم تحتو على الحبوب التي تشكل القسم الاعظم من صادراتها • وأكدت اللجنة ان جميع المنتجات الزراعية في الموصل وأكثر المنتجات الاخرى (ما عدا

(106) *League Report*, p. 64.
(107) *League Report*, pp. 64-65.

المواشى) ترسل الى بغداد ، ولاحظت ان مستوردات الموصل جاءت عن طريق بغداد أو سوريا وان هناك تجارة ضئيلة مع الاناضول وايران •

وسألتها كيف تبرهن احصائيات ما قبل الحرب على ان حركة التجارة فى الموصل كانت باتجاه ديار بكر وليس باتجـاه بغـداد ، فأحالتهـا الى الاحصائيات الخاصة بتجارة الموصل المذكورة فى كتيب وزارة الخارجية البريطانية المرقم ٩٣ والمعنون (ميزوبوتاميا) واقتبست الاحصاءات التالية لسنة ١٩١٠ :

مستوردات :

من بريطانيا	ما ثمنه	٣٧ر٨٥٠	دينارا من البضائع
من الهند	ما ثمنه	٣٥ر٨٠٠	دينارا من البضائع
من الاقطار الاخرى	ما ثمنه	٤٣ر٨٩٠	دينارا من البضائع

صادرات :

الى بريطانيا	ما ثمنه	١٧٦ر٥٠٠	دينارا من البضائع
الى الهند	ما ثمنه	٣٠ر٠٠٠	دينارا من البضائع
الى الاقطار الاخرى	ما ثمنه	٤٩ر٩٨٠	دينارا من البضائع
الى اجزاء تركيا الاخرى	ما ثمنه	٣٥٢ر٩٥٠	دينارا من البضائع

واضافت الحكومة التركية أن البضائع القادمة من بريطانيا أو مرسلة اليها مرت عن طريق موانىء البحر الابيض المتوسط •

وقد لاحظت اللجنة ان احصاءات الحكومة التركية غير دقيقة ، واعادت القول ان الحبوب والاغنام تؤلف الصادرات الرئيسة لولاية الموصل، وأوضحت ان المبلغ الكبير ٣٥٢ر٩٥٠ عن صادرات الموصل الى تركيا يعنى ان معظم تلك الصادرات ارسلت الى بغداد وسوريا اللتين كانتا فى ١٩١٠ جزء من تركيا ، وأصرت اللجنة على ان طريق بغداد اكثر استعمالا من طريق البحر المتوسط بكثير الا فيما يخص الاغنام ، ولتأييد وجهة نظرها استشهدت بالتقويم الرسمى

التركى لولاية الموصل (١٩١٢)[١٠٨] .

دراسة اللجنة للناحية الاقتصادية من مشكلة الموصل :

ولاية الموصل منطقة زراعية وتشتهر بتربية الاغنام والماعز . ويمكن تقسيمها الى ثلاثة قطاعات اقتصادية : يقع القطاع الاول غربى الزاب الكبير (لواء الموصل) ويقع القطاع الثانى بين الزابين الكبير والصغير (لواء أربيل) ويقع القطاع الثالث جنوبى الزاب الصغير (لواء كركوك ولواء السليمانية)[١٠٩] .

تفصل الجبال القطاع الاول عن تركيا ، ولا يوجد بينهما سوى ثغرة عرضها ٢٠ كيلو مترا عند التقاء نهرى دجلة والخابور تربط الولاية بسهل جزيرة ابن عمر . عاصمة هذا القطاع مدينة الموصل حيث تلتقى كل الطرق التجارية وتجلب اليها جميع منتجات المنطقة . ان أى خط حدود يفصل مدينة الموصل عن الاراضى المرتبطة بها اقتصاديا hinterland (اى لوائى الموصل واربيل) يؤثر على الحياة الاقتصادية لهذا القطاع . ويعتمد هذا القطاع جميعه اقتصاديا على مدينة الموصل بدرجات متفاوتة[١١٠] .

توجد ثلاث طرق مهمة بين مدينة الموصل وبغداد : طريق الشرقاط ، وطريق كركوك وطريق نهر دجلة . كان نهر دجلة منذ القدم يستعمل فى حمل منتجات المنطقة ، وهو ارخص وآمن طريق . اما الطريق الواقع بين الموصل وسوريا فأقل اهمية . واما التجارة بين الموصل وتركيا فضئيلة .

وللقطاع الاقتصادى الثانى مركزان : اربيل والتون كوبرى . ويعتمد تقدم مدينة اربيل على مدينتى الموصل وبغداد على حد سواء ، وتعتمد التون كوبرى كل الاعتماد على بغداد . تعرقل الجبال التى تؤلف خط الحدود الشمالى للتجارة المباشرة بين هذا القطاع وتركيا عرقلة خطيرة . وتشارك الاقسام الشمالية والوسطى والشرقية من هذا القطاع مدينة الموصل فى

(108) *League Report*, p. 65.
(109) *Ibid.*, pp. 65-66.
(110) *Ibid.*, pp. 66-67.

مصيرها ، اما الاقسام المحيطة بطاق طاق وكويسنجق ومنفذها عن طريق التون كوبرى فتكون فى وضع اقتصادي سيىء اذا فصلت من بغداد[111] .

وللقطاع الاقتصادى الثالث ثلاثة مراكز : كركوك وكفرى والسليمانية . أكثر تجارة كركوك مع بغداد وأقلها مع الموصل ، وتتجر كفري مع بغداد وحدها ، كما ان أكثر تجارة السليمانية مع بغداد وأقلها مع ايران . ولا توجد تجارة مباشرة بين هذا القطاع وتركيا[112] .

وقد رجعت اللجنة الى التقارير القنصلية الالمانية عن ولاية الموصل لسنتى ١٩٠٥ و ١٩٠٧ والتقويم التركى لسنة ١٩١٢ وكتاب تركية آسيا لمؤلفه فيتال كوينيه Vital Cuinet, *La Turquie d'Asie* (١٨٩٢) ، وقد اتفقت استنتاجات التقارير القنصلية الالمانية مع استنتاجات اللجنة وهى :

١ ـ يستحيل اقتصاديا فصل مدينة الموصل عن الاراضى المرتبطة بها اقتصاديا .

٢ ـ لا توجد تجارة مهمة مباشرة بين الولاية والجمهورية التركية .

٣ ـ الطرق التجارية هى طريق بغداد وطريق الخليج الفارسى (الطريق الرئيس) وطريق سوريا (أقل أهمية)[113] .

وقد راجعت اللجنة التقويم التركى الرسمى عن صادرات الموصل الى الاقطار والمدن الاخرى ومستوردات الموصل من مختلف الاقطار والمدن . وقد ذكر التقويم البضائع ولم يذكر كمياتها الا فى حالات قليلة . ولاحظت اللجنة ان أكثر البضائع (ما عدا الاغنام التى كانت تصدر الى سوريا) كانت ترسل الى بغداد أو عن طريق بغداد ، وان تجارة كركوك وكفرى والسليمانية كانت مع بغداد وتجارة اربيل مع بغداد والموصل[114] .

ووجدت اللجنة ان كتاب **تركية آسيا** يعطى بعض الاحصاءات عن

(111) *League Report*, p. 67.
(112) *League Report*, p. 68.
(113) *Ibid.*, p. 69.
(114) *League Report*, p. 70.

صادرات وواردات الموصل ، فيذكر البضائع وأوزان بعضها وعدد بعضها الاخر واثمان البعض الاخر بالليرات التركية ، ويذكر البلدان المتجرة مع الموصل • وقد ذكر الكتاب ان أكثر الصادرات كانت ترسل الى بغداد والخليج الفارسي(١١٥) •

الخلاصة الاقتصادية :

قررت اللجنة انه من وجهة النظر الاقتصادية الصرفة ان افضل تسوية لولاية الموصل هي الحاقها بالعراق ، ومن الخطأ فصل الموصل عن الاراضي المرتبطة بها اقتصاديا ، ولكن اذا اقتضت الضرورة فلا مانع من فصل أقضية زاخو والعمادية وربما دهوك • ومن الصعب جدا فصل كركوك وكفري والسليمانية من بغداد ، واذا فصلت فمن الضروري جدا عقد اتفاقية اقتصادية مع بغداد(١١٦) • وذكرت اللجنة ان القسم الشمالي من لواء أربيل يعاني صعوبات أقل من بقية اللواء اذا فصل عن بغداد ، لان من الممكن استمرار تجارته مع الموصل • ولن تعاني المنطقة الواقعة شمالي خط بروكسل اذا فصلت عن العراق لانها تستطيع الاتجار مع العراق أو تركيا أو ايران(١١٧) •

وختمت اللجنة خلاصتها بالقول اذا كان من المرغوب فيه تقسيم ولاية الموصل لاسباب أخرى غير اقتصادية فان التسوية المقبولة اقتصاديا هي ان يرسم خط الحدود شمالي الزاب الصغير تاركا كويسنجق وطاق طاق ورانية في العراق • وعلى كل حال يجب ترك منطقة ديالى في العراق(١١٨) •

الحجج العسكرية

ذكرت الحكومة البريطانية أنها اختارت خط الحدود الشمالي لعدم وجود أي خط اخر يفصل العراق عن تركيا فصلا حاسما بسبب صفاته الجغرافية •

---

(115) *League Report*, p. 71.
(116) *League Report*, pp. 72, 87.
(117) *Ibid.*, p. 72.
(118) *Ibid.*, p. 73.

ويتألف هذا الخط من قمم وجبال عالية متصلة (عدا ثغرة صغيرة في الغرب) فيشكل سورا حاجزا لا يخترق في الشتاء ويصعب عبوره في الصيف ، ويؤلف القسم الشرقي منه فاصلا اقتصاديا وعنصريا بين الشمال والجنوب . ويحتاج هذا الخط جيوشا أقل من خط اخر يعين قريبا من سهول العراق ، ويحرم العدو المحتمل من منطقة حرام عسكرية ولكن اذا احتلت حكومة معادية هذا الخط المقترح فانه يصير صالحا لتدبير المؤامرات وقلاقل العشائر .

وقالت الحكومة البريطانية اذا أعطيت ولاية الموصل الى تركيا فان ولايتي بغداد والبصرة المعتمدتين على حنطة الموصل تصبحان تحت رحمة الجيش التركي ، ويمكن لجيش كهذا ان يسد الطريق الوحيد بين بغداد وايران ، ولذلك يستحيل تأسيس دولة عربية . اما الخط المقترح فمفيد للطرفين .

انكرت الحكومة التركية ان الخط الذى اقترحته يهدد بغداد ومواصلاتها مع ايران ، ولا يعرض بغداد الى خطر أعظم مما لو كانت قرب الحدود الايرانية ، وهذا الخطر المزعوم لا يبرر لان تاريخ القرنين الماضى برهن العكس . ليس لتركيا خطط عدوانية ضد الاقطار المجاورة ولكنها تدافع عن تراثها ، ولا تفكر الجمهورية التركية المؤلفة من الاتراك والاكراد في مهاجمة دولة عربية . وذكرت الحكومة التركية انها لا ترغب في مناقشة الفوائد العسكرية لخط الحدود الذى يقتطع منها منطقة لها فيها حقوق واضحة ومع ذلك فقد أجابت على الحجج البريطانية بتأكيدها ان الجيوش الغازية لن تختار طريقا وعرا صعبا بل يسلك الوديان والسهول . فاذا قبل الخط الذى اقترحته الحكومة البريطانية فتستطيع دولة أجنبية اثارة الاضطرابات بين السكان الشماليين(١١٩) .

وقد استخلصت اللجنة ان الخط الذى تقترحه الحكومة البريطانية

---

(119) *League Report*, p. 73.

لا شك خط عسكرى ممتاز ، ولكنها لاحظت وجود منطقة جبلية عرضها ٧٠ أو ٨٠ كيلومترا بين الخط المقترح وسهول الموصل ، ويخطىء الفريق المدافع عن هذه السهول اذا تقدم الى المنطقة الجبلية لانها لا تصلح للعمليات أو المواصلات. واعترفت اللجنةان لخط بروكسل مزايا الخط المقترح نفسها تقريبا ، ويمكن اعتبار جميع الخطوط الجنوبية الموازية للخطين المذكورين حدودا عسكرية مرضية بالرغم من تناقص قيمها كلما اتجهت نحو الجنوب .

وقالت اللجنة ان الخط الذى اقترحته الحكومة التركية ينقسم الى قسمين : الاول يمتد فى الصحراء غربى نهر دجلة ، والثانى يمتد بين نهر دجلة والحدود الايرانية . وقالت ان الصحراء تؤلف حدا عسكريا ممتازا كما برهنت الحرب العالمية الاولى ، ولكن قيمة القسم الثانى ضعيفة ، وأشارت الى ان زينوفون والاسكندر الكبير وغيرهما كثيرون استعملوا الخط الذى يخترق القسم الثانى من الشمال الى الجنوب منذ أقدم العصور ، وفى هذا القسم وديان واسعة وانهار ضحلة وهى ليست بصعاب خطيرة[١٢٠] .

الحجج السياسية

آراء السكان :

أكدت الحكومة التركية على أهمية رغبات سكان ولايـة الموصل ، وطالبت باجراء استفتاء فيها ليستطيع الاهلون التعبير عن رغباتهم بحرية ، وأكدت ان الاكراد والاتراك الذين يؤلفون أكثرية السكان يتوقون الى العيش فى تركيا . وذكرت أيضا ان العرب أيضا ربما مالوا الى تركيا ، ولكنهم حتى اذا اضيفوا مع غير المسلمين فانهم يؤلفون أقلية .

وذكرت الحكـومة البريطـانية ان العـرب يرغبـون أشـد الرغبة فى ضمهم الى الحكومة العربية العراقية ، وان اليزيديين واليهود يرغبون الرغبة نفسها ، وان المسيحيين ترعبهم فكرة ارجاعهم الى تركيا . وأكدت

(120) *League Report*, pp. 74, 87.

ان الاكراد لا يرغبون فى العيش مع الاتراك كما ثبت ذلك بثوراتهم وكما اثبتت استفتاءات ١٩١٩ و ١٩٢١ التى أجريت فى العراق •

لقد برهنت اللجنة من قبل استحالة اجراء الاستفتاء المطلوب ، فحاولت التيقن من رغبات سكان ولاية الموصل •

وقبل ان تذكر اللجنة نتائج تحقيقها فى مختلف مناطق الولاية ذكرت بعض الملاحظات عن عملها • فأشارت الى الصعوبات الخطيرة التى جابهتها فى البداية كرفض بعض الشهود ابداء آرائهم وكتأثر كثير من البيانات بعوامل مختلفة سببت الشك فى طبيعة الاجوبة • وبالرغم من تأكيدات اللجنة على سرية التحقيق كان الخوف من انتقام الحكومتين عظيما جدا ومنتشرا فى كل مكان • وذكرت اللجنة انه حدث أكثر من مرة ان شاهدا من الشهود بعد ان يتحدث بصورة سرية وبصوت خافت لصالح تركيا يعود فيعلن بصوت عال انه يؤيد العراق لكى يسمعه المنتظرون خارج غرفة اللجنة • ولكنها لاحظت ان الخوف لم يمنع أى شاهد مسيحى من ابداء رأيه فى صالح العراق • وقد اعترفت اللجنة ان هذه الصعوبات تضاءلت بعدئذ •

لاحظت اللجنة فى عدة حالات ان للمصالح الشخصية نفوذا عظيما فى البيانات التى قيلت • فالاشخاص المقربون من السلطات ايدوا العراق والاخرون الذين لم ينالوا شيئا مالوا الى تركيا • وقد تأثرت بعض الآراء بمنافسات رؤساء القبائل • وحدث أن سأل بعض الشهود احد أعضاء اللجنة عما قاله شخص معين لكى يبدو رأيا مغايرا • وفى بعض الاماكن سببت صفات الموظفين الشخصية أو أساليبهم الادارية (مثل تعيين الموظفين العرب أو الاكراد فى المناطق الكردية) تأييد الاهلين للعراق[١٢١] •

ذكرت اللجنة ان للتكوين الاجتماعى لولاية الموصل أثرا فى كثير من رجال القبائل والفلاحين ، فقد حدث مرارا ان احال بعضهم اللجنة الى رؤساء قبائلهم أو الى مالك القرية • وقد عجز عدة اشخاص عن الجواب

(121) *League Report*, p. 75.

لعدم سابق معرفتهم بالمشكلة • قال شاهد من الشهود انه يرغب في ابداء رأيه كما فعل شخصان آخران ذكر اسميهما ، وكانا في الحقيقة قد أبديا رأيا مغايرا • وفي بعض الحالات كان البعض متأثرين بالدعاية البريطانية والعراقية ، وحدث في حالات أخرى أن ابدى أعضاء الوفود رغبتهم في الانضمام الى العراق ثم ذكر بعضهم في مجالسهم الخاصة انهم يؤيدون تركيا • ولذلك قررت اللجنة عدم الاهتمام بالوفود وبالعرائض • وقد حدث ان بعض الشهود نقضوا ما قالوه في المرة الاولى عند مقابلتهم مرة ثانية[١٢٢] •

ذكرت اللجنة ان كثيرين من الشهود ذكروا أسباب تفضيلهم العراق بقولهم ان النظام والامن في العراق سنة (١٩٢٥) أعظم مما كانا تحت الحكم التركي ، وان التربية والتعليم تقدما ، وأضاف بعضهم ان تحسن الاحوال يعود الى السلطات البريطانية ، وقال شاهدان أو ثلاثة أن سبب تفضيلهم العراق هو الغاء الخدمة العسكرية الاجبارية ، وذكر آخرون لان العراق أقوى وانه من المستحسن ان ينتموا الى الدولة الاقوى • وقد أيد بعض رؤساء القبائل القاطنة في الاماكن البعيدة الحكومة التركية لانهم كانوا تحت الحكم التركي يتمتعون بقدر أكبر من الاستقلال •

وذكرت اللجنة انه طالما ذكرت الحجج الاقتصادية ولاسيما من المثقفين الذين ايدوا العراق على الاغلب ، وقد اعتقدت اللجنة ان اولئك الاشخاص تأثروا بالحجج الاقتصادية التي قدمتها الحكومة البريطانية ، وقد تأثر الاتراك وكثيرون من الاكراد والعرب بالعاطفة القومية • وحدث مرة ان فلاحي احدى المناطق ، الذين ايد ممثلوهم العراق تأييدا اجماعيا ، فرحوا كثيرا بلقائهم للمساعد التركي •

ثم شرعت اللجنة بدراسة نتائج تحقيقاتها في مختلف الالوية • ففي

(122) *League Report*, pp. 75-76.

لواء السليمانية عبر الاهالى عن أوضح الآراء ، وهم يتألفون من :

عرب	٧٥
أكراد	١٨٩٫٩٠٠
يهود	١٫٥٥٠

فقد كانوا باستثناء أفراد قلائل قابلتهم اللجنة ، مؤيدين للعراق ، وقد رفضوا الاتحاد مع تركيا وفضلوا الاتحاد الاقتصادى مع العراق ، وكانت هناك حركة قوية للحكم الذاتى تسمح باستعمال اللغة فى التعليم والادارة والمحاكم . وقد عارض الكثيرون الانضمام الى العراق اذا لم يسنده الاوربيون وشددوا على ضرورة الاحتفاظ بمساعدة المستشارين البريطانيين لمدة طويلة . وقد ذكرت اللجنة انها وجدت السكان الراغبين فى الاستقلال القومى التام يقدرون فوائد الوصاية الماهرة(١٢٣) .

ووجدت اللجنة تحليل الآراء التى أعرب عنها الاهلون فى كركوك أصعب ، وهم يتألفون من :

عرب	٣٥٫٦٥٠
أكراد	٤٧٫٥٠٠
اتراك	٢٦٫١٠٠
مسيحيين	٢٫٤٠٠

وقد أيد جميع المسيحيين العراق مع بعض الشروط ، وأيدت أكثرية الاتراك تركيا وأيدت أقلية منهم العراق لاسباب اقتصادية ، وقد توقعت اللجنة ان تفضل الاكثرية الساحقة من العرب البقاء فى العراق ولكنها فوجئت اذ وجدت ان عددا كبيرا من بياناتهم فى صالح تركيا . وقد لاقت بعض الصعوبات فى تحليل البيانات الكردية ، وذكرت انها لو عدت تلك البيانات بدون تحليل لوجدت أكثريتها تؤيد الاتراك ، وقد كان كبار شيوخ الاكراد

(123) *League Report*, p. 76.

ميالين للعراق ، ولكن كان بعضهم يتقاضى منحا من الحكومة العراقية لحراسة الطرق .

كان سكان لواء أربيل يتألفون من :

عرب	١١٫٧٠٠
أكراد	١٧٠٫٧٥٠
اتراك	٢٫٧٨٠
مسيحيين	٣٫٩٠٠
يهود	٢٫٧٥٠

وكان سكان قضاء كويسنجق البالغون ٦٠٫٠٠٠ ، وأكثريتهم كردية ، يطمحون الى نفس مطامح سكان السليمانية ، ومن هؤلاء بعض الرؤساء المثقفون ، وفي قضاء أربيل أيد تركيا سكان مدينة أربيل ، وبوجه عام جميع السكان الذين هم من أصل تركي وعدد كبير من الاكراد أو العرب .

وقد طالب بعض الرؤساء الاكراد بدولة كردية حرة تحت حماية أوربية ـ تفضل البريطانية ـ وفضل رؤساء أكراد آخرون العراق تحت انتداب بريطاني طويل الاجل ، واذا لم يحقق هذا الشرط فانهم يفضلون الحكومة التركية على الحكومة العربية . وعلى العموم أظهر قضاء اربيل ميلا الى تركيا . اما في قضاء رواندوز الذي يسكنه أهلون متأخرون فقد أظهر أكثر الشهود ميلا للعراق . وفضل اليهود وأكثرية المسيحيين في لواء أربيل العراق تحت الانتداب .

اما سكان لواء الموصل فأكثر اختلاطا وهم :

عرب	١١٩٫٥٠٠	(٧٤٫٠٠٠ في مدينة الموصل)
أكراد	٨٨٫٠٠٠	
أتراك	٩٫٧٥٠	
مسيحيون	٥٥٫٠٠٠	(١٩٫٢٥٠ في مدينة الموصل)

يزيديون	٢٦٫٢٠٠	
يهود	٧٫٥٥٠	(٤٫٠٠٠ فى مدينة الموصل)
يزيديون	٢٦٫٢٠٠	

وقد أيدت العراق أكثرية الشهود العرب ، وقد طالب أعضاء حزب الاستقلال القوى فى مدينة الموصل مطالبة شديدة بانهاء الانتداب والمعاهدة العراقية ـ البريطانية بأسرع ما يمكن ، وقال بعضهم انهم يفضلون تركيا على دولة عربية تحت الانتداب أو يساعدها مستشارون أجانب • وقد فوجئت اللجنة اذ وجدت ان عدد العرب المؤيدين لتركيا كبير ـ من بين ١٨٨ شاهدا ايد ٥٣ تركيا و١٠٢ العراق من دون قيد أو شرط و ٢٢ العراق مع بعض الشروط و ٨ لا رأى لهم و ٣ طالبوا بحكومة اسلامية • وعند دراسة اللجنة مراكز الشهود الاجتماعية ، وجدت ان الاكثرية الكبيرة من المنتخبين الثانويين والاشخاص الذين كانوا اعضاء فى المجلس البلدى خلال العشرين سنة الماضية ورجال الدين المسلمين تؤيد الحكومة العربية ، ولكنها وجدت ان أعضاء الطبقات الفقيرة يفضلون تركيا فى الغالب ، واعتقدت اللجنة ان « الشعور ضد الاجانب وضد البريطانيين لعب دورا مهما عند العرب » •

وقد كاد ان يكون من المستحيل على اللجنة ان تتثبت من وجهات نظر الاكراد فى لواء الموصل ، فقد افزعتهم حملة الدعاية القوية التى قام بها العرب القوميون المتطرفون اعضاء حزب الاستقلال فى الموصل ، وقد ذكرت اللجنة ان السلطات الادارية شجعت تلك الدعاية • وقد كان الشعور القومى بين الاكراد أقل تطورا فى لواء الموصل منه فى القسم الجنوبى من الاراضى المتنازعة ، وفى الحقيقة لا يوجد شعور قومى فى القسم الشمالى الشرقى من لواء الموصل • توجد فى بعض الاماكن اكثرية مؤيدة لتركيا ، وفى اماكن اخرى وجدت اللجنة من العبث ان تحاول الوصول الى نتيجة ، ووجدت مناطق كردية أخرى مؤيدة للعراق [١٢٤] •

---

(124) *League Report*, p. 77.

يميل الاتراك الساكنون في ضواحي مدينة الموصل القريبة الى الاتراك ويقيم في هذه الضواحي ايضا العرب القوميون • وقد قام سكان تلعفر بمظاهرة كبيرة مؤيدة لتركيا بالرغم من وجود حامية قوية • ويميل اليزيديون في الغالب الى العراق تحت انتداب اوربي ، وقال بعض متنفذيهم انهم يفضلون حكومة تركية على حكومة عربية من دون انتداب ، وكان هناك في بعض الاماكن يزيديون يؤيدون تركيا •

وأيد المسيحيون واليهود جميعهم الحكومة العربية ورأى رؤساؤهم ضرورة الاحتفاظ بانتداب أوربي ، وعلى العموم فضل هؤلاء حكومة تركية كثير أهون على حكومة عربية مستقلة استقلالا تاما •

ذكرت اللجنة انها عجزت عن اخذ رأى منطقتين في ولاية الموصل وهما : نواحي لواء السليمانية لعدم وجود ادارة فيها بسبب حركة الشيخ محمود والمنطقة الكائنة بين خط بروكسل والخط الذى اقترحته الحكومة البريطانية لانها جبلية وعرة ولم يمكن التغلغل فيها عندما كانت اللجنة في تلك المناطق • وقالت اللجنة ان القسم الاول لا اهمية له حتى ولو كان مؤيدا لتركيا باجمعه وهذا مشكوك فيه كثيرا ولا يؤثر في اتجاه لواء السليمانية ، واما القسم الثاني فقد هجره الاثوريون تقريبا • وقد وجدت اللجنة ان الآثوريين يرغبون بالاستقلال الذى ما رسوه قبل الحرب العالمية الاولى ولكنهم طالبوا بأن يوضعوا تحت حماية أو انتداب اوربي ـ والافضل بريطاني ـ ، واذا لم يمكن تحقيق كل ذلك فهم مستعدون للخضوع الى دولة مستقلة بشرط ان يتمتعوا بحكم ذاتي • وقد عارضوا اخضاعهم من جديد للحكم التركي •

وقد استخلصت اللجنة ان تحقيقاتها كشفت عن عدم وجود شعور قومي عراقي في ولاية الموصل ، وذلك باستثناء ما عند بعض العرب المثقفين ، وفي هذه الحالة فقوميتهم عبارة عن شعور عربي ذي اتجاهات متطرفة وضد الاجانب •

ووجدت اللجنة نمو الوعى القومى الكردى لا العراقى عند الاكراد وهو اكثر تطورا فى الجنوب ، ووجدت الوعى القومى قويا نوعاما بين اتراك ولاية الموصل • وعلى وجه العموم وجدت اللجنة ان الآراء المؤيدة للعراق كانت مبنية على المصالح الفردية او على مصالح الجماعة وليست على الوطنية المشتركة كما وجدت ان تأكيدات الحكومة التركية بأن اكثرية سكان ولاية الموصل ترغب فعلا بالرجوع الى تركيا غير صحيحة • ووجدت ان أكراد السليمانية (وما جاورها) الذين طلبوا حكما ذاتيا ضمن الدولة العراقية يؤلفون نصف مجموع اكراد ولاية الموصل تقريبا • ووجدت بين الاتراك انفسهم من يميل الى العراق • واستنتجت ان القومية واللغة لا تصلحان دوما كدليل موثوق على الآراء السياسية ، فقد كان هناك مثلا كثير من العرب ولا سيما الفقراء منهم يؤيدون تركيا[١٢٥] •

القضية الآثورية :

كان اللورد كرزن قد ذكر فى المذكرة المؤرخة فى ١٤ كانون الاول ١٩٢٢ التى ارسلها الى عصمت باشا ان الآثوريين النسطوريين سيقاتلون ولا يسمحون بارجاع مواطنهم الجديدة الى تركيا التى يعتبرونها رمز الظلم • وقد أجاب عصمت ان النسطوريين قاموا عند غزو الروس لولاية وان باعمال الخيانة والوحشية تجاه مواطنيهم المسلمين الذين عاشوا معهم بسلام عدة قرون فاضطروا على ترك وطنهم مع الروس المتراجعين[١٢٦] •

وقد اثارت القضية الآثورية فى مؤتمر القسطنطينية الحكومة البريطانية كحجة لتوسيع حدود العراق، وقد اقتبست اللجنة فى تقريرها محاضر جلسات مؤتمر القسطنطينية[١٢٧] •

وأثارت الحكومتان هذه القضية مرة أخرى أمام مجلس عصبة الامم ،

(125) *League Report*, p. 78.
(126) *League Report*, p. 79.
(127) *Ibid.*, pp. 79-81.

وقد اعطت المذكرة البريطانية المؤرخة فى ١٤ آب ١٩٢٤ عددا من اسباب مطالبتها بالحاق أوسع ما يمكن من أراضى الاثوريين بالعراق • فى خلال الحرب العالمية الاولى ايد الآثوريون قضية الحلفاء وصمموا على الهروب من الاتراك الذين يعتبرونهم مستعبديهم ، وكنتيجة لقرارهم هذا قاسوا اشد الصعوبات واخرجوا من ديارهم ومات الوف منهم فى طريق هربهم الى العراق • وقد ذكرت الحكومة البريطانية ان قسما من الاثوريين سكن فى القسم الجنوبى من ديارهم ، وسكن قسم اخر بين الاكراد والمسيحيين جنوبى موطنهم القديم • وقد شعر البريطانيون بأشد الالتزامات لضمان استقرارهم وفقا لمطاليبهم ومطامحهم المعقولة • وقد استغاث الآثوريون طالبين تأسيس محمية بريطانية فى جميع مواطنهم القديمة • ولما كانت الحكومة البريطانية عاجزة عن تحقيق جميع آمالهم فقد سعت للحصول على خط حدود مرض ، فالخط الذى تقترحه الحكومة البريطانية له صفات خط حدود دولى جيد ويسمح باسكان الآثوريين فى جماعة متماسكة ضمن حدود الاراضى العراقية الواقعة تحت الانتداب البريطانى • وهؤلاء الاثوريون الشجعان يرغبون فى تقديم ولائهم للعراق وفقا لبعض الشروط ويؤلفون جماعة عظيمة القيمة على حدود العراق •

وقد أكدت المذكرة التركية المؤرخة فى ٥ أيلول ١٩٢٤ ان ادعاءات البريطانيين جاوزت حدود المشكلة التى اتفق الطرفان على عرضها على مجلس العصبة ، ولاجل تأييد وجهة نظرها فسرت بعض ما قاله اللورد كرزن بان النزاع بين الطرفين منحصر حول ولاية الموصل فقط • واجابت الحكومة التركية على حجج الحكومة البريطانية انه مهما كان شعور العطف الذى يبديه البريطانيون تجاه اثوريى ولاية الموصل فانه لا يبرر فصل مقاطعة كبيرة من تركيا • وقد اظهرت الحكومة التركية شكها فى ان الحكومة البريطانية كانت تفكر برغبات الاثوريين عندما اقترحت اسكانهم على الحدود ، لاحتمال

استعمالهم ضد الاكراد أو الاتراك ، وبذلك تخيب آمال البريطانيين فى اقامة السلام الدائم فى تلك الاصقاع أو اقامة العلاقات الودية بين تركيا والعراق أو امكانية تأسيس كيان امين للاثوريين(١٢٨) .

درست اللجنة القضية الآثورية ولخصت تاريخها حتى زمان تحقيق اللجنة ثم ذكرت خلاصة دراستها . قالت اللجنة ان آثوريي الامبراطورية العثمانية تمتعوا بدرجة يعتد بها من الحكم الذاتي تحت زعامة بطريركهم ، ولكن نزاعاتهم مع الاكراد كانت مستمرة . وفى ١٩١٥ حرضت الآثوريين الجيوش الروسية المتقدمة نحو جلامرك على مهاجمة الاتراك ، فلما اضطرت الجيوش الروسية بعدئذ على الانسحاب هاجم الاتراك الآثوريين واضطروهم على مغادرة البلاد الى ايران ، وهناك واصلوا مساعدتهم لروسية حتى الثورة البلشفية ، وفى ١٩١٨ هاجم الاتراك والاكراد والايرانيون الآثوريين الذين بحثوا عن ملجأ لهم فى العراق الذى كانت تحتله الجيوش البريطانية . ثم لخصت اللجنة قصة الآثوريين فى العراق بين ١٩١٨ و ١٩٢٤ وحوادث هروبهم من تركيا الى الجانب الجنوبى من خط الحدود كنتيجة لحوادث ١٩٢٤(١٣٠) .

وقد ذكر المندوب السامى البريطانى فى بغداد للجنة انه في حالة اعطاء خط الحدود المقترح للعراق فسيحتل الآثوريون الاراضى الواقعة جنوب الخط مباشرة وهى مواطنهم القديمة . اما الآثوريون الذين تقع ديارهم شمالى الخط المقترح فسيسكنون بجوار دهوك والعمادية ، واذا أراد آثوريو ايران الرجوع الى ايران فتساعدهم السلطات البريطانية ، وان عدد الآثوريين الذين سيسكنون فى العراق يبلغ نحو ٢٠٫٠٠٠ فقط ، ويوجد أيضا نحو ٣٠٫٠٠٠ آثورى تركى فى روسيا يرغبون فى الرجوع الى ديارهم بشرط ان لا يكونوا تحت الحكم التركى . وقد قال البريطانيون اذا لم يقبل الخط

(128) *League Report*, p. 81.
(129) *League Report*, p. 82.
(130) *Ibid.*, pp. 82-83.

المقترح فسيكون من الصعب كثيرا اسكان الآثوريين لعدم وجود أراضي كافيه لهم ،واذا وجدت أراضي كافية فانه من الصعب عليهم الاقامة في السهول ، ويمكن ظهور صعوبات أخرى بسبب اختلاف عادات العرب والآثوريين ، بينما تتشابه عادات الآثوريين والاكراد[١٣١] .

وقد قررت اللجنة انه بالرغم من اعترافها بضرورة حماية الآثوريين فالحل الذي تقترحه الحكومة البريطانية غير عادل ، وقد اتفقت مع الحكومة التركية على ان مطالبة البريطانيين في مؤتمر القسطنطينية تضمنت فتح قضية جديدة ومن حق تركيا رفضها . وأضافت اللجنة ان هناك سببا آخر لرفض الحل البريطاني المقترح وهو ان الآثوريين قاموا « بثورة مسلحة ضد حكومتهم الشرعية بتحريض من الاجنبي ومن دون استفزاز السلطات التركية » ، وذكرت اللجنة ان أحوالهم تحت حكم الامبراطورية العثمانية كانت أفضل من أحوال المسيحيين الآخرين .

وقررت اللجنة انه ليس من العدل فصل اراضي من تركيا لاسكان قوم حملوا السلاح عامدين ضد سلطانهم ، وقالت ان أفضل حل للآثوريين هو العرض الذي تقدمت به الحكومة التركية في مؤتمر القسطنطينية برجوعهم الى ديارهم القديمة . وفي هذه الحالة يجب ان يتمتع الآثوريون بالحكم الذاتي كالسابق وان تضمن سلامتهم بعفو شامل[١٣٢] .

حجج سياسية اخرى :

درست اللجنة حججا أخرى تقدم بها الطرفان :

ذكر البريطانيون **وعدهم الثلاثي** للعرب وللملك فيصل ولعصبة الامم . وقد استعرضت اللجنة الوعود البريطانية للعرب بعدم ارجاعهم للحكم التركي ، واتفاقية سان ريمو ، وانتداب عصبة الامم ، والمعاهدة العراقية

(131) *League Report*, p. 83.
(132) *League Report*, pp. 83, 88.

البريطانية لسنة ١٩٢٢ التى ضمنت وحدة العراق • وذكرت اللجنة الجواب التركى على الحجة البريطانية امام عصبة الامم يوم ٢٥ أيلول ١٩٢٤ ومفاده ان تركيا لم تتنازل عن حقوقها فى ولاية الموصل بأية معاهدة دولية ، وقد قررت اللجنة ان الحجة التركية صحيحة وان الاراضى التى تحتلها السلطات البريطانية والعراقية لا تزال تعود الى تركيا قانونا الى ان تتنازل تركيا عن حقوقها[١٣٣] •

وكان البريطانيون قد تقدموا أيضا بحجة **حق الفتح** • وكان جواب تركيا انه لا يمكن الاعتراف بحق الفتح فى القرن العشرين ، وان ولاية الموصل احتلت بعد امضاء هدنة مندروس خلافا لنصوصها • وكانت الحكومة البريطانية قد ذكرت ان خط الهدنة لا علاقة له بتسوية الصلح النهائية ، وانه وفقا للمادة السادسة عشرة من الهدنة يحق لجيوش الحلفاء ان يحتلوا النقاط العسكرية وراء خط الهدنة ، وقد اتفقت اللجنة مع الحكومة البريطانية حول المادة السادسة عشرة من هدنة مندروس ، ولكنها قالت ان الوضع السياسى جميعه تغير بعد معاهدة سيفر وظهور تركيا الكمالية[١٣٤] •

وقد طالب الاتراك بشروط تجعل **السلام الدائم** ممكنا ، وقد قدم هذه الحجة الوفد التركى فى لوزان وفى القسطنطينية ، وقد قالت اللجنة انه من أجل السلام الدائم من واجب الطرفين ان لا يشعرا بالشكوى المرة ، ولكن اللجنة تعتقد ان الواجب يقضى بعدم حرمان الدولة العراقية التى اعترفت بكيانها تركيا من منابع الثروة الضرورية لتقدمها[١٣٥] •

الخلاصة السياسية :

قالت اللجنة ان تركيا ظلت تحتفظ بسيادتها على ولاية الموصل ما دامت لم تتنازل عن حقوقها • ولكن يحق للعراق ادبيا ان تكون له حدود تسمح

(133) *League Report*, pp. 84, 88.
(134) *Ibid*., p. 84.
(135) *League Report*, pp. 84-85, 88.

له بالبقاء السياسى والاقتصادى ولاسيما لان تركيا أعلنت مرارا انها ترغب فى ترك العرب يقررون مصيرهم السياسى .

وذكرت اللجنة ان العراق أحرز مقدارا عظيما من التقدم فى سياسته الداخلية وفى الامن والخدمات الصحية والتربية ولكن ذلك التقدم فى الغالب يعزى الى الجهود البريطانية . وبالرغم من ذلك فقد زعمت اللجنة ان وضع العراق الداخلى غير مستقر لانه تعوزه الخبرة السياسية ولوجود الفروق بين السنة والشيعة وبسبب العلاقات بين الاكراد والعرب ولضرورة السيطرة على القبائل المشاغبة . ويمكن ان تكون هذه الصعوبات مهلكة لكيان الدولة العراقية اذا تركت من دون مساعدة أو ارشاد . ولذلك قررت اللجنة وجوب استمرار الانتداب بشكل المعاهدة العراقية ـ البريطانية القائمة لمدة خمس وعشرين سنة . واذا لم يمدد الانتداب بعد انتهاء معاهدة ١٩٢٢ فانه من الافضل ان تعطى ولاية الموصل الى تركيا وهى أكثر استقرارا من العراق بدون انتداب بكثير .

وصرحت اللجنة انه ربما كانت عواطف سكان ولاية الموصل لحدما الى جانب العراق ولكن البيانات التى قدمها الاهلون متباينة ومشروطة بشروط فلا يمكن اتخاذها كقاعدة للتسوية . وأكثر الذين فضلوا العراق فضلوه لاسباب اقتصادية وللاحتفاظ بالمساعدة الاجنبية عن طريق الانتداب لا بسبب تفضيل العراق تفضيلا مطلقا[١٣٦] .

وذكرت اللجنة انها لا تستطيع ابداء أى رأى حول أهمية حجة السلام الدائم . ولكنها زعمت انه اذا اقتضت الضرورة تقسيم الولاية فلن تنتج من ذلك أية صعوبة سياسية[١٣٧] .

نتائج اللجنة النهائية

اذا اخذت مصالح الاهلين بنظر الاعتبار فاللجنة تعتقد انه من المفيد

(136) *League Report*, pp. 85, 88.
(137) ***Ibid*., pp. 86, 88.**

لحدما ان تقسم ولاية الموصل ، وبعد ما أعطت كل حقيقة قيمتها النسبية ارتأت ان الحجج المهمة ولاسيما الاقتصادية والجغرافية وعواطف أكثرية السكان تميل لتأييد ضم جميع الاراضي الواقعة جنوبي خط بروكسل الى العراق وذلك بشرطين(١٣٨) : الاول ان تبقى هذه الاراضي تحت الانتداب الفعال لمدة خمس وعشرين سنة والثاني ان تؤخذ بنظر الاعتبار رغبات الاكراد بتعيين موظفين أكراد في المحاكم والمدارس وبأن تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية فيهما(١٣٩) .

وقد اعربت اللجنة عن اقتناعها بانه لو انهى انتداب العصبة مع انتهاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية واذا لم يعط الاكراد بعض ضمانات ادارية محلية فان أكثريتهم يفضلون الحكم التركي على الحكم العربي وقالت اذا لم يحتفظ بالانتداب فستظهر صعوبات سياسية خطيرة ، وفي تلك الحالة توصي اللجنة باعطاء الولاية الى تركيا التي تتمتع بأحوال داخلية ووضع سياسي أكثر استقرارا من العراق بكثير . وعلى كل حال يجب ان يحتفظ العراق بمنطقة ديالى لضرورتها في حل مشكلة الري .

وقد تركت اللجنة الحجج القانونية والسياسية الاخرى الى مجلس عصبة الامم لدراستها . ولكنها قالت اذا قرر المجلس تقسيم الاراضي المتنازعة فانها تعتقد ان أفضل خط هو الذي يمتد مع الزاب الصغير تقريبا(١٤٠) .

توصيات خاصة

لفتت اللجنة نظر مجلس عصبة الامم الى ثلاثة أمور اعتبرتها حيوية لتهدئة الولاية وخير السكان .

الاول : يجب ان تهتم الدولة التي ستسود على الولاية بتهدئة السكان عن طريق تسامح موظفيها ، وان تصفح صفحا تاما عن جميع الاعمال الماضية .

---

(138) *League Report*, p. 88.
(139) *Ibid*, pp. 88-89.
(140) *League Report*, p. 89.

واقترحت اللجنة على العصبة تعيين ممثل لها يقيم في الولاية بضع سنوات ، ويكون من واجبه ان يستمع لشكاوى المتظلمين والمضطهدين • وان يعطى الاشخاص الراغبون في ترك الولاية كل التسهيلات ، والا يسمح باعلان اختيار السكان خلال مدة تقل عن ستة أشهر بعد قرار مجلس العصبة عن مصير الولاية ، ولكن يبقى حق اختيار الجنسية نافذا لمدة اربع سنوات ، وتمنح للمهاجرين سنة اضافية لتساعدهم في بيع أملاكهم(١٤١) •

الثاني : يجب ان يحمى المسيحيون واليهود واليزيديون وان يمنح الاثوريون الامتيازات القديمة التي كانت لهم قبل الحرب العالمية الاولى • وان يضمن للمسيحيين واليزيديين الحرية الدينية وحرية فتح المدارس • وان يكون مركز الاقليات متلائما مع الظروف الخاصة للدولة السائدة ، ويشترط أن يشرف ممثل العصبة على الترتيبات التي تتخذ في مصلحتهم •

الثالث : اذا ارجعت الولاية الى تركيا فيجب عقد اتفاقيات اقتصادية بين العراق وتركيا لكي يستفيد العراق من قدرة الولاية على انتاج الاطعمة • ولما كانت بغداد المنفذ الرئيسي للمحصولات الفائضة فعلى تركيا ان توافق لكي يستفيد السكان • واذا أعطيت الولاية الى العراق فيجب اعطاء سكانها حرية تامة في الاتجار مع تركيا وسوريا وان تعطى التسهيلات لمدن الحدود التركية في استعمال طريق الموصل لصادراتها ووارداتها • ويجب عقد اتفاقيات مماثلة اذا قسمت الولاية بين العراق وتركيا(١٤٢) •

***

كان من المؤمل ان تقدم اللجنة تقريرها الى مجلس عصبة الامم في اجتماعه الرابع والثلاثين في حزيران ١٩٢٥ ولكنها لم تنته من كتابة مسودانه حتى ١٦ تموز ١٩٢٥ • وقد نشر التقرير حينذاك ووزع على أعضاء المجلس أولا ثم على الصحافة(١٤٣) •

(141) *League Report*, pp. 89-90.
(142) *League Report*, p. 90.
(143) *Official Journal*, 1925, p. 892; *League Report*, p. 90.

الفصل الخامس

قرار مجلس العصبة عن الموصل

في خلال سنة ١٩٢٥ وقبل ان يتناول مجلس العصبة تقرير لجنة التحقيق وقعت حوادث في تركيا والعراق ربما اثرت في وجهات نظر اعضاء المجلس بل لقد حدثت ثورة كردية في الوقت الذي كانت لجنة التحقيق تقوم بأعمالها في ولاية الموصل ولهذه الثورة علاقة مباشرة بمشكلة الموصل • وفي خلال صيف ١٩٢٥ ، بعد نشر تقرير اللجنة وفي اثناء اجتماع مجلس العصبة الذي ناقش التقرير جاءت الاخبار عن حوادث جديدة •

الثورة الكردية في تركيا

في شباط ١٩٢٥ نشرت الصحافة التركية انباء عن ثورة كردية في المنطقة الواقعة بين بتليس وديار بكر شمال خط بروكسل ، فقد نشر ان الشيخ سعيد شيخ الطريقة النقشبندية عازم على تأسيس دولة كردية في كردستان تركيا ، عاصمتها ديار بكر[١] • وقد قمع الجيش التركي تلك الثورة وحوكم الشيخ سعيد وبعض الزعماء الاخرين يوم ٢٧ مايس امام « محكمة الاستقلال » وحكم عليهم بالاعدام ونفذ فيهم[٢]•

وقد ذكرت أسباب كثيرة للثورة : مثل رد فعل ديني ضد علمانية الجمهورية التركية ، والقومية الكردية وحب الانفصال ، ومؤمرات ملكية

(1) Vladimir F. Minorsky, "The Mosul Question", in *American Library in Paris Bulletin*, Bulletins No. 9 and 10, April 15, 1926, p. 18.

(2) *The Times*, April 7, 16, 17; May 20, June 30, July 1, 1955.

منسوبة الى أمير عثمانى يقيم فى حلب ، والنفوذ الاجنبى [٣] • وقد اكدت الصحف التركية ان الموظفين الاتراك وجدوا فى ديار بكر رسائل مرسلة من شركات بريطانية مختلفة الى « وزارة الحربية فى كردستان » ، وهذا يشير الى الاصابع البريطانية فى الثورة [٤] • وقد اعتبرت الثورة حادثة مشؤومة لتركيا فى الوقت الذى كان يقرر فيه مصير ولاية الموصل ذات الاكثرية الكردية [٥] •

حوادث الحدود

فى ١٥ آب ١٩٢٥ ارسلت الحكومة التركية برقية الى سكرتير عام عصبة الامم تذكر فيها ان هناك اشاعات فى منطقة خط بروكسل حول تشكيل عصابات جنوبى الخط المذكور لاحداث الاضطرابات فى الاراضى التركية • وبينما كانت الحكومة التركية تحاول التثبت من الحقائق التى وراء تلك الاشاعات عبرت اربع طائرات انكليزية خط بروكسل فى ١١ آب وحلقت فوق المنطقة الواقعة شمال الخط •

وقد اخبرت العصبة برقية أخرى مؤرخة فى ٢٦ آب ان جماعة مؤلفة من نحو ٥٠٠ رجل هاجمت مركزا تركيا شمالى خط بروكسل يوم ٢٤ آب وكان بين المهاجمين جنود يلبسون ملابس الخاكى الرسمية • وقد ادعت الحكومة التركية انه كان يقصد بهذا العمل التأثير على دراسة مشكلة الموصل وقرار مجلس العصبة •

وفى ٢٨ آب أرسلت الحكومة التركية برقية ثالثة الى العصبة اشارت فيها الى أهمية حركات الاسطول البريطانى منذ ٢٣ آب فى البحر الايجى وبمحاذاة الساحل التركى ، وقالت البرقية ان البواخر الحربية البريطانية وجهت اضواءها

(3) Minorsky, *Mosul Question*, p. 18.
(4) *The New York Times*, *April* 19, 1925.
(5) Minorsky, *Mosul Question*, p. 18.

على الساحل التركي وقد سمع باستمرار صوت المدافع في مدخل الدردنيل ، وان خمسة طائرات طارت فوق الاراضي التركية الساحلية . وان قسما آخر من الاسطول البريطاني قام بمناورات ووجه أضواءه على التحصينات التركية[6]. وأكدت البرقية ان الاسطول البريطاني خرق قواعد القانون الدولي ونصوص معاهدة لوزان . وكررت الحكومة التركية القول ان بريطانيا تحاول التأثير في قرار مجلس العصبة عن مشكلة الموصل [7] .

وفي هذه الفترة اى في ٢٧ آب ارسلت الحكومة البريطانية رسالة الى سكرتير عام العصبة تطلب اليه ان يضع امام اعضاء المجلس شكواها ضدالحكومة التركية بأنه خلال حزيران ١٩٢٥ جاء بعض الجنود الاتراك الى القرى العراقية جنوبي خط بروكسل واخرجوا منها سكانها المسيحيين [8] .

في يوم ٣ ايلول اجتمع مجلس العصبة ، وقد دعى توفيق رشدي بك ومنير بك ممثلي تركيا للجلوس مع اعضاء المجلس . وقد ذكر توفيق رشدي شكاوى حكومته عن الحوادث المذكورة اعلاه . وذكر الاعضاء بحوادث الحدود التي وقعت سنة ١٩٢٤ وبالصعوبات التي جابهتها لجنة التحقيق في ولاية الموصل ، وذكر ان كل تلك الاعمال تظهر تهديد الحكومة البريطانية لسلامة تركيا والسعي للتأثير على مناقشات المجلس [9] . وأكد ان الحكومة التركية احتجت على خرق معاهدة لوزان وانه من المستحيل مناقشة مشكلة الموصل بطريقة حرة ومحايدة ما لم يوضع حد للوضع الخطير وسأل المجلس ان يتخذ التدابير اللازمة لتحقيق هذه الغاية .

أجاب ليوبولد ستنت ايمري ممثل بريطانيا بأن المندوب السامي البريطاني في العراق الذي اشارت اليه برقية الحكومة التركية المؤرخة في ١٥ آب أنكر الادعاءات التركية ، وقد ذكر المندوب السامي ان الحكومة العراقية

(6) *Official Journal*, 1925, p. 1435.
(7) *Ibid.*, pp. 1435-1436.
(8) *Ibid.*, p. 1436.
(9) *Official Journal*, 1925, p. 1307.

قاومت ورفضت مساعدة اللاجئين الذين طلبوا عونا ضد تركيا ، ولكنه اعترف انه حدث مرتين ان جماعات صغيرة من اللاجئين المسيحيين هاجموا بعض القرى شمالى خط بروكسل واخذوا بعض الاغنام وهذا لا يعنى ان السلطات البريطانية والعراقية شجعتهم بل بالعكس طلب الى جميع رؤساء اللاجئين ان يعطوا تعهدات بعدم تكرار تلك الهجمات .

وذكر المندوب السامى ان الطيران الوحيد الذى حدث فى ١١ آب قامت به ثلاث طائرات فوق المراكز العراقية . ولفت ايمرى انظار المجلس الى انه من الصعب على المراقبين غير المدربين الواقفين على الارض تعيين الخط الذى طارت فوقه الطائرات . واضاف انه وصلته معلومات أخرى عن تأسيس مراكز تركية فى قريتين عراقيتين جنوبى خط بروكسل . وان السلطات المحلية التركية تشجع رئيسا محليا يسمى جميل اغا على اثارة الاضطراب فى الاراضى العراقية . وقد أكد ايمرى للمجلس ان الحكومة البريطانية لم تشجع ولن تشجع اية اضطرابات على خط بروكسل [١٠] .

وقد أوضح ممثل بريطانيا ان حركات الاسطول البريطانية كانت مجرد جزء من تمارين صيفية اعتيادية وأكد انه لا يمكن اعتبار اية عملية ذكرت فى البرقية التركية المؤرخة فى ٢٨ آب خرقا لمعاهدة لوزان ، وذكر ان العمليات جرت على بعد عشرة أميال من الساحل التركى واعلن ان الحكومة البريطانية لم تحاول التأثير على قرار المجلس عن قضية الحدود بين تركيا والعراق وان أية اشارة من هذا القبيل تعنى سوء فهم لموقف مجلس العصبة والحكومة البريطانية [١١] .

اعلن رشدى بك ممثل تركيا انه اكتفى بتأكيدات ايمرى ولكنه احتفظ بحقه فى الكلام ثانية عن الشكاوى التركية . ثم تناول قضية جميل أغا ، وهو مواطن عراقى هرب الى تركيا فقرأ رسالة ارسلتها الحكومة التركية الى

(10) *Official Journal*, 1925, p. 1308.
(11) *Official Journal*, 1925, pp. 1308-1309.

القائم بالاعمال البريطانية فى تركيا[١٢] ، تصف فيها جميل آغا كواحد من آلاف اللاجئين الذين جاؤا الى الجانب التركى من خط الحدود بسبب اضطهاد السلطات العراقية ، وقد كررت الرسالة اتهامات الحكومة التركية عن حوادث الحدود منذ امضاء معاهدة لوزان ، وذكرت نشاط الشيخ عبد الله ضد تركيا وهو رئيس كردى فر من تركيا عند قمع ثورة الشيخ سعيد ونشاط رؤساء العشائر الآخرين ، وقد قتل بعض اتباعهم فى الجانب التركى من خط الحدود كما قتل عدد كبير من الجنود الاتراك . وذكرت الرسالة ان الحكومة البريطانية اخبرت تركيا ان نحو خمسين جنديا تركيا التجأوا الى السلطات العراقية[١٣] واشارت الرسالة الى يأس عشائر ولاية الموصل التى ايدت الحاق الولاية بتركيا وقد رأت السلطات العراقية لا تحترم قرارات العصبة وهى تنتظر ان تحقق العصبة آمالها . ويخشى ان تسود حالة من عدم الاستقرار بين تلك القبائل .

ثم اعلن رئيس مجلس العصبة ان الايضاحات التى أدلى بها الطرفان تظهر رغبتهما فى تجنب كل ما يسبب الصعوبات فى طريق تسوية مشكلة الموصل ، وقال انه يعتبر الحوادث منتهية وطلب الى المجلس ان يشرع بمناقشة القضية الرئيسة امامه[١٤] .

وفى ١٥ أيلول ارسلت الحكومة البريطانية الى سكرتير عام العصبة تخبره انه قبل أسبوع احاط ٣٨٠ جنديا تركيا قرية بيجو المسيحية التى تقع شمالى خط بروكسل مباشرة داخل المنطقة الواقعة بين ذلك الخط والخط الذى تقترحه الحكومة البريطانية ونقلوا سكانها الى قرية اخرى ضمن المنطقة نفسها ، وفى نفس اليوم احاطت قوة تركية أخرى بدير مسيحيى يقع فى أقصى الزاوية الشمالية الغربية من الخط الذى تطالب به الحكومة البريطانية وفى جنوبيه مباشرة فالتجأ ١٢٠ مسيحيا الى العراق . وفى ١٠ أيلول وصل

(12) *Official Journal*, 1925, p. 1309.
(13) *Ibid.*, pp. 1309-1310.
(14) *Official Journal*, 1925, p. 1310.

٢٦٠ لاجئا مسيحيا الى زاخو وذكروا ان الاتراك نفوا جميع مسيحيي گويان البالغ عددهم ٨٠٠٠ الى بشقلة التى تقع على بعد ١٥ ميلا غربى الحدود التركية ـ الايرانية ونحو ٣٠ ميلا شمالى جلامرك . وقد ارسل اللاجئون بواسطة المندوب السامى البريطانى فى العراق برقيات الى مجلس العصبة[١٥].
وقد اتهمت الرسالة البريطانية الحكومة التركية بتجديد سياستها فى نقل جميع المسيحيين بصورة منتظمة من الاراضى الواقعة بين خط بروكسل والخط الذى تطالب به الحكومة البريطانية وقد بدأت ذلك فى أيلول ١٩٢٤ . وقد ذكرت أعضاء المجلس بالحوادث التى أدت الى عقد اجتماع المجلس الاستثنائى فى بروكسل وقد حدد الحالة الراهنة التى تعهد الطرفان باحترامها ، وادعت ان الحكومة التركية خرقت الحالة الراهنة .

وفى اليوم التالى ارسل توفيق رشدى بك رسالة الى سكرتير عام العصبة جوابا على الرسالة البريطانية المؤرخة فى ١٥ أيلول فذكر انه احال الرسالة البريطانية الى حكومته للعلم وقال ان المزاعم البريطانية بعيدة الاحتمال كثيرا واستشهد بتقرير اللجنة عن النساطرة الذين ادعى بأنهم يسمون خطأ آثوريين[١٦]. وقال ان أسباب المزاعم البريطانية ربما كانت الرغبة فى ازالة التأثير الذى قد تحدثه البيانات الموجودة فى تقرير اللجنة اذ ذكر بأن رؤساء المسيحيين يرون من الضرورى الاحتفاظ بانتداب أوربى فى العراق والا فانهم يفضلون الحكومة التركية كشر أهون من الحكومة العربية المستقلة أو يحتمل ان تستعمل المزاعم لاستغلال عواطف بعض المحافل الدينية ضد تركيا العلمانية وسبب ثالث ربما كان الرغبة فى تبرير الغارات العسكرية[١٧] .

وقد أكد من جديد ممثل بريطانيا فى رسالته الى السكرتير العام جوابا على الرسالة التركية المذكورة المؤرخة فى ١٦ أيلول ان ٢٦٠ كلدانيا كاثوليكيا

(15) *Official*, *Journal* 1925, p. 1436;

تسلمت العصبة برقيتين من المندوب السامى البريطانى فى العراق ، انظر :

Official *Journal*, 1925, pp. 1439-1440.

(16) *Official Journal*, 1925, p. 1437.

(17) *Ibid.*, p. 1438.

من منطقة گوبان وصلوا الى زاخو فى ١٠ أيلول ، ووصف استشهاد الممثل التركى عن الآثوريين النساطرة بأنه فى غير محله لان الكلدانيين الكاثوليك يختلفون عن الآثوريين النسطوريين واستشهد بتقرير اللجنة لتأييد وجهة نظره [18] ، واضاف ان المعلومات التى وصلته من المندوب السامى البريطانى فى العراق تذكر بأن مالا يقل عن ١١٥٠ لاجئا مسيحيا وصلوا الى زاخو حوالى اخر شهر تموز ١٩٢٥ • وذكر ايمرى ان هؤلاء اللاجئين يعانون المجاعة وان الحكومة العراقية تتحمل عبء مصاريف اعاشتهم الثقيل ، وقد اساءت السلطات التركية معاملتهم ، واكد ان عمل الاتراك يهدف الى اخلاء المنطقة المتنازعة من المسيحيين الذين يظن ان رغائبهم قد لا تؤيد المطاليب التركية أو ان وجودهم يؤلف حجة للمطالبة بالخط الذى تقترحه الحكومة البريطانية [19] •

وفى ٢١ أيلول ارسل ايمرى رسالة ثانية الى مجلس العصبة يرجوه الاجتماع باسرع ما يمكن للنظر فى أمر تشريد المسيحيين من مناطقهم القريبة من خط بروكسل ، وقال انه بالاضافة الى تشريد المسيحيين من الاماكن المذكورة سابقا علم الان ان مسيحيين اخرين شردوا من قريتين اخريين واقعتين جنوبى خط بروكسل ، وقد شعرت الحكومة البريطانية ان الاعمال التركية غير انسانية وناقضة للحالة الراهنة [20] وسأل ايمرى المجلس ان يدرس تقارير المندوب السامى البريطانى فى العراق واقترح على المجلس ان يرسل ممثلا عنه أو ممثلين الى خط بروكسل للتحقيق فى اتهامات الحكومتين واخبار المجلس اذا وقعت حوادث مماثلة فى المستقبل • وفى اليوم التالى ارسل توفيق رشدى بك رسالة الى المجلس ينكر فيها الاتهامات البريطانية ويذكر أن ستة جنود عراقيين هاجموا مركزا تركيا وقد اعترفوا بخطأهم [21]

(18) *Official Journal*, 1925, p. 1440.
(19) *Ibid*., pp. 1440-1441.
(20) *Official Journal*, 1925, p. 1440.
(21) *Ibid*., p. 1439.

تعيين لجنة ليدونر

فى ٢٤ أيلول ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة وقرأ شوبورك مقرر لجنة المجلس التى ألفت فى ٤ أيلول من المقرر (ممثل السويد) وممثلى اسبانيا واوركواى تقريرا وعرض قرارا على المجلس للموافقة على الاقتراح البريطانى بارسال ممثل عن عصبة الامم الى منطقة الحدود ويوصى باخبار المجلس عن الوضع فى منطقة خط بروكسل وباخبار المجلس عن حوادث المستقبل[٢٢].

اما ممثلى بريطانيا فقد كرر اتهامات حكومته وكره التماسه فى ارسال ممثلى الى خط بروكسل ، وقال ان حكومته والحكومة العراقية ترحبان بحضور ممثل كهذا الى الى الجانب الجنوبى من خط بروكسل وستقدمان له كل التسهيلات والمساعدات للقيام بواجبه [٢٣] . اما توفيق رشدى بك ممثل تركيا فقد اقترح ان يعين مجلس العصبة لجنة مع مساعدين يمثلون الجانبين للتحقيق فى الاتهامات واخبار المجلس . واضاف قوله انه لا يستطيع اعتبار المنطقة الواقعة شمالى خط بروكسل اراضى متنازعة وهذا الخط ينطبق تقريبا على الحد الشمالى لولاية الموصل ، وان قضية الاقليات الساكنة شمالى خط بروكسل بعيدة كل البعد عن مشكلة الموصل ، ولذلك يجب ان تعالج على انفراد ، ان قضية الاقليات قضية انسانية قد تضع اية حكومة فى موقف لا تحسد عليه عند بحث مسائل سياسية ، واضاف انه غير مخول من حكومته لمناقشة قضية الاقليات ، وانكر تشريد المسيحيين ووعد بأن يطلب من حكومته معلومات عن اخر الاتهامات البريطانية [٢٤] . وقد كرر الممثل التركى الاتهامات التركية القديمة بأن النسطوريين عملوا ضد بلادهم الخاصة بأوامر صادرة من دولة اجنبية ، فلما خافوا العقاب على اعمال الخيانة التجأوا الى الجانب الاخر من خط بروكسل ، وقال انه يشك فيما اذا كان اناس كاولئك يستحقون المطالبة

---

(22) *Official Journal*, 1925, p. 1383.
(23) *Official Journal*, 1925, pp. 1383-1384.
(24) *Ibid.*, p. 1384.

بحقوق الاقليات [٢٥] • وذكر رشدى بك انه غير مخول من حكومته لمناقشة تحقيق يجرى على خط بروكسل ولكنه صرح انه اذا وافق الوفد البريطانى على اقتراحه بتعيين لجنة للتحقيق فى اتهامات الحكومتين عن خرق الحالة الراهنة منذ ٢٤ تموز ١٩٢٣ ومسألة معاملة سكان الاراضى المتنازعة فانه مستعد للاتصال بحكومته • وختم كلامه باعلام المجلس عن اخر التقارير التى استلمها من حكومته حول الاضطرابات التى احدثتها السلطات البريطانية ، فقال ان عصابة مكونة من ٣٢ شخصا هاجمت مركزا تركيا فى ليلة ١٧ ـ ١٨ أيلول واقترفت بعض الفضائع ضد السكان ثم عادت وعبرت خط بروكسل آخذة معها بعض المواشى ، وان خمسين شخصا من كلا الجنسين ومن جميع الاعمار فروا من حكم السلطات البريطانية الظالم والتجأوا الى جزيرة ابن عمر شمالى خط بروكسل ، ووردت بعض الانباء تشير الى ان ٥٠٠ شخص بضمنهم عدد من الاثوريين يقودهم وينظمهم خمسة من الضباط البريطانيين كانوا يتهيأون لمهاجمة مركز تركى •

أجاب ايمرى انه فهم ان الممثل التركى قبل الاقتراح الذى قدمته لجنة المجلس ولكنه اقترح اضافة بعض الشروط وقال انه يوافق على الاقتراح التركى بفحص الوضع العسكرى فى وقت توقيع معاهدة لوزان وبالتحقيق فى الاتهامات القديمة ولكنه يظن ان الاقتراح غير عملى فقد جرت تسوية تلك الامور القديمة عندما وافق المجلس على خط بروكسل ، وقال انه لا يعارض فى ان ينظر ممثل مجلس العصبة فى حوادث تعتبر تاريخية ولكنه رجا ان يوقف ممثل المجلس وزملاؤه انفسهم فى الغالب على الامور العملية كالمحافظة على السلم وتجنب الاتهامات فى المستقبل [٢٦] ، واعلن ممثل بريطانيا اذا قامت اللجنة بتحقيقات على جانب واحد من خط بروكسل ، فانها ولا شك مخولة ان تقوم بنفس الشىء على الجانب الاخر ، وان الحكومة البريطانية راغبة فى

(25) *Official Journal*, 1925, pp. 1384-1385.
(26) *Official Journal*, 1925, p. 1385.

حضور مساعد تركى مع الممثلين الى جنوبى خط بروكسل بشرط ان يصحب مساعد بريطانى ممثلى المجلس الى شماليه [٢٧] .

قال ممثل تركيا ان رأيه عن المنطقة الواقعة شمالى خط بروكسل مبنى على محاضر جلسات مؤتمر لوزان وقال اذا لم توضع حدود لمشكلة النزاع فليس هناك احتمال بالوصول الى اية نتيجة ، وشدد على ضرورة تجنب الخلط بين مسألتين متباينتين تماما وختم كلامه بالقول انه مادامت قضية الاقليات لم تمر بالطريقة الاصولية ، فانه لا يملك السلطة الضرورية لمناقشة امور تخص الاراضى الواقعة شمالى خط بروكسل .

وقال رئيس المجلس اذا صوت ممثل تركيا فى تأييد اقتراح لجنة المجلس فانه يأمل ان تعطى الحكومة التركية المجلس ضمانات تخص الاراضى الواقعة شمالى خط بروكسل . وقد وافق المجلس على القرار [٢٨] ، وفى ٢٨ أيلول قرر المجلس تعيين الجنرال يوهان ليدونر الاستونى ممثلا للمجلس مع مساعدين اثنين احدهما چكوسلوفاكى يعينهما بعدئذ رئيس المجلس باقتراح من لجنة المجلس ، ويجوز وضع اعضاء سكرتارية العصبة تحت تصرف الجنرال ليدونر [٢٩]. وقد تألفت بعثته بعدئذ من رودولف ياك العقيد الركن فى وزارة الدفاع الوطنى الجكوسلوفاكية وايد . اورتيكا ـ نتز من السلك الدبلوماسى الاسبانى كمساعدين ومن هـ . ماركوس من السلك الدبلوماسى الاستونى كسكرتير للجنرال ليدونر واى . شارير عضو سكرتارية العصبة كسكرتير للبعثة [٣٠] .

مناقشة مجلس العصبة لتقرير لجنة التحقيق

فى ٣ أيلول ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة لدراسة تقرير لجنة التحقيق فاقترح اوستن اوندن المقرر ان يسأل المجلس ممثلى الطرفين المتنازعين عن

---

(27) *Official Journal*, 1925, pp. 1385-1386.
(28) *Official Journal*, 1925, p. 1386.
(29) *Ibid*., p. 1405.
(30) *Official Journal*, 1925, p. 1405 (footnote).

ملاحظاتهما على محتويات التقرير أو أية نقطة أخرى لها علاقة بالمشكلة قبل ان يبدأ مناقشة للتقرير [٣١] .

فقال ايمرى ممثل بريطانيا ان اللجنة سجلت رأيها باعتبار المنطقة المتنازعة تركية قانونا الى ان تتنازل تركيا عن حقوقها ، فاعترف انه الى ان يصدر المجلس قراره قد تبقى السيادة القانونية على الاراضى المتنازعة تركية بالمعنى الفنى الدقيق ، ولكنه قال ان الحكومة التركية وافقت مقدما فى المادة الثالثة من معاهدة لوزان وبالتصريح الرسمى الذى أدلى به ممثلها امام المجلس على التنازل عن سيادتها على كل المنطقة جنوبى الخط الذى يقرره المجلس كخط حدود[٣٢] . وأشار ايمرى الى صعوبات اجراء استفتاء واستشهد بتقرير اللجنة ، ثم لخص الخلاصات العامة للجنة وقرأ النتائج النهائية بكاملها[٣٣] .

وقال ايمرى ان أهم خلاصة ذكرتها اللجنة تتضمن سؤالا موجها فى الواقع الى الحكومة البريطانية فيما اذا كانت مستعدة ان تتعهد امام عصبة الامم بتنفيذ الشروط التى بموجبها توصى اللجنة بابقاء جميع الاراضى المتنازعة جنوبى خط بروكسل كجزء من العراق . وقال قبل الاجابة على هذا السؤال يود ان يوضح موقف حكومته من نقطتين : لا الحكومة البريطانية ولا الحكومة العراقية تقبلان بدون تحفظ الاراء التى أبدتها اللجنة عن استقرار الدولة العراقية سواء ما يخص مشاكلها الداخلية أو علاقاتها مع جيرانها ، ولا تستطيع الحكومة البريطانية ان تعترف بأن الحافز الفعال لاكثرية سكان الولاية على التعلق بالعراق هو الرغبة فى « سيطرة فعالة تحت الانتداب » اذا كان المقصود بهذه العبارة شيئا يختلف عن استمرار علاقات التحالف بشكل من الاشكال واضاف انه يتضح من محتويات التقرير ان اللجنة لم تقترح تخفيض منزلة العراق بل قصدت كما ذكرت بصراحة فى الصفحة ٨٥ من التقرير الاحتفاظ

(31) *Official Journal*, 1925, pp. 1434-1435.
(32) *Official Journal*, 1925, pp. 1310-1311.
(33) *Ibid.*, pp. 1311-1313.

بالانتداب « مصوغا بقالب المعاهدة الحاضرة » .

اما ما يخص اقتراح اللجنة ان تكون المدة التي يحتاج فيها العراق مساعدة واستشارة خارجية خمسا وعشرين سنة فقال ايمرى ان الرقم مجرد تقديرى ولا يستطيع احد ان يقترح مقدما وبدقة الفترة اللازمة لتطور دولة من الدول ، وقال ترغب الحكومة البريطانية ان توضح انها بقبولها المسؤولية امام عصبة الامم عن بقاء حكومة ثابتة ومتقدمة فى العراق لا تخرج عن سياستها المعلنة فى استعمال وساطتها لضمان قبول العراق فى عضوية عصبة الامم بأسرع ما يمكن [٣٤] ، وهى بموجب هذه الشروط مستعدة ان تستبدل المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ بمعاهدة مدتها أطول وان تواصل تحمل المسؤولية أمام عصبة الامم حتى يحين الوقت (خلال فترة الخمس وعشرين سنة) الذى يقتنع فيه مجلس العصبة بضمان شروط الاستقرار ضمانا باتا ودائما وعن هذا الامر تتكلم الحكومة البريطانية بالنيابة عن الحكومة العراقية والبرلمان العراقى وقد وصل اليه (اى ايمرى) **قرارا من رئيس وزراء العراق بأن** العراق يعلن صداقته لبريطانيا العظمى ويعبر عن رغبته فى استمرار التحالف معها بعد انقضاء مدة معاهدة ١٩٢٢ [٣٥] .

اما الشرط الثانى الذى ذكرته اللجنة فى نتائجها النهائية فهو الاهتمام برغبات الاكراد ، وقد قال ممثل بريطانيا ان حكومته تؤكد ان النظام الحاضر الذى يحقق توصيات اللجنة الى حد كبير سيستمر ويزداد أثره .

وقد عارض ممثل بريطانيا اقتراح اللجنة بتقسيم الاراضى المتنازعة ، ويظهر بوضوح مما روته اللجنة ان اقتراحا كهذا لا تبرره الاعتبارات التى تستحقها هذه القضية : من وجهات النظر الاقتصادية والعسكرية فقد ذكرت اللجنة أن أى خط جنوبى خط بروكسل اقل منزلة منه واما الحدود النهرية كخط الزاب الصغير فقد رفضته اللجنة لاسباب عسكرية . ومن وجهة النظر

(34) *Official Journal*, 1925, p. 1313.
(35) *Official Journal*, 1925, pp. 1313-1314.

العنصرية ورغبات السكان ، يسبب التقسيم المقترح اشد الصعوبات والمظالم لكل الفرقاء المعنيين ، سيحرم العراق من الموصل المدينة العربية وأكثرية المسيحيين وستحرم تركيا من أكبر جزء من العنصر التركي الذى ربما يشعر بتعلقه العاطفى بتركيا •

وقال المندوب البريطانى ان كل محاولة لشراء معارضة كل فريق باعطائه ما ليس يستحقه لن تؤدى الا الى سخط وهياج السكان الذين يمسهم الامر والدول المعنية • وقال ايمرى يهم عصبة الامم ان تمكن العراق الذى ساعدته فى سيره فى طريق السلامة والتقدم الى هذا الحد على الاستمرار فى تطوره السلمى من أجل شعبه ومن أجل تقدم الشرق الادنى الاقتصادى واستقراره السياسى وهذا الشرط الاساسى لم يبد واضحا فى اذهان اعضاء اللجنة • وأكد على أهمية العراق الاقتصادية والعسكرية وذكر المجلس انه لو اضعف العراق فلن يستطيع الدفاع عن نفسه ولن تتوقع عصبة الامم من الحكومة البريطانية أو من دافعى الضريبة البريطانية ان يتحملوا المسؤولية[٣٦] •

وذكر ايمرى ان لجنة التحقيق عبرت عن اهتمامها باستقرار العراق فى المستقبل ، فتقسيم العراق اذن تهديد لاستقراره أخطر وأبقى من سحب مساعدة بريطانيا قبل حينها وقد يخلق وضعا تشعر معه الحكومة البريطانية انها لا تستطيع مواصلة مساعدتها • وقال جوابا على رأى اللجنة بأنه « لن تنتج أية صعوبة سياسية » من التقسيم انه سيتلو ذلك فزع سريع وهروب المسيحيين وألوف غيرهم ممن ايدوا العراق من الولاية الى العراق وينسف الاساس الادبى الذى تقوم عليه العلاقات بين العراق وبريطانيا العظمى وعصبة الامم •

وكرر المندوب البريطانى الحجج البريطانية فى المطالبة بالخط الواقع شمالى خط بروكسل وقد طالب بدراسته حسبما يستحق من الاهمية وكرر

(36) *Official Journal*, 1925, p. 1314.

قول الحكومة البريطانية ان المشكلة موضوع البحث هى « تعيين خط الحدود بين تركيا والعراق » لا مستقبل ولاية الموصل كما تصر الحكومة التركية . وقد ذكر مثال خط الحدود بين ايطاليا والنمسا وكيف ان خط ما بعد الحرب أفضل مما كان عليه قبل الحرب لانه يمتد على رؤوس سلاسل جبال الالب . ثم تطرق الى مواطن الآثوريين ودافع عن ثورتهم ضد تركيا سنة ١٩١٥ على أساس انهم اثيروا بالمذابح السابقة ، وقال ان حجج اللجنة ضد الآثوريين قد تستعمل فى رفض اجابة مطامح العرب الذين ثاروا ضد الحكومة التركية خلال الحرب أو مطامح الجيكيين واليوغسلافيين والرومانيين الذين ثاروا ضد النمسا[٣٧]. وأكد ايمرى ان الآثوريين لن يوافقوا على العودة الى ديارهم السابقة تحت السيادة التركية ، وقد درست الحكومة البريطانية امكانية اسكانهم بشكل مجموعة متماسكة ومنظمة والا فانهم سيتفرقون ويهلكون كجماعة قديمة .

وانتقد ايمرى اقتراح اللجنة بتعيين ممثل لعصبة الامم يقيم فى ولاية الموصل لاستلام شكاوى الافراد وضمان حماية الاقليات ، وقال ان هذا الاقتراح غير عملى ويناقض مبدأ الانتداب ، ولا يوجد سبب كاف لاتخاذ تدابير لحماية الاقليات ولاسيما الاقليات المسيحية مقتصرة على ولاية الموصل ولا تشمل جميع الاراضى التركية والعراقية واذا قبل اقتراح الحكومة البريطانية هذا فانها ترى ان لا يكون لممثل العصبة سلطة تنفيذية ادارية بل ان يعمل كمراقب فقط ، وذكر ان الحكومة البريطانية توافق على توصيتى اللجنة الاخريين .

وعندما تكلم توفيق رشدى بك عن التقرير قسمه الى ثلاثة أقسام أساسية : الحقائق التى لاحظتها اللجنة ، ووضع الولاية القانونى ، والنتائج . واقترح ان يتكلم عن كل قسم على حدة[٣٨].

---

(37) *Official Journal*, 1925, p. 1315.
(38) *Official Journal*, 1925, p. 1316.

وقال انه قبل ان يناقش النتائج يرغب ان يبدى ملاحظة بأن هناك بعض الاعتبارات قادرة على احداث تغيير سياسى فى مركز ولاية الموصل وبعض الاعتبارات الاخرى غير قادرة على احداث التغيير السياسى • فزعم ان الاعتبارات الجغرافية والتاريخية والعسكرية والاقتصادية التى هى فى صالح تركيا كما ذكر التقرير لا يمكن ان تكون عوامل حاسمة فى تقرير مصير بلد من البلدان ، وعلى عكس ذلك فان الاعتبارات السياسية ورغبات السكان ووضع الولاية القانونى وعدم استقرار السياسة الداخلية للعراق ، كما ذكر التقرير واختلاف العادات والعقائد السياسية والدينية بين الاكراد والاتراك والعرب السنيين فى الشمال وأكثرية العرب الشيعيين فى الجنوب لهى أمور مهمة فى الدرجة الاولى[٣٩]•

وقال المندوب التركى انه بالرغم من تأكيد اللجنة على الاعتبارات الاقتصادية فانه يقترح لمعالجة الوضع الاقتصادى فى المستقبل عقد اتفاقيات اقليمية • وقد ادعى ان نهر دجلة يربط الاراضى المتنازعة مع المناطق المجاورة شمالا وجنوبا على حد سواء[٤٠] • وكذلك فان السكك الحديد التى بنيت والتى يمكن ان تبنى تسهل العلاقات بين ولاية الموصل وموانىء البحر الابيض المتوسط والبحر الاسود والخليج الفارسى • وان الصادرات والواردات الرئيسة تجرى مع أوربا وان أقصر طرق المواصلات مع اوربا هى طرق البحر الابيض المتوسط والبحر الاسود ولاجل تأييد قوله استشهد بالكتيب البريطانى « ميزوبوتاميا » وقال ان بريطانيا العظمى التى تسيطر على الخليج الفارسى تحاول ان تضع ولاية الموصل تحت سيطرتها وتحطم العلاقات الطبيعية مع أوربا •

وقال رشدى بك اذا وضعت ولاية الموصل تحت الحكم البريطانى فتصبح سلامة تركيا مهددة وتضطر تركيا على استعمال مقدار كبير من مصادر

(39) *Official Journal*, 1925, p. 1318.
(40) *Ibid.*, pp. 1318-1319.

ثروتها لحماية نفسها ، وهذا يؤدي بدوره الى شلل اقتصادي ينتقل الى الغرب طبعا • وانه اذا اعطيت ولاية الموصل الى تركيا فيؤدي هذا الحل الى الاستقرار في الشرق ، وسيعني الانتعاش الاقتصادي ان تركيا وجيرانها يزيدون انتاجهم ومشترياتهم في الخارج وستكون في وضع أفضل للوفاء بالتزاماتها المالية •

وعندما تكلم المندوب التركي عن الناحية السياسية من التقرير زعم ان الحقائق المذكورة في تقرير اللجنة تظهر مبلغ رغبة السكان في البقاء تحت السيادة التركية • ولاجل تأيد استنتاجه استشهد ببعض أقسام التقرير : حادثة ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ في مدينة الموصل التي رواها الكونت تلكي وذلك لما احاط الشعب بجواد باشا المساعد التركي وقبلوا يديه ، ووضع اعضاء اللجنة تحت مراقبة شرطة الموصل ، واقتراح المندوب السامي البريطاني في العراق للمحافظة على المساعد التركي وجماعته ، والصعوبات التي جابهتها اللجنة لما حاولت التثبت من آراء الاكراد في لواء الموصل[٤١].

وقرأ المندوب التركي بعض المقتطفات من تقرير اعده جواد باشا مساعد اللجنة التركي ، وقد ذكر هذا التقرير ان مظاهرة حدثت في دهوك يوم ١٧ آذار ١٩٢٥ وحضور وفد من عشرة اشخاص يمثلون أهالي دهوك وضواحيها اعربوا عن رغبتهم في الرجوع الى تركيا وقد نصحهم جواد باشا بالرجوع الى بيوتهم وبالعودة الى اشغالهم وان يضعوا ثقتهم في نتائج التحقيق وقد قبل أعضاء الوفد يدي جواد باشا والدموع ترقرق في مآقيهم ، وأخبروه انهم سيرفعون الاعلام التركية في جميع أطراف المدينة ولكنه نصحهم بأن لا يفعلوا[٤٢] ، وفي اليوم التالي ذهب الكونت بول تلكي وجواد باشا وآخرون في سيارة الى سوق دهوك فأحاط بهم الجمهور ، وفي خلال رجوعهم رأوا مظاهرة أخرى وأحاط الناس بجواد باشا وقبلوا يديه ووجهه ، وقد طلب اولئك الناس من اللجنة ان تضمن سلامة حياة وأموال الاهالي الذين كانوا

(41) *Official Journal*, 1925, p. 1319.
(42) *Ibid.*, pp. 1320-1321.

فى خطر قساوة السلطات البريطانية(٤٣). وقد وصف جواد باشا حادثة اخرى فى زاخو فذكر انه بينما كان يتمشى فى زاخو كانت جماعات من الشرطة السرية تسبقه وتعقبه وتطلب من الاهلين ان لا تنظر اليه أو تحترمه، ولما نهض أحد الجالسين فى مقهى احتراما له ضربه رجل كان فى صحبة ضابط فى الجيش العراقى وأحد أعضاء حزب الاستقلال ، وقد فسر جواد باشا هذا التصرف بمحاولة تخويف الاشخاص الميالين لتركيا . وقد حققت اللجنة فى هذا الحادث واعترف المعتدى(٤٤) .

وقد قال رشدى بك ان هذه المقتطفات تظهر ان كل أهالى ولاية الموصل تقريبا أعربوا عن تعلقهم بوطنهم تركيا ، وأكد ان بعض عرب الموصل اعلنوا من دون قيد أو شرط عن ميلهم لتركيا ، كما أعلن عرب آخرون نفس الميل لانهم ضد الحكم البريطانى فى العراق . ثم قرأ قطعة من تقرير اللجنة تخص تصويت العرب فى الموصل ، وقال ان العرب الذين صوتوا لصالح العراق يتمتعون بمراكزهم بتأييد السلطات البريطانية والعراقية وثقتها واحسانها ، وقال من الصعب ان نعلم بالضبط عدد الذين صوتوا هكذا خوفا من الانتقام ، ولكن الطبقات الفقيرة التى تمثل أكثرية السكان صوتوا فى صالح تركيا ، واستنتج من ذلك ان أكثرية كبيرة من سكان ولاية الموصل ان لم يكن كلهم فضلوا الحكم التركى(٤٥).

واقتبس رشدى بك ما ذكره التقرير عن رغبات لواء أربيل وذكر انه كان فى قضاء رواندوز شخص يدعى سيد طه يجمع العصابات ويرسلها الى الاراضى التركية ، وكانت السلطات البريطانية تسلح عصابات هذا الرجل وجماعة من النساطرة لاحداث الاضطرابات فى تلك المناطق(٤٦) . وكان جواد باشا قد قدم للجنة منشورا موقعا من متصرف اربيل وفيه يخبر الوجهاء

(43) *Official Journal*, 1925, p. 1321.
(44) *Ibid.*, pp. 1321-1322.
(45) *Official Journal*, 1925, p. 1322.
(46) *Ibid.*, pp. 1322-1323.

والرؤساء الاسئلة الرئيسة التى توجهها اللجنة عادة للشهود وذكر أجوبة تلك الاسئلة : رغبات الاكراد بالاتحاد مع العراق بشروط وان علاقاتهم الاقتصادية مع بغداد وليس مع تركيا وكذلك الحجج التى احتوتها الوثائق البريطانية .

ثم تكلم رشدي بك عن لواء السليمانية فذكر ان القوات البريطانية احتلت مدينة السليمانية وجلت عنها عدة مرات ولكنها عجزت عن احتلال أى جزء من اللواء ، وقد قاتل الاهلون الجيوش البريطانية دوما ، ثم اقتبس بعض الفقرات من تقرير جواد باشا لكى يوضح الطريقة التى اتبعتها اللجنة فى تحقيقها هناك[47]. فقد ذكر ان اللجنة سافرت من كركوك الى السليمانية يحرسها الجنود البريطانيون والشرطة العراقية حراسة شديدة مع خمسة طائرات محلقة فوقهم ، وقد حرست الجيوش كل الطرق والاماكن ، وقد فضح ذلك الادارة البريطانية التى تسندها القوة بانها عهد ارهابى ، وسأل رشدي بك هل هناك أى شك فى الرغبات الحقيقية للاهلين المحكومين بالارهاب[48].

واما ما يخص آراء المسيحيين واليهود واليزيديين فقد استشهد المندوب التركى بتقرير اللجنة . ثم لخص رغبات الاهلين بادعائه ان تقرير اللجنة ذكر بأن أكثرية السكان تفضل الحكم التركى اذا لم يحتفظ بالانتداب لمدة أطول وهذا يعنى انه فيما يخص الامر الذى أثارته معاهدة لوزان يفضل سكان ولاية الموصل تركيا . وذكر رشدي بك ان نتائج التقرير عن رغبات السكان مبنية على اسئلة وجهت الى ٨٠٠ شخص فقط من مجموع ٨٠٠,٠٠٠ وقال انه لو أعطيت أهمية للفروق بين الشهود والجماهير لظهر ان طلب تركيا لاجراء استفتاء كان فى محله[49].

(47) *Official Journal*, 1925, p. 1323.
(48) *Ibid.*, pp. 1323-1324.
(49) *Official Journal*, 1925, p. 1324.

وزعم ممثل تركيا ان الاكـراد موجودون فى تركيـا وايران فقط ولا يوجد منهم فى العراق وان أكثرية سكان ولاية الموصل من السنة مثل سكان تركيا وأكثرية سكان العراق من الشيعة مثل سكان ايران • ولهذا فهو يرى ضرورة اعطاء لاراضى المتنازعة الى تركيا(٥٠)•

ثم تكلم المندوب التركى عن قضية السلام الدائم فأكد أن تركيا ترغب فى ان تتقدم بسلام ضمن حدودها ، ولا تستطيع تهديد سلامة جيرانها ، بل على العكس هى مهددة ، ولتأييد رأيه لخص تاريخ ولاية الموصل من اتفاقية سايكس ـ بيكو سنة ١٩١٦ الى تاريخ مناقشة تقرير اللجنة مؤكدا على حقيقة واحدة هى ان بريطانيا تزيد من مطامعها ومطاليبها فى كل فرصة(٥١)• وقال انه يتفق مع المندوب البريطانى بعدم تقسيم الولاية لتحقيق وجهات النظر المتعنتة لاحد أطراف النزاع • وزعم ان هناك خطة بريطانية توسعية تجعل المرء يعتقد ان تلك المطامع لم يكشف عنها جميعها بعد ، وقال ان فصل ولاية الموصل يعكر الوحدة السياسية لتركيا ويعرض سلامتها للخطر ولكن استمرار السيادة التركية عليها لا يؤثر على الوحدة السياسية للعراق •

وقال رشدى بك ان الحكومة التركية تعتقد ان مبادىء السياسة الدولية الحديثة المستوحاة من مبدأ العدالة والاحترام المتبادل للحقوق بين الدول يجب ان تتنزه من الطابع البغيض للسياسة الدولية القديمة ، ولذلك ترى الحكومة التركية ان لا تعامل كما عوملت الامبراطورية العثمانية القديمة ، وأكد انه فيما عدا مشكلة الموصل ليس لتركيا أى نزاع مع بريطانيا العظمى وطلب من بريطانيا ان تشاركه وجهة نظره(٥٢) •

ثم تكلم عن نتائج التقرير النهائية وأكد ان اللجنة اوصت بعدم تقسيم الولاية وان يستمر نظام الاحتلال الذى وصفت جوهره وصفاته فى أمكنة

(50) *Official Journal*, 1925, pp. 1324-1326.
(51) *Ibid.*, p. 1324.
(52) *Official Journal*, 1925, p. 1325.

مختلفة من التقرير لمدة خمس وعشرين سنة ، وذلك لكى يقتطع من تركيا سكان ولاية الموصل الذين لا يرغبون بضمهم الى العراق .

وأثار رشدي بك سؤالا عما اذا كان مجلس العصبة الذى يدرس القضية المعروضة أمامه ملزما بالمعاهدات المعقودة بين الدول المعنية وعما اذا كان من الصواب ان يعرض نفسه لخطر قانونى وسياسى اذا نظر فى الحلول التى تحور تلك المعاهدات ، وقال ان الجواب واضح فان على المجلس ان يدرس المسائل المعروضة عليه ضمن حدود المعاهدات القائمة ، ولما كانت الحكومة التركية لم تعترف بالانتداب فكيف يجوز ان يخاطبها أحد عن الانتداب على ولاية الموصل وهى جزء من الاراضى التركية . لا يمكن ان يفرض أى حل يتضمن فكرة الانتداب سواء لمشكلة الموصل أو لاية مشكلة تتعلق بتركيا ، وقد اعترفت الدول بهذا الوضع اعترافا واقعيا *de facto* كنتيجة للثورة الكمالية واعترافا قانونيا *de jure* بمعاهدة لوزان . وذكر المندوب التركى المجلس ببيان عصمت باشا بتاريخ ٢٣ كانون الثانى ١٩٢٣ بعدم اعترافه بالانتداب ، وببيان اللورد بارمور امام مجلس العصبة بتاريخ ١٩ أيلول ١٩٢٤ بأن فكرة الانتداب غير مقبولة فى العراق . ثم زعم ان الجمهورية التركية لا تستطيع توصية الشعب العراقى بتقديم تضحيات من حقوقه فى السيادة والاستقلال(٥٣) .

وقال هناك فكرة أخرى فى نتائج اللجنة وهى ان تركيا أكثر تقدما واستقرارا من العراق وانه اذا كان الاختيار محصورا بينهما وحدهما فيجب اعطاء الاراضى المتنازعة الى تركيا ، واما اذا كان الاختيار على أساس ان انكلترا أكثر تقدما من تركيا فيجب ان تعطى الولاية لانكلترا . فقال من الصعب ان تقدر الى أى مدى تؤدى هذه النظرية وأية أخطار تتضمنها ، فاذا طبقت على الدول الصغيرة أو على الدول الكبيرة أيضا يصبح جميع العالم صغيرا جدا

(53) *Official Journal*, 1925, p. 1326.

بالنسبة للدولة التى تعتبر أكثر الدول تقدما[٥٤] • ولم تطالب تركيا بولاية الموصل على أساس تقدمها بل على أساس ان الولاية جزء من بلادها وان سكانها يرغبون بالعودة الى تركيا • لقد تجاوزت اللجنة حدود صلاحياتها باقتراحها فرض نظام الانتداب على ولاية الموصل ـ وهو اقتراح لم يبد من قبل ـ • وقال ان تركيا رفضت المادة الخاصة بالانتداب من معاهدة سيفر ولم تشر معاهدة لوزان الى ذلك النظام • ورجا المجلس ان لا يورط نفسه فى موضوع الانتداب وهو لم يقدم اليه • وقال لو كانت تركيا من الموقعين على ميثاق العصبة لميزت بين مشكلة الموصل وقضية الانتداب وبموجب المادة الثانية والعشرين من الميثاق لا يطبق الانتداب الا على الاراضى التى فصلت من الدول التى كانت تحكمها ، وبما ان سيادة تركيا على ولاية الموصل لم تتلاش فلا يمكن تطبيق الانتداب على تلك الولاية • وتعتبر عصبة الامم فى نظام الانتداب مدعية بينما رجع اليها فى مشكلة الموصل كوسيطة ومن الخطر ان تقوم العصبة بدور طرف فى النزاع •

وطلب المندوب التركى من مجلس العصبة ان يدرس الناحية السياسية والقانونية منفصلة عن قضية الانتداب وعبر عن أمله فى أن يؤيد المجلس رأى اللجنة القانونى باستمرار السيادة التركية على ولاية الموصل وهذا فى رأيه الحل الوحيد المطابق للعدالة والانصاف[٥٥] •

وفى ٤ أيلول ١٩٢٥ علق توفيق رشدى بك على خطاب ايمرى الذى القاه فى اليوم السابق ، وقال ان خطابه تناول فى الغالب مسائل تخص العلاقات بين بريطانيا العظمى والعراق وهو غير مخول بابداء أى رأى ، وذكر ان تركيا تنازلت عن حقوقها فى سوريا باتفاقية انقرا لسنة ١٩٢١ وقد أيدت ذلك معاهدة لوزان التى تنازلت تركيا بموجبها عن العراق جنوبى ولاية الموصل • ولا علاقة لتركيا بأنظمة الحكم فى تلك الاقطار وتتمنى لها

(54) *Official Journal*, 1925, pp. 1326-1327.
(55) *Official Journal*, 1925, p. 1327.

السلام والرفاه ، ولكنها تأمل ان لا يؤيد مجلس العصبة اطماعا تثار بالنيابة عن العراق على حساب تركيا لانها لا تساعد على اقامة علاقات ودية بين الشعوب • وأضاف انه دهش عندما قرأ الفقرة التي عرض فيها مندوب بريطانيا اقتراحا يخص الاقليات التركية ، واعاد القول ان مسألة الاقليات لا علاقة لها بمشكلة الموصل ، وذكر المجلس بوجود مادة في معاهدة لوزان خاصة بالاقليات ، ان هذا الاقتراح البريطاني يعني اجراء تعديل على معاهدة لوزان وهو أمر لا يقبله • وختم كلامه بقوله ان سلوك هذا الطريق خطر على المجلس[٥٦]• ثم أجاب ايمري أيضا على بعض بيانات المندوب التركي التي ألقاها في اليوم السابق فقال يظهر من الترتيب الذي عمله المندوب التركي في خطابه ومن بعض الفقرات التي ذكرها كأنه يلخص وجهات نظر اللجنة نفسها • ولكن ايمري شعر ان رشدي بك لم يبد وجهات نظر اللجنة بل وجهات نظره معززة بفقرات مقتبسة متفرقة من تقرير اللجنة ومن تقرير جواد باشا[٥٧] • وقد تناول ايمري خطاب رشدي بك نقطة نقطة واستشهد بتقرير اللجنة لدحض الاستنتاجات التركية من تقرير اللجنة ، فالنتيجة التي نسبها رشدي بك الى اللجنة تحت عنوان الخلاصة الجغرافية تختلف تماما عن النتيجة الحقيقية التي توصلت اليها اللجنة وقد ذكرتها من بين اسبابها لتوصيتها النهائية باحتفاظ العراق بولاية الموصل •

وقال ايمري واما عن الحجة التاريخية فقد اقتبس رشدي بك فقرة واحدة فقط ، بينما ذكرت اللجنة ان أي حل يمزق الوحدة التاريخية للبلاد ، وأما عن الحجة العنصرية فقد أكد رشدي بك التشابه التام بين الاكراد والاتراك ، بينما ذكرت اللجنة ان الاكراد جنس يختلف عن الاتراك والعرب[٥٨] ، واما عن الحجة الاقتصادية فاعترف ايمري ان اللجنة اقترحت

(56) *Official Journal*, 1925, p. 1328.
(57) *Ibid.*, pp. 1328-1329.
(58) *Ibid.*, p. 1329.

عقد الاتفاقيات الاقليمية التى أكدعليها المندوب التركى وقال ان بريطانيا مستعدة لامضائها ، ولكنه أضاف ان المندوب التركى حاول الاستشهاد بنقطة ثانوية من مادة التقرير الرئيسة ، بينما كانت خلاصات اللجنة الاقتصادية من بين الاسباب الجوهرية التى اوصت بموجبها توحيد ولاية الموصل مع العراق ، ويمكن توجيه نفس النقد عن الحجة العسكرية[٥٩] . وقد عارض ايمرى ظن رشدى بك ان تلك العوامل كانت على العموم فى صالح تركيا ورفض قوله ان هذه العوامل يجب ان لا تؤثر على المجلس فى الوصول الى قراره ، ولكنه اعترف ان هناك حالة واحدة يمكن ان يقال فيها ان اعتبارات من هذا القبيل لا تؤثر تأثيرا حاسما وذلك عندما تتعارض مع آراء حاسمة وراجحة عن الشعور القومى[٦٠] .

وقد عالج المندوب البريطانى الاعتبارات العنصرية باستشهاده بقول اللجنة أنه يتألف سكان الولاية من الاكراد والعرب والمسيحين والاتراك واليزيديين واليهود على هذا الترتيب المذكور وانه اذا نظرنا الى الولاية بمجموعها فان الرغبات التى أبداها السكان كانت لصالح العراق أكثر مما هى لصالح تركيا ، وانه لا أساس لادعاء الاتراك بأن سكان الولاية يطالبون مطالبة شديدة بعودتهم الى تركيا[٦١] . اما ما يخص الحادثة التى وقعت فى شوارع الموصل والتى أظهرت العواطف المائلة الى تركيا ، انها حدثت فى الايام الاولى من مجيىء اللجنة ، وانه لا يستحيل على الاقلية ان تتظاهر بذلك الاسلوب[٦٢] . وأكد ايمرى ان تقرير اللجنة حيادى ولكن تقرير جواد باشا متحزب ، وذكر انه يستطيع ان ينقل ما يؤيده من تقارير المساعدين والموظفين البريطانيين ولكنه يكتفى بتقرير اللجنة وقد اقتبس منه بعض

(59) *Official Journal*, 1925, pp. 1329-1330.
(60) *Ibid*., p. 1330.
(61) *Official Journal*, 1925, pp. 1330-1331.
(62) *Ibid*., pp. 1331-1332.

اجزاء عن رغبات سكان ولاية الموصل ولواء الموصل لكى ينقض التأكيدات التركية .

وقال ايمرى عن السليمانية ان التأكيدات التركية مبنية بأجمعها على تقرير جواد باشا وأشار الى ان لواء السليمانية كان مضطربا بسبب زعيم اللصوص الشيخ محمود الذى سبب نشاطه تخفيض عدد سكان مدينة السليمانية الى بضع مئات ، وأشار الى الثورة الكردية فى تركيا وأعلن ان العمليات التركية العسكرية كانت أوسع مما نشر عنها واستشهد بتقرير اللجنة عن هذه النقطة بالذات لنقض المزاعم التركية(٦٣) .

وقال ايمرى ان البيان التركى أكد بصورة خاصة من أوله الى آخره على الفرضية القائلة انه ما دام هناك عدد كبير من الاكراد فى تركيا ، فيجب اعتبار أكراد العراق راغبين بالعودة الى تركيا ، ورجا المجلس ان يقدر ما اذا كانت الثورة الكردية فى تركيا تشجع الاكراد خارج تركيا على الرغبة فى الخضوع للحكم التركى وعلى ابداء عواطفهم مع الحكومة التركية ضد شعب من جنسهم الخاص(٦٤) .

وذكر المندوب البريطانى ان اللجنة أشارت الى الفروق الدينية والآراء السياسية بين السنة والشيعة كسبب محتمل للصعوبات الادارية فى العراق ولكنها لم تذكر فى أى محل آخر من التقرير ان هذه النقطة تؤثر فى مستقبل الحدود أو ان الشهود ذكروا رغبتهم فى الاتحاد مع تركيا على أساس ان ولاية الموصل سنية والعراق شيعى . وأكد ان العراق ليس بشيعى ولكن توجد أكثرية ضئيلة من الشيعة فى العراق كله ، وان بغداد مقسمة بالتساوى بين الجماعتين وان الملك فيصل سنى وأكثرية وزراء الحكومة العراقية من السنة وانه لا توجد فروق سياسية بين الشيعة والسنة .

وتكلم ايمرى عن البيان التركى حول السلام الدائم . واعاد الحجة

---

(63) *Official Journal*, 1925, p. 1332.
(64) *Ibid.*, pp. 1332-1333.

البريطانية عن الخط المقترح الذى يضم جزء من ولاية حكارى التركية ، وطلب من المندوب التركى ان يؤكد لمجلس العصبة عن استعداد حكومته لقبول قرار المجلس عن مشكلة الموصل[٦٥] .

وصرح ايمرى ان اللجنة لم توص بادخال نظام الانتداب الى العراق كما ذكر المندوب التركى وانما اقترحت استمرار علاقات التحالف بين العراق وبريطانيا مع حكم ذاتى للاكراد ، وتساءل ما اذا كانت تركيا مستعدة لاعطاء أكراد تركيا وأكراد العراق اذا ضموا اليها نفس الامتيازات التى اعطيت لهم فى العراق . وأضاف ان العالم بأجمعه وعصبة الامم اعترفوا بنظام الانتداب فى بقاع أخرى من العالم واعترفت تركيا نفسها بنظام الانتداب فى سوريا ولبنان وفلسطين وذلك بحصولها على براءات *exequaturs* للقناصل الاتراك . ثم لخص تاريخ العراق تحت الانتداب وتقدمه[٦٦] .

وأكد ايمرى ان الاراضى المتنازعة تابعة للسيادة التركية « بالمعنى الفنى الخالص للفقه الدولى » فقط . وقد أعلنت تركيا فى مؤتمر لوزان وفى التصريح الذى قدم للمجلس استعدادها لقبول قرار مجلس العصبة مقدما أى ان ما يقرره المجلس يصبح السيادة القانونية وأكد ان الحجة القانونية ليست بعامل من العوامل الذى يؤثر بطريقة ما فى قرار المجلس بل هى نتيجة القرار نفسه الذى سيصدره المجلس .

وأكد المندوب البريطانى ان وجهة نظر بريطانيا تقول ان المشكلة التى أمام المجلس هى مشكلة حدود بينما تقول وجهة النظر التركية إنها مصير ولاية الموصل . وقد أوصت اللجنة بوجوب احتفاظ العراق بوحدته ولكن الحكومة البريطانية التمست تعديل خط الحدود فقط ، وكرر الاسباب التى ذكرتها الحكومة البريطانية لهذا الغرض ورجا المجلس ان يسمح باستمرار تقدم

(65) *Official Journal*, 1925, p. 1333.
(66) *Ibid.*, pp. 1333-1335.

العراق لا تقاطعه مطالبة تركيا بتمزيق أراضيه[٦٧] .

وقد أجاب توفيق رشدي بك ان أي شخص قرأ نتائج اللجنة في آخر التقرير والتقرير نفسه بمجموعه يصل الى نفس النتائج التي توصل اليها الوفد التركي ، وذكر ان اللجنة نفسها في نتائجها النهائية أشارت الى مادة التقرير الاساسية ولاسيما ما يخص رغبات السكان . وقد احتفظ بحق ارسال مذكرة مفصلة عن المشكلة الى اعضاء المجلس لتساعدهم في عملهم.

ثم تكلم عن نظام الحكم في تركيا وقال ان للاكراد جميع الحقوق التي للاتراك ، وقال اعتقد ان المندوب البريطاني لا يوافق على موقف الشيخ سعيد الكردي واتباعه في ثورتهم ضد نظام تركيا في السيادة الشعبية وحرية الضمير . وقال انه عاجز عن فهم الغاية من تقسيم الاكراد بحجة حمايتهم وتساءل هل تريد بريطانيا ان تبقى تحت سيطرتها جزء منهم لاستعمالهم ضد تركيا التي تضم أكبر عدد من الاكراد[٦٨] . ثم انتقد الحكم البريطاني في العراق وذكر امثلة على ذلك قصف السليمانية واعتقال ونفي السيد طالب باشا وزير الداخلية العراقية في ١٩٢٠ - ١٩٢١ حين كان لا يزال وزيرا[٦٩] .

ثم اقترح اوستن اوندن مقرر المجلس ان يعين المجلس لجنة فرعية لدراسة المشكلة وتقديم تقرير عنها وقد سانده في اقتراحه رئيس المجلس واقترح ان يطلب الى اللجنة التي عينها المجلس في بروكسل لاقتراح خط حدود موقت ان تدرس المشكلة وتقدم تقريرا ، وهي مؤلفة من ممثلي السويد واسبانيا واوركواي . وقد وافق توفيق رشدي على الاقتراح وارتأى ان يتضمن تقريرها بعض الحقائق التي لاحظتها لجنة التحقيق ولكن لم تكتبها في تقريرها ، وأيد رئيس المجلس اقتراح المندوب التركي[٧٠] .

(67) *Official Journal*, 1925, p. 1335.
(68) *Ibid.*, p. 1336.
(69) *Ibid.*, pp. 1336-1337.
(70) *Ibid.*, p. 1337.

وفى ١٩ أيلول ١٩٢٥ اجتمع المجلس وقرأ اوستن اوندن تقريرا فقال ان لجنة المجلس درست بعض المسائل الاولية منها اثنتان مهمتان : (١) ما هى صفة القرار الذى يصدره المجلس بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ؟ هل هو قرار تحكيمى أم توصية أم توسط بسيط ؟ (٢) أيجب أن يكون القرار اجماعيا أم يجوز ان يؤخذ بالاكثرية ؟ أيجوز لممثلى الطرفين المتنازعين ان يشتركا بالتصويت ؟

وبما ان لهذين السؤالين صفة قانونية شعرت اللجنة ان من واجبها ان تقترح على المجلس تقديمهما الى محكمة العدل الدولية الدائمة لاخذ رأيها الاستشارى ، وقد هيأت اللجنة قرارا يحتوى على السؤالين ورجت المجلس ان يلتمس من المحكمة دراستهما فى اجتماع استثنائى ، وسألت المجلس أيضا ان يطلب الى حكومتى بريطانيا العظمى وتركيا ان تكونا تحت تصرف المحكمة لدها بالوثائق المتعلقة بالموضوع وبالمعلومات . وحسب هذا القرار كان على المجلس ان يقدم للمحكمة محاضر جلساته الخاصة بقضية الحدود بين تركيا والعراق ، وان يخول السكرتير العام بتقديم التماس المجلس الى المحكمة مع جميع الوثائق ذات العلاقة وان يشرح للمحكمة الخطوات التى اتخذها المجلس حول الموضوع وان يعطى جميع المساعدات الضرورية لدراسة المشكلة وان يتخذ الخطوات اللازمة لتمثيله أمام المحكمة اذا اقتضت الضرورة[٧١] .

فتكلم ليوبولد ايمرى وذكر أسف حكومته لتأجيل قرار المجلس وخشى ان تسبب حالة القلق الدائمة صعوبات ادارية على طول خط الحدود وفى ولاية الموصل وطلب ان تحترم الحكومة التركية الحالة الراهنة . وأضاف انه بالرغم من اضرار التأخير فمن الضرورى للمجلس ان يعرف الجواب على

(71) *Officil Journal*, 1925, p. 1377.
(72) *Ibid.*, pp. 1377-1378.

هذين السؤالين[٧٢] • وذكر المجلس بمناقشات أيلول ١٩٢٤ حين اتفق الطرفان على الاعتراف بحق المجلس في اصدار قرار عن الحدود بين تركيا والعراق وتعهدا بالموافقة مقدما على قرار المجلس • وقال ان القرار سيكون قرارا تحكيميا ملزما للطرفين وليس بتوصية ولا بتوسط ، وأعلن انه بناء على فهم الامر بهذا الشكل واصلت الحكومة البريطانية تقديم قضيتها[٧٣] •

واضاف المندوب البريطاني انه أخبر بصورة غير رسمية ان الحكومة التركية اقترحت انه اذا قرر خط حدود معين تعتبره هي مرغوبا فيه فانها مستعدة ان تمضي معاهدة ضمان لسلامة ذلك الخط ، فأكد ان الحكومة البريطانية تأخذ بنظر الاعتبار أي اقتراح من هذا القبيل ولكن لا يعتبر كشرط يسبق تقرير خط غير مرض ، بل يجب ان يكون ذلك الخط ثابتا ومضمونا برغبات ومصالح السكان الذين يهمهم الامر ومضمونا من الدول المعنية • وقال انه كتب الى المقرر يسأل عما اذا كان هناك أي شك عن اختصاص المجلس في أن يأخذ علما ، أو في أن يقرر خط حدود ، أو ان يعرض عقد معاهدة تضمن الاستقرار الخارجي لخط الحدود أو ان يقترح الاستمرار على معاهدة تحفظ استقرار ادارة قطر ما • فالحكومة البريطانية مستعدة لقبول قرار لجنة المجلس على فرض عدم وجود شك في اختصاص المجلس فيما عدا السؤالين اللذين سيعرضان على محكمة العدل الدولية الدائمة[٧٤] •

ثم أوضح توفيق رشدي بك ان الوفد التركي اقترح على حكومته اعطاء منطقة ديالى الى العراق لضرورتها في حل مشكلة الري ، واقترح الوفد التركي أيضا ميثاق ضمان رباعي[٧٥] • وذكر رشدي بك ان السلطات التي فوضت لمجلس العصبة حين عقدت معاهدة لوزان فيما عدا سلطاته

---

(73) *Official Journal*, 1925, p. 1378-1379.

(74) *Official Journal*, 1925, p. 1379.

(75) *Ibid.*, pp. 1379-1380.

المذكورة فى ميثاق العصبة مبينة فى مواد المعاهدة : ٤٤ و ٤٨ و ١٠٧[٧٦] •

غير ان سلطات مجلس العصبة فى معالجة الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان لا يمكن ان تكون سوى تلك المنصوص عليها فى ميثاق العصبة • وقد اتفق الطرفان على اللجوء الى وساطة مجلس العصبة لا الى قرار يصدره من دون موافقتهما • وذكر المجلس ببيان اللورد كرزن فى لوزان بتاريخ ٢٣ كانون الثانى ١٩٢٣ حين قال ان قرار مجلس العصبة التى تمثل فيه تركيا سيكون اجماعيا ولذلك فلن يتوصل الى قرار بدون موافقتهما • ثم تساءل بعد ذكره بيان كرزن هل بقى شك فى طبيعة سلطات مجلس العصبة عند معالجته مشكلة الموصل[٧٧] •

وصرح رشدى بك ان الحكومة التركية لم تر ضرورة فى احالة أى أمر الى المحكمة وزعم ان السؤالين اللذين احيلا سياسيان • ان رأى المحكمة الاستشارى لا يمكن ان يؤثر فى حقوق تركيا بموجب معاهدة لوزان أو ان يحوّر فى الدور الذى يلعبه المجلس بموجبها • ولم تعترف تركيا الا بمعاهدة

---

(٧٦) نصت المادة ٤٤ على ان المواد الخاصة بحماية الاقليات تؤلف التزامات تهم العالم ويجب وضعها تحت كفالة عصبة الامم ويجب « عدم تحويرها من دون موافقة اكثرية مجلس عصبة الامم » • ووافقت تركيا على ان يكون لاى عضو من أعضاء مجلس العصبة حق لفت نظر المجلس الى مخالفة أية من تلك الالتزامات او خطر مخالفتها وللمجلس حينئذ « ان يتخذ اى عمل او يصدر اية تعليمات » يراها ضرورية وفعالة فى وقتها • ونصت المادة ٨٤ على ان الدول (باستثناء تركيا) التى وزع عليها الدين العثمانى العام ملزمة خلال ثلاثة اشهر من دخول معاهدة لوزان حيز التنفيذ باعطاء مجلس الدين العثمانى العام ضمانة كافية لدفع ما عليها ، واذا لم تعط ضمانة كهذه خلال ثلاثة اشهر او فى حالة عدم الاتفاق على كفاية الضمانة المعطاة فتخول كل دولة من الدول الموقعة على معاهدة لوزان بالالتجاء الى مجلس العصبة ، « ويخول المجلس بايداع جميع الايرادات » كما حددت الى منظمات مالية دولية موجودة فىالبلدان (عدا تركيا) التى وزع الدين بينها « وسيكون قرار مجلس العصبة نهائيا » • ونصت المادة ١٠٧ على ان البضائع والمسافرين القادمين من تركيا أو ذاهبين اليها أو الى اليونان والمستعملين بمرورهم سكك الحديد الشرقية لايخضعون الى أية رسوم أو ضريبة ولا الى رسميات خاصة بجوازات السفر او الكمارك ويعين مندوب ينتخبه مجلس العصبة لتنفيذ هذه المادة (١٠٧) ، ومن واجب المندوب ان يقدم اية قضية تتعلق بتنفيذ شروط هذه المادة يعجز عن تسويتها الى مجلس العصبة لاصدار قرار فيها • وتتعهد تركيا واليونان « بتنفيذ اى قرار يصدر باكثرية اصوات مجلس عصبة الامم » • ولتركيا واليونان الحق بعد خمس سنوات من بدء تنفيذ معاهدة لوزان فى الطلب الى مجلس عصبة الامم ان يقرر ما اذا كانت هناك ضرورة فى استمرار سيطرة المندوب •

(77) *Official Journal*, 1925, p. 1380.

لوزان ومحاضر جلسات مؤتمر لوزان وشروط ميثاق عصبة الامم الخاصة بصلاحيات المجلس . ومهما كان رأى المحكمة الاستشارى فالوفد التركى يعلن مقدما ان الرأى المذكور لا ينقض كلمات اللورد كرزن ، وتركيا تعتبر ان بريطانيا اعطتها عهدا اقنعها بقبول المادة الثالثة من معاهدة لوزان ، وحين تكلم فتحى بك في اجتماع ٣٠ ايلول ١٩٢٤ كانت فى فكره جميع تطورات القضية الماضية ومنها خطاب اللورد كرزن . وزعم ان المجلس الوطنى الكبير غير ملزم بأى عهد عدا القوانين التى ابرمها واما البيانات والتعهدات التى أعطتها الحكومة التركية والتى جاوزت مواد القوانين فلا تؤلف تعهدات ملزمة . وزعم المندوب التركى انه وفقا لجوهر التحكيم يحدد دور الحكم حتما تحديدا واضحا ويوافق عليه مقدما اطراف النزاع ولذلك لا يمكن ان يقال ان امام مجلس العصبة قضية تحكيم(٧٨) .

وقد أكد ليوبولد ايمرى ان بيان توفيق رشدى بك بلغ حد التنصل من عهود فتحى بك التى قطعها على تركيا فى ٣٠ ايلول ١٩٢٤ فان كان الامر كذلك فعليه ان يقول بكل وضوح انه ما لم يسحب رشدى بك بيانه وما لم تجدد الحكومة التركية عهودها بوضوح وبدقة بقبول قرار المجلس مقدما فان تعهدات وتأكيدات الحكومة البريطانية تنتهى ولا يبقى لها تأثير . ولكنه أمل ان تتفق الحكومة التركية مع الحكومة البريطانية فى هذا الامر كما فعلت فى ايلول ١٩٢٤ وذلك خلال الفترة التى تعطى فيها المحكمة رأيها الاستشارى فارضا ان جوابها سيخول المجلس صلاحيات أوسع من الوساطة . واذا لم تتفق الحكومة التركية فستكون الحكومة البريطانية حرة فى دراسة المقترحات التى تقدم .

ثم وافق المجلس على القرار الذى يلتمس فيه من محكمة العدل الدولية الدائمة اعطاء رأيها الاستشارى كما عرضته لجنة المجلس وذكر رئيس

(78) *Official Journal*, 1925, p. 1381.

المجلس الطرفين بتعهداتهما عن الحالة الراهنة[٧٩] .

الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية الدائمة

فى ٢٣ ايلول ١٩٢٥ ارسل سكرتير عام عصبة الامم رسالة الى مسجل محكمة العدل الدولية الدائمة وارفق بها التماس مجلس العصبة عن الرأى الاستشارى وقرار المجلس المؤرخ فى ١٩ ايلول ١٩٢٥ وأكثر الوثائق التى أشار اليها القرار وخلاصة اجراءات المجلس . وقد رجا السكرتير العام المحكمة ان تبحث السؤالين فى اجتماع استثنائى ان أمكن لكى يتسلم المجلس جوابها مبكرا فيشرع فى بحث المشكلة فى اجتماعه الذى يبدأ فى ٧ كانون الاول ١٩٢٥ . وقد سأل المجلس رأى المحكمة وفقا للمادة الرابعة عشرة من ميثاق العصبة[٨٠] .

فى ٢٦ تشرين الاول ١٩٢٥ اجتمعت محكمة العدل الدولية الدائمة وأعلن رئيسها ان مجلس العصبة قرر فى ١٩ أيلول ١٩٢٥ ان يسأل المحكمة رأيها الاستشارى فى خط الحدود بين تركيا والعراق ـ المدعو مشكلة الموصل ، وقد قررت المحكمة ان الظروف لا تمنعها من اعطاء الرأى المطلوب[٨١] . ثم قرأ المسجل قرار مجلس العصبة وقال رئيس المحكمة ان التماس المجلس ارسل وفقا للمادة الثالثة والسبعين من قواعد المحكمة الى اعضاء العصبة والى الدول المذكورة فى ملحق ميثاق العصبة والى تركيا . وفى نفس الوقت أخبرت المحكمة أعضاء العصبة انه بناء على طبيعة القضية المقدمة واحتمال وجود علاقة لها بتفسير ميثاق العصبة فالمحكمة ترى من المفيد ان تصلها طلبات من الاعضاء لمدها بمعلومات قد تلقى ضوء على القضية

---

(79) *Official Journal*, 1925, p. 1382.

(80) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 56-58.

(81) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 8-9.

موضوعة البحث ، وقد اخبرت بريطانيا وتركيا بالموضوع وفقا لقواعد المحكمة[٨٢] .

وقد استجاب حكومتان فقط لهذا الاشعار وهما بريطانيا العظمى وتركيا فقد ابرقت الحكومة التركية الى مسجل المحكمة قائلة انها لاترى ضرورة تمثيلها في اجتماع المحكمة ولكنها لفتت نظر المحكمة الى البيانات السابقة التى القيت باسمها حول القضية المنظورة امامها . وكذلك ارسلت الحكومة التركية رسميا الى المحكمة بعض النسخ من **الكتاب الاحمر التركي** ومجموعة كاملة من قرارات ووثائق مؤتمر لوزان[٨٣] . وذكر رئيس المحكمة ان الحكومة البريطانية قدمت للمحكمة المجموعة الرسمية من الوثائق المتعلقة بمؤتمر لوزان ومعها مذكرة وملحقات ارسلت بواسطة مسجل المحكمة الى الحكومة التركية . وعبرت الحكومة البريطانية عن رغبتها فى مد المحكمة شفهيا بمعلومات عن القضية وعينت لهذا الغرض السر دوكلاس هوك **Sir Douglas Hogg** المدعى العام والسر سسل هرست Sir Cecil Hurst مستشار وزير الخارجية القانوني والكساندر فاجيرى Alexander Fachiri[٨٤] . ذكر السر دوكلاس وجهات نظر الحكومة البريطانية فى اجتماع المحكمة بتاريخ ٢٦ تشرين الاول واجتماعها فى اليوم التالى[٨٥] . واعلن رئيس المحكمة ان المحكمة تحتفظ بحقها فى ان تطلب عند الضرورة معلومات أخرى من الحكومات والمنظمات الدولية عن القضية التى امامها[٨٦] .

وفي ٢١ تشرين الثاني اجتمعت المحكمة لاعطاء رأيها الاستشارى عن القضية التى قدمت اليها بقرار مجلس عصبة الامم المؤرخ فى ٢١ أيلول ١٩٢٥

(82) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, p. 9.

(83) *Ibid.*, pp. 9-10.

(84) *Ibid.*, p. 10.

(٨٥) انظر وجهات نظر بريطانيا التى احتوتها المذكرة وخطاب السر دوكلاس هوك فى الفصل السابع أدناه .

(86) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 10-11.

وذكر الرئيس ان قد اعطيت الحكومتان وقتا كافيا لاستماع ما عندهما ثم قرأ رأى المحكمة الاستشارى وقرأ المسجل النص الانكليزى لخلاصة الرأى[٨٧] •

قسم الرأى الاستشارى الى اربعة أقسام : فى القسم الاول لخصت المحكمة تاريخ النزاع من الحرب العالمية الاولى الى التماس مجلس العصبة للرأى الاستشارى [٨٨] • وفى القسم الثانى فسرت المحكمة الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان وعلاقتها بصلاحية مجلس العصبة [٨٩] • وفى القسم الثالث ناقشت المحكمة مواد ميثاق العصبة ومواد معاهدة لوزان المتعلقة باجراءات مجلس العصبة[٩٠] • وفى القسم الرابع ذكرت المحكمة استنتاجاتها وأجوبتها عن السؤالين اللذين قدمهما المجلس • وقد قالت المحكمة ان القرار الذى يصدره مجلس العصبة بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ملزم للطرفين المعنيين ويكون تحديدا باتا لخط الحدود بين تركيا والعراق ، واعلنت المحكمة ثانيا وجوب اخذ القرار بتصويت اجماعى ويشترك الطرفان المتنازعان فى التصويت ولكن صوتيهما لا يحسبان لغرض الاجماع •

مناقشة مجلس العصبة لرأى المحكمة الاستشارى

فى ٨ كانون الاول ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة وحضر الاجتماع منير بك ممثل تركيا ، وقرأ اوستن اوندن المقرر تقريرا لخص فيه الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية الدائمة وطلب من المجلس الموافقة على رأى المحكمة [٩١] •

(87) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 12-13.

(88) World Court, *Series B., No.* 12, 1925, *Collection of Advisory Opinion, Article* 3, *Paragraph* 2, *of the Treaty of Lausanne (Frontier between Turkey and Iraq)*, pp. 6-18.

(89) *Ibid.*, pp. 18-28.

(90) *Ibid.*, pp. 28-32.

(٩٠) انظر مناقشة المحكمة لصلاحيات واجراءات مجلس العصبة فى الفصل السابع ادناه •

(91) *Official Journal*, 1926, pp. 120-121.

اعطى ايجرى ممثل بريطانيا تأكيدات حكومته بقبول قرار المجلس .

وكرر منير بك وجهات نظر تركيا عن التماس المجلس للرأى الاستشارى وصرح ان الجمهورية التركية غير ملزمة برأى المحكمة الاستشارى وقال انه بالرغم من ان الحكومة التركية امدت المحكمة بالمعلومات وأجابت عن بعض النقاط التي اثارتها المحكمة فقد اعطى الرأى الاستشارى بعد سماع طرف واحد من طرفى النزاع وكانت المحكمة تحت تأثير حجج طرف واحد يجلس احد مواطنيه كقاض فى المحكمة [٩٢] . واحتراما لمبدأ امتنعت الحكومة التركية من التصويت على احالة القضية الى المحكمة ، وهكذا لم تسمع المحكمة بيانات الحكومة التركية وكان من المحتمل ان تلقى ضوء على بعض النقاط التي بقيت غامضة [٩٣] . وختم منير بك خطابه بطلبه من المجلس ان يلعب دور الوسيط والموفق الذى خولته اياه معاهدة لوزان وميثاق العصبة [٩٤] .

وقد اعلن اوستن اوندن ان من واجب المجلس ان لا ينسى مهمته فى المصالحة وان لا يلجأ الى اصدار قرار الا عند فشله في التوفيق والمصالحة وقال انه يعتقد ان جميع اعضاء المجلس يؤيدونه فى هذه النقطة .

ثم طلب الرئيس من المجلس ان يشرع بالتصويت بالموافقة على رأى المحكمة الاستشارى او برفضه . وصرح منير بك مرة ثانية انه لاجل ان يكون التصويت فعالا يجب ان يكون اجماعيا بما فى ذلك صوتا بريطانيا وتركيا ولكن المقرر حكم بعدم ادخال صوتى بريطانيا وتركيا . فسأل منير بك المقرر على اية مادة من مواد ميثاق العصبة بنى رأيه ، فأجاب المقرر انه يجب معالجة هذه القضية بنفس الطريقة التى يعالج بها النزاع الاصلى ، فقال منير بك لا يمكن الموافقة على هذا الرأى الا اذا قبل رأى المحكمة الاستشارى بالاجماع ولكن المقرر ذكر انه لم يقتنع بملاحظات منير بك .

(92) *Official Journal*, 1926, p. 121.
(93) *Ibid.*, pp. 121-122.
(94) *Ibid.*, p. 122.
(95) *Ibid.*, pp. 126-127.

من اجل التصويت المطلوب ارتأى الرئيس ان المجلس يستطيع تطبيق القاعدة المذكورة في ميثاق العصبة لتنظيم قضايا الاجراءات ، فانه بموجب الميثاق لا تعد أصوات أطراف النزاع لغرض الحصول على الاجماع[٩٥]. فأكد منير بك ان قضية الدور الذى منحته معاهدة لوزان للمجلس ليست بقضية اجراءات (أصول) ولم تعتبر كذلك لا من المحكمة ولا من المجلس نفسه . فقال الرئيس انما يبحث المجلس قضية العمل الذى سيتخذ كنتيجة للرأى الاستشارى ، ثم صرح منير بك انه اذا رفض المجلس وجهة نظره وشرع بالتصويت من دون اخذ صوت الحكومة التركية فانه مضطر ان يعلن ان الحكومة التركية تصرفت على أساس ان التوصية التى يتقدم بها المجلس هى القرار المطلوب ، ولما ابرم المجلس الوطنى الكبير التركى المادة الثالثة من معاهدة لوزان فهم معنى المادة على ضوء نصها وعلى ضوء محاضر جلسات مؤتمر لوزان ، ولذلك اشتركت الحكومة التركية ووفدها فى المفاوضات بغية الوصول الى حل بالمصالحة والتوفيق ، ولكن الوفد التركى غير مخول لتسوية القضية بالتحكيم ولا للدفاع عن قضية تركيا أمام حكم .

وقد اقترح الرئيس تأجيل الاجتماع لمدة ساعة فأجل . ولما استؤنف الاجتماع قال الرئيس ان المجلس سمع تقرير اوستن اوندن الذى ارتأى قبول رأى المحكمة الاستشارى وسمع اعتراضات المندوب التركى على طريقة التصويت ، ومن الضرورى ان يشرع المجلس بالتصويت لتسوية المشكلة ، وكرر رأيه انه وفقا لتعريف القضايا الاجرائية (الاصولية) المذكور فى ميثاق العصبة فيجوز للمجلس ان يقرر بأكثرية بسيطة لانه لا يوجد شىء فى رأى المحكمة الاستشارى يتناول المشكلة الاساسية بصورة مباشرة ، فقد تناول رأيها قضايا صلاحيات المجلس التى عرفها المجلس مرارا بأنها قضايا أصولية ، وقال الرئيس انه يرى ان يتبع المجلس قاعدة اشد تحفظا وفقا لمبدأ المادة

(96) *Official Journal*, 1926, p. 127.

الخامسة عشرة من الميثاق التى نصت على التصويت الاجماعى مع عدم احتساب أصوات اطراف النزاع • ثم وضع الرئيس القضية بالتصويت فوافق المجلس بالاجماع على تقرير اوستن اوندن فى قبول رأى المحكمة الاستشارى ماعدا المندوب التركى •

وقال منير بك المندوب التركى انه يأسف لرفض المجلس لملاحظاته واظهر دهشته من اصرار المجلس على تسوية المشكلة فورا بالرغم من اظهار المقرر اعتقاده بأن المجلس سيستمر على عمله فى الوساطة والمصالحة وقال انه يعتبر تصويت المجلس كتوصية لا كقرار وذكر انه سيخبر المجلس الوطنى الكبير التركى عن التوصية • وسأل الرئيس منير بك عما اذا كانت المحكمة قد طلبت من تركيا مدها بالمعلومات الضرورية ، فأجاب المندوب التركى ان المحكمة طلبت بعض المعلومات عن بعض النقاط فقط وان الحكومة التركية اجابت لمجرد المجاملة ومع كل التحفظات[٩٧] • وقال اوستن اوندن عندما يصدر المجلس قراره لايفكر بنسيان واجباته كوسيط • ثم اعلن الرئيس تأجيل المناقشة واستمرار لجنة المجلس فى عملها[٩٨] •

فى ١٠ كانون الاول ١٩٢٥ ارسل توفيق رشدى بك رسالة الى السكرتير العام يذكره بالبيان الذى فاه به المندوب التركى من ان قرار المجلس بالموافقة على رأى المحكمة الاستشارى يجب ان يؤخذ باجماع اصوات الاعضاء الحاضرين فى الاجتماع وفقا للمادة الخامسة من ميثاق العصبة • واشار رشدى بك الى ان المندوب التركى قد صوت ضد قبول القرار وان الموافقة على رأى المحكمة الاستشارى بآراء أعضاء المجلس الآخرين لا تشكل قرارا وفقا للميثاق[٩٩]• واستشهد بالاستاذ القانونى جلبير جيديل[١٠٠]، الاستاذ فى كلية

(97) *Official Journal*, 1926, p. 128.
(98) *Ibid.*, p. 129.
(99) *Ibid.*, p. 145.
(100) Gilbert Gidel, *Consulation sur l'Article 3, Paragraphe 2, du Traité de Lausanne Concernant la Frontiere entre la Turquie et l'Irak*, pp. 29-31.

حقوق باريس وفي مدرسة العلوم السياسية الذي فسر المادة الخامسة من الميثاق بانها تعني حتما ان قرار المجلس يجب ان يؤخذ باجماع اصوات العصبة الحاضرين في الاجتماع مادام هذا الامر لا يعتبر اصوليا • وذكر رشدي بك في رسالته ان الوفد التركي حافظ على رأيه من دون تغيير • وبما ان المجلس وافق على رأي المحكمة الاستشاري وبما ان الوفد التركي غير مخول في تمثيل تركيا الا اذا عمل المجلس وفقا للمادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة فانه يأسف لعدم قبول دعوة المجلس لمناقشة تقرير الجنرال ليدونر ، ولو كانت تعليماته تسمح له لحضر [١٠١] •

تقرير الجنرال ليدونر

في ١٠ كانو الاول ١٩٢٥ سمع المجلس تقرير الجنرال يوهان ليدونر • وقد ذكر انه في يوم ٩ تشرين الاول ١٩٢٥ اجتمعت لجنة المجلس الفرعية في السفارة الاسبانية في باريس وحضر الاجتماع نائب السكرتير العام لعصبة الامم وهو وزملاؤه • وقد اخبرته اللجنة الفرعية في حينه ان واجباته تنحصر في اجراء تحقيق في المنطقة الواقعة جنوبي خط بروكسل لان الحكومة التركية رفضت دخول ممثل المجلس الى المنطقة الواقعة شمالي الخط المذكور [١٠٢]، وذكر انه اعطي حرية العمل كاملة عن مدى واجباته وعن وسائل اجراء التحقيق ، كما تركت له الحرية في جعل الحوادث السابقة موضوع تحقيق اضافي •

وفي بغداد وضع السر هنري دوبس المندوب السامي البريطاني في العراق تحت تصرف بعثة ليدونر كل المراسلات والوثائق الاخرى المتعلقة بالحوادث التي وقعت على طول خط بروكسل مع اجوبة الحكومة البريطانية على الاحتجاجات التركية [١٠٣] • وبعد دراسة الوثائق واخذ بعض الايضاحات

(101) *Official Journal*, 1926, p. 145.
(102) *Ibid*., pp. 145, 302.
(103) *Ibid*., p. 302.

من المندوب السامي سافرت بعثة ليدونر الى مدينة الموصل ووصلتها في ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٥ • وفي الموصل بحثت البعثة في ظروف الحوادث وحصلت على معلومات أخرى من السلطات البريطانية والعراقية المحلية • ولاجل الحصول على فكرة واضحة عن جميع حوادث الحدود قرر الجنرال ليدونر ان يذهب مع مساعديه الى منطقة الحدود والى زاخو والى الاماكن الواقعة جنوبي خط بروكسل مباشرة ، وطار مرتين فوق الخط بصحبه العقيد رودولف ياك • وقد ذكر الجنرال ليدونر انه توصل الى النتائج الاتية :

١ ـ لم تكن الهجمات التي يقوم بها رؤساء العشائر والقرى غريبة • ففي تلك المنطقة الجبلية يحمل الاسلحة جميع السكان الذكور تقريبا ، والعشائر غالبا ما تتخاصم واحيانا يهاجم بعضها بعضا في اراضي دولتهم نفسها ولم يكن خط بروكسل خطا طبيعيا فقد كان في بعض اقسامه خياليا ويمكن اجتيازه بسهولة • فالظروف اذن ملائمة لاعمال العصابات •

٢ ـ كانت الحكومة البريطانية قد ذكرت في احتجاجاتها اسماء بعض القرى التي تحتلها مراكز ودوريات تركية • وقد زار ليدونر بصحبة اثنين من المندوبين البريطانيين والعقيد ياك قرى الحدود فوجد ان الخرائط المتيسرة لا تمثل المنطقة تمثيلا دقيقا • وباستعمال وصف خط بروكسل استطاعوا ان يثبتوا الخط ، فلما علمت السلطات التركية المحلية بهذه الحقيقة لم يبق أي مركز تركي جنوبي خط بروكسل [١٠٤].

٣ ـ اما عن طيران الطيارات البريطانية فوق الحدود فذكر الجنرال ليدونر انه لم يكن في مركز يسمح له بابداء رأي رسمي لانه لم يستطع التحقيق في المنطقة التركية • ومن السهل نوعا ما ان يقرر الجالس في طيارة ما اذا كانت الطائرة في شمال او في جنوب نقطة ما ولكن من الصعب كثيرا ان يقرر المرء من على الارض موقع الطيارة الحقيقي بسبب علو وسرعة

(104) *Official Journal*, 1926, p. 303.

الطيارة • ومن المحتمل ان الاتراك اعتبروا بعض قرى الحدود الواقعة جنوبي خط بروكسل بأنها في شماله • وكانت الطائرات البريطانية تطير مرارا جنوبي الخط المذكور [105] •

٤ ـ كان في قضاء زاخو وقت زيارته ٣٠٠٠ مسيحي مشرد ، وكانت تصل جماعات متفرقة كل يوم الى العراق وقد جاء هؤلاء اللاجئون من المنطقة الواقعة بين خط بروكسل والخط الذى تطالب به الحكومة البريطانية ، كما جاء بعضهم من القرى الواقعة شمالي الخط الاخير • وكان بين اللاجئين بعض المسلمين [106] • وقد قامت لجنة فرعية بتحقيق مفصل وحيادى بين اللاجئين لمدة اربعة ايام ، وقد قابلت على انفراد اناسا من مختلف القرى ومن مختلف الطبقات الاجتماعية ومن شتى الاعمار ومن الرجال والنساء ، كما قابلت بعض الاشخاص مباشرة حين وصولهم من اماكن تشريدهم وقبل اتصالهم مع السلطات العراقية او مع مواطنيهم الذين سبقوهم الى العراق [107] • وقد ذكر اللاجئون ان الجنود الاتراك تحت امرة ضباطهم احتلوا القرى وجمعوا الاسلحة وفرضوا غرامات باهضة جدا وطلبوا نساء ، ثم نهبوا البيوت وارتكبوا ضد السكان فضائع عنفية الى حد المذابح • وكان تشريد اللاجئين بالجملة وسيق اللاجئون الى مناطق بعيدة عن خط بروكسل • وفي اثناء سوقهم سقط بضعة اشخاص مرضى فتركوا وبعضهم مات من الجوع والبرد • اما الذين وصلوا الى العراق فكانوا في حالة يرثى لها فقد كانوا مجردين من وسائل عيش الكفاف • وبالرغم من مساعدات الحكومة العراقية والمساعدة المالية التي قدمتها بعض المؤسسات والاشخاص في انكلترا فلا يزال وضعهم محزنا • وذكر الجنرال ليدونر ان بعثته لم تستطع ان تتحقق من أسباب التشريد الحقيقية ولم تصلها أية ايضاحات من السلطات التركية [108] •

(105) *Official Journal*, 1926, pp. 303-304.
(106) *Official Journal*, 1926, pp. 303-304.
(107) *Ibid.*, pp. 304, 305-308.
(108) *Official Journal*, 1926, p. 304.

بعد ما انتهى الجنرال ليدونر من قراءة تقريره امام مجلس العصبة ذكر انه أمر اثنين من مساعديه العقيد رودولف ياك والسكرتير هـ • ماركوس بالبقاء فى الموصل حتى نهاية اجتماع المجلس لكى يستطيعا الحصول على المعلومات الضرورية وارسالها الى المجلس اذا حدثت اية حادثة(١٠٩) •

قرار مجلس العصبة التحكيمى

فى ١٦ كانون الثانى ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة مرة أخرى ، وقد دعا الرئيس المندوب التركى للجلوس مع الاعضاء ولكنه كان غائبا ، فقرأ السكرتير العام للمجلس رسالة كان قد تسلمها من رشدى بك وعليها تاريخ اليوم نفسه ، وقد ذكر فى الرسالة انه تسلم فى الساعة الرابعة والدقيقة العشرين مساء الدعوة لحضور اجتماع المجلس الذى سيعقد فى السادسة مساء مع نسخة من تقرير مطول يقرأ فى الاجتماع ، وكرر بيان منير بك الذى ألقاه فى ٨ كانون الاول واشار الى ان جميع الاقتراحات التى قدمها فى الماضى للوصول الى اتفاق ولتسهيل دور المجلس كوسيط وموفق لم تؤد الى أية نتيجة • وبما ان المجلس قرر ان لا يعمل كوسيط او موفق فانه مضطر ان يخبر السكرتير العام ان مقترحاته السابقة أصبحت ملغاة • وختم رشدى بك رسالته بالتأكيد على ان حقوق سيادة تركيا على جميع ولاية الموصل لا تزال على حالها •

وقد أوضح السكرتير العام انه لم يتقرر موعد اجتماع المجلس الا فى صباح ذلك اليوم ، وقد وصلت الدعوة للاجتماع الى الفندق الذى يقيم فيه الوفد التركى فى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر ولكن المندوبين الرئيسين التركيين لم يكونا فى الفندق حينئذ وقد ارسلت الدعوة تلفونيا الى القنصلية التركية حيث كان المندوبان يقومان بزيارة ، وذكر انه ارسل مسودة التقرير الى الوفد التركى وان الرسول سلم التقرير يدا بيدا الى المندوبين الرئيسين

(109) *Official Journal*, 1926, p. 145.

فى الساعة الرابعة والدقيقة العشرين مساء حين دخولهما الفندق[110] • وقد أسف الرئيس لعدم حضور المندوب التركى ، وقال ان عدم حضوره لا يمنع المجلس من انجاز الواجب المحدد له فى المادة الثالثة من معاهدة لوزان[111] •

ثم قدم اوستن اوندن تقريرا لخص فيه المشكلة من مؤتمر لوزان الى اجتماع المجلس فى ٨ كانون الاول ١٩٢٥ [112] وقال لقد قام المجلس بواجبه فى المصالحة وفقا لروح ميثاق العصبة ، فقد اعطى المجلس الطرفين فى كل مرحلة فرصة لابداء الاقتراحات أو الطلبات التى يمكن استعمالها كقاعدة للمفاوضات والاتفاق • وبعد تسلم المجلس رأى المحكمة واقراره وقبل الوصول الى قراره المطلوب شعر أنه ملزم بطلب مقترحات الطرفين مرة أخرى فلم يصل الى لجنة المجلس من أى من الطرفين أى اقتراح يصلح كنقطة ابتداء لوساطات أخرى فى سبيل تسوية ودية •

وقال المقرر ان المجلس ملزم بالتمسك بحقه المطلق فى اصدار قرار وهو حق يجب ان يستفيد منه عند الضرورة ، فلما فشل فى الوصول الى حل ودى وجد نفسه مضطرا لاستعمال السلطة التى منحته اياها معاهدة لوزان [113] • وسيكون قرار المجلس ، وفقا لرأى المحكمة ، ملزما للطرفين ويشكل تحديدا نهائيا لخط الحدود بين تركيا والعراق • وأضاف المقرر انه وفقا للمادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان تنازلت تركيا عن حقوقها فى الاراضى الواقعة خارج الحدود التى عينتها معاهدة لوزان وان تنازل تركيا لم يؤجل الا الى الوقت الذى تقرر فيه الحدود ، ويصبح هذا التنازل فعالا بموجب قرار المجلس الملزم • واكد اوستن اوندن انه لم يمكن ان يبنى قرار المجلس على أساس أقوى من تقرير لجنة التحقيق التى قامت بتحقيقاتها المضنية بأمانة اثنى عليها الطرفان • ثم قرأ نتائج اللجنة النهائية •

---

(110) *Official Journal*, 1926, p. 187.
(111) *Official Journal*, 1926, p. 188.
(112) *Ibid.*, pp. 188-189.
(113) *Official Journal*, 1926, p. 189.

وقال المقرر ان لجنة المجلس تعترف بان حل النزاع بانصاف لن يكون الا باتباع الخطوط الرئيسة لنتائج اللجنة النهائية • وقد وزنت مزايا ومثالب كل الحلول المقترحة بعناية تامة مع آراء ومعلومات اللجنة الاخرى وبنتيجة تلك الدراسة توصلت لجنة المجلس الى ان هناك حلين ممكنين : (١) الحاق كل المنطقة الواقعة جنوبي خط بروكسل بالعراق (٢) تقسيم المنطقة المتنازعة بخط يمتد في الغالب مع مجرى نهر الزاب الصغير (١١٤) • انه بسبب تعقد المشكلة الشديد وبسبب مسؤوليات العصبة الخاصة فقد استشار اعضاء اللجنة زملاءهم فظهر لها ان الحل الاول افضل (١١٥) •

وقد طلب المقرر من المجلس دراسة مسألة استمرار النظام المتفق عليه في معاهدة التحالف بين بريطانيا العظمى والعراق لمدة خمس وعشرين سنة ، مع اعتبار تعهد بريطانيا الذي وافق عليه المجلس في ٢٧ أيلول ١٩٢٤ كشرط أساسي • ولتحقيق هذه الغاية يجب عقد معاهدة جديدة بين الحكومتين البريطانية والعراقية • وكانت اللجنة قد سألت المندوب البريطاني عن الوقت الذي تحتاجه حكومته لتقديم المعاهدة الجديدة لمجلس العصبة فأجاب خلال ستة أشهر • واذا وافق المجلس على توصيات اللجنة بمنح الاكراد بعض الضمانات في الادارة المحلية فعليه ان يطلب من الحكومة البريطانية ان تخبره عن التدابير التي ستتخذها ، وعلى المجلس أيضا ان يطلب من الحكومة البريطانية تحقيق التوصيات الخاصة التي اقترحتها لجنة التحقيق (١١٦) •

واقترحت اللجنة على المجلس ان يوافق على قرار ذي اربع مواد :

١ – يجب اتخاذ خط بروكسل كخط حدود بين تركيا والعراق •

٢ – يجب دعوة الحكومة البريطانية لتقدم للمجلس معاهدة جديدة مع

---

(114) *Official Journal*, 1926, p. 190.
(115) *Ibid.*, pp. 190-191.
(116) *Official Journal*, 1926, p. 191.

العراق تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة كما هو محدد بمعاهدة التحالف المعقودة بين بريطانيا العظمى والعراق وتعهد الحكومة البريطانية الذى وافق عليه المجلس فى **٢٧** أيلول **١٩٢٤** مالم يقبل العراق الى العصبة بموجب المادة الاولى من الميثاق قبل انتهاء هذه المدة • وحالما يخبر المجلس خلال ستة أشهر ابتداء من **١٦** كانون الاول **١٩٢٥** بتنفيذ هذا الشرط ، على المجلس ان يعلن ان قراره اصبح نهائيا وان يبين التدابير المطلوبة لضمان تخطيط خط الحدود على الارض •

٣ ـ يجب دعوة الحكومة البريطانية لان تقدم الى المجلس التدابير الادارية لتأمين الضمانات للاكراد •

٤ ـ يجب دعوة الحكومة البريطانية لان تطبق توصيات اللجنة الخاصة [١١٧] •

ثم قال رئيس المجلس اذا لم يكن لدى الاعضاء ملاحظات على تقرير لجنة المجلس فسيشرع بأخذ الاصوات ، وذكر الاعضاء انه وفقا لرأى المحكمة الاستشارى يجب اخذ قرار المجلس بالاجماع لكى يكون نافذا ولا يحسب صوتا بريطانيا العظمى وتركيا • وقد أخذت الاصوات بقراءة الاسماء فوافق المجلس على التقرير بالاجماع •

ثم شكر ايمرى المجلس ولجنة التحقيق والجنرال يوهان ليدونر واعضاء بعثته • وأكد اعتقاده بأن القرار المبنى على أساليب امينة ومحايدة يساعد على بناء فقه التسويات السلمية فى العالم ويقوى سلطة عصبة الامم [١١٨] • وقال ان الحكومة البريطانية تأسف لعدم استطاعة المجلس قبول اقتراحها فى تعديل خط الحدود ، ولكن الحكومة البريطانية اصالة عن نفسها ونيابة عن العراق تقبل بقرار المجلس وستعمل بموجبه • ووعد ايمرى بتقديم معاهدة جديدة بين بريطانيا العظمى والعراق بأقرب وقت وبتقديم اقتراحات لتطبيق توصيات

(117) *Official Journal*, 1926, pp. 191-192.
(118) *Ibid.*, p. 192.

لجنة التحقيق عن الادارة المحلية للمناطق الكردية في العراق وتطبيق توصياتها الخاصة . وقد لاحظ ايمرى ان قرار المجلس لم يذكر شيئا عن المحافظة على الحالة الراهنة الى ان يصبح قرار المجلس نافذا وقد افترض ان المادة الثالثة من معاهدة لوزان تبقى نافذة كل النفاذ في الزام الطرفين باحترام الحالة الراهنة .

ثم قرأ رئيس المجلس بيانا باسم زملائه حث فيه المجلس الطرفين على الوصول الى اتفاق ودى لوضع نهاية للتوتر القائم بينهما ولضمان تقوية اسس السلام وهو الهدف الاساسى لعصبة الامم .

ثم شكر السر اوستن جمبرلن وزير الخارجية البريطانية الرئيس والمجلس ، وقرأ بيانا باسم الحكومة البريطانية تذكر فيه انها لا رغبة لها في اتخاذ موقف صلب تجاه تركيا ؛ لقد كان من المستحيل في الماضى ايجاد أساس مشترك لبحث اتفاقية مع الحكومة التركية الى ان اعلن المجلس قراره . والحكومة البريطانية الان مستعدة لبحث أى اقتراح تتقدم به الحكومة التركية يتفق مع واجب بريطانيا كدولة منتدبة تحمى مصالح الشعب العراقى [١١٩].

(119) *Official Journal*, 1926, p. 193.

الفصل السادس

التسوية النهائية لمشكلة الموصل

الحق بقرار مجلس عصبة الامم المؤرخ فى ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ القاضى باعطاء ولاية الموصل الى العراق شرط يوجب على بريطانيا العظمى والعراق الدخول فى مفاوضات لعقد معاهدة تجعل مدة الانتداب البريطانى على العراق خمسا وعشرين سنة . فبعد اذاعة قرار المجلس ابرق عبد المحسن السعدون رئيس وزراء العراق ووزير خارجيته حالا الى رئيس وزراء بريطانيا يخبره ان العراق مستعد للمفاوضات من أجل عقد المعاهدة الجديدة المقترحة . ولذلك هيأت الحكومة البريطانية مشروع معاهدة وارسلته الى المندوب السامى البريطانى فى العراق لكى يحيله الى الحكومة العراقية .

المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦

وقد نصت المادة الاولى من المعاهدة المقترحة على ان معاهدة التحالف لسنة ١٩٢٢ تبقى نافذة لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ ما لم يصبح العراق قبل انتهاء هذه المدة عضوا فى عصبة الامم وتبقى الاتفاقيات الملحقة بالمعاهدة العراقية ـ البريطانيـة لسنة ١٩٢٢ نافذة للمدة نفسها . ونصت المادة الثانية على ان الطرفين المتعاقدين يدرسان تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية . ونصت المادة الثالثة على انه عند انتهاء المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ بموجب بروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ (أى فى ٥ آب ١٩٢٨) وفى فترات اربع السنوات التالية حتى تنتهى مدة الخمس والعشرين سنة او حتى دخول العراق فى عصبة الامم ستأخذ الحكومة البريطانية بنظر

الاعتبار مسألتين : (١) ما اذا كان من الممكن لبريطانيا العظمى ان تلح فى قبول العراق فى عصبة الامم (٢) واذا كان ذلك غير ممكن ما اذا كان من الواجب تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية بسبب تقدم العراق أو لاى سبب آخر [1] .

وقد وافقت الوزارة العراقية على مشروع المعاهدة بالنسبة لمدتها ولكنها عارضت تمديد مدة الاتفاقيات الملحقة لنفس المدة لانها تنظم العلاقات بين الطرفين وحدهما ولا علاقة لها بقرار مجلس العصبة . واقترحت الوزارة عقد اتفاقية خاصة لتحديد فترة الاتفاقيات بالمدة التى ذكرها بروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ وتعديل الاتفاقيات حالا بروح العطف والسخاء الذى وعد به المندوب السامى البريطانى أمام المجلس التأسيسى العراقى فى ربيع ١٩٢٤ ووفقا لوعد ليوبولد ايمرى وزير المستعمرات البريطانى حين زيارته للعراق فى ربيع ١٩٢٥ بشرط ان يعاد النظر فيها كل اربع سنوات خلال فترة الخمس والعشرين سنة . وطلبت الحكومة العراقية ان تتعهد الحكومة البريطانية فى الاتفاقية الخاصة ان تلح على قبول العراق فى عصبة الامم واذا رفضت العصبة فأن تلح على ذلك كل اربع سنوات خلال فترة الخمس والعشرين سنة المقررة فى المعاهدة الجديدة .

وقد رفض المندوب السامى البريطانى طلب العراق للتعديل وكتب الى الملك فيصل انه يوجد مجالان للاختيار فقط : أما قبول العراق للمعاهدة كما كتبتها الحكومة البريطانية واما تسليم ولاية الموصل الى تركيا . وقد أصر الطرفان على رأيهما لذلك قدم رئيس الوزارة العراقية استقالته الى الملك فيصل وقد رفضها وحث الوزارة على قبول المعاهدة الجديدة ، فقبلها يوم ١١ كانون الثانى ووقعتها بعد يومين [2] .

عرضت المعاهدة الجديدة على مجلس النواب العراقى يوم ١٨ كانون

---

(١) أنظر المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٦ فى :
League of Nations, *Treaty Series*, XLVII, pp. 419-430.

(٢) الحسنى ، **تاريخ العراق السياسى الحديث** ، الجزء الثانى ، ص ص ١٠٥ ـ ١٠٨ .

الثانى ١٩٢٦ ، وقد طلبت الحكومة واكثريتها الحزبية الموافقة على المعاهدة فورا ولكن المعارضة طلبت احالتها الى لجنة مختصة • واعلن رئيس الوزراء ان ٤٢ عضوا من المجلس قدموا طلبا يطلبون مناقشة المعاهدة بصورة مستعجلة لان المعاهدة الحاضرة استمرار للمعاهدة السابقة • وطلب رئيس الوزراء ان تجرى المناقشة سرا فخرج المعارضون وعددهم ١٩ عضوا بزعامة ياسين الهاشمى • وبعد مناقشة سرية دامت ساعة ونصف الساعة وافق الاعضاء الحاضرون وعددهم ٥٨ على المعاهدة بالاجماع • وفى اليوم التالى وافق مجلس الاعيان العراقى على المعاهدة [٣] • وقد عرضت المعاهدة على البرلمان البريطانى يوم ١٨ شباط ١٩٢٦ وقبلت [٤] •

وفى ٢ آذار ١٩٢٦ ارسلت الحكومة البريطانية رسالة الى سكرتير عام عصبة الامم تقدم فيه المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٦ الى مجلس العصبة وتعلن انه مادامت المعاهدة نافذة تعتبر الحكومة البريطانية تعهداتها للمجلس التى قدمت فى أول أيلول ١٩٢٤ ملزمة • ورجت المجلس ان يعلن ان المادة الثانية من قراره المؤرخ فى ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ اصبحت نهائية • وأرفقت برسالتها ايضا مذكرة تناولت ادارة المناطق الكردية فى العراق •

وقد بينت المذكرة ان نسبة عالية من الاكراد مستخدمون فى وزارات العراق المالية والداخلية والعدلية فى المناطق الكردية وغير الكردية ، ونسبة عالية مماثلة من الاكراد مستخدمون فى المصالح المختلفة • وللاكراد نصيب كامل فى الحكومة المركزية أى عضوان من مجموع عشرين من مجلس الاعيان واربعة عشر نائبا من مجموع ثمانية وثمانين ووزيران فى الوزارة • وتوجد نسبة عالية جدا من الاكراد فى الشرطة والجيش • وقالت المذكرة يوجد خمس وعشرون مدرسة فى المناطق الكردية ، خمس منها مسيحية ، وتستعمل

---

(٣) **العالم العربى** ، ١٩ كانون الثانى ١٩٢٦ •

(4) *Debates of the House of Commons*, CXCI, Cols. 2167-2290.

اللغة الكردية فى ست عشرة مدرسة وتستعمل اللغتين العربية والكلدانية فى خمس مدارس وتستعمل العربية فى أربع وان الاكثرية الساحقة من المعلمين أكراد ويوجد عدد كبير من المعلمين الاكراد فى المدارس غير الكردية(٥).

اما ما يخص استعمال اللغة الكردية فقالت المذكرة ان اللغة الكردية لم تكن تستعمل قبل الحرب وان تطور اللغة المكتوبة كوسيلة للمراسلة يعود كله الى جهود الموظفين البريطانيين . ولم ينتشر استعمال اللغة الكردية المكتوبة حتى الآن فى لواء الموصل ولكنها آخذة بالانتشار فى لواء أربيل . وقد كان فى السليمانية منذ بضع سنوات جريدة كردية ، وقد كان استعمال اللغة الكردية فيها للمراسلات الخاصة والرسمية شائعا بعض الوقت . وفى بغداد تنشر جريدتان كرديتان . وقد أكدت المذكرة ان الحكومة العراقية واصلت تشجيع اللغة الكردية الذى بدأته السلطات البريطانية .

وقد استشهدت المذكرة البريطانية بخطاب القاه رئيس الوزارة العراقية فى مجلس النواب فى ٢١ كانون الثانى ١٩٢٦ قال فيه انه يجب على الحكومة العراقية ان تمنح الاكراد حقوقهم وان يكون موظفوهم من بينهم وان تكون الكردية لغتهم الرسمية . وقد ارسل رئيس الوزراء نص خطابه فى منشور الى الوزارات ويطلب اليها تطبيق هذه السياسة . واستشهدت المذكرة بخطاب آخر ألقاه وكيل المندوب السامى البريطانى فى مأدبة اقيمت فى دار الاعتماد للاحتفال بتوقيع المعاهدة الجديدة فقد قال انه يجب ان يكون غرض الحكومة العراقية تشجيع الاكراد على الفخر بكرديتهم لا تثبيطهم وأكد ان هـذه هى السياسة التى اتبعتها الحكومة العراقية . واستشهدت ايضا بالخطاب الذى ألقاه الملك فيصل فى المأدبة نفسها حين قال ان من بين واجبات العراقى الصادق تشجيع اخيه الكردى العراقى على التمسك بجنسيته والالتحاق به فى الانضواء تحت العلم العراقى (٦) .

(5) *Official Journal*, 1926, p. 552.
(6) *Official Journal*, 1926, p. 553.

فى ١١ مارت ١٩٢٦ وافق مجلس العصبة على مشروع قرار ينص على ان المجلس يعتبر المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦ كافية لاستمرار نظام الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة وفق الشروط التى وضعها المجلس ولذلك يعلن المجلس ان قراره المؤرخ فى ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ أصبح نهائيا [٧] • ووافق المجلس على النقاط الواردة فى الرسالة البريطانية المؤرخة فى ٢ آذار ١٩٢٦ وعلى المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦ باعتبارها منفذة لشروط المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة [٨] • ووافق المجلس على ان يرسل الى لجنة الانتدابات الدائمة المذكرة البريطانية المتعلقة بادارة المناطق الكردية فى العراق راجيا اياها تقديم ملاحظاتها عن الموضوع اذا رأت ذلك مناسبا • ووافق المجلس ايضا على ارسال نسخة من الفقرة الرابعة من قرار المجلس المؤرخ فى ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ المتعلقة بتوصيات لجنة التحقيق الخاصة الى لجنة الانتدابات الدائمة راجيا أخذها بنظر الاعتبار حين مناقشة التقارير السنوية عن العراق[٩] •

الوضع على خط الحدود النهائى

لم تتخذ اية خطوات لتخطيط خط الحدود بعد ان اصبح نهائيا بين تركيا والعراق ، فاقترح السر اوستن جمبرلن ان يخول مجلس العصبة وكيل رئيسه بتعيين ضابطين محايدين عند الضرورة لمواصلة المهمة التى انيطت بالجنرال يوهان ليدونر أولا ثم بنائبيه ، وقد وافق المجلس على هذا الاقتراح يوم ١٨ آذار ١٩٢٦ ولكن لم ترسل بعثة جديدة [١٠] • وفى خلال هذه الفترة واصل نائبا الجنرال ليدونر عملهما فى تلك المنطقة • وفى يوم ١٢ نيسان ١٩٢٦ قدما تقريرا الى مجلس العصبة قالا فيه ان بعثتهما بقيت فى

(7) *Official Journal*, 1926, pp. 502-503.
(8) *Ibid.*, pp. 548-549.
(9) *Official Journal*, 1926, p. 549.
(10) *Ibid.*, p. 538.

الموصل بعد ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ لترى كيف يستقبل الاهلون قرار المجلس ولمراقبة وضع اللاجئين المسيحيين فى منطقة گويان •

وقد ذكرت البعثة بان الفترة التالية لتاريخ ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ امتازت بالهدوء التام داخل المنطقة وخارجها وقد استقبلت العناصر المثقفة من سكان العراق قرار المجلس بالحماسة واستقبلته الجماهير بالرضاء ولم تلاحظ البعثة اية بادرة من التذمر • وقد ذكرت البعثة بعض الامثلة عن شعور الاهلين مثل احتفاء الاهلين بالبعثة اينما حلت ودفع أهالى لواء الموصل ٩٩٪ مما بقى بذمتهم من ضرائب السنة المالية الماضية والسنتين السابقتين لها ايضا [١١]. وذكرت البعثة هجرة نايف بك من تركيا الى العراق وهو رئيس قبيلة كردية تصحبه اكثرية قبيلته وقدرها هذا الرئيس بخمسين الف شخص • وختمت تقريرها بقولها ان مسيحيى گويان واصلوا اجتياز خط الحدود بشكل جماعات صغيرة [١٢] •

مفاوضات مباشرة بين بريطانيا وتركيا

لقد روى منذ أوائل تشرين الاول ١٩٢٥ ان الحكومة التركية دعت الى خدمة العلم اربعة أصناف من المجندين وانها حشدت فى جزيرة ابن عمر جيشا مؤلفا من اربع فرق مشاة وثلاث فرق خيالة • وفى نفس الوقت ظهرت فى الصحافة التركية اشارات بان تركيا لم تكن تستعد لحرب وانما تتخذ احتياطات للدفاع عن البلاد[١٣]• وفى ١٧ كانون الاول ١٩٢٥ عقدت الحكومتان التركية والسوفييتية اتفاقية تنص على حياد كل منها فى حالة تعرض أى منهما للاعتداء • وقد وصفت الصحافة الاوربية تلك الاتفاقية بأنها جواب

---

(11) *Official Journal*, 1926, p. 1040.

(12) *Ibid.*, pp. 1040-1041.

(13) *Current History*, XXIII, p. 447; *The Times*, October 1, 1925; *The New York Times*, October 1, November 25, December 1, 1925.

تركيا على قرار مجلس العصبة حول مشكلة الموصل وبانها جواب روسيا على اتفاقيات لوكارنو .

وفي ٢٥ كانون الاول ١٩٢٥ دعا مصطفى كمال باشا رئيس الجمهورية التركية المجلس العسكري الاعلى للاجتماع في انقرا تحت رئاسته وقد بحث هذا المجلس مشكلة الموصل وعلاقات تركيا مع روسيا . وقد ظهر ان المجلس قرر عدم طلب المساعدة من روسيا لان ذلك يؤدي دخول الجيوش الروسية الى تركيا ولصعوبة تعويض روسيا عن مساعدتها . وظهر أيضا ان المجلس قرر عدم محاولة ضم ولاية الموصل بالقوة[١٥] .هكذا كان رد الفعل التركي السريع لقرار مجلس عصبة الامم ، وقد بدا ان أمل تركيا الوحيد هو الرأي العام البريطاني . واعتمد الزعماء الاتراك على الصحافة البريطانية ، وقد وصف مصطفى كمال باشا احدى الصحف البريطانية « بحليفتي » وذكر احد رجال السياسة الاتراك ان الصحافة البريطانية هيأت الشعب البريطاني بطريقة تدعو للاعجاب للتسليم بمطاليب الاتراك[١٦] .

وقد كانت الحكومة البريطانية مستعدة للمساومة ولتعويض تركيا بطريقة ما فقد أخبر ستانلي بولدوين رئيس الوزارة البريطانية مجلس العموم في ٢١ كانون الاول ١٩٢٥ انه سيستقبل السفير التركي في لندن لبحث الموضوع ، وقد قابله مرتين وتقرر ان يذهب السر رونالد لندسي السفير البريطاني في تركيا من القسطنطينية الى انقرا لتبادل وجهات النظر مع الزعماء الاتراك[١٧] .

(14) Reference Service on International Affairs, *European Economic and Political Survey*, I, No. 8, December 31, 1925, p. 7.

(15) Albert Howe Lybyer, "Turkish Reactions to Mosul Decision", in *Current History*, XXIII, p. 765; *The Times*, December 30, 1925; *The New York Times*, Oecember, 31, 1925.

(16) *The Times*, December 3, 1925, January 9, 1926.

(17) *Ibid.*, December 23, 1925, January 6 and 27, 1926; *The New York Times*, December 23, 1925, January 6, 1926.

وقد أبدت الحكومة التركية رأيها بأن مشكلة الموصل لم يقرر بشأنها شيء وانها لا تزال مفتوحة • فلم تعترف بقرار مجلس العصبة وزعمت انه لم تجر محاولة ما لايجاد حل لها[١٨] • وبالاضافة الى ذلك حاولت تركيا ان تساوم فقد سلمت الحكومة التركية وجهة نظرها الى ممثل جريدة **التايمس** اللندنية ، وذكرت ان لجنة تحقيق عصبة الامم كانت مستعدة لجعل الزاب الصغير خط حدود ، وهذا فى رأى الحكومة التركية اقتراح عادل وانها مستعدة للتنازل عن أكثر من هذا لانها تطلب مدينة الموصل وحدها ويجوز ان تعطى بقية الولاية للعراق • وادعت الحكومة التركية ان هذا الاقتراح عرض فى مؤتمر القسطنطينية[١٩] •

وقد هدد البريطانيون تركيا بصورة غير مباشرة • فقد أشارت الصحافة البريطانية المحافظة الى انه فى حالة حدوث تصادم بين تركيا وبريطانيا بسبب ولاية الموصل فلن تبقى ايطاليا واليونان وحتى بلغاريا من دون تدخل بل ستجد فيها فرصة مفيدة ومشروعة لتحقيق اطماعها فى آسيا الصغرى[٢٠]. وفى أواخر كانون الاول ١٩٢٥ زار السر اوستن چمبرلن ايطاليا وقد أذيع انه تبادل وجهات النظر مع بنيتو موسولينى الدكتاتور الايطالى فى رابالو عن القيام ببعض الاعمال فى حالة وقوع بعض الحوادث • وقد ألقى موسولينى سلسلة من الخطب عن ضرورة توسع ايطاليا فيما وراء البحار وزار طرابلس الغرب فى منتصف نيسان ١٩٢٦ • وقد أوجد هذا النشاط وهذه الاشارات فى تركيا مخاوف عن احتمال وقوع الحرب[٢١]. وفى الوقت نفسه حاول البريطانيون اغراء تركيا فعرضوا عليها قرضا بمبلغ عشرين مليون دينار فى لندن مع تخفيض كبير فى الدين العثمانى وذلك عند تقدير

(18) *Official Journal*, 1926, p. 503 (footnote).

(19) *The Times*, January 1, 1926.

(20) W. N. Ewer, "The Mosul 'Victory'," in *The Labour Monthly*, VIII, p. 479.

(21) *Current History*, XXIV, p. 477; *The Times*, June 7, 1926; *The New Republic*, XIV, pp. 314-316.

أملاك الدولة التي ستعطى للعراق ولكن الحكومة التركية رفضت هـذا العرض •

ولكن تركيا لم تستطع تحدى عصبة الامم وبريطانيا العظمى الى ما لا نهاية • فقد دارت مفاوضات بين السر رونالد لندسي وتوفيق رشدي بك ونجحت ، وبموجبها وافقت تركيا على الاعتراف بضم ولاية الموصل الى العراق مقابل احداث تعديل بسيط فى خط الحـدود وحصـة من نفط الموصل[٢٢] •

المعاهدة العراقية ـ البريطانية ـ التركية لسنة ١٩٢٦

فى ١١ مايس ١٩٢٦ ارسل المندوب السامى البريطانى فى العـراق كتابا الى رئيس الوزارة العراقيـة عن المفاوضات التى دارت بين بريطانيـا العظمى وتركيا وارفقه بمسودة معاهدة تعقد بن بريطانيا العظمى وتركيـا والعراق • وقد وافقت الوزارة العراقية على المعاهدة الثلاثية وامضيت فى انقرا يوم ٥ حزيران ١٩٢٦[٢٣] •

وقد أعلن الفرقاء المتعاقدون فى مقدمة المعاهدة انها عقدت « وفقـا للمعاهدة التى أمضيت فى لوزان فى ٢٤ تموز ١٩٢٣ بغية تسوية الحدود بين تركيا والعراق » وفيها اعترفوا باستقلال العراق وبعلاقاته الخاصة ببريطانيا العظمى وذكروا رغبتهم فى تجنب جميع الحوادث على الحدود[٢٤] •

نصت المادة الاولى من المعاهدة على ان خط الحدود بين تركيا والعراق قد عين بصورة نهائية بالخط الذى وافق عليه مجلس عصبة الامم فى جلسته المؤرخة فى ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٤ (خط بروكسل) مع تعديل فى الخط جنوبى علامون وأشوتا بحيث يجعل ذلك القسم من الطريق المخترق للارض

(22) *Current History*, XXIV, p. 477; *The Times*, June 7, 1926.

(٢٣) الحسنى ، **تاريخ العراق السياسى الحديث** ، الجزء الثالث ، ص ص ٣٠٩ ـ ٣١٠ •

(٢٤) انظر نص هذه المعاهدة فى
League of Nations, *Treaty Series*, LXIV, pp. 379-395.

العراقية بين هذين المكانين داخلا ضمن الحدود التركية •

ونصت المادة الرابعة على ان جنسية سكان الاراضى التى أعطيت للعراق تنظم بالمواد ٣٠ ـ ٣٦ من معاهدة لوزان ويمكن استعمال حق الخيار لمدة اثنى عشر شهرا ابتداء من دخول هذه المعاهدة طور التنفيذ ولكن تحتفظ تركيا بحرية العمل فى الاعتراف بخيار السكان الذين قد يختارون الجنسية التركية[٢٥] •

ونصت المادة الرابعة عشرة على ان تدفع الحكومة العراقية الى الحكومة التركية لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تنفيذ هذه المعاهدة عشرة بالمائة من كل عائداتها من : (١) شركة النفط التركية عملا بالمادة العاشرة من امتيازها المؤرخ فى ١٤ آذار ١٩٢٥ (٢) الشركات أو الاشخاص الذين قد يستغلون النفط عملا بأحكام المادة السادسة من الامتياز المذكور (٣) الشركات الفرعية التى قد تؤلف عملا بأحكام المادة الثالثة والثلاثين من الامتياز نفسه[٢٦] •

ونصت المادة السادسة عشرة على تعهد الحكومة العراقية بمنح العفو للاشخاص الذين قاموا بنشاط سياسى فى مصلحة تركيا حتى التوقيع على هذه المعاهدة • وقد تناولت المواد الاخرى علاقات حسن الجوار وتسليم المجرمين •

وفى نفس اليوم الخامس من حزيران ١٩٢٦ ارسل المندوبان البريطانى والعراقى الى المندوب التركى مذكرة اعترف الموقعون بانها جزء متمم للمعاهدة يشيران فيها الى المادة الرابعة عشرة من المعاهدة ويخبرانه بأنه اذا رغبت الحكومة التركية خلال اثنى عشر شهرا من بدء تنفيذ المعاهدة فى تحويل حصتها من العائدات تعلن الحكومة العراقية برغبتها وستدفع الحكومة العراقية فى خلال ثلاثين يوما من تلقيها الاعلان مبلغ خمسمائة الف جنيه استرلينى •

---

(٢٥) نصت المادة الثلاثون من معاهدة لوزان على ان المواطنين العثمانيين الساكنين فى الاراضى التى فصلت عن تركيا يصبحون مواطنين للدولة التى نقلت اليها تلك الاراضى • اما المواد ٣١ ـ ٣٦ فقد نظمت حق الخيار ونقل الاقامة •

(٢٦) أنظر موضوع امتياز النفط فى الفصل الثانى عشر أدناه •

ومن الجهة الاخرى فقد تم الاتفاق على ان الحكومة التركية تتعهد بأن لا تتخلى عن منافعها من العائدات دون اعطائها الحكومة العراقية مقدما فرصة لاحرازها هذه المنافع لنفسها بثمن لا يزيد على ما يكون فريق ثالث مستعدا لدفعه •

وقد دخلت المعاهدة العراقية ـ البريطانية ـ التركية طور التنفيذ يوم ١٨ حزيران ١٩٢٦ • وقد أصدرت الحكومة العراقية نظاما لتنفيذ المادة السادسة عشرة يوم ١٨ حزيران ١٩٢٦ فأطلق سراح ثلاثة مساجين سياسيين[٢٧] •

في ٧ حزيران ١٩٢٦ أخبر السر اوستن جمبرلن وزير الخارجية البريطانية مجلس العصبة بأن الحكومات البريطانية والعراقية والتركية توصلت الى عقد اتفاقية تتضمن اقتطاع جزء صغير جدا من الاراضي لان الحكومة التركية رأت من المهم ان يقع جميع الطريق بين علامون وأشوتا ضمن الحدود التركية وقد استجابت الحكومتان العراقية والبريطانية لطلب تركيا • وقد قدم للمجلس خارطتين تظهران التغير في خط الحدود ورجا المجلس ان يقر اقتطاع الارض وقد وافق المجلس على الطلب البريطاني[٢٨]•

(27) *British Report*, 1926, pp. 154-155.
(28) *Official Journal*, 1926, pp. 858-859.

الفصل السابع

النواحي القانونية من مشكلة الموصل

خلال فترة ١٩٢٣-١٩٢٦ حين جرت محاولات شتى لحل مشكلة الموصل لجأ مندوبو تركيا وبريطانيا مرارا الى السوابق القانونية والى القانون الدولي لتأييد وجهات نظرهم • فمثلا أصرت تركيا مرارا في حججها على ان ولاية الموصل كانت الى حين تنازلها عن حقوق سيادتها عليها في ٥ حزيران ١٩٢٦ جزءً لا يتجزأ من أراضيها ، وقد أيدت لجنة التحقيق وجهة النظر التركية • ومن الجهة الثانية ادعت الحكومة البريطانية ان تركيا تنازلت عن حقوقها في الولاية بمعاهدة لوزان وان مصير هذه المنطقة كان معلقا حتى قرر مجلس عصبة الامم اعطاءها للعراق • وقد أعطت محكمة العدل الدولية الدائمة رأيها الاستشاري في سؤالين رفعهما اليها مجلس العصبة وهما عن صلاحية المجلس واجراءاته وفقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان • وقد كتب بعض فقهاء القانون البارزون وبعض علماء القانون الدولي في هذا الموضوع أيضا • هذا ويمكن تلخيص نقاط الجدل في هذا الموضوع بالسؤالين اللذين احالهما مجلس عصبة الامم الى محكمة العدل الدولية الدائمة •

الحجج البريطانية

عبرت الحكومة البريطانية عن وجهات نظرها في الناحية القانونية من مشكلة الموصل في المذكرة التي قدمتها الى محكمة العدل الدولية الدائمة

بتاريخ ٢٠ تشرين الاول ١٩٢٥ وفى خطاب السر دوكلاس هوك امام المحكمة بتاريخ ٢٦ و ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٥ • قالت المذكرة ان القضية التى أمام المحكمة قضية تفسير المادة الثالثة من معاهدة لوزان وقرار ٣٠ ايلول ١٩٢٤ لتعين لجنة التحقيق ، وقالت انه وفقا للقانون الانكليزى يعتمد التفسير على معنى اللغة المستعملة لا على المفاوضات السابقة •

ففيما يخص السؤال الاول ان القرار الذى يتخذه المجلس وفقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان قرار تحكيمى لا توصية ولا توسط بسيط • وقالت الحكومة البريطانية فى المذكرة ان التميز الجوهرى بين القرار التحكيمى والتوصية والتوسط هو ان القرار التحكيمى لا يحتاج الى موافقة اطراف النزاع بينما التوصية والتوسط يتطلبان موافقة الاطراف المعنيــة •

ولاجل تأيد وجهة نظرها استشهدت بثقات القانون الدولى :

Jackson Harvey Ralston, *International Arbitral Law and Procedure*, Paragraphs 26, 27, 152; Emmerich de Vattel, *Le Droit des Gens* (quoted by Sir Ernest Mason Satow in *A. Guide to Diplometic Practice*, II, p. 308)[1].

وزعمت المذكرة البريطانية ان معنى وقصد المادة الثالثة والمادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان هو ان جهاز التسوية النهائية لخط الحدود مذكور فى المعاهدة نفسها • وان كلمة قرار *decision* الواردة فى القسم الثالث من الفقرة الثانية من المادة الثالثة لا يمكن ان تستعمل الا فى تسوية نهائيــة وملزمة[٢] • وقالت المذكرة ان احد متطلبات الدولة حدود معينة وثابتة وقد اعترفت عصبة الامم بهذه الحقيقة كشرط لقبول طالبى الانضمام اليها • ان الغاية من معاهدة الصلح اقامة علاقات صداقة دائمة وودية بين الفرقاء المعنيين

(1) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, p. 200.

(2) *Ibid.*, pp. 201-202.

وهذه تحتاج الى حدود معينة[٣] .

وقالت المذكرة ان المهمة التى انيطت بالمجلس بموجب المادة الثالثة وبقرار ٣٠ ايلول ١٩٢٤ لم تحدد بأية مادة من ميثاق العصبة ، فلا المادة الحادية عشرة التى تعالج موضوع الحرب أو التهديد بالحرب ولا المادة الخامسة عشرة التى تعالج النزاع الذى قد يؤدى الى قطع العلائق تنطبقان على النزاع موضوع البحث[٤] . ولاجل تأييد رأيها فى هذه النقطة استشهدت الحكومة البريطانية بالنزاع بين هنغاريا ويوغسلافيا سنة ١٩٢٢ وبالنزاع بين هنغاريا وجيكوسلوفاكيا سنة ١٩٢٣ حول الحدود حين عالجهما مجلس العصبة وفقا لاحكام معاهدة تريانون ، واستشهدت أيضا بالنزاع بين المانيا وبولاندا حول سلزيا العليا سنة ١٩٢١ حين عالجه المجلس وفقا لاحكام معاهدة فرساى[٥] .

وقد أكدت المذكرة البريطانية انه لو كان هناك ادنى شك عن طبيعة القرار الذى يتخذه المجلس بموجب معاهدة لوزان فان قرار مجلس العصبة المؤرخ فى ٣٠ ايلول ١٩٢٤ يزيله، وقد وافق الطرفان على ذلك القرار وتعهدا بقبول قرار المجلس عن المشكلة . ولم يقصد بقرار المجلس ان يكون توصية أو توسطا بل قرارا ملزما للطرفين ، والقرار الملزم يعنى قرارا تحكيميا[٦] .

وقد استعرضت المذكرة تاريخ المفاوضات قبل عقد معاهدة لوزان وأشارت الى خطاب اللورد كرزن بتاريخ ٢٣ كانون الثانى ١٩٢٣ حين قال لن يتوصل الى قرار من دون موافقة الحكومة التركية[٧]، فزعمت الحكومة

(3) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 202-203.

(4) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 203-204.

(5) *Ibid.*, pp. 204-205.

(6) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, p. 206.

(7) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 207-215.

البريطانية ان كلمة قرار decision التى جاءت فى خطابه تشير الى القرار الذى سيتخذه مجلس العصبة عن أسلوب التحقيق وقالت ان ذلك القرار اتخذ بالاجماع وبموافقة مندوب تركيا بتاريخ ٣٠ ايلول ١٩٢٤[٨] .

اما عن السؤال الثانى فقالت الحكومة البريطانية انه لو كان دور مجلس العصبة وفقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان دور حكم فلا يحتاج قراره الى اجماع بل يمكن اتخاذه بالاكثرية لان هذا مبدأ عام سائد فى محاكم التحكيم[٩] . ولاجل تأييد حجتها استشهدت بالمادة الخامسة من معاهدة جى Jay Treaty المعقودة فى ١٩ تشرين الثانى ١٧٩٤ بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى التى نصت على تعيين الموقع الحقيقى لنهر سان كروا St. Croix المذكور فى معاهدة الصلح لسنة ١٧٨٣ ، فقد سوى ذلك النزاع بتصويت أكثرية لجنة التحكيم[١٠]. وذكرت الحكومة البريطانية فى مذكرتها مثلا آخر قضية لجنة هالفاكس لتسوية مشكلة مصايد الاسماك بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة فى سنة ١٨٧٧ وقد ذكرت هذه اللجنة فى معاهدة واشنطن لسنة ١٨٧١[١١] . وذكرت أيضا قضيتين أخريين نظرتهما اللجنة القضائية من مجلس التاج الخاص Privy Council ففى القضية الاولى كان الموضوع حول تقسيم الانصبة بين المقاطعتين الكنديتين اوتتاريو وكبك مما لهما ومما عليهما من الديون ومسؤولياتهما وأملاكهما وموجوداتهما وفقا للقسم ١٤٢ من *The British North America Act* الذى نص على تعيين ثلاثة محكمين لتلك الغاية[١٢]. والقضية الثانية تتعلق بلجنة تعين بموجب *The Irish Free State Agreement Act of 1922* وفيه نصت المادة الثانية عشرة

---

(8) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, p. 211.

(9) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, p. 220.

(10) *Ibid.*, p. 221.

(11) *Ibid.*, pp. 221-223.

(12) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, p. 223.

على لجنة ثلاثية لتعيين الحدود بين ألستر وارلندا • وفى كلتا القضيتين ارتأى المجلس الخاص ان قرار الاكثرية كاف[١٣] • اما قاعدة الاجماع فمهمة للهيئات الدبلوماسية لانه فى الدبلوماسية لا يمكن الزام أية دولة ضد رغبتها والا فيحدث انتقاص من سيادتها • ويتضمن احالة الفرقاء المعنين لنزاعهم الى التحكيم انتقاصا من سيادتهم[١٤] •

وقد قالت الحكومة البريطانية فى مذكرتها عن القسم الثانى من السؤال الثانى ان هذا الامر تعالجه احكام المعاهدة لا ميثاق العصبة وان كلا الفريقين متساويان امام مجلس العصبة • ولكن بما انه مما لا يتفق مع المبادىء السليمة ان يكون طرف فى قضية ما قاضيا ومتقاضيا فتعتقد الحكومة البريطانية بأنه كان قصد المعاهدة ان لا تشترك في التصويت بريطانيا العظمى أو تركيا • واختتمت المذكرة البريطانية بالقول اذا ارتأت المحكمة ان ميثاق العصبة يشمل القضية موضوعة البحث فالحكومة البريطانية تعتقد ان المادة المناسبة هى المادة الخامسة عشرة التى تنص على عدم احتساب أصوات اطراف النزاع[١٥] •

وفى الخطاب الذى ألقاه السر دوكلاس هوك مندوب بريطانيا قال ان من قواعد القانون الانكليزى الرئيسة ان تفسر الوثيقة المكتوبة وفقا لقصد الفرقاء المعبر عنه بأحكامها الفعلية أو بما يستنتج منها ، وهذه القاعدة تطبق فى التشريعات وفى العقود والاتفاقيات بجميع أنواعها[١٦] • ولتأييد حجته استشهد بقضيتين : قضية الملكة ضد كلية هرتفورد التى حسمت فى سنة ١٨٧٨ (Reported in *Law Journal Reports* in England, Vol. 47, *Law Journal*, Queen's Bench, page 649). وقضية مكلين ضد كارد فى سنة ١٨٧٤ (Volume 43, *Law Journal Reports*, Chancery Division,

(13) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, p. 224.

(14) *Ibid.*, pp. 224-225.

(15) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, p. 225.

(16) *Ibid.*, p. 20.

page 323). واستشهد كذلك بـ[17] Sir Frederick Pollock, *Law of Contracts*, 9th edition, page 265. وقال ان المعاهدات العامة تفسر مثل القوانين والعقود ،وصرح انه حتى مبادىء القانون الفرنسى تؤيد القانون الانكليزى والقانون الاميركى .وللبرهنة على ذلك استشهد برأى المحكمة الدولية الاستشارى No. 2, Series C, No. 1, page 181 والمادة ١٣٤١ من مجموعة قوانين نابليون[18]. وقال السر دوكلاس ان هذا المبدأ يعترف به القانون الانكلوسكسونى والنظام القانونى اللاتينى أيضا ،ويمكن اعتباره واحدا من مبادىء القانون العامة التى تعترف بها الشعوب المتمدنة والمشار اليها بالمادة الثامنة والثلاثين من دستور المحكمة الدولية[19] .

ثم قرأ السر دوكلاس نص المادة الثالثة من معاهدة لوزان باللغة الفرنسية وباللغة الانكليزية وتساءل كيف يمكن القول ان قرارا يعين مصير الولاية تعينا نهائيا يعتبر توصية ودية يمكن للفريقين تجاهلها كما يشاءان ، وليس حكما نهائيا[20] . ولاجل التميز بين القرار التحكيمى والتوصية والتوسط استشهد ببعض المراجع والثقات فى القانون الدولى : المواد الرابعة والخامسة والسادسة من ميثاق لاهاى الاول لسنة ١٨٩٩ ؛

Emmerich de Vattel, *Law of Nations*, Book II, Paragraph 329; Sir Frederick Pollock, *League of Nations*, second edition, p. 19; Carlso Clavo, *Dictionaire de Droit Diplomatique*, II, pp. 467-472; Lassa F.L. Oppenheim, *International Law*, third edition, II, sections 9 and 12; Sir Travers Twiss, *Law of Nations*, Volume on war, second edition, section 7; John Westlake, *International Law*, part I, p. 354.

---

(17) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 20-21.

(18) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 21-22.

(19) *Ibid.*, p. 22.

(20) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 23-24.

وقال ان هذه الاستشهادات تأييد كبير للقول بان التوسط[٢١] لا يتضمن أو لا يعترف بقرار ، بينما يتضمن التحكيم قرارا دائما • وقال عندما يرفع نزاع ما الى شخص ثالث لاصدار قرار فهذا تحكيم ، ولكن عندما يعرض لاخذ نصيحة أو للمصالحة فهذا توسط[٢٢].

واشار السر دوكلاس الى حجة ذكرها توفيق رشدي بك امام مجلس العصبة يوم ١٩ أيلول ١٩٢٥ حين قال ان الموضوع الذي تسأل عنه محكمة العدل الدولية الدائمة موضوع سياسي في جوهره فقال ان تفسير وثيقة ما مثل معاهدة لوزان أمر قانوني[٢٣] • ثم قرأ فقرة من خطاب رشدي بك عن المادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان التي زعم فيها ان تركيا تنازلت عن حقوقها في الاراضي الواقعة وراء الحدود المعينة ولكنها لم تتنازل عن الاراضي الواقعة وراء حدود لم تعين بعد ، ففسر السر دوكلاس المادة السادسة عشرة بأنها تأييد قوي لتفسير المادة الثالثة • وقال عندما استعمل فرقاء معاهدة لوزان كلمة *Prevues* (معينة ، محددة) في المادة السادسة عشرة قصدوا ان المادة الثالثة لم تعين خط الحدود ولكنها نصت على وسائل تحديد خط الحدود المنتظر • وقال ان أي شك حول دور مجلس العصبة بموجب المادة الثالثة فصل فيه وحسم نهائيا بقبول الفريقين لقرار ٣٠ ايلول ١٩٢٤ ومعناه عرض المشكلة على التحكيم ، ولهذا الغرض لخص محضر جلسة مجلس العصبة في أيلول ١٩٢٤[٢٤] •

وقد أجاب السر دوكلاس على ادعاء المندوب التركي بأن فتحي بك غير مخول بالزام بلاده بتعهد بقوله ان فتحي بك كان قد ارسل كممثل معتمد من الحكومة التركية • واذا علم مقدما ان مندوب دولة من الدول أرسل بغية بحث نزاع خاص كممثل معتمد لبلاده فاعطى تعهدا واضحا غير

(21) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 24-26.
(22) *Ibid.*, p. 26.
(23) *Ibid.*, p. 27.
(24) *Ibid.*, pp. 27-28.

مشروط بالنيابة عن بلاده ثم ينقض ذلك التعهد بعد أكثر من سنة من اعطائه فستصبح العلاقات بين الدول ذات السيادة مستحيلة[٢٥] .

وقال السر دوكلاس ان المفاوضات التى جرت قبل امضاء معاهدة لوزان وبعدها تؤيد استنتاجه ، فان بيان اللورد كرزن أمام مؤتمر لوزان عالج أساليب التحقيق : ارسال لجنة أو بيان وجهات نظر الطرفين أو تحقيق يجرى فى أوربا أو حكم مفرد . وزعم السر دوكلاس انه لا يمكن ان يكون اللورد كرزن قد قصد من قوله ان القرار الخاص بالقضية لا يصدر الا بموافقة الحكومة التركية لان أحد أساليب التحقيق التى اقترحها قرار يصدره حكم مفرد ، فقرار كهذا لا يمكن ان يكون قرارا يوافق عليه طرف من أطراف النزاع أو أن يكون هذا الطرف فريقا فى اصداره[٢٦] . وقال ان ميثاق العصبة لا يحتوى على مادة تقول بأن تركيا فريق فى اصدار القرار ، فالمادة الخامسة منه تبدأ بهذه العبارة « ما عدا ما ينص عليه خلاف هذا فى هذا الميثاق » والمادة الخامسة عشرة تنص على أن موافقة اطراف النزاع ضرورية لاصدار توصية ، فلا يمكن والحالة هذه ان يكون اللورد كرزن قد قال بأن تركيا ستكون فريقا فى توصية ، ولا يمكن ان تكون المادة الحادية عشرة المادة التى عناها لانه لم يمكن هناك حرب أو تهديد بحرب كما صرح كرزن نفسه[٢٧] . وقال السر دوكلاس لا يمكن ان تكون المادة الخامسة عشرة المادة التى أحيل النزاع بموجبها الى مجلس العصبة لعدم وجود نص فيها عن قرار يصدره المجلس فعمله فيها مقصور على الوساطة والتوصية[٢٨] .

ليس هناك أمر مستغرب فى احالة أمر ما الى المجلس باعتباره حكما ،

(25) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 32-33.
(26) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 33-36.
(27) *Ibid.*, p. 36.
(28) *Ibid.*, pp. 36-37.

فقد حدث مرارا ان رئيس احدى الدول عمل كحكم بصرف النظر عن دستور تلك الدولة ، ففى خلال ١٨٣١ - ١٩٠٤ كانت بريطانيا العظمى طرفا فيما لا يقل عن عن احد عشر تحكيما رفع الى رؤساء دول بدون الحاجة الى أمضاء وزير مسؤول مع امضاء رئيس الدولة[٢٩] • وليس هناك ما يمنع اختيار هيئات موجودة أو هيئات تؤلف كمحكمين ، وقد استشهد بعض الثقات وذكر مثلا لتأييد قوله ، وذكر ان مجلس العصبة نفسه اختير كحكم فى قضية الحدود بين هنغاريا وجكوسلوفاكيا فى ١٩٢٣ ، وفى قضية المادة ٣٩٣ من معاهدة فرساى التى تناولت موضوع مجلس ادارة هيئة العمل الدولية وذلك سنة ١٩٢٢ ، ولم يسمح لاطراف النزاع بالحضور عندما اصدر المجلس قراره[٣٠] • واستشهد السر دوكلاس بجواب عصمت باشا على بيان اللورد كرزن ليثبت ان الاخير كان يفكر بالتحكيم فقد رفض عصمت باشا تقديم مشكلة الموصل الى التحكيم[٣١] • ولكنه اعترف بحدوث تغير فى اللغة بين المسودة الاصلية للمادة الثالثة كما اقترحت فى كانون الثانى ١٩٢٣ وبين الصيغة النهائية لمعاهدة لوزان ، فقد كان من الضرورى ادخال فقرة تنص على فترة للمفاوضات المباشرة ولكن كلا النصين يحتويان على كلمة قرار "decision" يصدره مجلس العصبة[٣٢] • وأشار الى مؤتمر القسطنطينية وأكد ان السر برسى كوكس مندوب بريطانيا استعمل اللغة نفسها التى استعملها كرزن ، كما أشار قرار ٣٠ ايلول ١٩٢٤ الى النتيجة نفسها أى ان يكون دور المجلس بموجب المادة الثالثة من معاهدة لوزان دور حكم يصدر قرارا تحكيميا[٣٣] •

(29) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 37-38.
(30) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 38-39.
(31) *Ibid.*, pp. 39-40.
(31) *Ibid.*, pp. 40-41.
(33) *Ibid.*, pp. 41-43.

وقال السر دوكلاس ان الجواب عن القسم الاول من السؤال الثاني ان يصدر المجلس قراره بالاكثرية ولا يشترط الاجماع ، ولتأييد قوله استشهد بالمذكرة البريطانية وذكر التحكيم في قضيتي اونتاريو وكبك ومصائد اسماك هالفاكس والتحكيم في قضية نهر سان كروا وقضية النزاع على الحدود بين الدولة الارلندية وألستر(٣٤). واستشهد بالثقات القانونيين :

William E. Hall, *International Law*, sixth edition, p. 354; Alphonse Rivier, *Principes du Droit International*, II, p. 183, section 170; Paul L. E. Pradier-Fodere, *Cours de Droit Diplomatique*, II, p. 475; Pasquale Fiore, *Droit International Public*, II, p. 640, section 1212, par. 21 and p. 642, section 1214.(٣٥)

وقال ان المادة الخامسة من الميثاق لا تمنع المجلس من العمل كحكم وفقا للسلطة التي تخول اليه بالاضافة الى الميثاق مثل معاهدة لوزان وقرار المجلس المؤرخ في ٣٠ ايلول ١٩٢٤(٣٦) . واستشهد بالمادة الثامنة من معاهدة لوكارنو التي عالجت موضوع انهاء تلك المعاهدة بأكثرية ثلثي أصوات مجلس العصبة ، وبمعاهدة الاقليات البولندية لسنة ١٩١٩ التي لا يمكن تعديلها الا بموافقة أكثرية مجلس العصبة ، وبمشروع بروتوكول جنيف لسنة ١٩٢٤ الذي نص على جواز تعديله بأكثرية ثلثي أصوات المجلس المذكور(٣٧) .

ثم ناقش السر دوكلاس المادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة وأكد انها لا تنطبق على موضوع البحث لانه بموجبها لا يوجد الزام للفرقاء المعنيين بقبول التوصية ولو بالاجماع . وذكر انه في ايلول ١٩٢٤ تنازل المندوب التركي عن جدله في انطباق تلك المادة حين اتفق مع المندوب البريطاني على الصفة الالزامية لقرار المجلس(٣٨) .

---

(34) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 43-45.

(35) *Ibid.*, pp. 45-46.

(36) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 46-47.

(37) *Ibid.*, pp. 47-48.

(38) *Ibid.*, pp. 48-49.

ثم أجاب على ادعاء المندوب التركى يوم ١٩ ايلول ١٩٢٥ بأن المواد ٤٤ و ٤٨ و ١٠٧ من معاهدة لوزان تشير الى ان معنى المادة الثالثة يختلف عن المعنى الذى يدعيه البريطانيون ، فأكد ان المادة ٤٤ تظهر بأنه ليس هناك من مانع يمنع مجلس العصبة من العمل بالاكثرية ولكنها لا تلقى ضوء على ما اذا كان المقصود من المادة الثالثة ان يعمل المجلس بالاكثرية أم لا[٣٩] .
واما فى المادة ٤٨ فهناك أساس قوى للاستنتاج بأن الدول الموقعة لم تر من الضرورى ان تنص على قرار الاكثرية حين يعمل المجلس كحكم أو كقاض لان هذا شيء مفهوم وفقا لقواعد القانون الدولى الاعتيادية . واما المادة ١٠٧ فهى شبيهة بالمادة ٤٨ باعتبارها المجلس هيئة قضائية تعمل بالاكثرية . وزعم ان المواد الثلاثة تؤيد وجهة النظر البريطانية[٤٠] .

وعندما بحث القسم الثانى من السؤال الثانى قال اذا كان المجلس يعطى قرارا تحكيميا وفق المادة الثالثة فلا يمكن للفريقين المتنازعين الاشتراك فى اصداره ، فالدولة كالفرد لا يمكن ان تكون قاضيا فى قضيتها الخاصة . وحتى اذا كان من الممكن تطبيق المادة الخامسة عشرة فاطراف النزاع لا يصوتون[٤١] . وقد أجاب على حجة الحكومة التركية التى ارسلتها فى برقيتها المؤرخة فى ٨ تشرين الاول ١٩٢٥ الى المحكمة الدولية بأن ليوبولد ايمرى المندوب البريطانى كان قد نقض الصفة التحكيمية للقرار فلم يبق شيء لعرضه على التحكيم بقوله ان بيان ايمرى لم يصدر الا بعد ان رفضت الحكومة التركية الاعتراف بعهدها الذى قطعته على نفسها وأعلنت عن نيتها بعدم احترام كلمتها التى أعطتها ، ففى ١٩ ايلول ١٩٢٥ قال ايمرى انه من المستحيل على فريق واحد فى تعاقد ثنائى ان يكون ملزما بعد ان يعلن الفريق الاخر عن تحرره من التعاقد[٤٢] .

---

(39) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 49-50.
(40) ***Ibid.***, pp. 50-51.
(41) ***Ibid.***, pp. 51-52.
(42) ***Ibid.***, p. 53.

وجهات نظر محكمة العدل الدولية الدائمة

قالت المحكمة الدولية فى جوابها على السؤال الاول الذى رفعه مجلس العصبة اليها والخاص بطبيعة القرار الذى يصدره المجلس بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان انه من الضرورى أولا ان تحلل المادة لاجل اكتشاف العوامل التى قد تحدد طبيعة القرار • فالعبارة الايضاحية التى تلت سؤال المجلس – أيكون القرار قرارا تحكيميا أم توصية أم توسطا بسيطا – تشير الى وجوب تحديد طبيعة الاعمال التى يقوم بها المجلس وبيان ما اذا كان المقصود من القرار ان يكون ملزما للفرقاء المختصين[43] • لقد حاولت المحكمة ان تعرف من نص المادة الثالثة مقاصد الفرقاء المتعاقدين وحاولت ان تقرر ما اذا كان من الواجب أخذ العوامل الاخرى غير النص بنظر الاعتبار فى تحديد تلك المقاصد واذا كان الامر كذلك فالى أى مدى[44] •

وقد قررت المحكمة ان قصد الفريقين المتعاقدين من اللجوء الى مجلس العصبة كان للحصول على حل نهائى وملزم أى التعين النهائى لخط الحدود • وقد ذكرت الاسباب بقولها[45] : قصد بالمادة الثالثة التى هى جزء من قسم من المعاهدة خصص « للمواد الخاصة بالاراضى » ان تعين حدود تركيا من البحر الابيض المتوسط الى ايران ، وبالرغم من انه عين جزء من أجزاء الحدود وبقى جزء آخر ليعين فى المستقبل فمن الواضح ان هدف المادة الثالثة هو تعيين خط حدود غير منقطع ونهائى • « وبالاضافة الى المفردات التى استعملت ("lay down", *fixer*, *determiner*) يحدد ، يعين ، يخطط ، لاتفسر الا بقصد اقامة وضع يكون نهائيا » فان طبيعة خط الحدود نفسها وطبيعة أى اتفاق لاقامة حدود بين قطرين تعنى ان تكوّن الحدود خطا نهائيا على طول

(43) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, p. 18.
(44) *Ibid.*, pp. 18-19.
(45) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, p. 19.

امتدادها[٤٦] .

وأضافت المحكمة انه يحدث غالبا وقت امضاء معاهدة لاقامة حدود جديدة ان بعض اقسام تلك الحدود لم تعين بعد فتنص المعاهدة على بعض التدابير لتعيينها . واستشهدت بالمادة الثانية من معاهدة لوزان التى تركت تعيين جزء من الحدود التركية ـ اليونانية الى قرار لجنة حدود تؤلف بموجب المادة الخامسة . وقالت المحكمة انه من الطبيعى ان أية مادة يقصد بها تعيين خط حدود يجب ان تفسر ان امكن بأن نتيجة تطبيقها ستكون حتما « اقامة خط حدود دقيق تام نهائى » .

فهذه الاستنتاجات التى يمكن استخلاصها من دراسة القسم الاول من الفقرة الثانية من المادة الثالثة (والناصة على ان سوف يعين خط الحدود بين تركيا والعراق باتفاقية ودية تعقد بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة أشهر) يؤكدها تحليل القسمين الثانى والثالث من الفقرة ، فالقسم الثانى يقول انه فى حالة عدم التوصل الى اتفاقية يرفع النزاع الى مجلس العصبة ، وبالرغم من ان هذه الاحكام اذا أخذت على علاتها لا تشير بصراحة الى طبيعة العمل الذى يتخذه المجلس فليس هناك الا احتمالان : اتفاق بين الطرفين المتنازعين بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتدخل طرف ثالث أو قرار يصدر بتدخل فريق ثالث ـ أى مجلس العصبة ـ يكون بنتيجته التوصل الى حل نهائى[٤٧]، واما القسم الثالث فقد أزال كل شك يتعلق بمعنى القسمين الاول والثانى ، ففيهما يتعهد الطرفان التركى والبريطانى الى حين التوصل الى قرار بالمحافظة على الحالة الراهنة فى الاراضى التى يتوقف مصيرها النهائى على ذلك القرار ، وهذه تسوية موقتة قبل التسوية النهائية الناتجة عن « القرار الذى يصدر » أو كما ذكر فى بروتوكول الجلاء الناتجة عن « تعيين خط الحدود » .

---

(46) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, pp. 19-20.

ولاجل تأيد تفسيرها استشهدت المحكمة بالمادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان التي تنازلت تركيا بموجبها عن حقوقها في الاراضي الواقعة خارج **الحدود المعينة** (*Prevues*) **في معاهدة لوزان** . فخط حدود العراق الذي سيعين وفق المادة الثالثة خط معيّن (*Prevue*) بالمعاهدة لان الاصطلاح معين (*Prevue*) "laid down" يمكن ان يتضمن كلا النوعين من الحدود : التي عينت من قبل والتي ستعين بتطبيق الوسائل المذكورة في المعاهدة[٤٨] . وأضافت المحكمة ليس هناك شيء استثنائي باحتواء المعاهدة لنص بالتنازل عن بعض الاراضي أو بالتنازل عن الحقوق في تلك الاراضي حتى ولو لم تعين حدودها بعد ، واستشهدت بجميع معاهدات التنازل عن الاراضي بواسطة الاستفتاءات والمعاهدات التي تنص على تعين الحدود بواسطة اللجان الدولية أو بقرار يصدره فريق ثالث . ففي هذه الحالات يبقى التنازل عن الحقوق معلقا الى ان يعين خط الحدود ولكنه يصبح نافذا بالقرار الملزم اذا لم يكن هناك حل آخر[٤٩] . وقد ارتأت المحكمة ان مواد معاهدة لوزان الاخرى التي منحت مجلس العصبة بعض الصلاحيات والتي استشهدت بها الحكومتان لا تكاد تكون لها أية علاقة بتفسير المادة الثالثة[٥٠] .

ثم بحثت المحكمة المادة الثالثة في ضوء مفاوضات لوزان ، فروت الاقتباسات التي ذكرها توفيق رشدي بك يوم ١٩ أيلول ١٩٢٥ حين ذكر مجلس العصبة بيان اللورد كرزن في ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ الذي قال فيه يجب ان يكون قرار مجلس العصبة الذي تمثل فيه تركيا اجماعيا فلا يمكن التوصل الى قرار من دون موافقة تركيا وقالت حتى اذا أخذت الاعمال التحضيرية (*travaux preparatoires*) بنظر الاعتبار فلا يمكن الاستفادة من

---

(47) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, p. 20.
(48) *World Court, Advisory Opinion No.* 12, p. 21.
(49) *Ibid.*, pp. 21-22.
(50) *Ibid.*, p. 22.

بيان كرزن في تفسير المادة الثالثة[٥١] . فان تلك الفقرة جزء من حطاب القاه كرزن لتقديم اقتراح وقد رفضه الوفد التركي ، ولو كانت الفقرة فهمت في حينها بالمعنى الذي حاول رشدي بك بعدئذ ان يعطيه لها فمن الصعب ان نفهم لماذا رفضها الوفد التركي اذن . وأضافت المحكمة قولها حين عرض اللورد كرزن اقتراحه بأنه في حالة فشل المفاوضات المباشرة يحال النزاع الى مجلس عصبة الامم لم تكن المادة الثالثة موجودة بعد حتى ولو بشكل مسودة ، ولم تقبل تركيا في حينه أي التزام في ذلك المضمار ولم تقبل الدعوة بموجب المادة السابعة عشرة من ميثاق العصبة . وزعمت المحكمة انه ووفق على المادة الثالثة في مؤتمر لوزان الثاني بعد خمسة أشهر من خطاب كرزن وكان الوضع القانوني قد تغير تغيرا جوهريا ولذلك فمن المستحيل تفسير هذه المادة ببيانات تتعلق بوضع سابق . وقد أكدت المحكمة انه لم يذكر ، في مسودات المادة الثالثة التي عرضها الفريقان ولا في المراسلات أو محاضر الجلسات الخاصة بتلك الفترة ، موضوع موافقة الفريقين على الحل الذي يوصي به مجلس عصبة الامم[٥٢] . لكل هذه الاسباب رفضت المحكمة تفسير الحكومة التركية للمادة الثالثة .

وقد استبعدت المحكمة أيضا امكانية الرد على تفسيرها على أساس ان الاقتراح التركي المقابل احتوى على هذه الجملة : « سيحال النزاع الى مجلس عصبة الامم » ، فأكدت المحكمة ان هذا الاقتراح المقابل لم يستثن بأية طريقة كانت قرارا نهائيا يصدره المجلس ، وقد وصف عصمت باشا في رسالته المؤرخة في ٨ آذار ١٩٢٣ الاقتراحات التركية المقابلة عن قضايا الاراضي بانها مطابقة لاقتراحات الحلفاء ، وأضافت المحكمة ان القسم الثالث من الفقرة الثانية من المادة الثالثة لم يظهر في كلا المشروعين المذكورين[٥٣] .

(51) World Court, *Advisory* No. 12, pp. 22-23.
(52) World Court, *Advisory Opinion* No. 12, p. 23.
(53) World Court, *Advisory Opinion* No. 12, pp. 23-24.

وقالت المحكمة ان الحقائق التى تلت عقد معاهدة لوزان لا تتعلق بها الا بقدر ما تلقى من ضوء عن مقاصد الفرقاء المتعاقدين ابان عقد المعاهدة ، واستشهدت بتبادل وجهات النظر الذى حدث بين الفريقين فى اجتماعات مجلس العصبة بين ٢٠ و ٣٠ أيلول ١٩٢٤ حين قبل كلاهما مقدما قرار المجلس الذى تعتبره المحكمة مؤيدا لتفسيرها للمادة الثالثة اى ان القرار نهائى وملزم(٥٤) .

وقد ادعت الحكومة التركية في برقيتها المؤرخة فى ٨ تشرين الاول ١٩٢٥ التى ارسلتها الى المحكمة مدافعة عن صحة ادعاءاتها ان المجلس نفسه شعر بأنه مضطر لسؤال المحكمة عن رأيها الاستشارى ، فقالت المحكمة يبدو ان هذا الادعاء مبنى على المبدأ القائل بأنه اذا كانت نصوص المعاهدة غير واضحة ففى الاختيار بين عدة تفاسير مقبولة يختار التفسير الذى يتضمن اقل الالتزامات للفرقاء المعنيين ، وقررت المحكمة ان ذلك المبدأ عديم الفائدة فى القضية التى امامها لان نص المادة الثالثة واضح . واشارت المحكمة الى ان نفس البرقية التركية ذكرت ان المندوب البريطانى حل المشكلة بقوله امام مجلس العصبة ان تعهدات بريطانيا السابقة حول قبولها مقدما لقراره لا تعتبر ملزمة بعد ذلك (٥٥) . ورفضت المحكمة تفسير الحكومة التركية لبيان ايمرى الذى القاه أمام المجلس فى ١٩ أيلول ١٩٢٥ لانه لم يؤثر فى الحقوق والواجبات الناتجة عن المادة الثالثة من معاهدة لوزان ولكنه لم يشر الا الى التعهدات التى كان اللورد بارمور وايمرى نفسه قد أعطياها اثناء اجتماعات المجلس السابقة وقد ألقى ايمرى ببيانه بسبب احتمال اصرار تركيا على رفضها الاعتراف بتعهدها بقبول قرار المجلس مقدما ، بعد ان يصدر المجلس قراره وفى هذه الحالة الاخيرة احتفظ ايمرى لبريطانيا العظمى بحرية العمل نفسها التى ادعتها الحكومة التركية لنفسها (٥٦) .

(45) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, pp. 24-25.
(55) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, p. 25.
(56) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, pp. 25-26.

ثم شرعت المحكمة بتفسير العبارة الايضاحية الملحقة بالسؤال الاول عن طبيعة قرار المجلس ، فقالت اذا أخذنا كلمة « تحكيم » بمعناها الواسع كقوة ملزمة للقرار الذى يصدره الفريق الثالث الذى لجأ اليه الفريقان المتنازعان فيكون القرار المطلوب قرارا تحكيميا • واضافت المحكمة انه يوجد معنى اعتيادى وضيق للتحكيم وهو الذى يستهدف تسوية الخلافات بين الدول بواسطة **قضاة** تختارهم تلك الدول بنفسها **على اساس احترام القانون** (اتفاقية لاهاى عن التسوية السلمية للمنازعات الدولية المؤرخة فى ١٨ تشرين الاول ١٩٠٧ ، المادة ٣٧) • وكان من رأى المحكمة ان النزاع موضوع البحث يعتمد فى الغالب على اعتبارات غير ذات صفة قانونية ، وقالت انه من المستحيل اعتبار المجلس ، بصفته جزء من عصبة الامم ، كمحكمة مؤلفة من محكمين[٥٧] •

وقالت المحكمة انها شعرت بوجوب عدم اعطاء اهمية الى بعض النتائج التى يسعى المبدأ القانونى لاستنتاجها من فكرة التحكيم أو الى بعض قواعد الاجراءات التى قررتها محاكم التحكيم ولكنها ستحاول الاجابة عن السؤال المقدم اليها وفقا لاعتبارات تبدو لها بصورة خاصة ملائمة للموضوع مدار البحث[٥٨] •

وقد أكدت المحكمة ان ميثاق العصبة لم يحدد حرية الفرقاء المتنازعين فى تقديم اى نزاع للتحكيم وذكرت ان الميثاق فى مادته الثالثة عشرة اشار الى معنى التحكيم المحدود ، ولكن المجلس الذى واجبه الاول تسوية النزاعات السياسية لا يعتبر فى الميثاق ممارسا لمهام التحكيم ضمن معنى المادة الثالثة عشرة • ولكن هذه الحقيقة لا تمنع لجوء المتنازعين اليه بموافقتهم لكى يصدر قرارا نهائيا وملزما فى نزاع ما • وبالرغم من ان صلاحيات المجلس فى تسوية النزاعات قد تناولتها المادة الخامسة عشرة من الميثاق التى لا يستطيع

(57) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, p. 26.
(58) *Ibid.*, pp. 26-27.

المجلس بموجبها الا اعطاء التوصيات فان هذه المادة ذكرت الحد الادنى من الالتزامات المفروضة على الدول والحد الادنى من الصلاحيات الممنوحة للمجلس . ولكن المحكمة ترى ان لا مانع يمنع الفرقاء المتنازعين من قبول التزامات ومن منح صلاحيات للمجلس أوسع من تلك المذكورة فى المادة الخامسة عشرة ، ولا سيما سلطة اصدار قرار يسوى النزاع تسوية اجبارية اذا كان الفرقاء قد عقدوا اتفاقا لهذا الغرض مقدما (٥٩) .

وقد ذكرت المحكمة بعض السوابق تعهد الفرقاء المعنيون فيها مقدما بقبول توصية المجلس وهذه الاتفاقات مساوية لمنح المجلس صلاحية اصدار قرار ، فذكرت مثال سلزيا العليا (*Official Journal*, 1921, pp. 982, 1221) وتعيين الحدود بين هنغاريا والنمسا (League of Nations, *Treaty Series*, IX, p. 204)

ثم قالت المحكمة بما ان هدف الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان هو الحصول على تسوية نهائية وملزمة لخط الحدود فان قرار المجلس وفقا لتلك المادة لا يمكن ان يعتبر مجرد توصية ضمن معنى المادة الخامسة عشرة من الميثاق لان توصية كهذه لن تسوى النزاع ، فقد تؤدى التوصية الى وضع الدولة التى لا تمتلك الاراضى المتنازعة التى حكم لها بها بخط الحدود الجديد الموصى به فى موضع ادنى من غيرها ، فلا يكون لتلك الدولة حق واقعى للاصرار على اقتطاع الاراضى المتنازعة . وقالت المحكمة ان تطبيق المادة الخامسة عشرة على موضوع البحث لم يستبعد لان صلاحيات المجلس فى التوسط والتوفيق تؤلف جزء أساسيا من واجباته . ولكن اذا فشل هذا العمل فيستطيع المجلس استعمال صلاحيته فى اصدار قرار (٦١) .

ثم شرعت المحكمة فى الاجابة عن السؤال الثانى ، فلاحظت ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان تشير الى المجلس باعتباره جزء من

(59) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, p. 27;
يسمى هذا النوع من الاتفاقات : ***compromis.***
(60) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, pp. 27-28.
(61) *Ibid.*, p. 28.

عصبة الامم • فالمجلس مؤلف من اشخاص تعينهم حكوماتهم ومنها يتسلمون تعليمات يتحملون مسؤوليتها (٦٢) • ففى هيئة مؤلفة بهذه الطريقة والتى مهمتها معالجة كل الامور ضمن صلاحيات عصبة الامم أو تؤثر فى سلام العالم فمن الضرورى والطبيعى الاشارة الى مراعاة قاعدة الاجماع • وما لم يؤيد قرار مجلس العصبة بموافقة اجماعية من الدول التى تؤلف المجلس فلا يكون لقرار كهذا درجة السلطة الضرورية ، اما اذا قيل ان من الممكن اصدار القرارات الخاصة بالقضايا المهمة بالاكثرية حتى ولو لم توجد مادة خاصة بهذا المعنى ، فقد تتعرض سمعة عصبة الامم الى الخطر • لا يكاد المرء يتصور امكانية اتخاذ قرارات عن قضايا تؤثر فى سلام العالم ضد رغبة الدول التى فى جانب الاقلية ولكنها بسبب وضعها السياسى ملزمة بأن تتحمل القسط الاعظم من المسؤوليات والنتائج (٦٣) •

وفى رأى المحكمة ان المادة الخامسة من الميثاق التى نصت على الاجماع انما نصت وفقا لتقاليد كل الاجتماعات الدبلوماسية والمؤتمرات • وتعتقد المحكمة ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان تقع ضمن حدود المبدأ المذكورة فى المادة الخامسة لا ضمن الفقرة الثانية من نفس المادة والمتعلقة بقضايا الاصول • وقد رفضت المحكمة ادعاء الحكومة البريطانية بأن ذلك المبدأ المذكور فى المادة الخامسة لا يشمل الا ممارسة الصلاحيات الممنوحة فى الميثاق نفسه ، وقالت يمكن اعتبار مبدأ الاجماع العام المذكور فى المادة الخامسة قاعدة طبيعية لهيئة كمجلس العصبة • وبالرغم من ان المشكلة موضوعة البحث تتعلق بممارسة صلاحية خارج سلطة المجلس فلا يمكن استعمالها كحجة لانقاص ضمانات قرارات المجلس •

وقد اعترفت المحكمة بأن فى استطاعة المجلس اصدار قرارات بالاكثرية فى بعض القضايا الخاصة مثل المواد ٤٤ و ١٠٧ من معاهدة لوزان (٦٤) •

(62) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, pp. 28-29.
(63) *Ibid.*, p. 29.
(64) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, p. 30.

وقد لجیء أيضا الى مبدأ الاكثرية المتفق عليه بصورة عامة فی حالة محاکم التحكيم على اساس انه يستحيل فی كثير من الاحيان الوصول الى ای قرار اذا اشترط الاجماع • وقد رفضت المحكمة الحجج والمبادیء المستمدة من نظرية التحكيم بمعناه الضيق او من تطبيقاته (٦٥) • واعترفت بامكانية اعتبار بعض الحجج التی اوردها المندوب البريطانی صحيحة فی حالة تعيين المحكمين للنظر فی قضية خاصة ولكنها قالت ان حججه غير صحيحة حين يلجأ الفرقاء المتنازعون الى هيئة موجودة من قبل ولها قواعدها الخاصة فی التنظيم والاجراءات • والمفروض ان الفرقاء المعنيين فی حالات كهذه قد قبلوا قواعد الهيئة الا اذا صرح الفرقاء المذكورون بمقاصدهم خلاف ذلك •

ثم درست المحكمة القسم الثانی من السؤال الثانی عن اشتراك مندوبی الفريقين المتنازعين فی التصويت ، فأكدت ان المادة الخامسة من الميثاق لم تتضمن حالة نزاع حقيقی بل تتناول المادة الخامسة عشرة حالات كهذه بفقراتها السادسة والسابعة اللتين اشترطتا الاجماع فی اصدار التوصيات• وقالت ان تقرير المجلس الاجماعی لا يحتاج لاقراره الا موافقة الاعضاء عدا الفرقاء المتنازعين ، ويمكن تطبيق نفس المبدأ فی الحالات المذكورة فی الفقرة الرابعة من المادة السادسة عشرة من الميثاق وفی الفقرات الثلاث الاولى التی ادخلت بين الفقرة الاولى والثانية من تلك المادة بقرار اصدرته جمعية عصبة الامم فی اجتماعها الثانی (٦٦) •

وقالت المحكمة يجب تطبيق هذه الصورة من الاجماع فی النزاع موضوع البحث • وذلك النوع من الاجماع ضروری للتوصيات ويجب ان يكون اكثر ضرورة فی حالة اصدار قرار ملزم • وقالت ان مبادیء الفقرتين السادسة والسابعة من المادة الخامسة عشرة تفی بمتطلبات القضية موضوعة البحث • وأكدت المحكمة ، ان القاعدة المعروفة بأنه لا يمكن ان يكون المرء

(65) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, pp. 30-31.
(66) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, p. 31.

منصب في قضيته الخاصة صحيحة[٦٧] . وقالت المحكمة انه من وجهة النظر الواقعية اذا اشترطت موافقة اطراف النزاع على قرار المجلس فمعنى ذلك اعطاؤهم حق الفيتو ولا يتفق هذا مع القصد المذكور في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان . وبما ان المجلس مؤلف من ممثلي الدول الاعضاء فالوضع القانوني للفرقاء المتنازعين في هذا المجلس لا يقارن بأعضاء محاكم التحكيم الذين هم مواطنون في الدول المتنازعة .

وختمت المحكمة وجهات نظرها بقولها ان ممثلي طرفي النزاع جزء من المجلس فهما مخولان وملزمان للاشتراك في مباحثاته فعليهما الاشتراك بالتصويت ولكن صوتيهما لا يؤخذان بنظر الاعتبار في التثبت من وجود الاجماع [٦٨] .

وجهات النظر التركية

لخص منير بك المندوب التركي وجهات النظر التركية عن الناحية القانونية من مشكلة الموصل في خطابه أمام مجلس العصبة يوم ٨ كانون الاول ١٩٢٥ بعد نشر رأى المحكمة الدولية ، فقال ان تفسير المحكمة للفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان غير عادل ويختلف عن المعنى الذى قصدته الدول الموقعة على المعاهدة . وأكد ان القصد من احالة النزاع الى المجلس محاولة اضافية للوصول الى اتفاق ، وهذه الاحالة بمثابة عرض دولتين لنزاعهما على المجلس للتحكيم وهما متفقتان على ان يعطى القرار بموافقتهما الخاصة ، وقد كان بيان كرزن تعهدا من الحكومة البريطانية لهذا الغرض . ولم تمنح المادة الثالثة للمجلس حقا في اصدار قرار كما لم تجعله حكما . وقال منير بك انه وفقا لميثاق العصبة لا يمارس المجلس مهام حكم ضمن معنى المادة الثالثة عشرة من الميثاق ، وباعتباره جزء من عصبة الامم لا يمكن ان يعمل كمحكمة تحكيم ، وانما هو هيئة من ممثلي أعضاء العصبة يتسلمون تعليماتهم من

(67) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, pp. 31-32.
(68) *Ibid.*, p. 32.

حكوماتهم • وفى الامكان الوصول الى تسوية النزاع بقرار يصدره المجلس بموافقة الطرفين أو بقرار حكم يقترحه المجلس لاخذ موافقتهما أو بأساليب أخرى كثيرة ممكنة(٦٩) •

وتساءل منير بك انه لو كان مؤتمر لوزان حذف مشكلة الموصل من معاهدة لوزان وطلب من لجنة الاراضى الاستمرار فى مناقشة المشكلة وفى خلال فترة انتظار اصدارها القرار تعهدت الدولتان باحترام الحالة الراهنة فهل يمكن الادعاء بأن تلك اللجنة مخولة صلاحيات حكم لا لسبب سوى ان الحدود يجب ان تكون نهائية • ولم تقصد تركيا أبدا ترك حل قضية مهمة كهذه الى مصادفات التحكيم(٧٠) •

لم يتفق منير بك مع المحكمة في قولها عن وجود وسيلتين للحل فقط : اما اتفاق بين الفريقين المتنازعين يتوصلان اليه مباشرة أو غير مباشرة بواسطة فريق ثالث واما قرار يصدر بتدخل فريق ثالث ، فزعم وجود ثلاث وسائل محتملة لتسوية النزاع : الاول حل النزاع بصورة مباشرة بين الفريقين والثانية حل النزاع بمساعدة فريق ثالث والثالثة حله بتدخل حاسم من فريق ثالث وأضاف ان هذه الوسائل الثلاثة يمكن اختزالها الى اثنتين عامتين ــ حل مباشر وحل غير مباشر •

وقال المندوب التركي ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة نصت فى قسمها الاول على الحل المباشر وفى قسمها الثانى على الحل غير المباشر ، فمن الضرورى اذن ان نقرر أى من الحلين توقعنا عند احالة المشكلة الى المجلس وقال ان الحكومة التركية لم تتوقع التدخل الحاسم لان التدخل الحاسم من فريق ثالث قريب من التحكيم • ولا يمكن استعمال التحكيم الا فى النزاعات التى تسمح به ولا يمكن ان ينفذه الا اشخاص يملكون صفات المحكمين المعينين وفق اتفاق يعقد بحرية وبوضوح ، اما المشكلة موضوعة البحث

(69) *Official Journal*, 1926, p. 122.
(70) *Ibid.*, pp. 122-123.

فتعوزها هذه الشروط الضرورية • اما اذا قيل ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة تسمح بحل النزاع بتدخل فريق ثالث فجميع الشروط الضرورية للتحكيم متوفرة • وقد استنتج منير بك من حججه ان التحكيم قد استبعد لعدم الاعتراف بحق المجلس فى استعماله بنص واضح جازم ، فان واجب المجلس الاساسى حسب أحكام ميثاق العصبة هو استعمال نفوذه فى المصالحة والوساطة • واما الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان فلم تمنح المجلس صلاحية اصدار قرار واجب القبول[٧١] •

وذكر المندوب التركى المجلس بأن الوفد التركى فى مؤتمر لوزان وافق على النص النهائى للفقرة الثانية من المادة الثالثة على افتراض ان المجلس سيعمل كوسيط بموافقة الطرفين[٧٢] • ولم يوافق على رأى المحكمة باستحالة الوصول الى تسوية نهائية بالتوسط ، فهذه الامكانية لم تستبعد كما ان امكانية عدم التوصل الى تسوية نهائية غير مستبعدة ، وهذه الامكانية الاخيرة موجودة أيضا فى الحل الذى يتطلب تصويتا اجماعيا كما ارتأت المحكمة الدولية • واعاد الى الاذهان وجود تباين بين نصوص الفقرة الثانية من المادة الثالثة كما اقترحت فى مختلف الاوقات اثناء مؤتمرى لوزان الاول والثانى وبين النص الذى أقر أخيرا فى معاهدة لوزان[٧٣] •

ولم يوافق منير بك أيضا على رأى المحكمة فى صلاحيات المجلس بأن يستعمل أولا الوساطة والمصالحة فاذا لم يفلح فى ذلك يصدر قرارا ، وقال انه يمكن للمجلس ان يعمل كوسيط أو موفق بموجب المادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة أو كحكم وفق المادة الخامسة • اما الرأى القائل بامكان تطبيق المادتين الخامسة والخامسة عشرة فى آن واحد على المشكلة موضوعة البحث (بتحديد احكام الواحدة وتوسيع احكام الاخرى) فلا يمكن اعتباره

(71) *Official Journal*, 1926, p. 123.
(72) *Official Journal*, 1926, pp. 123-124.
(73) *Ibid.*, p. 124.

قائم على أية بينة صحيحة • وتعتقد الحكومة التركية ان مجلس العصبة مؤتمر دبلوماسي وان الاجماع ضروري في احكامه ، وقد استشارت جلبير جيديل الذي تعتبره الحكومة التركية ثقة قانونيا معروفا • وقال منير بك ان دراسة رأي المحكمة الاستشاري ورأي جيديل وبيان السر دوكلاس هوك ومناقشات الاجتماع الخامس والثلاثين لمجلس عصبة الامم (٣ ـ ١٩ أيلول ١٩٢٥) أظهرت وجود نقطة اتفق عليها الجميع وهي الوساطة والمصالحة التي يستطيع المجلس بل يجب عليه القيام بها وفق المادة الخامسة عشرة من الميثاق[٧٤] • واستشهد بقول جيديل (ص ١٦ من كتيّبه) بان الاجراء الالزامي الوحيد المذكور في ميثاق عصبة الامم والممكن تطبيقه بدون اتفاق خاص بين الفرقاء هو الاجراء المذكور في المادة الخامسة عشرة، وهذا يعرف بأنه وساطة تسبقها مصالحة وتعقبها توصية تؤخذ بالاجماع أو بأكثرية بسيطة • واستشهد منير بك بالسر دوكلاس بامكانية تطبيق المادة الخامسة عشرة في مشكلة الموصل[٧٥] •

آراء فقهاء القانون الدولي

لقد بحث مشكلة الموصل بعض ثقات وأساتذة القانون الدولي[٧٦] • وقد كتب البروفسور جلبير جيديل رأيه استجابة لالتماس الحكومة التركية

---

(74) *Official Journal*, 1926, p. 125.

(75) *Official Journal*, 1926, p. 126.

(٧٦) انظر مبادىء القانون الدولي التي لها علاقة بمشكلة الموصل في Sir John Fischer Williams, "The League of Nations and Unanimity" in *The American Journal of International Law*, XIX, pp. 475-488; P. J. Baker, "The Obligatory Jurisdiction of the Permanent Court of International Justice" in *The British Year Book of International Law*, 1925, pp. 68-102; Arnold D. McNair, "The Council's Request for an Advisory Opinion from the Permancent Court of International Justice", in *The British Year Book of International Law*, 1926, pp. 1-13; R. Y. Hedges, "The Juridical Basis of Arbitration", in *The British Year Book of Internaational Law*, 1926, pp. 110-120.

وقدمه الى الحكومة التركية فى ١١ تشرين الثانى ١٩٢٥ وقد نشر بكراس • وقد ذكر ان وجهة نظر الحكومة البريطانية عن طبيعة قرار المجلس مبنية على فرضيتين : (١) ان كلمة قرار "decision" الواردة فى القسم الثالث من الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان لا يمكن ان تفهم الا بانها نتيجة العمل الذى يتخذه مجلس عصبة الامم (٢) ولا يمكن ان تفهم الا بمعنى قرار تحكيمى •

فقال البروفسور جيديل ان الفرضية الاولى لا تبررها قواعد اللغة ولا علم المنطق • فهى غير مبررة لغويا لعدم وجود سبب لنقل الكلمات من قسم الى آخر فى نفس الفقرة ، ففى القسم الثانى ذكر ان النزاع سيحال الى مجلس عصبة الامم ؛ بينما ظهرت الكلمة قرار "decision" فى القسم الثالث ، وقد اعتبرت الحكومة البريطانية كلمة "decision" بأنها مقصورة على قرار مجلس العصبة حتما • وقال وهى غير مبررة منطقيا لان كلمة "decision" ذكرت مرتين وفى كلتيهما لم تخصص بأن القرار المذكور هو قرار مجلس عصبة الامم[٧٧] • واما عن الفرضية الثانية فلم تستثن كلمة قرار التى تشير الى عمل المجلس لا لغويا ولا منطقيا تسوية مباشرة ولا أى حل آخر ، ولهذا فيجب رفض الحجة البريطانية[٧٨] •

ثم درس البروفسور جيديل معنى الفقرة الثانية من المادة الثالثة ومرماها فقال قد يكون الحل المطلوب بتسوية مباشرة أو بتدخل المجلس وان تركيا ملزمة برفع النزاع الى مجلس العصبة فى حالة فشل التسوية المباشرة[٧٩] • ولا يستطيع المجلس معالجة النزاع الا وفق الصلاحيات الممنوحة له بميثاق عصبة الامم ، وقد منحه الميثاق صلاحية التوسط لا صلاحية التحكيم[٨٠] • وقال يجب ان يسبق التحكيم اتفاق *Compromis* يتوصل اليه بحرية والحكم

(77) Gidel, *Consultation*, p. 5.
(78) *Ibid.*, pp. 6-8.
(79) *Ibid.*, p. 9.
(80) *Ibid.*, pp. 9-12.

مقيد بهذا الاتفاق • ولم تقرر المادة الثالثة التحكيم لانه لم يذكر بالتخصيص كما ذكر في المواد ٤ ٤أو ٤٧ أو ٤٨ أو ٩٢ أو ١٠٧ أو ١١٦ من معاهدة لوزان[٨١] •

وقد ذكر جيديل بعض السوابق عن تسويات تمت بوساطة مجلس العصبة مثل الحدود بين هنغاريا وجيكوسلوفاكيا وبين هنغاريا ويوغوسلافيا وتقسيم سلزيا العليا • فزعم انه لم يخول نص معاهدة لوزان ولا نص ميثاق العصبة ولا مبادىء القانون الدولي ولا السوابق مجلس العصبة في ممارسة صلاحيات التحكيم الا بموافقة الطرفين المتنازعين[٨٢] • ولم يشر الى قضية الحدود بصورة مباشرة أو غير مباشرة من بين النزاعات المذكورة في المادة الثالثة عشرة من ميثاق العصبة الخاصة بالتحكيم • ويحتاج تحديد الحدود بطبيعته الى موافقة اطراف النزاع[٨٣] • وقد ذكر حقائق أخرى لتأييد استنتاجاته مثل بيانات كرزن ورفض تركيا للتحكيم وتفسير اللورد بلفور لبيانات كرزن والموقف في لوزان يوم ٤ شباط ١٩٢٣ والتبديلات التي احدثت في نص المادة الثالثة[٨٤] •

وقد فسر جيديل قرار المجلس المؤرخ في ٣٠ أيلول ١٩٢٤ ووعد فتحي بلك بقبول قرار المجلس مقدما بأنها تشير الى أسلوب التحقيق لا الى قرار المجلس عن المشكلة ، وقال ان قرار ٣٠ ايلول ١٩٢٤ لم يحدث تغييرا

(81) Gidel, *Op. Cit.*, pp. 12-13.

لقد بحثنا في أعلاه المواد ٤٤ و ٤٨ و ١٠٧ • هذا وقد عالجت المادة ٤٧ الدين العثماني العام ونصت على وجوب احالة أى نزاع قد يحدث بين الفرقاء المختصين الى حاكم « يرجى الى مجلس العصبة تعيينه » ويقدر المجلس مكافاته • وعالجت المادة ٩٢ محاكم التحكيم المختلطة ونصت على انه اذا لم تعين احدى الحكومات المعنية عضوا لتمثيلها في المحكمة خلال شهرين من تنفيذ معاهدة لوزان فلمجلس عصبة الامم « صلاحية تعيين العضو المطلوب » • وعالجت المادة ١١٦ تصفية المجلس الاعلى السابق لصحة القسطنطينية ونصت على تعيين لجنة لذلك الغرض وذكرت انه في حالة عدم اتفاق اعضاء اللجنة يحق لكل دولة ممثلة في اللجنة عرض الامر على مجلس العصبة « ويكون قراره نهائيا » •

(82) Gidel, *Op. Cit.*, pp. 13-15.

(83) *Ibid.*, p. 15.

(84) *Ibid.*, pp. 17-25.

هي نص المادة الثالثة . وان قرارات المجلس المتخذة في جنيف وبروكسل ليست قرارات تحكيمية ولكنها قرارات وساطة وفقا للمادة الخامسة عشرة من الميثاق ، ولا تعتبر كاملة من الوجهة القانونية الا عندما يقبلها الفرقاء المعنيون . وضرورة موافقة الطرفين هذه مناقضة لفكرة التحكيم(٨٥) .

وعالج جيديل مسألة الاجماع في اصدار قرار المجلس فزعم ان المادة الخامسة عشرة من الميثاق تجيب على المسألة وأشار أيضا الى ان المادة الخامسة من الميثاق تنص على الاجماع وقال يحق لتركيا وبريطانيا العظمى التصويت بصفتهما عضوين في المجلس . وختم آراءه بقوله ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان أعطت مجلس العصبة مهمة ايجاد تسوية سلمية لقضية الحدود بين تركيا والعراق ضمن أحكام المادة الخامسة عشرة من الميثاق ووفق ما يترتب عليها من نتائج(٨٦).

وكتب كاتب بريطاني بامضاء مستعار "Nomad" مجيبا على ادعاء لجنة التحقيق بأن ولاية الموصل كانت لا تزال من الوجهة القانونية جزء من تركيا قائلا ان تركيا بامضائها معاهدة لوزان تنازلت عن كل سيادتها على الاراضي التي قد يقتطعها من تركيا خط الحدود العراقية الذي وافقت تركيا على ان تعينه عصبة الامم . وفي استطاعة تركيا ان تقدم جميع أنواع الاعتراضات ولكنها لا تستطيع الغاء دورها في معاهدة لوزان(٨٧) .

وعلق جون بي وتون وهو محامي بارز في سان فرانسسكو ، كالفورنيا على رأي المحكمة الاستشاري وأشار الى أهم نقاطه وقال ان ذلك الرأي يؤلف تقدما حقيقيا نحو ايجاد مجموعة من القانون الدستوري لعصبة الامم ، وان ميثاق العصبة يشبه دستور الولايات المتحدة وثيقة تحتوي احكاما شتى

(85) *Gidel*, *Op. Cit.*, pp. 25-29.
(86) *Ibid.*, pp. 29-33.
(87) "Nomad", "The Legal Aspects of the Mosul Question", in *United Empire*, XVI, 1925, pp. 664-665.

عامة وغامضة • ففي الولايات المتحدة كـان من الضروري تطوير الفقـه الدستوري تدريجيا بقرارات المحكمة العليا ، ويمكن تطوير قانون عصبة الامم الدستوري بنفس الاسلوب فقد خدمت محكمة العدل الدولية الدائمة هذا التطوير برأيها الاستشاري عن مشكلة الموصل بتوضيحهـا ميثـاق العصبة وتفسيره[٨٨] •

وقد اعتقد فرزيل الاستاذ في جامعة اترخت ان مشكلة الموصل مثال حسن عن التحكيم ، فقد اظهرت الفرق العميق بين أنواع النزاعات القانونية وغير القانونية ، وقال اذا بحث النزاع بصرف النظر عن السيادة فيجب اخضاع القانون للاعتبارات العامة كالانصاف والمقتضيات السياسية[٨٩] •

وقد استعرض ميشيل دي لاگروت المندوب الفرنسي الى مؤتمر الاتحاد البرلماني أعمال محكمة العدل الدولية الدائمة لسنة ١٩٢٥ فقال ان رأيها الاستشاري فتح الطرق الى سوابق لاصول مجلس العصبة في النـزاعات الدولية • وزعم ان الرأى الاستشاري أوجد مبـدأ بعدم استطاعة المجلس العمل الا كجزء من عصبة الامم وفي حدود ميثاقها ولكن ليست له صلاحية العمل كحكم حقيقي • وقد كان طلب الرأى الاستشاري سابقة ثمينة في الاستفادة من المحكمة الدولية كهيئة لتفسير ميثاق العصبة وهو وثيقة تخص جميع اعضاء العصبة ويمكن للمحكمة التي أوجدها الاعضاء تفسيرها تفسيرا يوثق به ويساعدهم على ذكر آرائهم علنا عن ذلك التفسير • وقال ان هناك جزءان من اجزاء العصبة يستطيعان القيام بمهمة التفسير وهما جمعية العصبة

---

(88) John B. Whitton, "Chronique de Faits Internatoinnaux-Societe des Nations", in *Revue Generale de Droit International Public*, VII, 1925, p. 422.

(89) J. H. W. Verzijl, "La Classification des Differends Internationnaux et la Nature du Litige Anglo-Turc Relatif au Vilayet de Mossoul", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparee*, VI, 1925, pp. 757-758.

والمحكمة الدولية ، والاخيرة أفضل للقيام بالمهمة(٩٠) •

وكتب لوى لوفور الاستاذ بكلية حقوق باريس مقالين طويلين عن مشكلة الموصل فقال انها فصل حقيقى من المسألة الشرقية التى اقلقت القرن التاسع عشر وسببت بضع حروب(٩١) • يبدو انه من الواجب ان تعطى أهمية كبرى لعامل لعب دورا كبيرا فى قضايا الحدود فى عصر ولسن وهو رغبات سكان الاراضى المتنازعة(٩٢) • وقال يجب ان يكون هناك حد ادنى من العدالة والانسانية يفرض على جميع الدول ، فاذا ظلمت الاقليات جاز لها طلب الحماية الدولية ، واذا صار الظلم لا يطاق وقد يؤدى الى انقراض الجماعات المظلومة فيجوز اللجوء الى حق الانفصال • وقد ذكر بعض الامثلة عن تدخل الدول فى الشؤون العثمانية تشبه مشكلة الموصل(٩٣) • وأكد ان الضمير الحديث يطلب المزيد من الشعور بالكرامة الانسانية وبمساواة جميع الناس أمام القانون فى حياتهم وفى حرياتهم المعنوية والمادية كأشياء ضرورية لا غنى عنها • وهذه الفكرة معترف بها فى القانون الداخلى وفى القانون الدولى وحينما يوجد سوء استعمال للقانون كما حدث فى قضايا الارمن والآثوريين والكلدانيين يجب فرض التدخل بالقمع أو بالخلع عن العرش(٩٤) •

وقد أكد كوينسى رايت استاذ القانون الدولى فى جامعة شيكاغو على الناحية السياسية من المشكلة • فقال لقد صدر قرار المجلس على الاكثر وفقا لمبادىء القومية وتقرير المصير وهى مبادىء ذاعت فى التسوية السياسية

(90) Michel de la Grotte, "La Cour Permanente de Justice Internationale en 1925", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparee*, VII, 1926, pp. 342-343.

(91) Louis Le Fur, "L'Affaire de Mossoul", in *Revue Generale de Droit International Public*, VII, 1926, p. 60.

(92) *Ibid.*, p. 95.

(93) *Ibid.*, pp. 238-240.

(94) Le Fur, *Op. Cit.*, pp. 242-243.

خلال القرن التاسع عشر كما ذاعت أكثر من ذلك منذ الحرب العالمية الاولى[٩٥] • وذكر ان اجراءات الآراء الاستشارية غير مذكورة فى دستور المحكمة ولكن ميثاق العصبة منحها ذلك ، وكذلك منحت معاهدة لوزان مجلس العصبة صلاحية التحكيم[٩٦] • وقد فسر المادة السادسة والثلاثين من دستور المحكمة بأنها تخول المحكمة اعطاء الرأى الاستشارى وان يكون لها حق القضاء الالزامى وفق معاهدات واتفاقات خاصة • وقد أعطت المادتان الثالثة والرابعة من الميثاق لجمعية العصبة ولمجلس العصبة صلاحية معالجة أى أمر ضمن حدود أعمال العصبة التى تؤثر فى سلام العالم • ولكنه طلب وضع حد لاتجاه الدول فى توسيع صلاحيات الهيئات الدولية وتعديل أصول اجراءاتها بالمعاهدات الخاصة لان هذا قد يغير طبيعة الهيئة الدولية ، واقترح ان تحمى الهيئة نفسها برفضها قبول اعباء كهذه[٩٧] • وقال ان المحكمة عالجت النواحى القانونية من مشكلة الموصل بأسلوب قانونى لم يمنعها من الاستفادة من حكمة المجلس السياسية • وذكر ان معاهدة لوزان التى أشارت بالمفاوضات ثم رفع الامر الى المجلس تتضمن اعتراف الطرفين بها ، وان مشكلة الحدود مشكلة سياسية أكثر مما هى قانونية ، وقال ان عمل المحكمة القانونى وعمل المجلس السياسى يدل على الفصل الواضح بين السلطات القانونية والسياسية[٩٨] •

ويعتقد هربرت وتيكر برگز استاذ العلوم السياسية السابق فى جامعة جونز هوبكنز ان المجلس لم يعمل بصفته جزء من عصبة الامم بل كحكم خاص من

(95) Quincy Wright, "The Mosul Question", in *The American Journal of International Law*, XX, p. 455.

(96) *Ibid.*, p. 458.

(97) Quincy Wright, *Op. Cit.*, pp. 459-461.

(98) *Ibid.*, pp. 463-464.

دون اتفاق سابق للتحكيم Compromis[٩٩] • وزعم ان جميع تفاسير المادة الثالثة مناقضة للمبدأ القانونى : التسامح عند الشك *in dubio mitius* ولتفسير هذا المبدأ استشهد بـ Oppenheim's *International Law*, 3rd ed., (London, 1920), p. 702. عن تفسير المعاهدات فقد قال اوبنهايم يجب تطبيق هذا المبدأ فى تفسير المعاهدات كما يلى : « اذا كان معنى النص غامضا يفضل المعنى الاخف على الفريق الذى يتحمل الالتزام أو الاقل تدخلا فى سيادة ذلك الفريق الاقليمية والشخصية أو الاخف تقييدا للفرقاء المعنين »[١٠٠].

وقد اعتنق ليون كرتيانسكى أحد طلاب جيديل وجهة نظر استاذه فقال انه من المؤسف ان لا يطبق مجلس العصبة القانون تطبيقا دقيقا ، وارتأى انه من الصعب ان تذكر قضية الموصل كمثل على العدالة بل انها سابقة خطيرة فى تاريخ العلاقات الدولية الحديثة[١٠١] • وزعم ان تركيا محقة ادبيا وقانونيا[١٠٢] •

واعتقد بيتر بوملى أحد خريجى جامعة اترخت ان الحكم فى قضية اراضى الموصل يمثل طريقة حديثة فى نيل السيادة على الاراضى غير الاحتلال والاقتطاع والضم وما شابه ذلك ، وهذه القضية مثال نموذجى لتسوية نزاع يخص الاراضى على أساس اعتبارات أخرى غير الاعتبارات القانونية • وقال انه من وجهة نظر القانون الدولى كانت ولاية الموصل دائما جزء لا يتجزأ من تركيا ولكن وفقا للاعتبارات الاخرى غير القانونية أعطى المجلس الولاية للعراق • وقد استلزم قرار المجلس عقد معاهدة للتنازل عن الاراضى بين

(99) Herbert Whittaker Briggs, "L'Avis Consultatif No. 12, de la Cour Permnente de Justice Internationale dans l'Affaire de Mossoul", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparee*, VIII, 1927, p. 631.

(100) Briggs, *Op. Cit.*, p. 640.

(101) Leon Crutiansky, *La Question de Mossoul devant le Conseil de la Societe des Nations*, p. 113.

(102) *Ibid.*, p. 117.

تركيا والعراق بغية نقل السيادة • وقال انه لا يحبذ الطريقة التي تمت بها تسوية مشكلة الموصل في تسوية النزاعات الدولية سلميا • وقد عارضت تركيا من البداية الرأي القائل بان الفرقاء المختصين حين صاغوا المادة الثالثة من معاهدة لوزان توقعوا قرارا اجباريا يصدره مجلس العصبة من دون موافقة الطرفين • ففي ظروف كهذه كان للمعاهدة الاخيرة أهمية كبيرة خاصة لان سيادة العراق الاقليمية على ولاية الموصل لم ترتكز الا على معاهدة التنازل عن الاراضي المؤرخة في ٥ حزيران ١٩٢٦[١٠٣].

الخاتمة

يبدو من وجهة النظر الفنية الخالصة للقانون الدولي التقليدي المحافظ ان ولاية الموصل كانت تحت السيادة التركية قبل امضاء معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ • ولكن تركيا تنازلت عن حقوقها في الولاية بالمادتين الثالثة والسادسة عشرة من المعاهدة المذكورة ، وبقي تنازلها معلقا حتى أصدر مجلس العصبة قراره في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ باعطاء ولاية الموصل للعراق ويجب اعتبار قرار المجلس ذا أثر رجعي يشمل الفترة المبتدئة بامضاء معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ •

ويبدو أيضا ان المادة الثالثة من معاهدة لوزان واضحة وان قرار المجلس نهائي وملزم للطرفين والا فقد يبقى النزاع معلقا من دون حل الى ما لا نهاية • وقد منحت هذه المادة مجلس العصبة صلاحية التحكيم ، وعمل المجلس كحكم لا كجزء من عصبة الامم ومن غير اعتبار للميثاق • تقول القاعدة العامة السائدة في محاكم التحكيم انه تكفي الاكثرية البسيطة في التصويت لاصدار قرار المحكمين ، ولا يجوز اشتراك اطراف النزاع بالتصويت لانه لا يجوز لمتقاض ان يكون قاضيا في قضيته الخاصة •

يرى كاتب هذه السطور ان القانون الدولي مجموعة من التدابير

(103) Pieter Elias Johannes Bomli, *L'Affaire de Mossoul*, pp. 244-245.

والقواعد تفرضها الدول القوية على الشعوب الضعيفة كقواعد أخلاقية لسلوكها فى علاقاتها الدولية • ولكن يجب ان يعتبر القانون الدولى من جهة أخرى كائنا حيا يتطور ويتغير خلال سير التاريخ ويجب ان يصبح مبدأ تقرير المصير والاعتبارات الانسانية بدعا في القانون الدولى لتبرير حق الانفصال والتدخل الخارجى • وعلى كل حال فالناحية القانونية من مشكلة الموصل نقطة ثانوية فى القضية كلها ، لان الاعتبارات الاخرى الجغرافية والاقتصادية وما شابهها أهم بكثير فى تقرير مصير الولاية •

يبدو لكاتب السطور ان ميثاق العصبة الذى سبب بعض الاضطرابات فى معالجة الناحية القانونية من المشكلة مختصر كثيرا وغامض فى كثير من الوجوه ، وقد كان هناك شك عن صلاحيات المجلس وأصول اجراءاته بسبب غموض الميثاق • وقد استفاد واضعو ميثاق الامم المتحدة من خبرتهم عن عصبة الامم فحاولوا ايضاح بعض النقاط ، فمثلا صيغت المادة السابعة والعشرون من ميثاق الامم المتحدة بوضوح أكثر وهى تتناول أصول اجراءات مجلس الامن وقد نصت على ان قرارات مجلس الامن فى الامور الاجرائية تتم بتصويت ايجابى من سبعة أعضاء من مجموع أحد عشر وان قرارات مجلس الامن فى الامور الاخرى تتم بتصويت ايجابى من سبعة أعضاء من ضمنهم الاعضاء الدائمون (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى والمملكة المتحدة وفرانسا والصين) ولكن طرف النزاع يمتنع عن التصويت •

الفصل الثامن

الرأي العام العراقي ومشكلة الموصل

لم يقتصر بحث مشكلة الموصل على مجلس العصبة ومحكمة العدل الدولية الدائمة والهيئات الرسمية الاخرى بل بحثتها أيضا جماعات كثيرة من الناس في كثير من الاقطار • وقد عبرت تلك الجماعات عن آرائها بالبيانات والمناشير والمقالات وبأساليب أخرى كثيرة • يتناول هذا الفصل الرأى العام في العراق وتتناول الفصول الاخرى الرأى العام في بعض الاقطار المهمة غير العربية •

موقف العراقيين المعادى من الاتراك

حين كان يجرى بحث مشكلة الموصل في لوزان والقسطنطينية وبروكسل وجنيف كانت أكثرية العراقيين غضبى غضبا شديدا من الاتراك جيرانهم وأخوانهم في الدين • وكانوا يتذكرون حكم العثمانيين الغاشم واستبدادهم ومحاولتهم تتريك العرب • وكانوا يخشون من احتمال اتفاق بريطانيا العظمى وتركيا على حسابهم ، وكانوا واثقين من انهم سيدفعون ثمنا غاليا لولاية الموصل وقد دفعوه فعلا • وقد نشر ب• ط• سعد أحد العراقيين كراسة صغيرة معلقا على المذكرة التى قدمتها بريطانيا في مؤتمر لوزان فقال ان البريطانيين اقترفوا هفوة بالتفريق بين النصارى العرب واخوانهم المسلمين العرب لان لا دين يفرق الاقوام عن عنصرهم وتابعيتهم[1] • وقد هاجم

---

(١) ب• ط• سعد ، **قضية الموصل في مؤتمر لوزان** ، ص‌ص ٤ ـ ٥ •

الاتراك واحصائياتهم التي قدموها في لوزان وقال ان الاتراك عجزوا عن ترتيب أمر واحد واتقانه الا تحاملهم على العرب واستبدادهم بهم ونفي كبارهم وشنق زعمائهم[٢] . وقد لام الاتراك لادعائهم انهم شعب شرقي ويواصلون ظلم جارتهم الشرقية الفتية العراق والتي تربطهم بها جامعة الدين والعادات ويجبرونها على الاستنجاد بدول اجنبية غربية[٣] . ثم سأل الكاتب الاتراك هل تناسوا الروابط الدينية والشرقية التي تربطهم بالعرب وذكرهم بشنقهم الزعماء الاحرار ونفيهم ابناءهم البواسل وذكرهم بدفاع أكثرية العرب عنهم ضد الاوربيين في الحرب العالمية الاولى ظانين ان ميثاقهم الوطني عهد مقدس منهم وقال ان الاتراك سعوا في التقرب الى البلاد الاوربية على اكتاف العرب[٤] .

في أواخر مايس ١٩٢٣ القى الملك فيصل خطابا في مدينة الموصل تساءل فيه هل نسي الاتراك ان ديار بكر وارفة وماردين عربية في جوهرها فيحق للعراق والحالة هذه ان يطالب بتلك المنطقة اذا طالب الاتراك بولاية الموصل بسبب وجود قليل من التركمان في اربيل وكركوك ، ولكن العراق لن يقدم هذا الطلب بل يرجو ان يمنح الاتراك عرب الاناضول الحريات الشخصية التامة التي يتمتع بها اتراك العراق[٥] .

وقد ذكرت جريدة **الموصل** التي تصدر في مدينة الموصل ان تركيا في حاجة الى الرأسمال الاجنبي وقد قامت بمناورات من أجل التوصل الى اتفاق اقتصادي مع بريطانيا العظمى للحصول على قرض يكون فائضه ومقداره ملائما لتركيا[٦] .

---

(٢) **المصدر نفسه** ، ص ٨ .
(٣) **المصدر نفسه** ، ص ١٣ .
(٤) سعد ، **قضية الموصل** ، ص ص ٢٣ ــ ٢٤ .
(٥) **العراق** ، ٣٠ مايس ١٩٢٣ . *Current History*, XVIII, p. 883.
(٦) جريدة **الموصل** ، ١٠ مايس ١٩٢٤ .

موقف المجلس التأسيسى العراقى

اجتمع المجلس التأسيسى العراقى فى ربيع ١٩٢٤ لمناقشة المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٢ • وفى نفس الوقت التأم مؤتمر القسطنطينية لبحث قضية الموصل • وقد دامت مناقشات المجلس التأسيسى عدة أشهر وواصل اعضاؤه الاشارة الى مشكلة الموصل من البداية الى النهاية ، وقد أكدوا ان ولاية الموصل عراقية وعربية ومهمة للعراق • وكان نواب لواء الموصل متحمسين فى التأكيد على هذه النقطة ، وقال بعض النواب ان الموصل هى العراق والعراق هو الموصل[٧] • وقد قال ياسين الهاشمى زعيم المعارضة فى خطاب طويل بعدم عقد معاهدة مع بريطانيا العظمى ما لم يوقن العراق من احتفاظه بولاية الموصل[٨] • وأكد نائب كردى بأن الاكراد لا يريدون الانفصال من العراق لانهم لا يستطيعون العيش من دون العراق ، ولكنهم يطالبون بحقوق الاقليات مثل الامتيازات الادارية[٩] • وأعلن كثير من النواب بأن الشعب العراقى مستعد للتضحيات واقترحوا على الحكومة العراقية تهيئة التدابير والقوانين الضرورية للتجنيد الاجبارى • وأكدوا على أهمية الجنود والنقود فى الدفاع الوطنى[١٠] • وقد أخبرت الحكومة العراقية المجلس عن اهتمامها بقضية الموصل وأعلنت انه اذا لم يحتفظ العراق بولاية الموصل فلن تكون هناك حكومة عراقية ولا مناقشة معاهدة تعقد مع بريطانيا العظمى[١١] • وقد اعتقد بعض النواب ان بريطانيا العظمى تساوم العراق وتهدده لكى تضطره على الموافقة على أعباء المعاهدة العراقية ـ البريطانية الثقيلة وقد شعروا ان العراق سيضحى كثيرا من أجل الاحتفاظ بولاية الموصل

---

(٧) **مجموعة مذاكرات المجلس التاسيسى العراقى** ، ص‌ص ٣٤ ، ٤١ ، ٤٤ ـ ٤٦ ، ٤٨ ـ ٥٠ ، ٧٢ ـ ٧٣ ، ١٠٩ ، ٣٤٤ ، ٣٥٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٤ •

(٨) **المذاكرات** ، ص‌ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠ •

(٩) **المذاكرات** ، ص ٣٤٣ ـ ٣٤٤ •

(١٠) **المذاكرات** ، ص‌ص ٤٣ ، ٤٩ ، ٨٢ ، ٨٥ ـ ٨٦ ، ٣٤١ ، ٣٤٤ ، ٣٧٢ •

(١١) **المذاكرات** ، ص‌ص ٣٢ ـ ٤٧ ، ٨٥ •

وان العراق مضطر تحت ضغط الظروف لقبول المعاهدة من أجل الموصل[١٢] .

واشار نائب من لواء الموصل الى اهمية نفط الموصل وفحمها وزئبقها وكبريتها وقال ان هذه المعادن حيوية لمستقبل العراق الاقتصادى وأكد على أهمية الموصل العسكرية للعراق [١٣] . واكد نائب آخر على اهمية نفط الموصل لبريطانيا العظمى ورجا ان تدافع عن حقوق العراق فى كل مؤتمر وفي اجتماعات مجلس عصبة الامم[١٤].

وقد طالب كثير من النواب ومنهم نواب اربيل وكركوك بتأجيل مناقشة المعاهدة العراقية ـ البريطانية حتى تحل مشكلة الموصل [١٥] . ولكن ياسين الهاشمي قال ان هذا الطلب خطر على مستقبل العراق [١٦] ، وقد قدم هو وانصاره مشروع قرار بالموافقة على المعاهدة مع تحفظات كثيرة منها ان تعطى بريطانيا ضمانا بالدفاع عن حقوق العراق في ولاية الموصل جميعها [١٧] . وقدم مؤيدو الحكومة مشروع قرار بقبول المعاهدة مع تحفظات قليلة منها . تصبح هذه المعاهدة واتفاقياتها لاغية لا حكم لها اذا لم تحافظ حكومة بريطانيا على حقوق العراق فى ولاية الموصل باجمعها[١٨]، وقد وافق عليه المجلس . ثم ناقش المجلس التأسيسى مشروع الدستور . وقد نصت المادة الثانية على ان العراق دولة ذات سيادة مستقلة حرة **ملكها لا يتجزأ ولا يتنازل عن شيء منه** وحكومته ملكية وراثية وشكلها نيابي ، واقترح احد نواب لواء الموصل ان يعلن بصراحة في هذه المادة ان العراق مؤلف من ثلاث ولايات : البصرة

---

(١٢) المذاكرات ، ص‌ص ٣٥٧ ، ٣٦٨ ، ٤٢٧ .
(١٣) المذاكرات ، ص‌ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦ .
(١٤) المذاكرات ، ص‌ص ٤١٢ ـ ٤١٣ .
(١٥) المذاكرات ، ص‌ص ٣٤٢ ـ ٣٤٣ ، ٣٥٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٧٦ ـ ٣٧٧ ، ٣٨٠ ـ ٣٨١ ، ٣٩٠ ـ ٣٩١ ، ٤١٧ ـ ٤٢٠ .
(١٦) المذاكرات ، ص‌ص ٤٢١ ـ ٤٢٢ .
(١٧) المذاكرات ، ص ٤٣٥ .
(١٨) المذاكرات ، ص‌ص ٤٤٠ ـ ٤٤١ .

وبغداد والموصل [19] .

الرأى العام قبل مجىء لجنة التحقيق وفى اثناء تحقيقها

منذ أوائل حزيران ١٩٢٤ بدأت الدعوة السياسية ضد تركيا تتبلور . نشرت جريدة **الموصل** مقالة بعنوان « صفحة سوداء ، من تاريخ الترك فى الموصل » ذكرت فيها الناس عن الايام الاخيرة للحكومة التركية فى الموصل ، عن شنق آبائهم وابنائهم واقربائهم ورميهم بالرصاص ، عن الوباء ومجاعة شتاء ١٩١٧ ، عن السجون التى غصت بمعارضى الاتراك وعن عجرفة وفساد الضباط الاتراك وقد ذكرت الصحيفة قراءها خاصة باولئك الذين صلبوا لاختطافهم الاطفال وذبحهم وبيعهم لحمهم مؤكدة ان سبب تلك الفضائع حكومة الاتراك السيئة وحذرت الناس من اخذ الموصل ثانية الى الجزار ليذبحها وقالت ان ارجاع الموصل الى تركيا معناه اعطاء ٤٠٠,٠٠٠ شخص الى الدمار والموت [20] .

وفى خطاب القاه الملك فيصل فى الموصل اعلن ان ولاية الموصل جزء لا يتجزأ من العراق ، ولن تستطيع حكومة بغداد ان تعيش يوما واحدا بدونها وأكد ان لمشكلة الموصل علاقة بالسلام فى الشرق الاوسط وفى الشرق كله ، واعرب عن اعتقاده بطمع الاتراك بنفط الولاية ومعادنها ، ورجا ان يكافح سكان الموصل لاستقلال العراق التام ومن ضمنه الموصل [21] .

حزب الاستقلال العراقى والموصل :

فى اول أيلول ١٩٢٤ الف حزب الاستقلال العراقى فى مدينة الموصل بغية الدفاع عن حقوق العراق فى ولاية الموصل وقد اذاع الحزب انه يعتمد على عطف العالم المتمدن ولا سيما الشعب البريطانى على قاعدة المصلحة المتبادلة والمساواة بين الشعبين العراقى والبريطانى [22] . وقد نشر الحزب

---

(١٩) **المذاكرات** ، ص ص ٤٦٢ - ٤٦٤ ، ٤٦٦ .
(٢٠) جريدة **الموصل** ، ١٦ حزيران ١٩٢٤ .
(٢١) جريدة **الموصل** ، ١٨ كانون الاول ١٩٢٤ ؛ **المفيد** ، ١٩ كانون الاول ١٩٢٤ .
(٢٢) **العراق** ، ٩ أيلول ١٩٢٤ .

جريدة **العهد** كلسان حاله وقد ظهر العدد الاول فى ٢٠ كانون الثانى ١٩٢٥ • وقد اذاع الحزب بيانه فى العدد الثانى الصادر بعد اسبوع •

وقد ذكر الحزب فى بيانه الشعب العراقى كيف تجاهل الاتراك الذين حكموا العراقين عدة اجيال حقوقهم وقتلوا رجالهم الاعزاء واحتقروا أشرافهم وأذلوا رؤساءهم وصادروا أموالهم • وأعاد الى الاذهان نفى فريق كبير من ابناء الحلة الى الاناضول مشاة حفاة عراة وقتل احد الضباط الاتراك لما يزيد على الثلاثمائة منهم ، وكيف اخذ الاتراك العراقين الى اليمن والروملى والدردنيل وغاليسيا للدفاع عن الاتراك وكيف قتلوا الكثيرين منهم قبل وصولهم نصيبين ، وذكر البيان العراقين كيف جمع الاتراك الغلال والذخائر وارسلوها الى الالمان فسبب ذلك مجاعة الموصل وخطف الاطفال وذبحهم • واعاد الى الاذهان كيف رفض الاتراك اعتبار اللغة العربية (لغة القرآن الكريم) لسانا رسميا فى المدارس والمحاكم ، وذكر ان العراقين لا يزالون يتذكرون كيف كانوا يدعون الله للخلاص من تركيا وموظفيها القساة ، وذكر الالفاظ البذيئة والكلمات المحقرة التى كانوا يقذفون بها العرب مثل « خائن عرب ، پيس عرب » • كما ذكر ان الكتاب الذى نشره الاتراك بعنوان **قوم جديد** كتاب الحادى واكد ان تركيا ضد الدين وقد الغت الخلافة والمحاكم الشرعية والمدارس الدينية وصادرت الاوقاف الاسلامية • وقد حث البيان العراقين ان يعلنوا امام لجنة التحقيق انهم عراقيون وعرب مستعدون للتضحية بحياتهم تحت الراية العراقية من اجل الاستقلال التام • وقد وصم البيان مؤيدى تركيا بالخيانة ووصف الخبراء الاتراك الذين انضموا الى المساعد التركى الملحق باللجنة بعدم الشرف • وختم البيان بهذه الكلمات : فلتحى الموصل عراقية عربية ، ولتحى عصبة الامم العادلة ولتسقط مطالب الاتراك الغاشمة وليعش العراق مستقلا استقلالا تاما [٢٣] • وقد ذكرت **العهد** فى

(٢٣) **العهد** ، ٢٧ كانون الثانى ، ١٩٢٥ ؛ **العراق** ، ٢ شباط ١٩٢٥ •

مقالة افتتاحية بعنوان « الى لجنة الحدود الاممية » ان العراقين يجهلون قضية تدعى قضية الموصل لان الموصل كانت ولا تزال مدينة عربية [٢٤] .

وقد وزع الحزب منشورا على الطلاب العراقين يحثهم على اجابة اى سؤال عن الموصل بالقول ان الموصل (رأس العراق) عربية ومن يفكر منا في فصلها عن العراق خائن لوطنه وعنصره وقومه ويستحق الموت ولعنة الشعب [٢٥] .

وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥ نشرت **العهد** مقالا يتناول رغبة الاتراك في الحصول على نفط الموصل وذكرت في حقل « لا تصدق » : اذا قيل لك ان العراقين عامة والموصليين خاصة يستبدلون ملكية ابن بنت الرسول فيصل برئاسة جمهورية الرئيس مصطفى كمال اللاديني ـ لا تصدق [٢٦] .

حدث مرة ان جواد باشا المساعد التركي للجنة التحقيق لم يحضر يوم الجمعة للصلاة فكتبت **العهد** انه لا ديني وان تصرفه يشير الى نبذ الاتراك للدين . وقد نشرت مقالا بعنوان « النساء التركيات والرجال الافرنج ، لادينية الحكومة التركية » اشارت فيه الى ان تركيا اصبحت لادينية [٢٧] . ونشرت **العهد** ايضا صورة كاريكاتورية لشاب (تركيا) يريد تقييد فتاة (الموصل) وهي تحاول الافلات في يده لانها تعتبره وحشا يريد ان ينقض عليها[٢٨] .

في ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٥ الف بعض الموصليين « لجنة الدفاع الوطني » لتأييد حزب الاستقلال العراقي في الدفاع عن حقوق العراق في الموصل وهي مكونة من اكثر من مائة وخمسين شخصا من المسلمين والمسيحيين وفيهم رجال الدين والاعيان والاشراف والوجوه والرؤساء الروحانيون والادباء والخطباء والمفكرون وعلية القوم وغيرهم . وكان منهاجها الاحتفاظ بولاية

---

(٢٤) **العهد** ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ .
(٢٥) أعار الدكتور مجيد خدوري كاتب هذه السطور نسخة من المنشور المذكور .
(٢٦) **العهد** ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥ .
(٢٧) **العهد** ، ٣ شباط ١٩٢٥ .
(٢٨) **العهد** ، ١٩ شباط ١٩٢٥ .

الموصل كجزء لا يتجزأ من العراق ، ثم شرعت في تأسيس فروع لها في جميع المدن المجاورة [٢٩] .

وفي خطاب القاه احد اعضاء اللجنة ذكر ان الاتراك اساؤا الى سمعة الموصليين امام العالم بادعائهم ان الموصليين لا يزالون يكاتبونهم ويخابرونهم واكد ان الاتراك يكذبون وان الموصليين يأبون ان يروا منهم شخصا حتى ولو في المنام[٣٠] وقد زارت لجنة الدفاع لجنة التحقيق واكد احد اعضائها ان مدينة الموصل عربية وان أقضية الموصل كردية وعربية وان الشعب يؤيد العراق وقد جاهدوا في السابق من اجله[٣١] . وقد قام حزب الاستقلال ولجنة الدفاع بتنظيم المظاهرات بين الطلاب والجمعيات [٣٢] . وقد نال كلاهما تأييد وتشجيع الاحزاب السياسية والجمعيات والافراد في مختلف انحاء العراق [٣٣] .

تعبيرات اخرى عن الراى العام :

في ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٥ قدم حزب الامة في بغداد مذكرة طويلة جدا الى لجنة التحقيق تحتوي على بحث القضية العربية والثورة العربية ضد الاتراك مع حجج جغرافية وتاريخية وسياسية وقومية واقتصادية وعسكرية [٣٤] . وقد ختمت المذكرة بالقول ان الموصل جزء لا يتجزأ من العراق . واعلن الحزب عن معارضته لمطالبة حكومة أنقرا غير العادلة بضم ولاية الموصل واكد بأن لا توجد قوة في العالم تستطيع قطع الموصل رأس العراق مادام العراقيون على قيد الحياة . وقال الحزب انه يقدم المذكرة آملا ان

---

(٢٩) **الموصل** ، ٢٧ كانون الثاني ؛ **العهد** ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ ؛ **العالم العربي** ، ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٣٠) **العهد** ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٣١) **العهد** ، ٨ شباط ١٩٢٥ .

(٣٢) **العهد** ، ٥ شباط ١٩٢٥ . كان وزير الداخلية العراقية قد منع المظاهرات يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٣٣) **العهد** ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥ ؛ **العراق** ، ٢ ، ٣ شباط ١٩٢٥ .

(٣٤) **العالم العربي** ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٣١ كانون الثاني ، ١ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٧ ، ٢٨ ، شباط ، ١ ، ٣

تعامل اللجنة العراقيين بالعدل ضد الظالمين (٣٥) .

وفي نفس الوقت عقدت جمعيات الاطباء والصيادلة اجتماعات في بغداد لبحث الوضع الصحي في العراق لمقارنته بالوضع الذي كان تحت حكم الاتراك ولتهيئة مذكرات تقدم للجنة التحقيق . وقد ذكرت جمعية الاطباء في مذكرتها تحسن الصحة العامة تحت الحكم الوطني وأيدت مطالبة العـراق بماردين ونصيبين وسعرت وجزيرة ابن عمر . واشارت جمعية الصيادلة في مذكرتها الى انه كان في بغداد تحت الحكم العثماني تسعة صيادلة فقط ولكن يوجد ثلاثون في سنة ١٩٢٥ . واضافت انه كان على الطلاب ان يدرسوا الصيدلة في القسطنطينية تحت ظروف صعبة ولكن توجد مدرسة للصيدلة في بغداد سنة ١٩٢٥ (٣٦) .

وقدم ثلاثمائة موصلي من المقيمين في بغداد مذكرة الى لجنة التحقيق معلنين ان الموصل جزء لا يتجزأ من العراق وبمثابة الرأس من الجسد (٣٧) .

ونشرت جريدة **المفيد** مقالا افتتاحيا بعنوان « السياسة التركية الغاشمة بالامس واليوم » ذكرت فيه ان العرب لم ينسوا بعد مصارع شهدائهم الذين ذهبوا ضحية الجور التركي ولا تلك الفضائع والمنكرات التي تألف منها للترك تاريخ اسود . وطالبت بقية البلدان العربية التي لا يزال العلم التركي يخفق فوق اصقاعها ، وأملت ان الاتراك تعلموا درسا من سياستهم الخرقاء سياسة تتريك العناصر غير التركية التي جرت عليهم النوائب والمصائب . وقالت الجريدة ان العرب ظنوا ان الاتراك سيحترمون ميثاقهم الوطني ولكنهم سرعان ما داسوه بالاقدام فشرعوا يطالبون بالموصل اشد البلاد العربية عروبة (٣٨) .

وقالت **العالم العربي** ان القضية العراقية تمثل الحياة أو الموت للعراق وسيتمسك العراقيون بحقوقهم ضد اية قوة وانهم مستعدون لافتداء مصلحتهم

(٣٥) **العالم العربي** ، ٤ آذار ١٩٢٥ .
(٣٦) **العالم العربي** ، ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٥ .
(٣٧) **العالم العربي** ، ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٥ .
(٣٨) **المفيد** ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٥ .

بالارواح ، فانتزاع ارواحهم اسهل من انتزاع حقوقهم وجعلهم عرضة اللهوان والذل وموضوعا للعنة الاحفاد والاجيال المقبلة[٣٩].

ونشرت **الموصل** مقالا بعنوان « من هي عصبة الامم - الموصل ترحب باللجنة الامية ، فأكدت ان الموصل عربية وعراقية روح العراق وقلبه ويستحيل على الجسد ان يعيش اذا فصل الروح والقلب منه [٤٠].

وقد أبرق رؤساء الطوائف المسيحية الى قداسة البابا وكرادلة لندن وبروكسل وفينا وبودابست يحتجون على مطالب الاتراك الاشعبية ويستنجدون بهم لدى عصبة الامم لصيانة ولاية الموصل لان الموصل هي الملجأ الوحيد لعشرات الآلاف من مهاجرى مسيحيي العالم الشرقي[٤١].

وفي حزيران ١٩٢٥ ألف جماعة من الموصليين حزبا باسم الحزب الوطني لمقاومة الدعاية الضارة بالوحدة العراقية والسعي وراء استقلال العراق استقلالا تاما [٤٢] .

الآراء الكردية :

في اول تشرين الاول ١٩٢٤ ارسلت الجمعية الكردية في السليمانية الى مجلس عصبة الامم مذكرة تعارض فيها المطالب التركية في ولاية الموصل وانكرت وجود اية علاقة بين الاكراد والاتراك سوى الدين ، فلما اصبحت تركيا لا دينية لم تبق اية رابطة على الاطلاق . وقد شكت الجمعية من تتريك اكراد تركيا ومن معاملتهم الجائرة . وقد وصفت المذكرة اعطاء ولاية الموصل الى تركيا كجريمة ضد الحقوق الانسانية عامة وضد حقوق الاكراد خاصة . وختمت المذكرة بالالتماس من مجلس العصبة ان يساعد على تحسين حالة شعب منسي ومهجور لكي يكون عنصرا يخدم السلم والرقي في الشرق الادنى

---

(٣٩) **العالم العربي** ، ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٥ .
(٤٠) **الموصل** ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ .
(٤١) **العالم العربي** ، ٣ شباط ١٩٢٥ .
(٤٢) **الموصل** ، ١ حزيران ١٩٢٥ .
(٤٣) **العالم العربي** ، ٤ آذار ١٩٢٥ .

بالتفاهم مع مجاوريه من الارمن والكلدان والعناصر الاخرى [٤٣] .

وقد اجاب الاستاذ رفيق حلمى المؤرخ والمربى الكردى واحد أعوان الشيخ محمود سابقا على اسئلة المؤلف عما اذا كانت هناك جماعة من الاكراد طالبت بتأسيس حكومة كردية وطنية تحت الانتداب البريطانى فقال نعم وهذه الجماعة مؤلفة من المثقفين ورؤساء العشائر والاسر الكبيرة وقد اشتغلوا سرا فى العراق وفى خارجه من أجل الاستقلال الكردى وذلك منذ أيام الامبراطورية العثمانية وأضاف ان اولئك الاكراد بنوا مطالبهم على معاهدة سيفر . وقال كانت هناك جماعة كردية أخرى من رجال الدين وموظفى الحكومة وضباط الجيش العثمانى وقد أيدت تركيا فأما رجال الدين فكانوا متأثرين بالعاطفة الدينية وأما الموظفون والضباط فكانوا مدفوعين بمصالحهم الشخصية . واضاف الاستاذ رفيق حلمى بأن الذين أيدوا العراق كانوا فى الغالب من التجار والملاكين وقد كانوا متأثرين بالاسباب الاقتصادية . وقال انه يعتقد ان اكراد لواء الموصل كانوا تحت نفوذ بريطانيا العظمى . وذكر ان الجماعة الوحيدة المهمة من الاكراد الذين كافحوا من اجل الاستقلال هى جماعة الشيخ محمود . وقال انه كانت هناك جماعة مسلحة من الاكراد والاتراك فى رواندوز تحت قيادة ضابط جركسى مصرى (عثمانى) اسمه على شفيق بك المصرى ويعرف باسم اوز دمير بك ، وقد نشرت هذه الجماعة الارهاب[٤٤]. والدعوة لتركيا منذ أيام مؤتمر لوزان ولكن القوات العراقية قمعتها قبل مجىء لجنة التحقيق .

التعليقات العراقية على تقرير اللجنة سنة ١٩٢٥

استقبلت الصحافة العراقية تقرير اللجنة باحساسات مختلفة : غضب على نتائج اللجنة النهائية وأمل بأن تدافع بريطانيا عن حقوق العراق فى الموصل

(٤٤) كنتيجة لنشاط جماعة الاقلية فى ولاية الموصل التى أيدت تركيا وجربت الارهاب كسلاح سياسى اضافت الحكومة العراقية سنة ١٩٢٤ المادة الرابعة عشرة الى الفصل الثانى عشر من قانون العقوبات البغدادى لمعاقبة الارهاب والاغتيال السياسى .

هام مجلس العصبة عند بحث التقرير وتفاؤل بقرار المجلس المنتظر .

حاولت جريدة **العراق** ان تدحض رأى اللجنة بأن تركيا اكثر استقرارا من العراق فقالت ان تاريخ الامبراطورية العثمانية يظهر انه كانت هناك دائما ثورات وانقلابات واستشهدت بالثورة الكردية فى سنة **١٩٢٥** لكى تثبت ان تركيا الحديثة لا تختلف عن الامبراطورية العثمانية (٤٥) .

ونشرت جريدة **الموصل** مقالا افتتاحيا بعنوان « الموصل وتقرير الوفد الاممى » ايدت فيه تمديد مدة الانتداب لخمس وعشرين سنة لتشجيع الرأسمال الاجنبى على دخول العراق فقالت ان دولاب العمل قد وقف تمام الوقوف وكسدت الاسواق التجارية كسادا لا مثيل له لعدم ائتمان الشركات الاجنبية من ادخال رؤوس أموالها الى العراق لان المعاهدة العراقية ـ البريطانية قصيرة الامد لا تطمئنهم اما اذا امتدت المعاهدة الى خمس وعشرين سنة تتقاطر تلك الشركات على العراق تقاطر الفراش على السراج (٤٦) .

ونشرت **العراق** مقالا شديدا عنوانه « تقرير الموصل تقرير أخرق وفرية منكرة » ، قالت فيه انه قبل مجىء لجنة التحقيق كان العراقيون يتوسمون فى رجالها الخير والانصاف والاطلاع الواسع ولكن سرعان ما انقلبت هذه الثقة الى ريبة شديدة . ثم هاجمت التقرير فقالت فيه سخائف الآراء وفواسد النظريات ومعوجات النتائج يأسف لها كل من كان يتوقع من مندوبى عصبة الامم التى تمثل صفوة العقول المتمدنة ، فيحق والحالة هذه ان ينعت التقرير بالتقرير الاخرق . وذكرت هذه الجريدة التى يصدرها صحفى مسيحى ان اللجنة افترت على النصارى واليهود بقولهم انهم يفضلون الحكم التركى على الحكم العراقى من دون الانتداب واكدت ان نصارى العراق كلهم بقلب واحد يفضلون البقاء مع اخوانهم المسلمين العرب مهما كان مصيرهم ويفضلون ان يموتوا بين اخوانهم المسلمين العراقيين ومع العرب وبيدهم من ان يعودوا الى

---

(٤٥) **العراق** ، ١١ آب ١٩٢٥ .

(٤٦) **الموصل** ، ١٢ آب ١٩٢٥ .

براثن النمر التركي الضاري الذي لا يروي دم جشعه [٤٧] .

وقد ذكر ساسون حسقيل وزير المالية العراقية (وهو يهودي) في تصريح له تأييد اقتراح تمديد الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة اذا نال العراق الموصل . واشار الى ان خط بروكسل ليس بالخط الطبيعي وان المحافظة عليه تتضمن صعوبات كبيرة واكد ان الموصل عربية وان نواب ولاية الموصل وأعيانها يرغبون في البقاء في العراق . وأكد انه اذا أعيدت الموصل الى تركيا فلا يمكن ان تستمر المملكة العراقية في الوجود بعد ذلك لان ايرادات الاقسام الباقية لا تكفي وتصبح بغداد عاصمة البلاد قريبة من حدود قد تكون معادية وابدى ساسون حسقيل مخاوفه من ان يؤدي ضياع الموصل الى جلاء البريطانيين عن العراق وهذا يضع العراق تحت رحمة الايرانيين في حالة سقوط رضا بهلوي [٤٨] .

ووصفت جريدة **العالم العربي** التقرير بانه مليء بالغوامض والمتناقضات والمغالطات وقد عزتها الى الكونت بول تلكي ليساعد اصدقاءه الاتراك [٤٩] . وقالت جريدة **المفيد** لو شاءت اللجنة اختصار تحقيقها وترجيح الحق الطبيعي للعراق على كل اعتبار واه آخر لما وصلت الاراء من التضارب الى هذا الحد [٥٠] . واشارت **العراق** الى انه بالرغم من احتواء التقرير للتناقضات والاغراض والسياسات المتعارضة فقد أوصى بابقاء الاراضي المتنازعة جزء متمما للعراق بسبب الحجج القوية المؤيدة للعراق ، ولا سيما رغبات سكان ولاية الموصل [٥١] . وقد اعترفت جريدة **المفيد** بأنه من غير المحتمل ان تعطى ولاية الموصل الى تركيا لان بريطانيا العظمى ستحافظ على عهودها التي قطعتها للعرب والاكراد والاثوريين [٥٢] .

---

(٤٧) **العراق** ، ١٣ آب ١٩٢٥ .

(48) *The Times, August* 18, 1925.

(٤٩) **العالم العربي** ، ١٥ آب ١٩٢٥ .

(٥٠) **المفيد** ، ١٦ آب ١٩٢٥ .

(٥١) **العراق** ، ١٩ آب ١٩٢٥ .

(٥٢) **المفيد** ، ١٦ ايلول ١٩٢٥ .

وقد قرر البرلمان العراقي في جلسة سرية بتاريخ ٣١ آب ١٩٢٥ ان يتبع نصيحة بريطانيا فعبر بالاجماع عن تصميمه على الدفاع عن الموصل ضد الاتراك حتى ولو ادى ذلك الى الحرب (٥٣) . وقد ارسل مجلسا البرلمان برقية شكر الى ايمرى وزير المستعمرات البريطانية ومندوبها في مجلس العصبة لدفاعه عن حقوق العراق . وقد دهش الحزب العراقي المتطرف وروع عندما وجد ان بعض الصحف البريطانية تعارض في تمديد التحالف بين بريطانيا والعراق . وقد فسر بعضهم موقف تلك الصحف انها تستلم مخصصات من الحكومة التركية (٥٤) .

وقد أرسل رؤساء المسيحيين واليهود برقيات الى الملك فيصل والى المندوب السامي البريطاني في العراق والى رئيس الوزارة العراقية والى عصبة الامم يحتجون وينكرون ما نشر عنهم في تقرير اللجنة عن رغبتهم في الرجوع الى تركيا ويصرحون بأنهم عرب ويريدون ان يعيشوا تحت العلم العراقي العربي مع اخوانهم المسلمين . وقد وقع على هذه البرقيات مطران السريان الكاثوليك ومطران السريان اليعاقبة ومطران الكلدان ونائب البطريرك وقس الارمن وحاخام اليهود وغيرهم من الاطباء والمحامين والقسس من المسيحيين واليهود (٥٥) .

بعد ان امضى الملك فيصل شهرين في اوربا الغربية بحث في خطابه الوداعي بلندن بتاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٢٥ ضرورة احتفاظ العراق بولاية الموصل واكد انه اذا جرد العراق من الموصل فسيكون مستقبل البلاد الاقتصادي في أسوأ حال ويكون الدفاع عنها غالي التكاليف وشاقا . واذا انفصلت الولاية عن العراق توجه ضربة شديدة وربما قاتلة لبلاده ويعرقل التقدم الملحوظ في ادارة العراق عرقلة تامة أو ينقلب الى ضده . ويؤدي

(53) *Current History*, XXIII, p. 143.
(54) *British Report*, 1925, p. 15.
(٥٥) **العالم العربي** ، ٤ ايلول ١٩٢٥ .

هذا الانفصال الى زيادة المصاريف العسكرية ومصاريف المحافظة على النظام والامن فى القسم الباقى من القطر [٥٦] ٠

مؤيدو تركيا فى العراق :

كانت هناك جماعة موالية للاتراك لاسباب مختلفة ، فقد كان البعض من الموظفين السابقين والضباط المتقاعدين ، وكان البعض الاخر مندفعا بتأثير العاطفة الدينية ، وبعضهم الاخر بسبب كرههم لجماعات أيدت الانكليز والحكومة العراقية ٠

ذكر الدكتور جميل دلالى الذى كان سكرتيرا لحزب الاستقلال الموصلى لكاتب هذه السطور ان الاتراك حاولوا فى أواخر أيامهم القضاء على اقتصاديات الموصل فكان بعض الموصليين ينتظر من الانكليز الذين ادعوا انهم جاؤا محررين لا فاتحين ان يحسنوا الوضع فلما خاب أملهم فيهم ويئسوا من تحسن الوضع عادوا الى تأييد الاتراك أخوانهم فى الدين ، وذكر الدكتور دلالى ان مؤيدى الاتراك كانوا ضعافا بسبب موقف الحكومتين الانكليزية والعراقية منهم ونشاط حزب الاستقلال فاذا وزعوا نشرات فى صالح الاتراك صادرها القوميون العرب واتلفوها ورجح ان بعض المؤيدين كان لهم اتصالات بالاتراك وانهم استلموا منهم مساعدات مالية ٠ ولكنهم لم يلجأوا الى العنف ٠ وذكر ان مصطفى الصابونى وجماعته وهم عرب كتبوا مضبطة ارسلوها الى الاتراك يطالبون بعودتهم وقد حصل الانكليز على تلك المضبطة وقدموها الى الملك فيصل ٠ ويفسر الدكتور دلالى موقف الصابونى بأنه كان هو وطبقة التجار فى الموصل ضد آل العمرى وضد السادة (أى آل النقيب وآل المفتى وآل الفخرى) الذين أيدوا الحكومة العراقية ٠ وفسر الدكتور جميل دلالى تأييد آل النجفى (وهم عرب) وآل كشمولة للاتراك بخصومتهم مع آل توحلة الذين ايدوا الحكومة العراقية ،

---

(56) *Current History*, XXIII, p. 450.

وفسر تأييد بعض أفراد آل النقيب وآل سليمان بك للاتراك بثقافتهم التركية وعواطفهم الاسلامية ، واما تأييد أغوات باب البيض للاتراك فنسبه الى رد الفعل ضد الانكليز .

ونشرت **المانجستر غارديان** مقالة عن مؤيدي تركيا في العراق ذكرت فيها انهم أقلية ضعيفة الاثر ، وتطرقت الى تجدد الاشاعات التي تذكر في المقاهي عن هجمات الاتراك وانتصاراتهم وعن قرب احتلالهم للموصل ، وذكرت ان تأثير هذه الاشاعات كان ضعيفا بسبب سياسة الادارة الحرة تجاه الصحافة . ثم ذكرت الجريدة ان العناصر المؤيدة لتركيا مؤلفة من جماعتين : الجماعة الاولى مؤلفة من الموظفين السابقين في العهد العثماني الذين فقدوا وظائفهم في العهد الجديد ، والجماعة الثانية مؤلفة من مؤيدي الاتراك لاسباب سياسية ودينية . فاما عن الجماعة الاولى فقد سعت الحكومة العراقية لتوظيف بعضهم ولكن بعضا منهم لم يصلح للخدمة لعدم كفاءة قسم منهم ولارتشاء قسم آخر ، فلا عجب ان نراهم يتذكرون ايام الاتراك ويتمنون عودتهم . اما الجماعة التي تؤيد الاتراك لاسباب سياسية ودينية فاكثرها من الجيل القديم وكانت تعتبر الامبراطورية العثمانيـة رمز قوة الاسـلام السياسية وقد شعروا بمرارة الهزيمة في الحرب العالمية الاولى كما لم يشعر بها أي شعب آخر وقد افتقدوا الخلافة مثلهم الاعلى الذي يقدسونه منذ وفاة النبي محمد(٥٧).

وقد حكم على ثلاثة من الوكلاء الاتراك لبثهم الدعوة لارجاع الحكم التركي في العراق . وقد نشر اثنان منهم كتبا باسم الجمهورية التركية وقد حكم عليهما بالحبس الشديد لمدة ثمانية عشر شهرا ونفي أحدهما الى تركيا بعد انتهاء مدة محكوميته ووضع الاخر تحت مراقبة الشرطة لنفس مدة حكمه . وحكم على الثالث بالحبس الشديد لمدة سنة لاقلاقه الامن العام

(57) *The Manchester Guardian*, January 3, 1925.

بنشره الدعوة بأن مصطفى كمال سيحتل العراق ويقتل جميع الموظفين[٥٨].

التعليق على قرار مجلس العصبة سنة١٩٢٥

استقبل الشعب العراقى قرار مجلس العصبة المؤرخ فى ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ الذى اعطى ولاية الموصل الى العراق بسرور وابتهاج عظيمين فأقام الولائم والافراح وعطل الاشغال العامة . وبالرغم من ان الصحف صدرت مسرورة جذلة استنكر بعض العراقيين الفقرة الثانية من القرار التى أوصت بتمديد أجل الانتداب على العراق لمدة خمس وعشرين سنة[٥٩].

وفى ١٧ كانون الاول ١٩٢٥ بعد اعلان قرار المجلس مباشرة اجتمع مجلس الوزراء العراقى وقرر ارسال برقية شكر الى ستانلى بولدوين رئيس الوزارة البريطانية وأخرى الى سكرتير عصبة الامم . وقد جاء فى البرقية المرسلة الى بلدوين ان الحكومة العراقية تعلن سرورها العظيم من القرار الذى اتخذه مجلس عصبة الامم والذى قوبل من الشعب العراقى بمزيد الاستحسان وتبدى شكرها للحكومة البريطانية للمساعى التى بذلتها فى سبيل المحافظة على حقوق العراق وخاصة للسر اوستن جمبرلن وزير الخارجية البريطانية وليوبولد ايمرى وزير المستعمرات وتصرح الحكومة العراقية بأنها مستعدة للبدء بالمفاوضات لعقد معاهدة جديدة مع بريطانيا . وشكرت الحكومة العراقية عصبة الامم للقرار العادل الذى اتخذه المجلس[٦٠] . وقد ارسل الملك فيصل برقية يشكر فيها عصبة الامم . وارسل رئيس بلدية الموصل ورئيس بلدية أربيل وبطريرك بابل ومطران اليعاقبة وحاخام اليهود برقيات

(58) *Current History*, XXIII, p. 768; *British Report*, 1926, pp. 154-155; *L'Asie Française*, October, 1925, pp. 324-325.

(٥٩) **العراق** ، ١٨ ، ١٩ كانون الاول ١٩٢٥ .

(٦٠) **العالم العربى** ، ١٨ كانون الاول ١٩٢٥ .

شكر لايمري[٦١] . وفي اجتماع مجلس الاعيان بتاريخ ٢٠ كانون الاول ١٩٢٥ قرأ رئيس الوزارة العراقية قرار مجلس العصبة ووعد بان تدافع حكومته عن حقوق العراق في المعاهدة المقبلة مع بريطانيا[٦٢] .

في ٦ كانون الثاني ١٩٢٦ روى مراسل **مجلة ذي نير ايست اند انديا** ان خبر قرار مجلس العصبة استقبل في بغداد بالابتهاج العام . وقد رفع العلم العراقي على البيوت والبنايات . وقد تحسن الوضع التجاري . ولكن لم يعم الرضا جميع الناس فقد تشكى بعض المتطرفين من فداحة ثمن الموصل على العراق وأسفوا لقرار المجلس بتمديد أجل الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة . وأشار المراسل الى ان الملك فيصل عبر في مقابلة خاصة مع ممثل جريدة **ذي بغداد تايمس** عن ارتياحه العظيم للقرار وقال انه لا يرى سببا لعدم وجود تحالف ودي بين العراق وبريطانيا لا لمدة خمس وعشرين سنة بل لاية مدة ضرورية بشرط المحافظة على كرامة الامة دائما وبشرط عدم وجود أحكام تعرقل تقدم الشعب العراقي . وقد دلتنا التجارب في الماضي على ان الحكومة البريطانية مستعدة لمساعدتنا بكل طريقة ممكنة في التغلب على صعوباتنا[٦٣] .

وقد روت بعثة نائبي الجنرال ليدونر على الحدود العراقية ـ التركية الى مجلس العصبة ان المثقفين استقبلوا قراره بحماسة واستقبلته الجماهير بالرضا . واستشهدت بالاحتفاء الذي استقبلها به الاهلون اينما حلت وبدفع أهالي لواء الموصل لضرائب ثلاث السنوات الماضية مما يدل على قبولهم للقرار . ولم تشاهد البعثة أي علامة على التذمر من قرار المجلس[٦٤] .

معارضة المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٦

بالرغم من ترحيب العراقيين بقرار المجلس عن الموصل فقد استنكروا

(61) *The Times*, December 21, 1925.

(٦٢) **الوقائع العراقية** ، ٢٩ كانون الاول ١٩٢٥ .

(63) *The Near East and India*, XXIX, p. 66.

(64) *Official Journal*, 1926, p. 1040.

الشرط الملحق به والذى يدعو الى تمديد الانتداب على العراق لمدة خمس وعشرين سنة • ولذلك عارضوا المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٦ لتضمنها ذلك الشرط وخاصة لتمديد مفعول الاتفاقيات الملحقة لنفس المدة • وقد أعلنت جريدة **المفيد** يوم ١٣ كانون الثانى ١٩٢٦ أى بعد امضاء المعاهدة مباشرة بأن الحكومة البريطانيـة أرهبت الحكومة العراقية وأجبرتها على توقيع المعاهدة[٦٥] • وكانت الحكومة البريطانية قد وعدت بتقديم المعاهدة الى البرلمان البريطانى فى ٢ شباط ١٩٢٦ ولذلك طلب ايمرى من الحكومة العراقية ان يبرم البرلمان العراقى المعاهدة قبل ذلك التاريخ ، وقد أبدى الملك فيصل والحكومة العراقية استعدادهما لاجابة ذلك الطلب[٦٦] •

ففى يوم ١٦ كانون الثانى عرض رئيس الوزارة العراقية المعاهدة العراقية ـ البريطانية على مجلس النواب مرفقة بكتاب معنون الى رئيس مجلس النواب موضحا أسباب عقد المعاهدة ، وقد أكد الكتاب أهمية ولاية الموصل للعراق واستعرض تاريخ المشكلة • وذكر العرض التركى المؤرخ فى ١٩ آذار ١٩٢٥ لعقد معاهدة مع بريطانيـا العظمى بغيـة الحصول على ولايـة الموصل • وقد احتوى مشروع المعاهدة هذا على جعل الزاب الصغير حدا فاصلا ؛ وعلى تعهد تركيا لضمان وحدة العراق ؛ وعلى منح شركة بريطانية امتيازا لاستغلال النفط فى ولاية الموصل مع مد أنابيب فى الاراضى التركية وانشاء مرفأ على ساحل البحر ؛ وعلى منح شركة بريطانية امتياز لانشاء وادارة سكك حديد طولها على الاقل ثلاثة آلاف كيلومتر تصل ولايات تركيـا الجنوبية بالبحر الابيض المتوسط والبحر الاسود مع رخص للتفتيش عن المعادن ضمن عشرين كيلومترا على جانبى الخط ؛ وعلى منح شركة بريطانية امتيازات لانشاء وادارة عدة موانىء • وأشار كتاب رئيس الوزراء الى ان بريطانيا العظمى توافق بموجب مشروع المعاهدة المقترحة على فصل أهم قسم

---

(٦٥) **المفيد** ، ١٣ كانون الثانى ١٩٢٦ •

(66) *British Report*, 1926, pp. 18-19.

من ولاية الموصل وقبول الفرنك الفرنسي لتأدية الدين العثماني والسماح لتركيا بعقد قرض في أسواق لندن . ثم اوضح الكتاب موقف بريطانيا ودافع عنه ومدحها لاخلاصها لتعهداتها للعرب . وذكر الكتاب المعارضة البريطانية وموقفها من التزامات بريطانيا المالية في العراق لمدة خمس وعشرين سنة . وأشار الكتاب في الختام الى ان الحكومة العراقية بذلت جهدها في تخفيف اعباء العراق ولاسيما الاعباء المذكورة في الاتفاقيات الملحقة مؤملة بأن المجلس يقدر الظروف العامة التي أحاطت بهذه المسألة ومايترتب على قراره من النتائج الخطيرة[٦٧] .

وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٢٦ حين بدأ مجلس النواب مناقشة المعاهدة أعلن رئيس المجلس رشيد عالي الكيلاني ان أحد النواب قدم اقتراحا خطيا بنظر المعاهدة بطريقة الاستعجال على أساس ان هذه المعاهدة ما هي الا استمرار للمعاهدة السابقة لسنة ١٩٢٢ وهي معروفة عند النواب . فلما اعترض نواب المعارضة على نظرها بطريقة الاستعجال لان قرار مجلس العصبة اعطى مهلة أمدها ستة أشهر لعقد المعاهدة ، ذكر رئيس الوزراء المجلس ان بريطانيا تنتظر قراره قبل ٢ شباط وناشد النواب أن يأخذوا بنظر الاعتبار مصالح البلاد، ولكن المعارضة لم تر ما يبرر الاستعجال. ثم وضع الرئيس الاقتراح بالتصويت . فتبع ذلك ضوضاء وضرب المقاعد ولكن الرئيس أعلن قبول الاقتراح .

ثم رجا رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون من رئيس المجلس ان تكون مناقشة المعاهدة بجلسة سرية فوثب النواب المعارضون واحدثوا ضوضاء وصياحا . ولما طلب رئيس الوزراء من رئيس المجلس ان يحافظ على النظام صاح أحد نواب المعارضة « اسكت » وواصل بقية نواب المعارضة صياحهم ثم بدأوا يخرجون . وقد رمى بعضهم على رئيس المجلس بنسخ المعاهدة

---

(٦٧) **العالم العربي** ، ١٧ كانون الثاني ١٩٢٦ .

وبعضهم مزقها . وصاح صوت « خونة ! هذه أكثرية غاشمة ظالمة ! فلتسقط الاكثرية الغاشمة ! » . وتقدم أحد المعارضين بالقرب من منبر الخطابة ورفع كلتا يديه وقال « الا فلتعلم الامة بأنى ارفض المعاهدة رفضا باتا » ، وعندما صاح حكمت سليمان وزير الداخلية « اخرجوا » ، أجاب أحد المعارضين « صدقوا المعاهدة ايها الخونة » وتأثر معارض آخر تأثرا بلغ حد البكاء وقال نائب آخر « لماذا تطلب منا ان نخرج يا خائن » . وصرخ معارض فى الخارج « فليبع حكمت بك البلاد » . ثم واصل المجلس اجتماعه السرى لمدة ساعة ونصف ، ثم أذيع بعد ذلك ان النواب الحاضرين وعددهم ٥٨ وافقوا على المعاهدة . اما عدد النواب المنسحبين فبلغ تسعة عشر[٦٨] .

وفى ١٩ كانون الثانى ١٩٢٦ اجتمع مجلس الاعيان العراقى وأعلن الرئيس ورود المعاهدة لمناقشتها ، وقدم عينان اقتراحا خطيا لنظر المعاهدة بطريقة الاستعجال وقبل . ثم اعلن رئيس الوزراء ان لديه بعض الوثائق والمراسلات بين الحكومتين البريطانية والعراقية ورجا المجلس ان يقرأها عليه بجلسة سرية[٦٩] . وبعد جلسة دامت ساعة ونصف عاد المجلس الى الجلسة العلنية . فتكلم العين مولود مخلص وقال ان العراق مهدد بالهلاك لان معاهدة ١٩٢٦ أثقل من معاهدة ١٩٢٢ ورجا مجلس الاعيان ارجاع المعاهدة الى مجلس النواب ما دام مجلس العصبة قد أعطى العراق وبريطانيا مهلة لمدة ستة أشهر لعقد المعاهدة . ولكن وزير العدلية اثنى على موقف بريطانيا فى الدفاع عن حقوق العراق فى ولاية الموصل سواء كان ذلك لمنفعتها الخاصة أو لمنفعة العراق وأيد أحد الاعيان وزير العدلية . ثم وافق المجلس على المعاهدة بسبعة عشر صوتا ضد واحد[٧٠] .

---

(٦٨) **العالم العربى** ، ١٩ كانون الثانى ١٩٢٦ .

(٦٩) نشرت الحكومة البريطانية هذه الوثائق والمراسلات فى مجموعة *State Papers* كما نشرت الحكومة الامبركية بعضها الآخر وهى خاصة بالكفاح بين الدولتين حول النفط . ويجدها القارىء فى الفصل الثانى عشر أدناه .

(٧٠) **العالم العربى** ، ٢٠ كانون الثانى ١٩٢٦ .

وقد تساءلت جريدة **الاستقلال** لسان حال المعارضة هل من الحكمة وهل من المعقول ان تبرم معاهدة مهمة تقيد مستقبل العراق لمدة ربع قرن في نصف ساعة فالى أي مدى ابتعد اولئك النواب عن المنطق والعقل والى أي مدى بعدوا عن اعتبار مصالح بلادهم ، ولكن حزب الشعب قام بدور تاريخي وسيسجل أعماله بحروف من نور يذكرها بالثناء احفادنا وأحفاد احفادنا خلال القرون القادمة(٧١) . وقالت جريدة **العراق** الحكومية انها فوجئت بموقف المعارضين فقد تركوا مجلس النواب من دون بيان موقفهم هل هم موافقون على ابرام المعاهدة أم لا . وقالت انها لا تستطيع اعتبارهم الا حزبا ذي وجهين وان عملهم مجرد مناورة سياسية مدبرة . وقالت أيضا ان أكثرهم شبان يحتاجون الى تمارين لتقوية عضلاتهم فهي تقدر رغبتهم في القيام باللعب على الحبال وهذا ما يتوقع منهم ولا يتوقع السلوك المعقول(٧٢) .

وقد عارض حزب الاستقلال الموصلي المعاهدة وفصل احد أعضائه العضو في مجلس الاعيان لموافقته على المعاهدة(٧٣) . واما الحزب الوطني فعارضها وشكر حزب الشعب على موقفه(٧٤) .

الارتياح من التسوية النهائية

في ١٤ حزيران ١٩٢٦ قدمت الحكومة العراقية المعاهدة العراقية ـ التركية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٦ الى مجلس النواب لابرامها مع مذكرة ايضاحية ذكرت التعديل البسيط في خط الحدود بين أشوتا وعلمون ومنح تركيا عشرة بالمائة من حصة العراق من امتياز النفط المعطى لشركة النفط التركية لمدة خمس وعشرين سنة ، وأكدت المذكرة ان المعاهدة في صالح

---

(٧١) **الاستقلال** ، ١٩ كانون الثاني ١٩٢٦ .
(٧٢) **العراق** ، ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٦ .
(٧٣) جريدة **نداء الشعب** ، ٣١ كانون الثاني ١٩٢٦ .
(٧٤) **نداء الشعب** ، ٣ شباط ١٩٢٦ .

العراق لانها أعطت ولاية الموصل الى العراق وتضمنت اعتراف تركيا بالعراق كدولة مستقلة وأشارت الى ان المجلس الوطني الكبير التركي أبرم المعاهدة يوم ٧ حزيران ١٩٢٦ ، ورجت الحكومة المجلس ان يناقش المعاهدة بطريقة الاستعجال . فناقشها المجلس في نفس اليوم . وقد أعرب نواب كثيرون عن رغبتهم في العلاقات الودية التعاونية بين تركيا والعراق . وقد أبرمت المعاهدة بالاجماع . وفي اليوم التالي وافق مجلس الاعيان بالطريقة نفسها[٧٥] . وقد استقبل الشعب العراقي المعاهدة بالافراح واقامة المهرجانات وارسل البعض برقيات التهنئة الى البلاط الملكي والى مجلس الوزراء[٧٦] .

وبمناسبة ابرام هذه المعاهدة أمر الملك فيصل يوم ١٧ حزيران باقامة مأدبة ملكية لاعضاء البرلمان وبعض الشخصيات البارزة في بغداد وخطب فيها الملك خطبة شكر فيها أعضاء البرلمان والاحزاب السياسية لتضامنهم وتعاونهم في سبيل المصلحة العامة . وقال ان غايتنا الرئيسة هي ان نعيش بسلام مع جيراننا خاصة والعالم بأسره عامة وقال ان تركيا اصبحت صديقتنا وواجب العراق ان يظهر لها من الولاء بقدر ما تظهره لنا . وختم الملك خطابه بأن شكر للانكليز الاعمال المجيدة التي بذلوها لمساعدة العراق في تسوية مشكلة الموصل[٧٧] .

وأمر الملك فيصل يوم ٢٦ حزيران باقامة مأدبة ثانية للسر هنري دوبس المندوب السامي البريطاني في العراق وحاشيته وخطب خطبة وجيزة أطرى فيها الجهود التي بذلتها انكلترا لخير العراق وشكر للسر هنري اهتمامه الخاص بحكومة العراق[٧٨] .

---

(٧٥) **العراق** ، ١٥ ، ١٦ حزيران ١٩٢٦ .
(٧٦) **العراق** ، ١٠ – ٢١ حزيران ١٩٢٦ .
(٧٧) **العراق** ، ١٨ حزيران ١٩٢٦ ؛ **نداء الشعب** ، ١٨ حزيران ١٩٢٦ .
(٧٨) **العراق** ، ٢٨ حزيران ١٩٢٦ ؛ **نداء الشعب** ، ٢٨ حزيران ١٩٢٦ .

الفصل التاسع

الرأي العام البريطاني ومشكلة الموصل

تابعت الدوائر السياسية فى بريطانيا العظمى محاولات حل مشكلة الموصل باهتمام بالغ • وقد استعرضنا وجهات نظر وزارتى الخارجية والمستعمرات البريطانية فى الفصول السابقة • وبالرغم من تأييد أكثرية الصحف البريطانية للعراق فقد أيد عدد قليل منها تركيا • وكانت هناك تفسيرات شتى للسياسة البريطانية المتعلقة بمشكلة الموصل خاصة وبالعراق عامة •

الآراء البريطانية فى الادوار الاولى من المشكلة

فى اثناء اجتماعات مؤتمر لوزان الاول عارضت **الديلى كرونكل** ادعاء الاتراك ان الموصل ميراث قومى وقالت ان الموصل لم تعد ميراثا قوميا كما لم تعد بغداد أو مصر أو الجزيرة العربية ، واعترفت ان الاتراك فتحوا الموصل كما فتحوا تلك البلاد الاخرى ولكنها أكدت ان الاتراك لم يستوطنوها ، وان الاتراك طردوا من الموصل بقوة السلاح كما طردوا من قبل من اليونان وصربيا وبلغاريا وألبانيا ومصر والجزيرة العربية وفلسطين وسوريا وبغداد •

وقد أنكرت الجريدة ان قضية الموصل قضية نفط وعزت هذه الفكرة الى ذوى المصالح النفطية الاميركية الذين حاولوا ان يظهروها بهذا المظهر[1] •

---

(1) Quoted in *The New York Times, January* 2, 1923.

وقد قال اللورد كرزن فى خطابه الذى القاه فى مجلس اللوردات يوم ١٣ شباط ١٩٢٣ بعد فشل مؤتمر لوزان الاول مباشرة انه كان يناقش الاتراك بأن لا ينظروا فى المستقبل الى موسكو أو ايران أو افغانستان بل ان يولوا وجوههم شطر الغرب • وقد حث على وحدة الحلفاء فى حل مشكلة الموصل وقال انه كره كل ما قيل عن النفط والمبالغة فى أهميته فى نظر العالم[٢] • وفى خلال الفترة الواقعة بين مؤتمرى لوزان ذكـر اللورد سايدنهام الحكومة البريطانية والشعب البريطانى بعهود الاستقلال والحرية التى قطعها البريطانيون للعرب[٣] •

وحين كان مؤتمر لوزان الثانى يبحث مشكلة الموصل كتب المؤرخ توينبى انه يعتقد ان صداقة تركيا مهمة لبريطانيا ولا يمكن نيلها الا بدفع كردستان الجنوبية ولكنه اعتـرف ان هذا ثمن باهظ • وقـال اذا دفع البريطانيون هذا الثمن فقد يطمئنون بأن الاتراك لن يستعملوا كردستان واسطة لاسترجاع بقية العراق[٤] •

وقالت **التايمس** بعد مجيء حزب العمال الى الحكم سنة ١٩٢٤ مباشرة ان تقليد استمرار السياسة الخارجية البريطانية جعل الزعماء العراقين واثقين من ان الوزارة العمالية ستواصل جهود حكومة المحافظين السابقة للوصول بمفاوضات الموصل الى خاتمة ناجحة[٥] • وقبل اجتماع مؤتمر القسطنطينية نشرت نفس الجريدة مقالا طويلا عن تاريخ الموصل منذ العهد الاسلامى حتى سنة ١٩٢٤ محاولة ان تثبت ان مدينة الموصل كانت ولا تزال عربية[٦] •

---

(2) *Parliamentary Debates of the House of Lords*, fifth series, LIII, Cols. 37-40.

(3) *The Times*, March 2, 1923.

(4) Arnold J. Toynbee, "Angora and the British Empire in the East", in *The Contemporary Review*, CXXIII, p. 687.

(5) *The Times*, January 29, 1924.

(6) *Ibid.*, May 17, 1924.

وقبل انهيار مؤتمر القسطنطينية وصفت **المورنن بوست** ما قالته الصحف التركية عن العروض البريطانية المزعومة عن سكك حديد الاناضول وعن حصة العراق فى الدين العثمانى العام وعن قرض لتركيا فى لندن بأنه محاولات للتثبت مما تستطيع تركيا الحصول عليه عن طريق مفاوضات القسطنطينية • وقد أيدت **المانجستر غارديان** رأى جريدة **المورنن بوست** وأضافت ان الاتراك يخشون الحركة القومية الكردية فى العراق وأثرها على أكراد تركيا فقد تعرض وحدة الجمهورية التركية للخطر(٧) •

وقد أرسلت الحكومة البريطانية ليوبولد ايمرى وزير المستعمرات والسر صموئيل هور وزير الطيران الى العراق وولاية الموصل حين كانت لجنة التحقيق فى ولاية الموصل لكى تبدى عطفها للعراقين ولكسب ثقتهم فى بريطانيا العظمى ولرفع قوتهم المعنوية • وقد درس الوزيران الوضع وجمعا المعلومات لحكومتهما(٨) •

وقد كتب من الهند قارىء بريطانى كان قد خدم فى حملة العراق العسكرية الى مجلة **الاشياتيك رفيو** الصادرة فى لندن ذاكرا المصالح البريطانية فى العراق مثل وعود البريطانيين للعرب والرغبة فى منع رجوع الاتراك الى العراق وأمل الحصول على فائدة من استثمار رأس المال البريطانى فى العراق والرغبة فى المحافظة على حقول النفط فى ايران والخوف من خسران هيبة بريطانيا فى حالة انسحابها من العراق وضرورة حماية خطوط المواصلات الجوية والبرية مع الهند والشرق • وأشار الكاتب الى الاخطار التى قد يتعرض لها العراق فى حالة سحب التعضيد العسكرى البريطانى : محاولة تركيا استرجاع العراق وانتشار النفوذ البلشفى جنوبا عن طريق ايران

---

(٧) مقتبسة فى جريدة **الموصل** ، ٧ حزيران ١٩٢٤ •

(8) *The Times*, April 6, 1925; *United Empire*, XIV, 1925, p. 261.

وكردستان وامتداد النفوذ الفرنسي في سوريا[٩].

وكتب چاردن مساعد ضابط سياسي بريطاني سابقا في مدينة الموصل قبل نشر تقرير لجنة التحقيق ان حكومات بغداد وانقرا شرقية غير مجربة وفيهما بعض الفساد وقال ربما كانت حكومة انقرا الدكتاتورية اكثر اتحادا وتعرف وضعها اكثر من حكومة العراق واشار الى ان الاخيرة تتمتع بارشاد وتأييد صديق قوى هو بريطانيا العظمى[١٠] .

وبما ان للعراق علاقة بالدين العثماني العام أرسلت الحكومة البريطانية بعثة مالية برئاسة اى • هلتن ينغ لدراسة الوضع المالى فى العراق وقد باشرت البعثة دراستها فى آذار ١٩٢٥ وأنهت تقريرها فى نيسان ثم نشر فى حزيران • وقد أكدت اللجنة اذا صدر القرار عن مشكلة حدود العراق الشمالية فى غير صالح العراق فسيكون له تأثير خطير جدا على وضع العراق الحالى لان لولاية الموصل اهمية اقتصادية كبيرة فى رفاهية العراق وان خسرانها سيغير مشكلة الدفاع العسكرية تغيرا تاما[١١].

وقد نشر مؤتمر نقابات العمال واللجنة الاستشارية فى الشؤون الدولية لحزب العمال • بعض الملاحظات عن مشكلة الموصل ، وقد اقتبسها **الكتاب الاحمر التركى** باعتبارها مؤيدة لتركيا • وقد هاجمت هاتان المنظمتان الحجة البريطانية عن حق الفتح لان الموصل لم تكن مفتوحة عندما امضيت هدنة مندروس بل انها احتلت بعد ذلك خلافا لاحكام الهدنة • واشارا الى ان المفاوضات التمهيدية حول امتياز النفط مع الامبراطورية العثمانية سنة ١٩١١ لم توافق عليها الحكومة العثمانية وان تركيا لم تعترف باتفاق سان ريمو وان

(9) X, "Great Britain and Mesopotamia", in *The Asiatic Review*, XXI, pp. 222-224.

(10) F. W. Chardin, "The Mosul Question — What the Inhabitants Really Want", in *The Contemporary Review*, CXXVIII, 61-62.

(11) British Colonial Office, *Report of the Financial Mission*, Cmd. 2438, (1925), p. 9.

الاقتراح التركى لعقد اتفاقية حول نفط الموصل حل معقول .

ويعتقد المؤتمر واللجنة انه ليس من المؤكد ان عرب الموصل يرغبون بالالتحاق بالعراق . اما ما يخص اكراد العراق فهناك اربعة نواب اكراد فى المجلس الوطنى الكبير التركى . فاذا كانت بريطانيا تحترم حقا رغبات السكان كما وعدت هى وفرنسا فى تشرين الثانى ١٩١٨ فعليها ان تتذكر الثورة العراقية ضد بريطانيا سنة ١٩٢٠ . وقد وصفا حجة اللورد كرزن العنصرية فى لوزان بأنها باطلة فحجة الاقلية المسيحية ليست بكافية للمطالبة بولاية الموصل وليس هناك سبب للاعتقاد باضطهاد المسيحيين .

وقد اعاد المؤتمر واللجنة الى الاذهان ان بريطانيا وافقت على تأسيس دولة كردية بمعاهدة سيفر ، فتساءلا لماذا بدلت بريطانيا موقفها وصارت تؤكد ضرورة المنطقة الكردية للعراق . وقد أجابا على القول بأن الموصل مخزن حبوب العراق بأن العراق يستطيع شراء الحنطة من الموصل . وختما ملاحظاتهما بالقول اذا اعطت عصبة الامم ولاية الموصل الى العراق فسيعتبر الاتراك والاكراد قرارها ظالما واستبداديا ويصبح وجود المملكة العراقية صعبا وفى آخر الامر مستحيلا[١٢] .

الآراء البريطانية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق

اظهر نشر تقرير لجنة التحقيق انقساما فى الرأى أوضح بين مؤيدى حكومة ستانلى بولدوين المحافظة ومعارضيها . وكانت الحكومة مستعدة لقبول شرط وضع العراق تحت الانتداب البريطانى لمدة خمس وعشرين سنة . اما المعارضة فكان لها آراء متباينة لانها مؤلفة من جماعات شتى كالعمال والاحرار والشيوعيين وبعض المحافظين ولا سيما صحف اللورد بيفربروك : **الديلى ميل والديلى اكسبريس والويستمنستر غازيت** ، واما **التايمس** الصحيفة المحافظة المعتدلة فقد ايدت الحكومة .

---

(12) *Turkish Red Book*, pp. 313-315.

وعلى العموم قالت الصحافة البريطانية ان تقرير اللجنة مضطرب وغامض ومعقد . وقد عللت **الديلي هرالد** العمالية التناقض فى التقرير بأنه عجز اللجنة عن الاتفاق على رأى واضح ، وأكدت **الديلي نيوز** ان فى التقرير غموضا مخيبا للرجاء[13] . اما **التايمس** فتعتقد ان اللجنة توصلت الى نتائج واضحة ومعقولة يستطيع مجلس العصبة الاعتماد عليها فى قراره[14] وقد أظهرت **الديلي هيل** ارتياحها لانها اعتقدت ان التقرير جاء فى صالح الاتراك ، ونشرت مقالا افتتاحيا قالت فيه ان الرأى العام البريطانى سيقابل بالارتياح الشديد تصريح عصبة الامم بأن المنطقة المتنازعة يجب ان تعد جزء لا يتجزأ من تركيا ، لان البريطانيين صمموا تصميما صادقا على ان لا يدخلوا حربا جديدة من أجل هذه القضية ولا ريب ان خير خطة تسلكها الحكومة البريطانية هى ان تقرر عند انتهاء اجل المعاهدة فى **١٩٢٨** الانسحاب من جميع البلاد عدا **منطقة الزيت الواقعة** حول البصرة مباشرة . وقالت **الديلي اكسبريس** انه اذا اعطت عصبة الامم لبريطانيا الخيار فانه ليس ثمة شك تقريبا من ان الوزارة الحالية تختار التبعة والنفقات فى العراق خمسا وعشرين عاما أخرى . ونشرت **المورننج بوست** المحافظة المؤيدة للحكومة مقالا قالت فيه ان البريطانيين يسعون لانشاء جيش عربى منظم فى العراق فى اقرب وقت لان مشكلة الموصل لم تسو بعد فمن المستحسن ان تجابه الحقيقة الواقعة وهى احتمال وقوع متاعب تقضى على العراق بمساعدة بريطانيا فى دفاعها عن الاراضى الواقعة تحت الانتداب[15] .

وعلم مراسل **التايمس** الدبلوماسى ان الوزارة البريطانية ترى ان اللجنة تجاوزت صلاحيتها كلجنة استشارية وتعتقد ان نتائجها متناقضة وغير منطقية وتعارض رأيها القانونى معارضة شديدة . وتعتقد **التايمس** ان الوزارة ستقبل

---

(١٣) مقتبسة فى جريدة **المفيد** ، ١٦ آب ١٩٢٥ .

(14) *The Times*, August 8, 1925.

(١٥) مقتبسة فى جريدة **المفيد** ، ١٦ آب ١٩٢٥ .

وهى كارهة تمديد أجل الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة اذا قرر مجلس العصبة ذلك[١٦] .

وأكدت **الديلي تلغراف** المحافظة المؤيدة للحكومة ان التقرير لا يبعث على الارتياح مطلقا ولا يحل المشكلة[١٧] . وعلقت **المانجستر غارديان** الحرة بقولها ان التقرير لم يعرض سوى حل معلق وان اعضاء اللجنة لم يقدروا تقدير الحقائق حينما حددوا المدة ، واذا تركت بريطانيا العراق فجأة فواجبها ان تتركه قادرا على حكم نفسه فى الداخل وقادرا على ان يدافع عن نفسه من الخارج . وذكرت **الديلي تلغراف** ان تركيا غير مرتاحة من احتمال خسرانها نفط الموصل ، ومما اقلق بالها أيضا توصية اللجنة بانشاء نظام حكومى خاص للاكراد لانها تخشى ان يطالب اكراد تركيا بامتياز كهذا فيقاوموا خطة انقرا فى تتريك الاكراد[١٨] .

وعلقت مجلة **النير ايست اند انديا** المحافظة المؤيدة للحكومة على التقرير فذكرت اعتقادها بأن تشجيع الحكومة العراقية لمظاهرات أولاد المدارس يولد الشك فى نفوس اعضاء اللجنة فى حكمة تلك الحكومة بدلا من التأثر بحسن تقديرها وهذا قد يؤدى الى عدم تقرير تقدم العراق نحو الحكم الذاتى المستقر المسؤول حق قدره[١٩] . وقد ارتأت **الديلي نيوز** ان الامر يكون سهلا على بريطانيا اذا قرر مجلس العصبة اعطاء الولاية برمتها الى تركيا بشرط ان تتعهد بضمان سلامة العراق ، غير انه اذا سويت المشكلة بانهاء الانتداب البريطانى على العراق سنة **١٩٢٨** فان ذلك قرار سخيف يعتبر خيانة لحكومة العراق وشعبه وقد يؤدى الى انهيار هذه الدولة الفتية التى لاتستطيع ان تحمى نفسها[٢٠] .

---

(16) *The Times*, August 9, 1925.

(١٧) مقتبسة فى **المفيد** ، ١٧ آب ١٩٢٥ .

(١٨) مقتبسة فى **المفيد** ، ٢٧ آب ١٩٢٥ .

(19) *The Near East and India*, XXVIII, p. 247.

(٢٠) مقتبسة فى **العالم العربى** ، ٤ أيلول ١٩٢٥ .

خطب الارل بركنهيد وزير شؤون الهند فى اكستر فقال اذا نالت تركيا شمال العراق فانها تهدد كيانه ولا يستطيع مقاومة هجوم الاتراك ، وهو يرى ان الانسحاب من العراق عمل اجرامى مخالف للعدالة(٢١) .

أرسلت جمعية الشرقين الادنى والاوسط فى بريطانيا رسالة الى وزير الخارجية البريطانية تقترح ان تدعو عصبة الامم تركيا الى عضويتها وان تعطى عهدا باحترام وحدة واستقلال العراق مقابل موافقة العصبة على خط الزاب الصغير فاذا لم تفلح فى هذا فعلى خط جبل سنجار ـ جبل حمرين . وفيما يخص المصالح البريطانية والاجنبية ، ذكرت الجمعية اعتقادها انه فى الجو الودى الذى ينتج عن تلك التسوية لا تبقى سوى صعوبة قليلة فى الوصول الى تسوية عادلة مع تركيا حول حقول نفط الموصل التى ستكون مضمونة فى ايدى الاتراك اكثر مما اذا تركت فى حوزة حكومة بغداد المهددة بالعداء التركى والمكشوفة لهجمات الاكراد المعادية(٢٢) .

روى مراسل **النيويورك تايمس** فى لندن ان بعض البريطانيين المؤيدين لعصبة الامم يعتقدون ان تأجيل مشكلة الموصل بالتماس الرأى الاستشارى للمحكمة الدولية يدل على ضعف العصبة وصرحوا ان محاولة العصبة حل المشكلة بالتأجيل وبالمساومة وبتسويتها بكل الوسائل عدا الحرب لن تضفى على نفسها مجدا(٢٣) .

وكتب قارىء الى جريدة **التايمس** انه يشعر بأن الدعوة المؤيدة لتركيا فى انكلترا مسؤولة عن ثلاثة اشياء : تردد مجلس العصبة فى اصدار قراره وزيادة تصلب الاتراك وهجوم الاتراك على المسيحيين فى شمال الموصل(٢٤) . وهاجم قارىء حر معارضة الصحافة المحافظة وأعمال الاتراك ضد المسيحيين وخرق الحدود وأيد الحكومة البريطانية المحافظة ونصحها بنشر الحقائق على

---

(٢١) مقتبسة فى **العالم العربي** ، ٨ ايلول ١٩٢٥ .

(22) *The Near East and India*, XXVIII, p. 338.

(23) *The New York Times*, September 23, 1925.

(24) *The Times*, September 23, 1925.

الجمهور[٢٥] .

وأرسل رئيس اساقفة كنتربرى رسالة شديدة اللهجة الى ستانلى بولدوين قال فيها اذا تركت الحكومة البريطانية مسيحيى العراق يلاقون مصيرهم المؤلم على أيدى الاتراك فسيؤدى ذلك الى شعور المفكرين في بريطانيا بالخجل[٢٦] . ومن الجهة الثانية اجتمعت جماعة راديكالية من اعضاء البرلمان المعارضين وعبرت عن رأيها بأن لا تضيف بريطانيا العظمى مسؤوليات جديدة الى مسؤلياتها حتى ولو كان ذلك بطلب من عصبة الامم[٢٧] .

وقد اقتبست مجلة **اللترري دايجست** من جريدة **المانجستر غارديان** قولها ان تركيا ستعمل كل فنون خداعها ودبلوماسيتها الملتوية للوصول الى غاياتها . واقتبست من **اللندن ستيتست** قولها كانت مشكلة الموصل دوما حيوية للاتراك واذا قرر مجلس العصبة اعطاءها للعراق فسيكون موقف تركيا من بريطانيا عدائيا دون ريب وهذا التطور يضر بالمصالح البريطانية[٢٨] . ونشرت **الديلي اكسبريس** صورة كاريكاتورية بعنوان « القافلة الضاحكة » تمثل بريطانيا العظمى مقيدة بالعراق بحبل وسلاسل تنتهي بكرة حديدية مكتوب عليها « ٢٥ سنة » وهناك قافلة جمال مكونة من الدول الاخرى سائرة سعيدة خالية من المسؤولية[٢٩] . ولكن اللورد غراي يقول في خطابه في اتحاد عصبة الامم انه لولا عصبة الامم لكانت تركيا وبريطانيا قد لجأتا الى العنف لحل مشكلة الموصل[٣٠] .

وهاجم قارىء في جريدة **التايمس** « صحافة الجلاء » المعارضة واتهمها

(25) *The Times*, September 29, 1925.
(25) *The New York Times*, October, 3, 1925.
(27) *The Times*, October 6, 1925.
(28) *The Literary Digest*, LXXXVII, October 10, 1925, pp. 17-18.
(29) Reproduced in *The Literary Digest*, LXXXVII, October 10, 1925, p. 18.
(30) *The Times*, October 10, 1925.

بأنها تقوم بدور البلاشفة الحمر واعداد بريطانيا وأكد عدم رغبة أحد في مقاتلة تركيا من اجل الموصل ولكن اذا هوجم البريطانيون فلن يبرئوا تلك الصحافة[٣١] • وقد دافع دبليو • اورمسبي غور وكيل وزارة المستعمرات عن وزيره ايمري ضد « صحافة الهزيمة » بقوله ان بعض الناس يعقدون الامور جهد طاقتهم في وجه الذين يحاولون تسوية المشاكل بالطرق السلمية[٣٢] •

وأكدت مجلة **يونايتد امباير** المحافظة المؤيدة للحكومة ان دعوة الصحافة للتخلص عن الانتداب فجأة تؤثر في بعض الناس الذين يرون في هذا التخلص تخلصا من صعوبة آنية • وتساءلت هل يضحى بكل ما فعلته بريطانيا للعراق وهل تترك بريطانيا الفوائد التي قدمتها للعراق لكي يتمتع بها الاخرون أو ليس لهيبة بريطانيا من ثمن • وقالت ان لبريطانيا العظمى مصالح مهمة في العراق تؤثر في رفاهية جميع الامبراطورية ، وان مسؤوليات الانتداب ثقيلة وقالت ان السؤال الذي يوجب التفكير هو ما اذا لم تكن عواقب الجلاء أثقل بكثير[٣٣] •

وخصصت مجلة **ذي انكلش رفيو** المحافظة المؤيدة للحكومة صفحات كثيرة من عددي تشرين الاول وتشرين الثاني **١٩٢٥** لمشكلة الموصل • فعلقت على الوضع في تشرين الاول **١٩٢٥** بقولها ان الاتراك لا يخيبون آمال حليفهم اللورد بيفر بروك باعطائه نسخا من منشوراتهم لمساعدته في تخويف قرائه من الحرب ، ولولا التشجيع الذي يتلقونه من حملته الهستيرية لما فكروا بالحرب • وقد دافعت المجلة عن المصالح الامبراطورية واضافت ان الانكليز مدينون لايمري لدفاعه القوي الباهر عن مصالح بريطانيا وهيبتها واسمها[٣٤] •

وقد ظهرت عدة مقالات عن مشكلة الموصل في هذه المجلة • فكتب

(31) *The Times, October* 12, 1925.
(32) *The Times, October* 14, 1925.
(33) *United Empire*, XVI, 1925, p. 598.
(34) *The English Review*, XLI, pp. 462-464.

جاردن مقالة مهمة عنوانها « العراق والموصل ، بلاد الرافدين » بحث فيه النواحي التاريخية والدينية والعنصرية والجغرافية والاقتصادية من الولاية[٣٥] ولخص كاتب باسم مستعار « انكلو – عراقي » الحقائق الجوهرية الواردة في تقرير البعثة المالية البريطانية لسنة ١٩٢٥[٣٦] . وفي مقالة ثالثة عنوانها « الوضع في العراق » قال اللورد راغلان احد الضباط السياسيين البريطانيين في فلسطين سابقا ان الاتراك يطالبون بولاية الموصل لزيادة هيبتهم ولكي يكونوا في وضع يساعدهم على احتلال العراق ولاضعاف الحركات القومية بين اكراد تركيا ، وذكر ثلاث مدارس فكرية بريطانية حول مشكلة الموصل : الاولى تدعو للانسحاب من العراق انسحابا فوريا ، والثانية تحبذ ترك ولايتي الموصل وبغداد والاحتفاظ بولاية البصرة والثالثة وهي السائدة في الوزارة البريطانية تتمسك بالعراق مهما كان الثمن[٣٧] . وفي مقالة أخرى عنوانها « العراق والموصل – الالتزامات الادبية » يقول المحترم جارلس غور أسقف أوكسفورد سابقا اذا أظهر البريطانيون أنفسهم في أزمة الموصل غير قادرين أو غير راغبين في الوقوف بوجه تركيا فليس من السهل ان نبالغ بخسارة الهيبة التي تنال البريطانيين في العراق وفي كل مكان آخر ولا سيما في مصر وسوريا . وذكر البريطانيين بان الاثوريين حاربوا من أجلهم وقطعت لهم الوعود ويعتبر التخلي عنهم نذالة[٣٨] . واخيرا في مقالة عنوانها « العراق والموصل – المشكلة العسكرية » يقول ضابط ركن ان هيبة بريطانيا منعت روسيا السوفيتية من التقدم في ايران ومن احداث الاضطراب في العراق

(35) F. W. Chardin, "Iraq-Mosul, The Land of the Two Rivers", in *The English Review*, XLI, pp. 484-493.

(36) Anglo-Iraqi, "Iraq-Mosul, The Financial Aspect", in *The English Review*, XLI, p. 634.

(37) Lord Raglan, "The Situation in Iraq", in *The English Review*, XLI, pp. 478-481.

(38) Right Reverend Charles Gore, "Iraq-Mosul, The Moral Obligation", in *The English Review*, XLI, pp. 629-630.

الذى يعرض سلامة حقول النفط للخطر . وذكر الصحافة المعارضة للحكومة ان العرب لا الترك هم قادة العاطفة الاسلامية وان بلادهم حاجز طبيعي ضد التغلغل القادم من الشمال . وحث على تشجيع بريطانيا للحركة العربية باعتبارها الحركة التي يدين لها العدد الاكبر من المسلمين بالولاء[٣٩].

اشارت **الديلي هيل** في مقالة افتتاحية بتاريخ ٥ تشرين الاول ١٩٢٥ الى ان لجنة التحقيق تقول بأن ولاية الموصل جزء من تركيا وادعت بأنه لايستطيع أحد نقض ذلك الحكم[٤٠] .

ونشرت مجلة **الليبر مونثلي** الشيوعية مقالة طويلة تحليلية بحث الكاتب فيها تاريخ الاستعمار البريطاني في الشرق الاوسط واهمية نفط الموصل وتوسع الهند غربا الى البحر الابيض المتوسط ، وحدود العراق العلمية ، واهمية المناطق الكردية العسكرية . وقال ان قسم الشرق الاوسط في وزارة المستعمرات البريطانية طالب بتحويل الاحتلال البريطاني للعراق والموصل الى معاهدة تقيد بريطانيا ولا تستطيع تحرير نفسها منها لان هذا القسم يعتقد ان الانتداب غير كاف لانه قد ينتهي ولذلك يجب عقد معاهدة ملزمة ولو على كره من بريطانيا . وقال قد يغضب دعاة الجلاء ولكنهم غلبوا على أمرهم دائما كما غلب الاتراك أيضا[٤١] .

وكتب هيثكوت مقالا بعنوان « الموصل والاتراك » يقول انه يعتقد ان الاتراك اضطربوا لميول رعاياهم الاكراد الانفصالية وشعروا ان الطريقة الوحيدة لكبح نشاطهم هي الاستيلاء على أكثر ما يمكن من المناطق الكردية العراقية . وذكر ناقدي ايمري بتعهدات بريطانيا نحو العراق بالمعاهدة[٤٢] .

(39) Staff Officer, "Iraq-Mosul, The Military Problem", in *The English Review*, XLI, p. 641.

(40) Quoted in *United Empire*, XVI, 1925, p. 664.

(41) W. N. Ewer, "Getting Mosul into Perspective", in *The Labour Monthly*, VII, pp. 676-689.

(42) Dudley Heathcote, "Mosul and the Turks", in *The Fortnightly Review*, CXVIII, 1925, pp. 610-611.

وقالت مجلة **الفورتنايتلي رفيو** المحافظة المؤيدة للحكومة انه لولا تشجيع دعاة « سياسة الهزيمة » في شارع فليت للاتراك لامكن حل مشكلة الموصل في تشرين الثاني **١٩٢٥** ولكن عندما يوحى للاتراك دائما بأنهم سيحاربون وانهم على حق وان السبيل الوحيدة التي على الحكومة البريطانية ان تسلكها هي الانسحاب بقضها وقضيضها من العراق يبدأون (أي الاتراك) باعادة النظر في موقفهم[٤٣] .

ومن جهة ثانية توقعت جريدة اللورد بيفربروك **الويستمنستر غازيت** دخول بريطانيا الحرب من أجل العراق وتوقعت أيضا ان يحتل الاتراك الموصل اذا جاء قرار مجلس العصبة ضدهم[٤٤] . وقال كاتب في جريدة **التايمس** اذا تحدى الاتراك عصبة الامم وشنوا حربا فان ذلك يعزى الى تأييد البلاشفة « وصحافة الهزيمة » البريطانية وذكر ان مصطفى كمال وصف احدى جرائد اللورد بيفر بروك بأنها حليفته وقال سياسي تركي بارز ان الصحافة البريطانية هيأت الشعب البريطاني للاستسلام للاتراك . وقال ان تركيا في وضع مالي عسير وتحتاج الى « ملايين نفط » الموصل[٤٥] . وكذلك هاجمت **النير ايست اند انديا** القوى المعارضة للحكومة واتهمتها بمحاولة الاساءة الى الوزارة البريطانية باثارتها بعع المالية والحرب وزعمت ان تلك القوى شنت حملة لصالح الاتراك فاقت في حماستها الاتراك انفسهم للبرهنة على عدم عدالة الدعوى البريطانية[٤٦] .

الآراء البريطانية بعد قرار مجلس العصبة

اقترحت جريدة **التايمس** بعد اذاعة قرار مجلس العصبة مباشرة بلهجة المصالحة والتوفيق ارسال رجل بريطاني حكيم يعرف الشرق جيدا الى انقرا

(43) *The Fortnightly Review*, CXVIII, 1925, p. 697.
(44) Quoted in *The New York Times*, December, 1, 1925.
(45) *The Times*, December 3, 1925.
(46) *The Near East and India*, XXVIII, p. 735.

بأسرع ما يمكن ، واشارت الى ان السفير البريطاني يستطيع اكتشاف أسباب عصبية تركيا عن « تقرير مصير » الاكراد وأسباب سوء التفاهم الاقتصادية والسياسية • وقالت ان السفير البريطاني يستطيع ان يبرهن للاتراك بمباحثاته اليومية المتأنية انه بالرغم من تصميم البريطانيين على تنفيذ مسؤولياتهم تجاه العراق فان ذلك لا يعني انهم يريدون خنق تركيا اوشلها بل بالعكس يريدون ان تحيا وتزدهر[٤٧] • وصرح اللورد بارمور مندوب بريطانيا في مباحثات الموصل سنة ١٩٢٤ انه مالم تسد روح ودية بين بريطانية وتركيا فلن يكون هناك ضمان ضد تكرر التشريد المرعب الذي كشف عنه تقرير الجنرال ليدونر او ضد الكوارث المحتملة من انسحاب البريطانيين من العراق خلال وقت محدود[٤٨] •

مناقشات البرلمان :

في ٢١ كانون الاول ١٩٢٥ سألت الحكومة البريطانية مجلس العموم ان يوافق على قبولها قرار مجلس العصبة باعطاء الموصل الى العراق على شرط تمديد أجل الانتداب البريطاني في العراق لمدة خمس وعشرين سنة • ولم يكن رمزي ماكدونالد زعيم حزب العمال ولا لويد جورج زعيم حزب الاحرار في لندن وقد ترك انصارهما الذين يمثلون المعارضة قاعة الاجتماع •

وعندما عرض ستانلي بولدوين رئيس الوزارة البريطانية الاقتراح هاجم الصحافة المعارضة لاتهامه بنكثه بوعده الذي أعطاه في ٣ مايس ١٩٢٣ بأن يغسل البريطانيون ايديهم من مسؤوليتهم تجاه العراق أو مصلحتهم فيه بعد آب ١٩٢٨ • وذكر تهمة ثانية وجهتها نفس الصحافة بأن الحكومة البريطانية تعهدت بالتزامات غير ضرورية وفادحة الثمن وخطرة تجاه العراق[٤٩] •

---

(47) *The Times*, December 17, 1925.
(48) *Ibid.*, December, 21, 1925.
(49) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CLXXXIX, Cols. 2076-2080.

وقد هاجم انطوني ايدن قوتين تشجعان الشعب التركي على اتباع خطة حمقاء وهما حكومة روسيا السوفيتية وجزء من الصحافة البريطانية ولا سيما جريدة **الديلي اكسبريس** ، وهما تمثلان تحالفا غير مقدس ، وسأل مجلس العموم ان يؤكد « لاصدقائهما الاتراك » ان هذه الصحافة البريطانية التي تشن **حملة دعاية مستهترة لا تمثل الرأي العام البريطاني وأمل ان تمد الحكومة** البريطانية يد الصداقة لتركيا لكي يعيش البلدان كما عاشا في الماضي بروح الصداقة والاحترام المتبادل وحسن النية[٥٠] .

وصرح احد اعضاء المجلس ان حكام تركيا طالحون ولكن صداقة تركيا ضرورية لبريطانيا . وقال لكي ينجح الانتداب في العراق على البريطانيين ان يتفقوا مع الاتراك والا يصبح وضع البريطانيين يائسا ولا يمكن الدفاع عنه ، وحث الحكومة على التنازل عن جزء من الموصل للوصول الى اتفاقية اذا اقتضى الامر[٥١] . وزعم عضو آخر ان سياسة الحكومة في مشكلة الموصل **لا علاقة لها بالنفط بعكس ما يعتقد الحزب الاشتراكي (أي حزب العمال)** . وقال وبالرغم من هذا فالواجب كان يقضي بأن يطلب الى تركيا التعاون في شركة النفط التركية وأمل انه عند تقدم المفاوضات لعقد معاهدة مع تركيا ان يؤخذ بنظر الاعتبار قضية النفط واشتراك الاتراك فيها كما يجب الاخذ بنظر الاعتبار قضية المسيحيين والاكراد وهيبة عصبة الامم[٥٢] . واعتقد عضو ثالث بوجود النفط وراء مطالب الاتراك وايد فكرة احترام العهود البريطانية للعرب وحماية المسيحيين[٥٣] . وأكد عضو آخر ان النفط مجرد خيال ولكن الحاجة الى ري العراق فكرة ملموسة[٥٤] . وزعم عضو ان الاتراك

(50) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CLXXXIX, Cols. 2093-2094.

(51) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CLXXXIX, Cols. 2096-2097.

(52) *Ibid.*, Cols. 2098-2108.

(53) *Ibid.*, Cols. 2112-2114.

(54) *The Parliamentary Debotes of the House of Commons*, fifth series, CLXXXIX, Cols. 2115.

يخادعون في موضوع حرب سريعة بالرغم من وجود خطر تشوبها دائما[٥٥].
وزعم آخر ان الاتراك يريدون قرضا في لندن اكثر من رغبتهم في خط الحدود أو ولاية الموصل نفسها ، واضاف انه لا يمكن وجود العراق من دون الموصل ورجا المجلس ان يؤيد اقتراح الحكومة على أساس وعود بريطانيا للعرب والسلام والرفاهية في الشرق الاوسط وحماية المسيحيين والخطوط الجوية بين انكلترا والهند ووضع بريطانيا في فلسطين ومصر وعلى أساس ان بقاء بريطانيا في العراق بموجب المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٢ اقل نفقة بكثير من الانسحاب[٥٦] .

وقد اختتم مناقشات مجلس العموم ليوبولد ايمرى وزير المستعمرات وأكد ان انسحاب بريطانيا السريع من العراق لن يكون فادح الثمن فحسب ولكنه من الوجهة العسكرية صعب التنفيذ ، وقال ان الموصل اغنى مناطق العراق . وهاجم « الصحافة الهستيرية » التي قالت ان وجود البريطانيين في الموصل اهانة للعدالة وفسر موقفها هذا برغبتها في تحريض تركيا على شن الحرب على بريطانيا العظمى . وقال كان من الممكن لبريطانيا ان تقف على الحدود وترفض الدخول بأية مفاوضات مع تركيا ولكن البريطانيين أظهروا ايمانهم بعدالة قضيتهم ورغبتهم في نشر التسوية السلمية بعرض المشكلة على عصبة الامم . وختم ايمرى خطابه بتذكير المجلس بأن لم يقتصر تأييد العراق في مطالبته بالموصل على حكومة المحافظين بل ان توماس وزير المستعمرات السابق في حكومة العمال اذاع في العراق في تموز ١٩٢٤ بأن الحكومة البريطانية لا تنوى التخلي عن تأيدها للعراق في مطالبته بالموصل[٥٧] .

وفي مجلس اللوردات صرح عضوان بأن ليس لبريطانيا مصلحة مباشرة في العراق وان البريطانيين موجودون هناك بسبب الانتداب فقط . وأكد

(55) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CLXXXIX, Cols. 2119.
(56) *Ibid.*, 2121-2126.
(57) *Ibid.*, Cols. 2133-2146.

عضو آخر بأن بريطانيا لا ترغب فى ضم العراق الى الامبراطورية البريطانية ولا ترغب فى البقاء هناك اذا استطاعت الخروج منه[٥٨] .

فى ١٨ شباط ١٩٢٦ شرع مجلس العموم بنظر المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٦ فاقترح ايمرى ان يقبل المجلس المعاهدة لتنفيذ شرط مجلس العصبة عن تسوية حدود العراق وذكر ان الحكومة البريطانية اتبعت سياسة عصبة الامم . وقال انه يعتقد ان العراق سيقبل الى العصبة قبل سنوات عديدة من انتهاء فترة الخمس والعشرين سنة وذكر ايمرى المعارضة ان المصاريف التى اقتضتها المعاهدة تصرف فى العراق ولكنها لا تصرف حتما على العراق . فقاطعه أحد الاعضاء بقوله « ولكن عندكم آبار النفط » فأجابه ايمرى ليس للنفط أقل تأثير على السياسة البريطانية[٥٩] .

واقترح رمزى ماكدونالد رئيس حزب العمال وزعيم المعارضة ان يرفض المجلس تمديد أجل مسؤولية بريطانيا العظمى فى العـراق وحث الحكومة على بذل كل جهد فى الاسراع بقبول العراق الى عصبة الامم[٦٠] . وبالرغم من ان مكدونالد كان لينا معتدلا لم يكن برسيل احد انصاره كذلك ، فقد علق على تأكيدات ايمرى عن النفط وقال اما ان تكون معلومات المعارضة خاطئة واما ان تكون معلومات الحكومة ضالة ، وأضاف انه يفكر فى مؤتمر سان ريمو حيث ظهرت قضية النفط واضحة وقال انه يعتقد لو لم يكن هناك نفط فى العراق لما كان هناك على الارجح أى نزاع حول الموصل ، وذكر برسيل نفوذ بعض شركـات النفط فى العـراق وعلاقاتهـا ببعض الحكومات . وقال ان الجيوش البريطانية ستستعمل فى مسـاعدة شركات النفط فى قمع العمال الوطنيين ورميهم بالرصاص أيضا ، ومن الواضح ان

(58) *The Parliamentary Debetes of the House of Lords*, fifth series, LXIII, Cols. 6, 19 and 20.

(59) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2167-2178.

(60) *Ibid.*, Col. 2181.

النفط أساس المشكلة ولولاه لما سمع البريطانيون شيئا عن الموصل • وقال من الافضل ان تتوصل الحكومتان التركية والعراقية الى اتفاق بينهما دون توريط بريطانيا فيه • واستمر برسيل بقوله ان واجب كل عضو من أعضاء الطبقة العاملة ان يرفض حمل السلاح للمقاتلة بدل أسيادهم ، واقترح عوضا عن ذلك ان يقاتل حاملو أسهم الشركات المختصة • وطالب بصرف أربعة الملايين من الدنانير التى تقرر صرفها فى العراق فى تحسين أحوال الشعب البريطانى بدل استعمالها فى العراق واتهم الحكومة بمساعدة شركات النفط الاستعمارية ضد الطبقة العاملة البريطانية(٦١) •

وقد دافع السر جوفرى بتلر وهلتون ينغ ودف كوبر من المحافظين عن سياسة الحكومة وأكدوا أهمية العراق والموصل للامبراطورية البريطانية• وأنكر انطونى ايدن تأثير النفط على سياسة الحكومة وأكد ان الحكـومة لا تستطيع ان تفعل شيئا للاقليات المسيحية التى تحت حكم تركيا بدون حسن نية تركيا • وقال احد مؤيدى الحكومة ان العصبة تدافع عن العراق الضعيف ضد تركيا القوية(٦٢) •

وقال ثرتل احد اعضاء حزب العمال ان عصبة الامم لا تستعمل فى تطبيق العدالة ولكن لتغذية مصالح الاقوياء ضد مصالح الضعفاء وأكد ان أكثرية الجماهير البريطانية تعارض زيادة التعهدات الخارجية وأعلن ان الاستعمار يحيط نفسه بغطاء مثالى متظاهرا بأن البريطانيين ذاهبون للوقوف بجانب المسيحيين وحمايتهم من الترك ، ولكن السبب الحقيقى هو النفط • وقد لام الاستعمار البريطانى لاستعماله المسيحيين عمـدا كيـادق لتحقيـق أغراضه • واستشهد بتقرير لجنة التحقيق فى تأييد هذه النقطة واستشهد بجريدة **الديلى تلغـراف** المؤيدة للحكومة اذ قالت قامت الشـركات النفطيـة

(61) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2196-2200.

(62) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2201, 2208, 2216, 2225-2229, 2236, 2253.

المختلفة في جنيف بمحاولات كثيرة للتأثير على أعضاء العصبة • وذكر ترتل ان السر ارنولدولسن الذى خدم فى العراق كوكيل للمندوب البريطانى فى العراق فى ١٩١٨ - ١٩٢٠ كان فى مقر القيادة العليا حين زحزح خط الحدود لما وراء الموصل ثم لمسافة ١٠٠ ميل وراء ذلك • وكانت النتيجة ان اصبح السر ارنولد فى ١٩٢٦ مديرا عاما لشركة النفط الفارسية - البريطانية فى المناطق الايرانية والعراقية[٦٣] •

وأكد عضو آخر من المعارضة أمر النفط فى ايران والعراق وقال انه يتوقع أن يخبر الشعب البريطانى بأن ستزيد رفاهية الشعب العراقى ، فعارض هذا النوع من النفاق الذى يزعم فيه البريطانيون دوما انهم يعملون «من اجل خير الآخرين » ومساعدة الشعوب الفقيرة المظلومة» وقال انه يفضل أن يصرح هؤلاء المنافقون بشجاعة بان العراق قطر غنى فاذا ساعده البريطانيـــون فانما يربحو ن من ذلك ويوسعون المصالح البريطانية[٦٤] • وعارض عضو آخر من المعارضة النغمة القائلة ان البريطانيين يدافعون عن حقوق العراق بدوافع انسانية ، وقال ان الامبراطورية لم تؤسس على المبادىء الانسانية ولكن لان بناءها يعود بالفوائد على بناتها • وأكد ان الاستعماريين البريطانيين يتفقون مع أى شخص يستطيعون الحصول منه على خمسة عشرة بالمائة • وزعم انه كان من الممكن اقامة علاقات ودية مع الاتراك ولكن يستحيل أن يكون البريطانيون اصدقاءهم وفى الوقت نفسه يسرقون أراضيهم[٦٥] •

واعلن سكلاتفالا Sklatvala العضو الشيوعى ان الشيوعيين لم ينظروا الى عصبة الامم الا باعتبارها آلة لاقرار اللصوصية ، وهاجم نفاقها فى موضوع نزع السلاح وهاجم الخطط البريطانية لتوسيع البحرية البريطانية فى الهند

(63) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2216-2223.

(64) *Ibid.*, Cols. 2235-2236.

(65) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*. fifth series, CXCI, Cols. 2248-2251.

وتقوية القاعدة البحرية فى سنغافورة والقاعدة الجوية فى العراق • وقال انه لعذر سخيف ان يقال بأن البريطانيين لم يقترحوا سرقة نفط العراق بل سرقة منتوجاتها الزراعية فقط • وحث على عقد اتفاقيات سلمية بواسطة عصبة الامم لرفع العلم التركى على الموصل • وهاجم سياسة الحكومة البريطانية تجاه الشعوب الصغيرة قائلا ان عليها ان تعيش فى جو ارهابى خوفا من البريطانيين وعليها ترك مواردها الطبيعية من دون استثمار وغير معروفة بقدر الامكان لانه حالما تعرف يذهب البريطانيون ويفسدون جهاز عصبة الامم ، ويرشون أعضاءها الآخرين وينالون شيئا لجيوبهم الخاصة • وذكر ايمرى بطغيان بريطانيا فى العراق وقتلها لتسعة الاف عراقى ببرود تام ، وبنتيجة ذلك لم يستطع الناس ان يقولوا شيئا سوى « انتم رؤساؤنا ، نحن نحبكم ونعجب بكم »[٦٦] •

وأجاب أحد مؤيدى الحكومة على بيان مكدونالد بان لا يستعمل البريطانيون الاراضى المنتدبة لاهداف التجارة البريطانية الخاصة قائلا ولماذا لا ما دام ذلك للرفاهية العامة للاراضى المنتدبة ولبريطانيا[٦٧] • وأخبر السر اوستن جمبرلن وزير الخارجية البريطانية المجلس بأنه فى آذار ١٩٢٥ اتصل مندوب تركى فى لندن ومعه اقتراح بتسوية مشكلة الموصل خارج عصبة الامم • وفى الاقتراح يكون لتركيا جزء من الموصل مقابل استغلال شركة بريطانية توافق عليها الحكومة البريطانية لجميع النفط مع امتيازات أخرى مناسبة ، فلو كانت الحكومة البريطانية مهتمة بالنفط وحده لكان بامكانها الحصول على امتياز ذلك النفط مع امتياز أى شىء آخر يريدونه • وقال ان الحكومة البريطانية أجابت بانها منتدبة على العراق لا مالكة اياه ولذلك لم تستطع المساومة على حقوق ومصالح العراق وشعبه مقابل امتيازات للرأسماليين

(66) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2256-2258.

(67) *Ibid.*, Cols. 2269.

البريطانيين[٦٨] .

وأعلن كلمنت أتلى عضو حزب العمال ان فترة الخمس والعشرين سنة مليئه بخطر حروب مقبلة ولذلك قرر ان يصوت ضد اقتراح الحكومة[٦٩] .

مناقشات الصحافة :

وفى نفس الوقت ناقشت الصحف والمجلات البريطانية قرار مجلس العصبة والمعاهدة العراقية ـ البريطانية . فكتب الرير ادميرال جى. دى. الن الى **التايمس** يقول ان التخلى عن الموصل للحكم التركى عمـــل مخالف للمسيحية ويدل على الجبن ، وحث الشعب البريطانى على تأييد الحكـومة عصبة الامم لتحقيق العدالة لسكان تلك المنطقة[٧٠] . وأكدت **النير ايست اند انديا** ان العامل الحاسم فى اجماع مجلس العصبة هو سوء معاملة الآثوريين الشائئة على الحدود فى الوقت الذى كانت تركيـا تحـاول اثبات صلاحهـا للاعتراف بها كدولة ذات سيادة على اولئك الناس التعساء وعلى جميع ولاية الموصل أيضا[٧١] .

وقالت **ذى نيوستيتسمان** المجلة الاشتراكية من المحتمل أن يكون تقرير الجنرال ليدونرقد أثر فى بعض أعضاء مجلس العصبة وهو تقرير مغرض جدا ضد الاتراك ، ولكن اعطاء الموصل الى العراق لا يستند على اضطهاد تركيا للمسيحيين وهو شىء غير جديد بل على الحقيقة الواضحة بأن ولاية الموصل تعود للعراق اقتصاديا وسياسيا كما تعود بلاد الراين لالمانيا ولومبارديا لايطاليا ونورثمبرلاند لانكلترا . وحللت المجلة الحجج التى وجهها بعض أجزاء الرأى العام البريطانى ضد السياسة البريطانية وقسمتها الى قسمين : فبعضهم قال ان تمديد أجل الانتداب البريطانى فى العراق بالرغم من عداء

(68) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2276-2277.

(69) *Ibid.*, Col. 2282.

(70) *The Times*, December 24, 1925.

(71) *Tth Near East and India*, XXVIII, p. 765.

تركيا الشديد مجازفة كبيرة تقوم بها بريطانيا ، وعلقت المجلة ان هذه حجة قد تكون مقبولة ولكنها اذا أخذنا الظروف جميعها بنظر الاعتبار حجة خاطئة . والبعض الاخر لا يرى فى رفض بريطانيا تقديم الموصل لتركيا سوى الظلم ويتهم الحكومة بالقرصنة من أجل النفط ، وتزعم هذه الجماعة انه يحق للاتراك قانونيا وأدبيا استرجاع الولاية وان العراقيين يفضلون الاتراك على البريطانيين . واكدت **النيوستيتسمان** ان بعض هذه المزاعم مجرد ادعاءات وبعضها أكاذيب يقولها أناس يعرفون الحقيقة ، ولا يخدمون أية مصلحة سوى تضليل الانكليز والاتراك وجعل الوصول الى السلام أصعب . ولكن هذه المجلة عارضت تقييد بريطانيا العظمى لمدة خمس وعشرين سنة وقالت انه فيما يخص التزامات بريطانيا قيل كلام مبالغ فيه كثيرا كما بولغ كثيرا بخطر الحرب ، وعلى كل حال يجب مجابهة الخطر وأفضل طريقة هى العمل حالا على استرضاء الاتراك(٧٢) .

وكتب ايج . ايم بريلسفورد أحد معارضى الحكومة العنيفين فى المجلة العمالية الاسبوعية **ذى نيو ليدر** ان عرب العراق والموصل جزعون من انهاء الانتداب البريطانى وقال ان نواب المجلس التأسيسى مدوا أجل الانتداب لمدة اربع سنوات لان الشرطة البريطانية ساقتهم الى التصويت ، وأكد ان السلطات البريطانية فى العراق تستند على أسراب قاذفات القنابل وحدها . وأعاد الى الاذهان اهتمام لويد جورج بنفط الموصل وأكد ان البريطانيين سيتمسكون بالعراق كما تمسكوا بمصر ضد رغبات شعوبهما ويعرضون عليهم دساتير ثم يخالفونها هم أنفسهم بعد ذلك . وقال الكاتب ان نفط الموصل ثروة ملموسة وستساعد الحدود العسكرية الجيدة البريطانيين على الدفاع عن آبار نفط ايران الاخرى التى تجهز البحرية البريطانية .

---

(72) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVIII, January 16, 1926, p. 19.

وسيكافح اصحاب البنوك البريطانيـون والمقـاولون والتجـار من أجـل الانتداب[٧٣] .

يبدو أن **الديلي اكسبريس** كانت تعتقد ان العراقيين استفادوا على حساب البريطانيين اذ نشرت صورة كاريكاتورية تمثل جون بول (بريطانيا) يحمل مطرية ليحمي من المطر سمكة ذهبية (الموصل) موضوعة في اناء صغير والى جواره يقف دافع الضريبة البريطاني حزينا يعاتبه قائلا : « غط السمكة ! اما أنا فقد اصابني البلل التام »[٧٤] . ونشرت **الايفننك تايمس** الصادر في كلاسكو صورة كاريكاتورية عنوانها « المشكلة » تصور تركيا برجل يحمل سيفا بيده يهدد مدينة الموصل بينما كان جون بول يتكلم مع مفوض شرطة (يمثل عصبة الامم) وهو حائر يحك رأسه ، ويسأل جون بول : الا تستطيع أيها المفوض ان تخضعه للنظـام ؟ »[٧٥] . ونشرت **الايفننك اكسبريس** الصادرة في كاردف صورة كاريكاتورية عنوانها « اللعبة » تصور رجلين احدهما (عصبة الامم) جالس على كرسي والاخر (تركيا) جالس على صندوق صابون خشبي فارغ وفي حزامه مسدس مكتوب عليه « الورقة الرابحة » ، وهما يلعبان الورق جاعلين الموصل رهانهما ، وقد فازت عصبة الامم[٧٦] . وهناك صورة كاريكاتورية أخرى نشرتها **النيوليدر** تصور حصانا محملا بصفائح النفط وأمامه رجل عربي هارب وقد كتب تحت الصورة « المدنية تدخل الموصل »[٧٧] .

وصفت **النير ايست اند انديا** المناورات التركية باظهار العداوة لانكلترا

---

(73) Qouted in *The Literary Digest*, LXXXVIII, January 16, p. 20. في ٢٥ آذار ١٩٢٠ قال لويد جورج في مجلس العموم البريطاني ان الموصل منطقة مليئة بالامكانيات العظيمة فهي غنية بالنفط وأغنى بالموارد الطبيعية من أي بلد في العالم .

(74) Reproduced in *The Literary Digest*, LXXXVIII, January 16, 1926, p. 19.

(75) *Ibid*., p. 17.

(76) Reproduced in *The Literary Digest*, XC, August 14, 1926. p. 18.

(77) *Ibid*., p. 18.

وعصبة الامم والصداقة لروسيا بأنها خرقاء ومثيرة للغضب[٧٨]. وقال البروفسور كيث بريديل يقصد من احتجاجات الولايات المتحدة ايجاد انطباع بأن عمل بريطانيا فى العراق متحيز كثيرا فى موضوع النفط وقال ان الدومنيونات ترحب بتسوية حاسمة تبنى على أساس ودى مع تركيا كدليل على السياسة الخارجية الحكيمة والبعيدة النظر وقد تفسد العلاقات الصميمة بين تركيا وروسيا[٧٩] . وفى رأى مجلة **الايكونوميست** المحافظة المعتدلة ان الاتراك يحاولون اتباع سياسة دمج السكان الاكراد القسرى فى مناطقهم الشرقية وان أهم سبب لرغبتهم فى الحصول على ولاية الموصل هو الخوف من أن نظام الحكم الحر فى العراق سيؤثر تأثيرا مضادا لنظام القمع المطلق فى بلادهم[٨٠] . وقال كنث وليامز أن اهمية الموصل فى جوهرها استعمارية وأما الامور الاخرى كالوعود المعطاة للعرب والنهضة العربية والنفط وما شابه ذلك فثانوية ، بالرغم من طلاوتها وأهميتها . والموصل مرحلة من مراحل تكوين دول الحدود على طريق الهند لانها مفتاح سياسة بريطانية فى الشرق الاوسط جميعها ، وأشار الى أهمية الموصل العسكرية والاقتصادية للعراق وتركيا ، وقال ان تركيا تدرك وحدة المصالح الانكليزية والفرنسية فى الشرق الاوسط وان محاولتها ضرب الدول الكبرى ببعضها انتهت بالفشل . وقال انه يعتقد ان بعض السياسيين الاحرار خافوا من تعرض التجربة الصهيونية للخطر اذا انتهت تعهدات بريطانيا فى العراق سنة ١٩٢٨ ومنهم لويد جورج والسر الفريد موند فأيدوا وزارة المستعمرات البريطانية وحكومة بولدوين فى مسألة تمديد أجل الانتدابات البريطانية فى الشرق

(78) *The Near East and India*, XXIX, p. 97.

(79) Keith Berriedale, "The League of Nations and Mosul" in *Journal of Comparative Legislation and International Law*, VIII, 1926, p. 49.

(80) *The Economist*, CII, p. 353.

الاوسط[٨١] .

وأكد السر ارنولد ولسن وكيل المندوب السامى البريطانى فى العراق فى ١٩١٨ – ١٩٢٠ انه لولا سياسة صحافة بيفربروك فى انكلترا لقبل الاتراك ما هو محتم قبل زمن طويل ولادركوا ان الحكومة البريطانية تعنى ما تقول ، وقال لم يذهب البريطانيون الى الموصل من أجل النفط ، ولكن اذا كان هناك نفط فانه يأمل ان ينال العراق ايرادا منه . وقال اذا لم يبق البريطانيين فى العراق فليس هناك من وسيلة تمنع تغلغل النظام السوفيتى جنوبا . فالشرف البريطانى والمصالح البريطانية على السواء تتطلب بقاء البريطانيين فى العراق . واذا فشل البريطانيون فى تنفيذ تعهداتهم فستنال عصبة الامم أشد ضربة[٨٢] . وقال السر ارنولد ولسن فى مناسبة أخرى عندما احتل البريطانيون الموصل كان هناك شك كبير عن مستقبل الولاية ، وقد اصدرت طوابع خاصة لاستعمالها هناك فى دوائر البريد لتأكيد حقيقة عدم تقرير مركزها بين البريطانيين والفرنسيين[٨٣] .

وقد علقت **الايكونوميست** على امضاء المعاهدة العراقية – البريطانية – التركية لسنة ١٩٢٦ فقالت كان هناك قلق عظيم فى بريطانيا العظمى خشية ان تحول تركيا رفضها الدبلوماسى لقرار مجلس العصبة الى حرب مكشوفة فى تلك المنطقة[٨٤] . وعلق كاتب على المعاهدة أيضا فى مجلة **الفورتنايتلى رفيو** وأظهر اعتقاده بانه كانت هناك فى الحركات العسكرية التركية خديعة منذ بداية الخلاف حول الموصل أكثر من أى شىء آخر . وأضاف ان سبب ليونة انقرا اصبح سرا مفضوحا وهو الافلاس المالى والتهديد بالغزو الايطالى سواء كان حقيقيا أو خياليا[٨٥] .

(81) Kenneth Williams, "The Significance of Mosul", in *The Nineteenth Century and After*, XCIX, pp. 349-350.

(82) *Journal of the Central Asian Society*, XIII, p. 163.

(83) *The Geographical Journal*, LXVIII, p. 115.

(84) *The Economist*, CII, p. 1131.

(85) *The Fortnightly Review*, CXXVI, 1926, p. 52.

أعلن السر رونالد لندسى سفير بريطانيا فى تركيا فى مقابلة له مع يونس نادى بك رئيس تحرير جريدة **جمهوريت** بعد امضاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية ـ التركية ان انكلترا مستعدة لاعطاء تركيا كل الضمانات التى تعتبرها الاخيرة ضرورية ، وأكد للاتراك ان انكلترا لن تخترق الحدود الشمالية بعد تعيين الحدود وتسوية مشكلة الموصل ، ولن يكون هناك سبب للتصادم بين الحكومتين وستؤدى التسوية الى علاقات ممتازة بدل عداوة الماضى القريب • وقال انه يعتقد ان كلا البلدين عاد الى نفس الموقف الذى كان سائدا بينهما فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر(٨٦) •

واستعرض ايور تطورات المفاوضات بين تركيا وبريطانيا العظمى من اعلان قرار مجلس العصبة الى امضاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية ـ التركية لسنة ١٩٢٦ ولخص المناورات السياسية البريطانية من تهديد واغراء واستشهد بصحافة المحافظين لتوضيح سياسة الحكومة البريطانية وقال انه يعتقد ان لندسى ورؤساءه فى لندن لم يهتموا باقامة خط حدود فقط وانما اقامة وضع بريطانيا فى جنوب غربى اسيا على أساس ثابت بغية ضمان نفوذ حاسم للدبلوماسية البريطانية من البحر الايجى الى حدود الهند • وأكد ان بريطانيا تأمل من هذه الحركات ضمان حصة الاسد من تركة الدول الأسيوية المستقلة الاخرى فى حالة انهيارها(٨٧) •

وبالرغم من المناقشات الطويلة ووجهات النظر المختلفة فقد قبل مجلس العموم المعاهدة العراقية ـ البريطانية ـ التركية فى حزيران ١٩٢٦ • ولكن بعد ذلك بعدة أشهر صرح كاتب انه من الحماقة السياسية ان تعتبر المعاهدة الحل النهائى أو الافضل لمشكلة الموصل ومن السخافة ان يعتقد انها قضت على هواجس البريطانيين حول المصروفات أو طمأنت الرغبة الانسانية لحماية

(86) *L'Asie Française*, August-September, 1926, p. 273.

(87) W. N. Ewer, "The Mosul 'Victory'." in *The Labour Monthly*, VIII, pp. 476-482.

مصائر بعض الاقليات المسيحية فى تركيا • اما السبب الحقيقى لاهمية قرار الحكومة البريطانية فى الاحتفاظ بالعراق ضمن فلك الامبراطورية البريطانية هو زيادة السلامة البريطانية • يجب دراسة مشكلة العراق فى حدود علاقتها بروسيا السوفيتية ؛ اذ ببقاء البريطانيين فى العراق يستطيعون منع تجاوز الدعاية السوفيتية وتقدم القوات المسلحة السوفيتية نحو الهند • ومن الجهة الثانية يعزى سبب تعنت تركيا فى تسوية مشكلة الموصل الى الخوف من أن سيادة القانون والامن بين الاكراد ستؤدى الى حركة انفصالية من تركيا[٨٨] •

(88) *Journal of Central Asian Society*, XIII, pp. 350-351, 355, 26.

الفصل العاشر

الرأى العام التركي ومشكلة الموصل

كانت تركيا الدولة الثالثة المهتمة بصورة مباشرة بمشكلة الموصل . لما حاول كاتب هذه السطور التثبت من الرأى التركى الرسمى عن هذه المشكلة عثر على الآراء التى عبر عنها الاتراك فى المؤتمرات الدولية وفى مجلس عصبة الامم وفى **الكتاب الاحمر التركى** . وقد أصدرت الحكومة التركية **الكتاب الاحمر** باللغة الفرنسية وهو يحتوى على عدد من الوثائق . اما ما يخص الرأى العام بصورة عامة فقد اضطر المؤلف على الاعتماد على اقتباسات من المصادر التركية ذكرت فى منشورات غير تركية . هذا ولم يسمح النظام شبه الدكتاتورى الذى كان سائدا حينئذ بنشر آراء متباينة ، فالآراء التى نشرت اذن تمثل وجهات النظر الرسمية وشبه الرسمية التى سمحت الحكومة التركية بنشرها .

الآراء التركية فى الادوار الاولى من المشكلة

حين كان مؤتمر لوزان الاول منعقدا صرح مصطفى كمال باشا فى مقابلة له مع ممثل صحيفة باريسية ان تركيا مستعدة للقتال حتى آخر جندى من ابنائها ولا تسمح لنفسها بالاندثار تحت العبودية ، وأكد ان الاتراك لن يقدموا تضحيات أخرى فى لوزان[1] . وفى نفس تلك الفترة تقريبا صرح عصمت باشا وزير الخارجية التركية للكاتبة الانكليزية گريس أليسون ان

(1) Quoted in *The New York Times*, January 2, 1923.

الموصل احدى العقبات فى طريق الصلح • وزعم ان احتلال الموصل تم بصورة مخالفة لاحكام هدنة مندروس وان ليس للانكليز حق الفتح • وكرر الحجة العنصرية التركية عن الموصل وأكد ان اكراد الموصل يريدون الاتحاد مع أخوانهم فى الاناضول[2] •

كان المؤرخ البريطانى المشهور توينبى يزور تركيا حين كان مؤتمر لوزان يناقش قضية الموصل فكتب يقول ان الاتراك اعلنوا ان اتحاد كل كردستان ضمن الحدود التركية شرط أساسى للصلح • وقد قالوا لتوينبى اذا ظن البريطانيون انهم يستطيعون معالجة كردستان فليأتوا الى أرضروم وينظروا ما يحدث لهم • وقال توينبى ان الاتراك يعارضون تقسيم كردستان كما فعل الانكليز منذ الحرب العالمية الاولى ، وهم يعتقدون اذا استمر تقسيم كردستان فسيسبب ذلك اضطرابا أو خشية من اضطراب شمالى كردستان وقد يؤدى ذلك الى حرب مع البريطانيين • وقد أكد الاتراك لتوينبى ان تركيا ستتخلى عن امتيازات النفط للبريطانيين اذا تركوا الاكراد لهم[3] • وقد اظهرت جريدة **ايلرى** التركية شكواها بعد انتهاء مؤتمر لوزان مباشرة لان تركيا لم تضم حلب وتراقيا الغربية والموصل[4] •

قبيل فشل مؤتمر القسطنطينية اذيع فى بعض المحافل التركية ان تركيا لا تستطيع تحدى اوربا الى الابد ، وقد دعت جريدة **مستقل** تكوين حلف مع بريطانيا العظمى وفرنسا حالما تثبت تركيا نفسها قوية ومتمدنة فى الداخل وحصولها على وزارة وممثلين بلوماسيين يوحون بالثقة فى الخارج[5] •

وكتب مراسل **لوروب نوفيل** بعد فشل مؤتمر القسطنطينية أن جريدة **حاكميتى مليه** لسان حال الحكومة التركية نشرت مقالا قالت فيه ان الاتراك

(2) Grace Ellison, *An Englishwoman in Angora*, pp. 310-311.
(3) Arnold J. Toynbee, "Angora and the British Empire in the East" in *The Contemporary Review*, CXXIII, pp. 686-687.
(4) Quoted in *United Empire*, XVI, 1925, p. 664.
(5) Quoted in *The Times*, June 6, 1924.

لا يتحملون اية مسؤولية تنشأ من الموقف الغامض لان كل وسائل تسوية المشكلة رفضها البريطانيون • واضافت بما ان بريطانيا قدمت اقتراحات جديدة وطالبت بجزء من ولاية حكاري فلا تعتبر تركيا نفسها ملزمة بأي وجه من الوجوه باحالة مشكلة الموصل الى عصبة الامم • وقد خشيت **حاكميتي مليه** ان تطالب بريطانيا في المستقبل بولاية اوولايتين تحيطان بالموصل ، واقترحت متهكمة ان تطالب بريطانيا بانقرا لضمان الدفاع عن بغداد والموصل • وقالت الجريدة ان الاتراك يعنون عناية خاصة بحماية حدودهم ، ويهتمون بالنفط • وختمت مقالها بالقول ان الطريقة الوحيدة للخروج من المأزق هي الوصول الى تفاهم مقبول[٦] •

روى مراسل مجلة **الساتردي رفيو** انه كان في تركيا أسف حقيقي لعدم الوصول الى اتفاق حول مشكلة الموصل في ذلك الوقت واضاف ان الاتراك يدركون تمام الادراك ان صداقة بريطانيا العظمى أثمن من ٤٠٠٫٠٠٠ كردي[٧] • وقد اقتبست **التايمس** من الجريدة التركية **وطن** قولها لا يخشى الاتراك سوى اتفاق الدول الكبرى ، واضافت **التايمس** نفسها ان الصحافة التركية تشكو من ان الاتراك تعهدوا بقبول ما تتوصل اليه عصبة الامم التي تصفها الصحافة التركية بأنها منظمة بريطانية صرفة[٨] • وقالت جريدة **النيويورك تايمس** ان الاتراك يعتقدون بأن حقول نفط الموصل تبشر بايرادات لا غنى عنها لاعادة تنظيم الحياة القومية • واضافت قد يجلب النفط عطف الولايات المتحدة وربما حمايتها[٩] •

---

(6) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXII, August 16, 1924, p. 20.

(7) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXII, August 16, 1924, p. 20.

(8) *The Times*, September 29, 1924.

(9) *The New York Times*, October 29, 1924.

الآراء التركية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق

نظرت الصحافة التركية الى تقرير لجنة التحقيق بانزعاج لانه غامض وغير حاسم ، وقالت بعض الصحف انه يؤيدا انكلترا ، وبعضها هاجم اعضاء اللجنة واتهمتهم بالضعف لعدم استطاعتهم تحمل مسؤولية اعطاء رأى واضح يساعد مجلس العصبة في اصدار قراره • وذكرت بعض الصحف انها تعتقد بحدوث انشقاق بين اعضاء اللجنة وان الكونت بول تلكى أيد تركيا وكان متأثرا بالعلاقات الحسنة بين هنغاريا وتركيا بينما أيد العضوان الآخران بريطانيا • واعتقدت صحف أخرى ان التقرير عقد المشكلة بدل تسهيل حلها وانه ترك المشكلة معلقة امام عصبة الامم • وعلى العموم كان الاتراك خائفين من المستقبل[١٠] •

وقالت **حاكميتي مليه** ان الاتراك يعتبرون الموصل جزء لا يتجزأ من تركيا ويرفضون أي اقتراح عن الانتداب ، فاذا اصدرت العصبة قرارا مخالفا لحقوق الاتراك فسيبقى قرارها حبرا على ورق ، واعلنت ان الاتراك مستعدون للدفاع عن حقوقهم[١١] •

واظهر يونس نادى بك في مقال افتاحي عن الموصل في جريدته **جمهوريت** قلقه من احتمال بقاء الحدود التركية مكشوفة وغير آمنة وقال ما لم يؤمن خط الحدود فلن تستطيع تركيا قبول اية تسوية • وقد استهزأ بتقرير لجنة التحقيق واعلن ان تركيا لن تسامح في اقامة مكدونيا جديدة او يمن جديدة على حدودها • وأكد أنه اذا عمل مجلس العصبة ترتيبا من هذا القبيل فسترفض تركيا حكمه[١٢] • وصرح حكمت بك احد أعضاء الوفد التركي قبل سفره الى جنيف لمراسلي الصحف في القسطنطينية ان مشكلة

---

(١٠) هذه الخلاصة مأخوذة من جريدة **المفيد** ، ١٧ آب ١٩٢٥ •

(11) Quoted in *European Economic and Political Survey*, I, p. 15.

(12) Quoted in *The Times*, August 21, 1925.

الموصل مشكلة علاقات بين الشرق والغرب فالحكومة التركية تأمل ان تكون عصبة الامم عادلة ومنصفة في حل مشكلة بين دولة اوربية عظمى ودولة من دول الشرق الادنى التي ظلمتها الدول الاوربية دائما[١٣] .

وشعرت جريدة **التايمس** ان مدينة الموصل وولاية الموصل صارت في نظر محرري الصحف وقرائهم تركية خالصة مستكينة تحت حوافر الظالمين الرجعيين البرابرة . واضافت **التايمس** ان الرأي العام التركي عبيء لدرجة كبيرة فاذا قبل الوفد التركي أي حل وسط في جنيف فقد ينال اللعنة . وقد اقترحت الصحافة التركية رفض اي قرار يصدره مجلس العصبة باحتقار الا اعطاءها الى تركيا . وقد وصف الاتراك عصبة الامم بأنها هيئة تدعو للسخرية لا سلطة لها بالتدخل في الحقوق التركية ولا يمكن ان تجعل نفسها مقبولة الا باعترافها الفوري بأن الموصل أرض تركية دون شك . وقالت ان بعض الاتراك قد يقبلون بقرار يعطي مدينة الموصل لهم ويترك تسعة اعشار الولاية للعراق لان الرأي العام حين يعلم بحصوله على الموصل التي اصبحت تعويذة قومية لن يهتم بتعديل الحدود حتى ولو كانت مجاورة للمدينة الحبيبة مباشرة فاذا رفضت هذه التسوية باعتبارها حلا وسطا لا يستحق الاهتمام فربما يجد جمهور الاتراك من الضروري ان يذهبوا الى قبورهم وكلمة « الموصل » منقوشة على قلوبهم[١٤] .

ويعتقد سكان القسطنطينية اعتقادا مبالغا فيه بأن فصل ولاية الموصل يعني نهاية استقلالهم وانهم يؤيدون حكومتهم بمطالبتها بالولاية من اعماق قلوبهم . وطالبت جماعة متطرفة باسترجاع الموصل بالقوة . وقالت جريدة **وقت** ان الحكومة التركية تعتقد ان لجنة التحقيق تجاوزت واجبها كثيرا في تقرير مصير الموصل حين بحثت امورا مثل مستقبل العراق والانتداب البريطاني على العراق لمدة خمس وعشرين سنة ومعارضتها لمطالبة الاتراك باجراء استفتاء

---

(١٣) مقتبسة في جريدة **المفيد** ، ٣١ آب ١٩٢٥ .

(14) *The Times*, **August 25, 1925.**

واعلانها ان سكان الموصل يفضلون الانتداب البريطاني . وقالت جريدة **جمهوريت** ان تركيا لا تأمل الحصول على مساعدة في فرانسا المنشغلة بمشاكلها في الريف وسوريا والمانيا ولذلك فهي بحاجة أشد الى بريطانيا(١٥) .

وشددت جريدة **حاكميتي مليه** على ضرورة رفض مجلس العصبة لبحث قضية الانتداب العراقي وان تبحث قضية الموصل فورا . وقالت يعتبر الاتراك اقتراح بحث أية قضية أخرى غير قضية الموصل مخالف لشروط التحكيم الذي قبله الاتراك واعلنت انهم سيعتبرون اى اقتراح من هذا القبيل يضع نهاية لصلاحيات العصبة التحكيمية(١٦) .

روت جريدة **التايمس** ان الناس في تركيا استقبلوا اشـــاعة احتمال تأخير قرار المجلس عدة اسابيع أو عدة أشهر بعدم الارتياح العام لان ذلك يعني حجز الموصل من مالكيها الحقيقيين وتحويل الاحتلال البريطاني الى حقيقة يعتاد عليها السكان . وقالت **جمهوريت** وهي احدى الصحف التي عارضت ذلك الاجراء هناك حلان ممكنان : الاول يظهر العصبة بارسالها اللجنة الى الموصل بأنها قد قامت بتمثيل مهزلة والاخر يثبت ان العصبة منظمة دولية حقا تستوحي الاهتمام الدولي للسلامة والخير(١٧) .

وفي اليوم التالي نشرت **جمهوريت** مقالا بعنوان « هل تشن تركيا حربا ؟ » أوضحت فيه بأدق مما ظهر في الماضي في الصحافة التركيـة ما ستعمل تركيا في حالة اصدار مجلس العصبة قرارا غير ملائم عن قضية الموصل ، فقالت اذا اصدر المجلس قرارا يضع كيان تركيا في خطر فلن يكون لكلمات الدبلوماسيين أي معنى وستصبح تعهدات الدول باطلة ، وانه بالرغم من احتمال قبول وزارة تركية حكما غير ملائم فسيأتي يوم قريب أو بعيد حين تجابه تركيا واجب الدفاع عن كيانها . وبعد ان أكدت ان تركيا

---

(١٥) مقتبسة في **المفيد** ، ٦ أيلول ١٩٢٥ .

(16) Quoted in *The Times*, September 3, 1925.

(17) *Ibid.*, September 7, 1925.

لا تريد حربا بل تحتاج الى خمسين سنة من السلام زعمت انه توجد فوق الرغبات الشخصية قوة قاهرة ذات سيادة تستطيع دفع الاتراك الى الحرب وتحتوى قضية الموصل عناصر قوة قاهرة كهذه • وأكد الكاتب لبريطانيا أن تحقيق رغبات الاتراك فى الموصل سيفتح عهدا جديدا للعلاقات الانكليزية ـ التركية لان تركيا لا تهتم بغير تقوية سلامتها وسكينتها ضمن حدودها القومية • فاذا لم تأخذ العصبة بنظر الاعتبار سلامة تركيا فانها ستضطر لاعادة النظر فى موقفها لانها لا تستطيع التضحية بنفسها فى سبيل سلطة عصبة الامم ومجدها ، وبعبارة أخرى لن توافق تركيا على احياء قضايا مكدونية وأرمنية جديدة[١٨] •

صرح كمال الدين سامى باشا سفير تركيا فى برلين ان العصبة تستطيع ان تعجل بالحرب أو تشجع على السلام حسب حلها لمشكلة الموصل ، واضاف ان الاتراك مستعدون للقتال[١٩] • ولكن وقت لم تدع للحرب الى ذلك الحد ، واعترفت ان تركيا تعهدت مكرهة على قبول قرار العصبة على الاساس الذى تضعه جنيف ولكنها مستعدة لتنفيذ رغبات السكان المحليين كما تظهر بنتيجة استفتاء ما[٢٠] •

روى قارىء انكليزى فى رسالة ارسلها الى **النيرايست اند انديا** انه بينما كان فى تركيا مؤخرا اغتنم عدة فرص لبحث قضية الموصل مع بعض الاتراك المهمين جدا • وقال لقد قيل له ان تركيا ترغب بصداقة انكلترا ومساعدتها فى انشاء الشعب الجديد ، وان الحكومة الوطنية التركية وعدت مؤيديها بأن تركيا لن تفقد الموصل ولذلك فالكفاح من أجل الموصل هو كفاح من أجل كيانها نفسه • وذكر قراءه انه لا يزال هناك حزب تركى قديم ينتظر الفرصة لاسقاط الحكومة الوطنية[٢١] •

(18) Quoted in *The Times*, September 8, 1925.
(19) *The New York Times*, September 9, 1925.
(20) Quoted in *The Times*, September 8, 1925.
(21) *The Near East and India*, XXVIII, p. 402.

قابل ددلى هينكوت أحد الكتاب المختصين بالبلقان مصطفى كمال باشا ونشر تصريح الرئيس فى مجلة **الرينولدز اللستريتد نيوز** اذ قال ان الجيش مستعد وقوته المعنوية ممتازة ، فاذا اضطر الترك على القتال فلن يترددوا وقال ان الموصل تركية ولن يستطيع احد تغيير تلك الحقيقة حتى الحراب وأكد ان الاتراك يريدون جميع ولاية الموصل وسواء كان هناك انتداب أم لم يكن فلن يتخلوا عن هذه الفكرة • وقال بما ان جميع الحدود القومية فى أوربا قائمة على أسباب عسكرية فانما يتبع الاتراك ذلك المثال(٢٢) •

بعد امضاء معاهدة لوكارنو وتوثق العلاقات بين انكلترا وفرنسا اصبحت الصحافة التركية عصبية فحاولت اقناع فرنسا بأن سياسة كهذه قاتلة لمصالحها الخاصة • وتساءلت **حاكميتى مليه** ما اذا كان من الطبيعى ان لا تعتبر تركيا عصبة الامم محكمة للعدل ولكنها كمنبر تستطيع منه الدفاع عن وجهة نظرها فى وجه العالم(٢٣) • وعلقت وكالة الانباء الاناضولية شبه الرسمية على رأى المحكمة الدولية الاستشارى بأنه اصدر تحت تأثيرات معلومة وقد أعطى انطباعا سيئا عن القيمة الادبية للمنظمة المفروض فيها ان تكون واسطة للسلام العالمى(٢٤) •

الآراء التركية بعد صدور قرار مجلس العصبة

جاء رد الفعل المباشر لقرار مجلس العصبة باعطاء الموصل الى العراق من ناطق تركى فى جنيف قائلا اذا كان ما قرأه الاتراك عن القرار الخاص بالموصل صحيحا فقد نالت تركيا من المعاملة ومن الموصل اسوأ وأقل مما نالته بموجب معاهدة سيفر وبعبارة أخرى رجع الاتراك الى الوراء

(22) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVII, October 10, 1925, p. 17; see also *Current History*, XXIII, p. 292.
(23) Quoted in *The Times*, November 28, 1925.
(24) Quoted in *The Nation*, CXXI, p. 757.

لا تريد حربا بل تحتاج الى خمسين سنة من السلام زعمت انه توجد فوق الرغبات الشخصية قوة قاهرة ذات سيادة تستطيع دفع الاتراك الى الحرب وتحتوى قضية الموصل عناصر قوة قاهرة كهذه • وأكد الكاتب لبريطانيا أن تحقيق رغبات الاتراك فى الموصل سيفتح عهدا جديدا للعلاقات الانكليزية ـ التركية لان تركيا لا تهتم بغير تقوية سلامتها وسكينتها ضمن حدودها القومية • فاذا لم تأخذ العصبة بنظر الاعتبار سلامة تركيا فانها ستضطر لاعادة النظر فى موقفها لانها لا تستطيع التضحية بنفسها فى سبيل سلطة عصبة الامم ومجدها ، وبعبارة أخرى لن توافق تركيا على احياء قضايا مكدونية وأرمنية جديدة[١٨] •

صرح كمال الدين سامى باشا سفير تركيا فى برلين ان العصبة تستطيع ان تعجل بالحرب أو تشجع على السلام حسب حلها لمشكلة الموصل ، واضاف ان الاتراك مستعدون للقتال[١٩] • ولكن وقت لم تدع للحرب الى ذلك الحد ، واعترفت ان تركيا تعهدت مكرهة على قبول قرار العصبة على الاساس الذى تضعه جنيف ولكنها مستعدة لتنفيذ رغبات السكان المحليين كما تظهر بنتيجة استفتاء ما[٢٠] •

روى قارىء انكليزى فى رسالة ارسلها الى النيرايست اند انديا انه بينما كان فى تركيا مؤخرا اغتنم عدة فرص لبحث قضية الموصل مع بعض الاتراك المهمين جدا • وقال لقد قيل له ان تركيا ترغب بصداقة انكلترا ومساعدتها فى انشاء الشعب الجديد ، وان الحكومة الوطنية التركية وعدت مؤيديها بان تركيا لن تفقد الموصل ولذلك فالكفاح من أجل الموصل هو كفاح من أجل كيانها نفسه • وذكر قراءه انه لا يزال هناك حزب تركى قديم ينتظر الفرصة لاسقاط الحكومة الوطنية[٢١] •

---

(18) Quoted in *The Times*, September 8, 1925.
(19) *The New York Times*, September 9, 1925.
(20) Quoted in *The Times*, September 8, 1925.
(21) *The Near East and India*, XXVIII, p. 402.

قابل ددلى هيتكوت أحد الكتاب المختصين بالبلقان مصطفى كمال باشا ونشر تصريح الرئيس فى مجلة **الرينولدز اللستريتد نيوز** اذ قال ان الجيش مستعد وقوته المعنوية ممتازة ، فاذا اضطر الترك على القتال فلن يترددوا وقال ان الموصل تركية ولن يستطيع احد تغيير تلك الحقيقة حتى الخراب وأكد ان الاتراك يريدون جميع ولاية الموصل وسواء كان هناك انتداب أم لم يكن فلن يتخلوا عن هذه الفكرة . وقال بما ان جميع الحدود القومية فى أوربا قائمة على أسباب عسكرية فانما يتبع الاتراك ذلك المثال(٢٢) .

بعد امضاء معاهدة لوكارنو وتوثق العلاقات بين انكلترا وفرنسا اصبحت الصحافة التركية عصبية فحاولت اقناع فرنسا بأن سياسة كهذه قاتلة لمصالحها الخاصة . وتساءلت **حاكميتى مليه** ما اذا كان من الطبيعى ان لا تعتبر تركيا عصبة الامم محكمة للعدل ولكنها كمنبر تستطيع منه الدفاع عن وجهة نظرها فى وجه العالم(٢٣) . وعلقت وكالة الانباء الاناضولية شبه الرسمية على رأى المحكمة الدولية الاستشارى بأنه اصدر تحت تأثيرات معلومة وقد أعطى انطباعا سيئا عن القيمة الادبية للمنظمة المفروض فيها ان تكون واسطة للسلام العالمى(٢٤) .

الآراء التركية بعد صدور قرار مجلس العصبة

جاء رد الفعل المباشر لقرار مجلس العصبة باعطاء الموصل الى العراق من ناطق تركى فى جنيف قائلا اذا كان ما قرأه الاتراك عن القرار الخاص بالموصل صحيحا فقد نالت تركيا من المعاملة ومن الموصل اسوأ وأقل مما نالته بموجب معاهدة سيفر وبعبارة أخرى رجع الاتراك الى الوراء

(22) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVII, October 10, 1925, p. 17; see also *Current History*, XXIII, p. 292.
(23) Quoted in *The Times*, November 28, 1925.
(24) Quoted in *The Nation*, CXXI, p. 757.

ولا يمكن ان تسر الحكومة التركية والشعب التركي أقل سرور[٢٥] .
وعلقت **حاكميتي مليه** على قرار مجلس العصبة مؤكدة انه من المستحيل على تركيا ان تقبل باخضاع مصائر مواطنيها الى أهواء الغرباء . وقالت يظهر ان معاهدة سيفر لم تكن درسا كافيا للغرب[٢٦] .

كتب مراسل **التايمس** في القسطنطينية ان الاتراك يسبون جنيف كمدينة أظلم من سودومي وعمورا ووجهوا سبا خاصا للفرنسيين باعتبارهم تابعين أذلاء لبريطانيا العظمى مثلهم مثل الدول الاخرى التي يتمتع ممثلوها بحياة سهلة مترفة تمتعا لايداني فلا يمكن ان يصوتوا ضد البلاد التي تدفع ثلاثة ارباع مصروفات العصبة . وقال المراسل ان هناك حزبا معارضا يؤيد الحرب تأييدا تاما في تركيا وذلك بمساعدة البلاشفة . واقتبست **التايمس** ايضا من جريدة **اقدام** قولها ان الاقتراحات البريطانية عن معاملة اكراد العراق غير مقبولة في تركيا أبدا ، وذكرت **التايمس** انها تعتقد ان القضية الكردية هي أساس كل النزاع[٢٧] .

واشارت **التايمس** الى ان خيبة الاتراك بقرار الموصل يتعاظم يوميا كعامل مهم في كفاح ينشب بين الغرب والشرق . ويعزو الاتراك المقاصد العدوانية ضد الشرق الى الدول الاوربية عامة والى بريطانيا العظمى خاصة . وقد حاول بعض اصحاب الصحف تبرير وضع خطة تؤيد تنظيم الشعوب الاسيوية ضد الغرب[٢٨] . وتساءل بعض الاتراك ما اذا كان من الممكن للرأي العام البريطاني ان يؤثر على وزارة بولدوين التي يظن الجمهور في تركيا انها لا تمثل جماهير الشعب البريطاني في موضوع الموصل[٢٩] .

---

(25) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVII, December 26, 1925, p. 9.

(26) Quoted in *The Times*, December 19, 1925.

(27) Quoted in *The Times*, December 21, 1925.

(28) *The Times*, December 28, 1925.

(29) *Ibid.*, January 9, 1926.

وقد ذكرت **النيوستيتسمان** انه قبل ان توفيق رشدى بك وزير الخارجية التركية صرح الى جريدة **الماتان** الباريسية ان ولاية الموصل فى نظره ضرورية لاستقرار العراق وانه قال انه مستعد للتنازل عنها لبريطانيا العظمى بشرط ان يوافق البريطانيون على عقد اتفاقية اقتصادية لتنظيم العلاقات بين تركيا والعراق ، وانه اقترح ايضا تجريد بعض المناطق على طرفى خط الحدود بين تركيا والعراق وعقد ميثاق للسلامة المتبادلة[٣٠] • ومن الجهة الثانية صرح توفيق رشدى بك لجريدة تصدر فى بغداد ان الاتراك لا يستطيعون التنازل عن حقوقهم فى الموصل وقال انه يعتقد ان هناك طرقا لفض النزاع باسلوب يحافظ على سيادة تركيا فى الوقت نفسه ، وأشار الى رفض الاقتراحات التركية باجراء الاستفتاء وحث على ايجاد حلول أخرى تتفق مع فكرة عدم التنازل عن السيادة التركية على الموصل • وصرح ان المشكلة الوحيدة التى لم تحل بين بريطانيا العظمى وتركيا هى مشكلة الموصل وحض البريطانيين على حلها سلميا • وقد وصفت **جمهوريت** عصبة الامم بأنها العوبة بريطانية وان قرار المجلس برهان على ان العصبة لا تحترم مبادىء العدالة والحق ولكنها خادمة للاقوى أى بريطانيا وأكدت أنه لم يواجه الناس قرارات ظالمة واستبدادية كهذا القرار الا فى العصور الوسطى ، وطالما لا تستطيع الالعوبة المدعوة بعصبة الامم اعطاء تركيا حقوقها ولا تجريدها منها فقرارها لا قيمة له عند الاتراك • واعادت الصحيفة الى الاذهان ايام الثورة الكمالية وأكدت ان الحقوق التركية مضمونة تحت الحراب التركية الحادة التى سيسترجعون بها الموصل « التركية » • وقالت **جمهوريت** ان القضية بأجمعها مهزلة ولكنها مع ذلك قد تؤدى الى ان يتقابل الاتراك والبريطانيون وجها لوجه وقد تنقلب المهزلة الى مأساة • وانذرت البريطانيين بأنهم اذا لم يتيقظوا واذا تبعوا زعماءهم السياسيين كالعمى فقد يشاهدون فى وقت قريب أو بعيد مجزرة بشرية •

(30) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVIII, January 16, 1926, p. 19.

وسيكون من المؤسف للانسانية أسفا حقيقيا اذا خدع البريطانيون واستمروا عبيدا لمؤامرات زعمائهم السياسيين .

وقد كان الشعور ضد البريطانيين شديدا . وتنبات **حاكميتي مليه** اما باضطرار كل الشعوب للانحناء للبريطانيين مثل قطعان الغنم واما ان تكون المحافظة على السلام العالمي في خطر دائم . وقد اعتقدت جريدة **وقت** انه مهما كانت الجمهورية التركية مسالمة فأن المؤامرات البريطانية قد تسبب حربا في الشرق في لحظة غير متوقعة ، ولذلك وقعت تركيا معاهدة مع روسيا للحيطة[٣١] . وقد أجاب اغا اوغلو احمد بك عضو المجلس الوطني الكبير التركي على خطاب السراوستن جمبرلن الذي ألقاه في مجلس العموم يوم ١٨ شباط ١٩٢٦ عن موضوع النفط بان كتب في **حاكميتي مليه** منذرا رجال الصناعة البريطانيين بأن لا يجازفوا بأموالهم في نفط الموصل الى أن يعرف مستقبل ولاية الموصل تماما[٣٢] .

وقد نظر حزب الشعب المؤيد للحكومة التركية في المعاهدة العراقية ـ البريطانية ـ التركية مباشرة بعد امضائها وقد استمرت مناقشتها خمس ساعات اظهرت عدم شعبية المعاهدة . وقد قاطع النواب ايضاحات توفيق رشدي بك بأسئلة عديدة . وأجبر عصمت باشا على الكلام واعطاء الايضاحات العامة عن مختلف مراحل النزاع منذ بدأ الكفاح للاستقلال . وقد ابرق يونس نادي بك بخلاصة صريحة لاجتماع الحزب الى جريدته **جمهوريت** فقال ان جوهر الجدل كان يدور حول ايهما أفضل اعلان الحرب أم عدم اعلانها[٣٣] . وصرح يونس نادي بك ان من الحقائق المعروفة انه طلب الى تركيا أن تضحي تضحية عظيمة ، وستبقى الموصل زمنا طويلا جرحا داميا في قلوب الاتراك . وقال منذ الحرب العالمية الاولى اعلن الاوربيون وعلى

(31) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVIII, February 6, 1926, pp. 17-18.

(32) Quoted in *L'Asie Française*, April, 1926, p. 165.

(33) Quoted in *The Times*, June 8, 1926.

رأسهم البريطانيون للعالم أجمع : « لن تبقى ثمة تركيا بعد الان » وذكر قراءه ان الاتراك قدموا خدمة تستحق التقدير للمحافظة على السلام العالمى[٣٤] .

وصرح توفيق رشدى بك وزير الخارجية التركية عند تقديم المعاهدة العراقية ـ البريطانية ـ التركية للمجلس الوطنى الكبير التركى ان السياسة التركية التى تؤلف القوة الرئيسية فى الشرق الادنى تسعى لان تكون عنصرا للنظام والتقدم بين الشعوب المتمدنة . وقد وافقت تركيا على التضحيات لكى تضمن السلام فى الشرق الادنى واستقلال وسعادة العراق واقامة العلاقات الطبيعية مع انكلترا[٣٥] . وقد أسف كثير من النواب على المصالحة باعتبارها فى غير صالح تركيا وقد فرضتها الظروف[٣٦] .

وقد ظهر واضحا من الصحافة التركية ان المعاهدة لم تكن فى الغالب مقبولة فى البلاد . وقد ذكرت أكثر المقالات انها كانت مجرد حل فرضته قوة الظروف وهذا الوضع كان نتيجة سياسة الحكم العثمانى السابق[٣٧] . وقد عودت دعاية الحكومة التركية الشعب التركى على كون الموصل تركية ، وبعد امضاء المعاهدة لم يخبروه بغير حصولهم على بضعة أميال مربعة فى الجبال الجرداء[٣٨] . وقد ولولت جريدة **ينى سيس** على اقتطاع موصل « التركية » وتوابعها من « الوطن » التركى ، وقالت يستحيل على الاتراك ان يرحبوا بالمعاهدة بل على العكس خاب املهم جميعا وحزنوا . وقد زعمت انه مادام الاتراك يعتقدون ان الموصل تركية فسيواصلون اعتقادهم بأنها اراض فصلت مؤقتا من الوطن[٣٩] .

---

(34) Quoted in *The Literary Digest*, XC, August 14, 1926, pp. 18-19.
(35) *L'Asie Françaíse*, June-July, 1926, pp. 224-225, 249-250.
(36) *Current History*, XXIV, p. 817.
(37) *The Times*, June 8, 1926.
(38) *The Fortnightly Review*, CXXVI, July, 1926, p. 51.
(39) Quoted in *The Literary Digest*, XC, August 14, 1926, p. 19.

واعادت لازى فرانسيز الى الاذهان كيف كانت الصحافة التركية تنشر المقالات العنيفة فى كانون الاول ١٩٢٥ حين كانت الصحف التركية تتكلم عن المقاومة اليائسة للطفيليات الدولية الموجهة ضد آسيا وضد سياسات الاعتداء المطبقة فى الشرق وعن التعبئة العامة ونزول الجيوش التركية الصاعق على الموصل . وأشارت المجلة الى انه كان على الحكومة التركية ان تجابه معارضة خطيرة فى المجلس الوطنى الكبير وقد حاول الحزب التقدمى المعارض (الذى يضم اشخاصا من وزن كاظم قره بكير قائد الجيوش العام فى الشرق سابقا وعلى فؤاد باشا ورؤف بك رئيس الوزراء السابق) من جديد زيادة نفوذه بفتح ابوابه لكل العناصر المتذمرة من السياسة التى تتبعها الجماعة المخلصة لمصطفى كمال باشا[٤٠] .

---

(40) *L'Asie Française*, August-September, 1926, p. 273.

الفصل الحادي عشر

الرأي العام الاميركي والفرنسى ومشكلة الموصل

وقد تتبعت محاولات حل مشكلة الموصل باهتمام بالغ اقطار كثيرة لا علاقة مباشرة لها بها . وقد كانت حكومات روسيا السوفيتية وألمانيا وايران والافغان مؤيدة لتركيا على وجه العموم ، وكانت ايطاليا مؤيدة لبريطانيا كما كانت البلاد العربية مؤيدة للعراق . وسنحاول فى هذا الفصل تصوير آراء دولتين معظمتين بشىء من التفصيل وهما الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا .

الرأى العام فى الولايات المتحدة

قليل من الناس فى الولايات المتحدة كانوا يعلمون بتفاصيل مشكلة الموصل ، فقد بحثها بعض الموظفين وبعض رجال الصناعة وبعض رجال الصحافة أو فكروا بها . وقد فكر كلهم تقريبا بنفط الموصل وبسياسة « الباب المفتوح » قبل كل شىء . وكانت تهمهم مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية ولم يهتموا بالنواحى السياسية والقانونية من المشكلة .

الآراء الاميركية في الادوار الاولى من المشكلة :

صرح چارلس اى هيوز وزير الخارجية الاميركية بعد ايام قليلة من افتتاح مؤتمر لوزان الاول فى مؤتمر صحفى ان الولايات المتحدة تريد حماية حقوقها وضمان سياسة « الباب المفتوح » فى الشرق الادنى . وقد ارسلت

وزارة الخارجية الاميركية مراقبين عنها الى لوزان واعطتهم تعليمات لاطلاع حكومة الولايات المتحدة فى واشنطن بالتفصيل عن مواقف الدول تجاه هذين الامرين واخبار تلك الدول عن موقف الولايات المتحدة • وصرح هيوز ان الولايات المتحدة ستبحث عن التدابير المناسبة لحماية حرية تكافؤ الفرص للمشاريع التجارية دون تمييز أو امتياز خاص • وقد ذكر الدول الاخرى عن موقف حكومته من المعاهدات والاتفاقات السرية لان الترتيبات المتخذة من قبل لا تتفق مع مبدأ المساواة فى الفرص الاقتصادية ، وأكد ان الولايات المتحدة لا ترغب فى شيء يتصادم مع مصالح الدول الاخرى وذلك بالاعتراف من البداية بمبدأ تكافؤ الفرص التجارية لكل الشعوب[1] •

وكتب رچارد واشبرن چايلد رئيس وفد المراقبين الاميركيين الى مؤتمر لوزان فى مذكراته اليومية ان اقامة سياسة « الباب المفتوح » فى تركيا خدمة حقيقية للسلام العالمى لان ذلك سيكسر العلاقة الاثيمة بين مصالح الدول الكبرى الاقتصادية ودبلوماسيتها ذات المؤامرات السياسية داخل الاقطار الصغيرة[2] •

فى ٢٥ تشرين الثانى ١٩٢٢ قرأ چايلد البيان الاميركى عن « الباب المفتوح » أمام مؤتمر لوزان وهو المذكرة نفسها التى سلمت الى وزراء خارجية الدول الثلاث التى دعت للمؤتمر بريطانيا العظمى وفرانسا وايطاليا يوم ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٢ والتى أذاعها هيوز فى واشنطن[3] • وكتب چايلد فى مذكراته ان عصمت باشا شكره لبيانه • وقد اصدر اللورد كرزن وزير الخارجية البريطانية بيانا للصحافة يعلن فيه انضمام بريطانيا العظمى الى سياسة « الباب المفتوح » فى الشرق الادنى وأكد ان بيان چايلد موفق • وذكر چايلد ان الصحافة الفرنسية غضبت وأخبر المراسلون الاميركيون چايلد ان صحف

(1) *The New York Times*, November 1, 1922.

(2) Richard Washburn Child, *A Diplomat Looks at Europe*, p. 92.

(3) *Cmd*. 1814, pp. 92-93.

الولايات المتحدة جميعها نشرت بيان « الباب المفتوح » على صفحاتها الاولى ، وأضاف جايلد انه علم ان بعض صحف المعارضة فى الولايات المتحدة سعت لايجاد الانطباع بأنه قصد من بيان « الباب المفتوح » حماية المطالب الاميركية فى الحصول على حصة فى نفط العراق[٤] . وفى ٣١ كانون الثانى ١٩٢٣ قرأ جايلد بيانا آخر امام مؤتمر لوزان بأن الولايات المتحدة ارسلت ممثلين عنها الى لوزان لثلاثة أسباب : حماية المصالح الاميركية المالية أو التجارية أو الانسانية أو المالية دون تمييز وحماية المصالح الانسانية بقدر الامكان بصرف النظر عن القوميات وخدمة السلام بكل الوسائل المناسبة[٥] .

وقد أصر مراسل جريدة **ذى دترويت نيوز** فى لندن على ان النفط لا الاراضى هو السبب الجوهرى لمشكلة الموصل واوضح ان الموصل تحتوى على حقل يعتبر احد الحقول الكبرى فى العالم وان انقرا مصممة على الحصول عليه مهما كان الثمن ، ولكن سيكون النفط آخر شىء يذكر فى معاهدة الصلح . وقالت الجريدة لا عجب اذن اذا كان هناك خصام حول الموصل لان حقول الموصل من اغنى حقول النفط فى العالم ، ويقدر ثمنها بأكثر من بليون دولار . واعلنت جريدة **ذى دايتون نيوز** اذا لم يكن هناك مقدار كبير من النفط فى الموصل فلن تكون هناك مصلحة دبلوماسية فى تلك البلاد الى ذلك الحد . واوضحت جريدة **ذى بفالو نيوز** بما ان السفن الحربية الحديثة تحتاج مقادير كبيرة من النفط فان خسارة الحقول العراقية خطيرة على البحرية البريطانية كخسارتها لمعركة بحرية كبرى ولذلك فان لقادة الدبلوماسية البريطانية قضية حقيقية يطلبون من أجلها تأييد الشعب[٦] .

وقد قالت جريدة **ذى شيكاغو تريبيون** مستهزئة ان بريطانيا العظمى

(4) Child, *Op. Cit.*, p. 93; *Current History*, XVII, pp. 534-535.

(5) *Cmd*. 1814, pp. 441-443.

(6) Quoted in *The Literary Digest*, LXXVI, Februardy 17, 1923, p. 12.

ستفى بوعدها للعرب حتى ولو اقتضى الأمر احتفاظها بحقول نفط الموصل الغنية ، فان الصناعات الحديثة ومنها الحرب تحتاج النفط والمطاط وما شابه وبما ان بريطانيا تحترم كلام الشرف الذى تعطيه فقد سيطرت على النفط والمطاط[7] . وقالت جريدة **ذى شيكاغو ايفننك بوست** ان تأكيد اللورد كرزن باهتمامه بوعد بريطانيا لا بالنفط لا تصدق الا قليلا ، ولكن بعض الناس سيشكون بأن الحكم البريطانى فى العراق يعنى حرية اعظم وارباحا أكثر للمواطنين العراقيين من الحكم التركى بصرف النظر عن ارباح النفط التى ينالها البريطانيون .

وقد شك محررو الصحف الاشتراكيون والراديكاليون باخلاص بريطانيا ، فقالت **ذى وركر** ان الاستعمار البريطانى يريد دفع العالم الى مجزرة جديدة من أجل بقعة أرض فى آسيا يتدفق فيها النفط وقالت ان بريطانيا قد تضطر عمال وفلاحى الشرق الادنى على توحيد قواهم مع الاتحاد السوفيتى لطرد الاستعمار الاجنبى من حقول نفط الموصل ومن سواحل آسيا . ولم تقصر **ذى نيويورك كول** تقريعها على بريطانيا العظمى بل قالت ان النفط والتغلغل السياسى فى تركيا وسرقة بولاندا لاملاك لثوانيا واستيلاء فرانسا على فحم الرور وحديده الخام وفولاذه ستهيىء الطريق الى مذبحة الشعوب لمصلحة العصابات الحاكمة الاستعمارية وتؤدى الى افلاس الرأسمالية فى اوربا .

وقد دافعت بعض الصحف الاميركية عن انكلترا فزعمت **ذى بالتيمور صن وذى سان فرنسسكو كرونكل** ان ادعاء بريطانيا القانونى صحيح وأكدت **ذى سان انتونيو اكسبريس** ان أكثرية سكان الموصل عرب واكراد وكلدانيون ويهود وان العنصر التركى كان فى الغالب من الموظفين قبل الحرب العالمية الاولى ، واعتقدت ان الملك فيصل محق بقوله ان الموصل غير تركية من جميع الوجوه العنصر واللغة والعادات والشعور القومى الذى يمكن التأكد منه .

---

(7) *The Chicago Tribune*, February 5, 1923.

وكتبت **ذي نيويورك جورنال اوف كومرس** انه يوجد قليل من التعاطف بين سكان الموصل والاتراك ، وقد عاش المسلمون والمسيحيون واليهود هناك بأقل احتكاك بينهم معا فى أكثر العالم الاسلامى ، وادعت انه بالرغم من تاريخ السيطرة التركية الطويلة لم يظهر المواطنون أى ولاء للاتراك خلال الحرب العالمية الاولى . وأكدت انه من الوجهة الاقتصادية هناك سبب معقول للانتداب البريطانى على العراق لان الموصل ملتقى طرق سوريا وتركيا وايران وبغداد ، واضافت ان ولاية الموصل تنتج بعض المحصولات الزراعية وفيها معادن تنتظر الاستغلال وهذه المعادن ادت الى الفكرة القائلة بأن تلك المنطقة تفيض بالنفط . وقالت **ذي نيويورك هرالد** ان سكان الموصل ليسوا باتراك مسلمين بل عربا مسلمين[٨] .

وقد أثار بيان المراقب الاميركى فى مؤتمر لوزان جريدة **ذي كرسجن ساينس مونيتور** الصادرة فى بوستن وأكدت ان الغاية من البيان مجرد الحصول على حصة فى حقول نفط الموصل لشركة أميركية وقالت يبدو ان مصالح هذه الشركة اثارت عواطف المراقب الاميركي لدرجة من الاصرار والتصميم على تأكيد الحقوق الاميركية لم تستطع اثارتها فضائع ازمير والتهديد بارتكاب فضائع بربرية مشابهة فى تراقيا[٩] . وقالت **ذي نيويورك تريبيون** ان مصالح النفط الاميركية انسجمت مع الوفد البريطانى فى لوزان فالفا جبهة موحدة ضد الاتراك وفى تكساس اكبر ولاية منتجة للنفط ابدت **ذي اوستن ستيتسمان** ارتياحها من مباحثات وترتيبات النفط لانها ساعدت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى على الوصول الى اتفاق حول موضوع استثمار منابع نفط العالم[١٠] .

كتب ادورد بنك فى مجلة **النيوريبلك** أن وزارة الخارجية الاميركية

(8) Quoted in *The Literary Digest*, LXXVI, February 17, 1923, pp. 12-13.

(9) *Christian Science Monitor*, February 2, 1923.

(10) Quoted in *The Literary Digest*, LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

أوضحت لوزارة الخارجية البريطانية انه لا يمكن ترك الولايات المتحدة خارج استثمار حقول نفط الموصل . وهو يعتقد ان الاتراك ادخلوا حقوق نفط الموصل في امتياز جستر بالرغم من انهم يعلمون ان لاقيمة لهذا الامتياز مادام مركز ولاية الموصل التي يحتلها البريطانيون لم يقرر بعد ، ولكن حكومة انقرا حاولت تخويف البريطانيين لكي يتخذوا موقفا لينا في لوزان[١١] . وفي كانون الثاني ١٩٢٤ كرر وزير الخارجية هيوز بياناته السابقة وان حكومة الولايات المتحدة ترغب في سياسة « الباب المفتوح » أو المساواة في الفرص التجارية وقال ان حكومته تطالب بمعاملة عادلة للمواطنين الاميركان[١٢] . وقالت مجلة **ذي نيشن** انها تراهن على ان أية هيئة من هيئات العصبة ستقر السلام تاركة النفط لبريطانيا العظمى[١٣] .

وقد كانت مشكلة الموصل موضوعا للمصورين الكاريكاتوريين أحيانا . فقد رسم هاردنك في **البروكلن ايكل** صورة تمثل اعضاء مؤتمر لوزان والمنافسة على حقول النفط وبلطة مكتوب عليها « حرب » مرمية في الهواء بتأثير انفجار بئر نفط . وقد كتب تحت الصورة « حين يحاولون دفن البلطة (أي دفن العداء) في الشرق يضربون في النفط » ورسم جيمس صورة أخرى في **السنت لويس ستار** تصور الموصل برجل رأسه ابريق نفطي وبريطانيا العظمى وفرانسا تسحبان يديه بشدة كأنهما تحاولان شقه الى شقين ، وكتب تحت الصورة « يجب حماية السكان المحليين[١٤] » .

الآراء الاميركية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق :

لم تنشر تعليقات كثيرة أو مهمة في الولايات المتحدة على تقرير لجنة

(11) Edward Bing, "The Struggle for Mosul Oil", in *The New Republic*, XXXV, p. 197.
(12) *The New York Times*, January 24, 1924.
(13) *The Nation*, CXIX, p. 508.
(14) Reproduced in *The Literary Digest*, LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

التحقيق . قال كلفلاند بركنز انه يعتقد ان أهمية مشكلة الموصل الحقيقية قد تظهر في المستقبل بكيفية تسويتها لا بالعوامل المتعلقة بالمشكلة نفسها بصورة مباشرة ، وقال ان التسوية السلمية لمشكلة الموصل تعني ان العصبة والمحكمة الدولية عوامل حقيقية في التسوية(١٥) . وقالت مجلة **الاميركان رفيو اوف رفيوز** ان قرار مجلس العصبة بالتماس رأى المحكمة الدولية الاستشارى ترك انطباعا مزعجا بأنه جرى ارضاء للمصالح البريطانية الاستعمارية أكثر من أي اعتبار واقعي للحقائق(١٦) . وزعمت **البروكلن ايكل** ان تقرير ليدونر خدم غاية سياسية مهمة ، فليس هناك من تبرير اعطاء الولاية لبريطانيا أفضل من البرهان المباشر بأن الاتراك سيسيئون ادارتها(١٧) .

الآراء الاميركية بعد قرار مجلس العصبة :

بعد اذاعة قرار مجلس العصبة مباشرة صرح مدير شركة الاستثمار الاميركية العثمانية بأن شركته ستطالب بخمسين مليون دولار كتعويض من بريطانيا ، وقد شك في قيمة قرار المجلس وادعى بأن اعتراف لجنة التحقيق بالسيادة التركية على ولاية الموصل جعل امتياز شركته المعقود مع تركيا شرعيا(١٨) .

وقالت جريدة **النيويورك تايمس** يجب ان يكون لجميع الشعوب حقوق متساوية في الوصول الى النفط ومواد التجارة الاخرى بما في ذلك الشعوب غير الاعضاء في عصبة الامم ، فاذا وقعت الحرب فلن يكون هناك انقسام في الرأى لا قومي ولا دولي لانها لن تكون حرب بريطانيا وحدها ولكنها حرب

(15) Cleveland Perkins, "The Mosul Question", in *Editorial Research Reports*, October 26, 1925, p. 674.
(16) *The American Review of Reviews*, LXXII, p. 523.
(17) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVII, Oecember 26, 1925, p. 8.
(17) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXII, p. 523.
(18) *The New York Times*, December 18, 1925.

موجهة ضد العصبة وضد جميع الشعوب المتمدنة[١٩] • ومن الجهة الثانية زعمت جريدة **شيكاغو تريبيون** المعادية للعصبة ان تعطش بريطانيا العظمى للنفط هو العامل الحاسم فى المشكلة • وقالت ان الاميركيين مدينون لتركيا لفضحها تظاهر العصبة والمحكمة الدولية بالانسانية الكاذبة ولكشفها عن اغراضهما الحقيقية أى ضمان امتلاك حقول نفط الموصل لبريطانيا ، وقد قررت العصبة (مع تغاضى المحكمة الدولية) ان تحشد قوتها العسكرية من أجل النفط • وقد فصلت القوة فى أمر امتلاك الثروة كما فعلت فى الماضى • وقالت ان ما يكرهه الاميركيون هو ثرثرة التقوى التى احاطت هذه الاساليب القديمة بهالة من الغيرية وخير الانسانية • وقالت الجريدة ان بريطانيا العظمى ستنال النفط بالرغم من احتمال اقتسامه مع بعض المطالبين وسينال الاخرون بعض الشىء تعويضا لهم[٢٠] • وقالت جريدة **النيويورك ورلد** كان قرار مجلس العصبة امرا معروضا مقدما ، ولم تصرف انكلترا عشرين مليون دولار فى السنة على ادارة العراق من دون امل الربح فى القطن والحبوب وفوق كل شىء فى النفط •

نشر فتز باترك صورة كاريكاتورية فى جريدة **ذى سنت لويس بوست دسباج** تمثل رجلين (بريطانيا العظمى وتركيا) وبيدهما سيفان وهما مختفيان وراء خزان نفط مكتوب عليه « نفط الموصل » وهما يحاولان مباغتة احدهما الآخر، وكتب تحت الصورة « أحرب مقدسة أخرى؟ »[٢١].

كتب ألبن جونسن مقالة تحليلية فى مجلة **نيشن** عنوانها « مؤامرة فى الشرق الاوسط » ، قال فيها منذ اكثر من سنة رفضت تركيا ، المفروض فيها انها وحيدة ، مطالب بريطانيا بأراض اخرى يحتمل وجود النفط فيها

(19) *The New York Times*, December 17, 1925.
(20) *The Chicago Tribune*, December 14, 1925.
(21) Reproduced in *The Literary Digest*, LXXXVII, December 26, 1925, p. 9.

في ولاية الموصل • وقال انه يعتقد ان فرنسا وقفت وراءها تؤيدها مستعملة كل انواع الضغط الدبلوماسي الذى تملكه لدحر مطالب بريطانيا • وروى جونسن أن مندوبا رسميا من السوريين ذهب الى انقرا فى طلب السلاح والتأييد غير الرسمى ، وقد اتصل بكل الوزراء الاتراك وقد أخبره جميعهم بالتعهد الفرنسى ـ التركى : وعدت تركيا بالقوف على الحياد بين سوريا وفرنسا لقاء مساعدتها فى الموصل • ولما تأزم الوضع فى سوريا وجدت فرنسا من الضرورى التوصل الى تفاهم مع بريطانيا لكى تعالـج الوضـع بنجاح ، وارسلت هنرى دى جوفنيل الى لندن وهناك عمل هذا المندوب عملا لم يسمع به ، فقد لخص فى لندن سياسة فرنسا فى سوريا • وبعد اسبوعين تقرر اعطاء الموصل الى بريطانيا • وقد تحير توفيق رشدى بك لهذه النتيجة فسافر الى باريس مرتين خلال ثلاثة ايام • ومن الغريب ان توفيق رشدى عجز عن مقابلة ارستيد بريان رئيس مجلس العصبة وممثل فرنسا فيه • وقال جونسن انه خلال الاسبوعين واصل المجلس اجتماعاته • وقد حضر احسان الجابرى بك يدق ابواب العصبة ، واقترح عليه رئيس لجنة الانتدابات الدائمة فى جنيف ان يذهب الى روما فى شباط **١٩٢٦** حين يعقد الاجتماع التالى لمجلس العصبة • كانت لفرنسا خلال هذه الفترة الحرية التامة فى سوريا ولديها تعليمات من العصبة للمحافظة على النظام • وهكذا خاب المندوب السورى فى كل مكان وذهبت استغاثاته سدى فقد سدت فى وجهه ابواب العصبة حامية الانتدابات[٢٢] •

فى **١٥** نيسان **١٩٢٦** أصدرت مجلة **ذى اميركان لايبردى ان باريس بولتـن** عددين خاصين عن « مشكلة الموصل » بقلم فلاديمير منورسكى • قال الكاتب ان الموصل مهمة كقاعدة لتجهيز الحبوب والمحصولات الزراعية الاخرى لبغداد وللعراق عامة ، ولكن أهم من كل هذا قضية النفط • وبحث

(22) Albin E. Johnson, "Intrigue in the Middle East", in *The Nation*, CXXII, pp. 141-142.

اهمية الموصل للمواصلات الامبراطورية البريطانية عن طريق البحر المتوسط والخليج الفارسي الى الهند • واضاف ان الموصل مهمة لتركيا ايضا لنفطها ولطرق مواصلاتها بين تركيا والعراق ولعلاقتها بالمشكلة الكردية في تركيا[٢٣] •

علقت **النيويورك هرالد تريبيون** على المعاهدة العراقية ـ البريطانية ـ التركية واصفة التسوية بأنها في مصلحة بريطانيا من الوجهتين الدبلوماسية والتجارية على حد سواء ، وقد ربطت المصالح التركية بالمصالح البريطانية ، وستبقى بريطانيا مسيطرة على ثلثي تجارة العراق البالغة ستين مليون دولار سنويا • وقالت هناك خطط لاستثمار اكثر من اثني عشر مليون دونم من الاراضي التي تروى سيحا لانتاج الحبوب والقطن • وفي رأى **دترويت فري بريس** ان تركيا عقدت صفقة تجارية حسنة باتفاقها مع بريطانيا فلن تكون الموصل سوى عبء عسكري لها ، اما بالنسبة للعراق فانها ربح عسكري وقالت الجريدة مهما كان النفط وفيرا في الاعماق فليس لدى تركيا رأس المال ولا الخبراء لاستثماره على حسابها ، بينما يبدو ان الاتفاقية اعطت تركيا فائدة ايجابية واضحة • واما الحرب فلن تنتهي الا بشيء واحد وهو خسارة الجميع[٢٤] •

وقال كوينسي رايت استاذ القانون الدولي في جامعة شيكاغو ان البريطانيين والعراقيين اعتبروا مشكلة الموصل خطرة ، فاذا كانت الموصل في ايد تركية تكون بغداد مهددة عسكريا • وقال ان العوامل الاقتصادية ـ مثل النفط ومنابع الماء للري وتجهيز مواد بناء الطرق والحبوب ـ لعبت دورا في قلق بريطانيا والعراق على هذه المنطقة • وقال كان العراقيون يعلمون بعجزهم عن

(23) Vladimir F. Minorsky, "The Mosul Question", in *American Library in Pairs Bulletin*, Nos. 9 and 10, April, 1926, pp. 38-41.

(24) Quoted in *The Literary Digest*, XC, July 17, 1926, pp. 11-12.

مجابهة تركيا وحدها ولذلك تناسوا ظلاماتهم ضد بريطانيا العظمى وايدوها فى كفاحها الدبلوماسى امام عصبة الامم[٢٥] .

الرأى العام فى فرنسا

أبدى الفرنسيون آراء مختلفة . فأيد بعضهم بريطانيا العظمى لمصالحهما المشتركة فى اوربا والشرق الاوسط وأيد بعضهم تركيا لمعارضتهم للاستعمار البريطانى فى الشرق الاوسط ولسيطرة بريطانيا فى اوربا وفى عصبة الامم وقد نتج عن ذلك تفسيرات مختلفة للمشكلة . وقد أكد كثير من الفرنسيين أهمية النفط كما فعل الاميركيون .

الآراء الفرنسية فى الادوار الاولى من المشكلة :

حين كان مؤتمر لوزان منعقدا كتب أحد الفرنسيين يقول ان استيلاء انكلترا على الموصل عمل من أعمال النهب الحقيقية وضم للاراضى ضد مصلحة الاتراك ، واشار الى ان ولاية الموصل غنية بالزراعة واغنى بالنفط ، وأكد ان الهدوء فى سوريا والجزائر ومراكش وجميع ممتلكات فرنسا فى افريقيا يساوى فى أهميته المصالح البريطانية[٢٦] . وكتب آخر اذا اجتاز الاتراك الاراضى السورية لمهاجمة البريطانيين فى العراق فسيكون موقف فرنسا دقيقا ، وحذر الاتراك والبريطانيين من اجتيازهم سوريا وحذر الفرنسيين من الانتقام من البريطانيين لعدم مشاركتهم فى احتلال الرور . وقال انه يعتقد ان احتلال البريطانيين للموصل يمثل انتقام البريطانيين لهزيمتهم امام الاتراك فى جناق قلعة سنة ١٩١٥[٢٧] .

---

(25) Quincy Wright, "The Government of Iraq", in *The American Political Science Review*, XX, p. 752.

(26) Pierre Cartouzet, "La Question de Mossoul", in *La Revue Hebdomadaire*, January 12, 1923, pp. 347-348.

(27) Pierre Bruneau, "La Question de Mossoul", in *L'Europe Nouvelle*, February 3, 1923, p. 140.

وقد أيدت **النيويورك تايمس** الرأى الفرنسى القائل بأنه اذا أفلح الاتراك بطرد البريطانيين من العراق أو من الموصل بالقوة أو بالدبلوماسية فسيهدد ذلك وضع الفرنسيين فى سوريا(٢٨) • وقالت ان الفرنسيين يعتقدون بأن ابرام الاتراك للامتيازات الاميركية يعنى الغاء امتيازاتهم • واقتبست من **الجورنال ديه ديبا** اقتراحها بأن تحتج الحكومة الفرنسية لدى الحكومة الاميركية • وذكرت هذه الصحيفة الفرنسية ان الاتراك بعد فراغهم من استخدام الفرنسيين لاغراضهم التفتوا الى الاميركيين لان لديهم الاموال الطائلة(٢٩) •

وأشار كاتب فى ملحق لمجلة **لازى فرانسيز** الى ان الموصل الواقعة على طريق الهند تحتل مركزا عسكريا وسياسيا واقتصاديا مهما : نقطة التقاء الطريق شمالى بغداد ومركزا سياسيا لكردستان ومركزا لاستثمار النفط • وقال ان مصطفى كمال يدرك أهمية موقع الموصل اذ يطالب بالموصل باعتبارها تركيا غير المستردة *irredenta* فى « الميثاق الوطنى » التركى • وهى فى نظر مصطفى كمال مهمة لنفطها ولتهديدها البريطانيين فى بغداد والفرنسيين فى سوريا • فاذا احتل الاتراك الموصل فسيسيطرون على جميع طرق الغزو النازلة من تركيا الى حلب وبغداد ودمشق • ويستطيع الاتراك اثارة جميع انواع الانقسامات بين الاوربيين ومعالجة قضية النفط بسهولة ، ولكنهم يخشون خطر استعمال السوفييت اياهم فى الهجوم ضد الاوربيين لانهم يعتقدون ان موسكو تريد قطع طريق الهند على انكلترا(٣٠) •

ونشر الكونت ر • دى گونتو ـ بيرون احد الكتاب الفرنسيين عن شؤون النفط كتيبا اشار فيه الى أهمية الموصل من الوجهات السياسية والعسكرية والاقتصادية • وقال ان احتلالها ثمين جدا وذلك بالاضافة الى أهمية

---

(28) *The New York Times*, April 3, 1923.

(29) *The New York Times*, April 11, 1923. فى نيسان ١٩١٤ وعدت شركة فرنسية بامتياز سكة حديد تركية مقابل قرض بمبلغ ٨٠٠ مليون فرنك •

(30) A. Poinebard, "Mossoul et la Route des Indes", in *L'Asie Française*, May, 1923, p. 30.

النفط . واعاد الى الاذهان الدور الذى لعبه المبشرون فى الموصل وتغلغلهم فى كردستان وكسبهم امتنان المسلمين والمسيحيين . وقال ان البريطانيين بسيطرتهم على كردستان يحاولون الحصول على ربح مضاعف : استعمال جنوبى القفقاس كحاجز قوى ضد الاتراك والحصول على النفط[٣١] .
وذكر الكاتب أسماء بعض المهتمين بالنفط الذين كانوا فى لوزان وقت انعقاد المؤتمر وكانوا يبذلون الجهود للحصول على امتيازات نفطية : العقيد هاملتون لويس عضو مجلس الشيوخ السابق من النوى فى الولايات المتحدة وهو خبير بالنفط وكانت له اتصالات وراء الستار فى جنيف ، وكلارك رئيس مصلحة النفط فى الحكومة البريطانية ، وتويد ممثل جماعة نفطية بريطانية والقائد بنيت رئيس الاستخبارات البريطانية السابق فى القسطنطينية والذى ادعى ان ورثة السلطان عبد الحميد اختاروه ليعالج قضية الاراضى النفطية التى كانت قد وضعت فى قائمة الاملاك الاميرية فى ولايتى بغداد والموصل ، ولزلى اركهارت مؤسس شركة الاستثمار الاقتصادى فى تركيا وهى شركة تركية تعرف ايضا باسم شركة الاستثمار التركية ، والجنرال تاونزند والكونت دى فورسفيل مؤسسى شركة الشرق الادنى الانكليزية - الفرنسية[٣٢] .
وانتقد المؤلف الوفد الفرنسى فى لوزان لمحاولته تقديم الخدمات للاتراك من دون مقابل حتى ولا امتنانهم ، واقترح بدل ذلك اما ان يقف الفرنسيون على الحياد بين الاتراك والبريطانيين واما ان يتوسطوا بشرط ان لا ينالهم أى أذى[٣٣] . وختم الكاتب بحثه بقوله انه منذ هدنة مندورس حتى مؤتمر لوزان لم تنفك مشكلة الموصل المشؤومة من التأثير على السياسة الفرنسية فى الشرق بصورة مباشرة أو غير مباشرة[٣٤] .

(31) R. de Gontaut-Biron, *La France et la Question de Mossoul*, p. 4.

(32) Contaut-Biron, *Op. Cit.*, p. 24 (footnote).

(33) *Ibid.*, p. 30 (footnote).

(34) *Ibid.*, p. 31.

ظهرت صورة كاريكاتورية فى صحيفة فرنسية عنوانها « مشهيات : قضية النفط الحقيقية ، وقد جلس الدبلوماسيون حول مائدة وفى وسطها ابريق من النفط وفوقه ثلاثة ايدى مكتوب عليها « دج رويال » و « برژان اويل » و « ستاندارد اويل » وفى صورة ثانية عنوانها « على بحيرات لوزان » وتصور بحيرة من النفط يعوم فوقها اناء تفطى وفوقه اعلام فرنسا وانكلترا والولايات المتحدة وتركيا وروسيا(٣٥) • ونشرت **لير نوفيل** صورة كاريكاتورية بعنوان « تهكم فرنسى » تمثل جون بول يتكلم مع رجل تركى ويشير بيده الى الموصل قائلا « أنا هنا وسأبقى هنا » (٣٦) • ونشرت **لوفر** مقالا بعنوان « اوربا للاوربيين والنفط للامريكيين » (٣٧) • وقالت جريدة **الطان** ان آبار نفط الموصل تذكر الناس بمناجم الذهب فى جنوب افريقيا(٣٨) •

وكتب گونتو ــ بيرون بمناسبة تعيين لجنة التحقيق ان مسؤوليات فرانسا فى سوريا تضطرها على التيقظ لما هو حادث على حدود البلاد التى تتحمل فرانسا مسؤوليتها امام عصبة الامم ، وقال على فرنسا ان تهتم بمشكلة الموصل وان تتهيأ للطوارىء ، وقال ليس لاكراد العراق اية علاقة عنصرية أو لغوية مع الاتراك ولكن كانوا تحت سيطرتهم الاسمية • وقد كانت بعض القبائل الكردية فى تركيا ثائرة بضعة أشهر ، وقال ان تركيا ليست جديرة بأن تعاد الى عهدتها اقدار وحياة ومصير سكان ولاية الموصل لانها تعجز عن اتخاذ التدابير اللازمة لضمان السلام والامن والعمران • واعاد الى الاذهان ان الاتراك قبلوا بفصل سوريا والعراق والبلاد العربية الاخرى من الامبراطورية العثمانية الا ان اطماعهم فيها لم تنزع من قلوبهم وانهم لا يزالون يطمعون باسترجاعها بالمؤامرات • وتساءل هل يجد الاتراك عذرا للمطالبة بحلب

(35) Quoted in Earnest Davenport and Sidney Cooke, *The Oil Trusts and Anglo-American Relations*, p. 145.

(36) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXII, August 16, 1924, p. 20.

(37) Quoted in Davenport and Cooke, *Op. Cit.*, p. 145.

(38) Quoted in *The New York Times*, January 16, 1924.

والاسكندرونة وانطاكية وغيرها من البلاد السورية • وقال يجب ان لا تمنع الصداقة الفرنسية ـ التركية فرنسا من المحافظة على السلام في الشرق الادنى وتعزيزه • وقال بما ان تركيا تحتاج الى فرنسا فانها تسعى الى فصلها من بريطانيا • ونصح الحلفاء ان لا يتساهلوا مع تركيا بل عليهم ايقافها عند حدها ، لانه اذا قدم للاتراك اصبع واحد طمعوا بالكف ثم بالذراع ثم بالجسد برمته • وقال ان الاتراك لم يفوا بعهودهم ولم ينفذوا اتفاقاتهم ، فاذا افلحوا في قضية الموصل سبب ذلك ضررا كبيرا للعراق وسوريا وقد يؤدى ذلك الى قلق الشرق وانتصار روح الفتن فيه وقد يؤدى ذلك الى حرب • وختم مقالاته بحض الدول المحبة للسلام ولاسيما بريطانيا وفرانسا على الاتحاد بغية حل مشكلة الموصل حلا عادلا مرضيا(٣٩) •

الآراء الفرنسية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق :

أثنت مجلة **لازى فرانسيز** على تقرير اللجنـة لانه مفصل ومحـايد ويستحق أعظم التقدير ، وقالت ان اللجنة درست كل أنواع الحجج التي قدمها اليها الطرفان بانصاف الضمير الحي • ومدحت المجلة مقدرة بريطانيا على تنفيذ فكرة الاستفتاء ، وقالت المجلة ان ليس لدى تركيا تبرير بمطالبتها بولاية الموصل استنادا على رغبة اتراك الولاية الذى يؤلفون واحدا من عشرين أو واحدا من خمسة عشر من سكان الولاية(٤٠) •

وقالت **لوروب نوفيل** ان بعض الصحف الفرنسية تعتقد انه كان من الافضل لفرنسا ان تعطى الموصل الى العراق لان الاقتصاد الفرنسى سيتسلم من دون ثمن الحصة المحجوزة لفرنسا باتفاقية سان ريمو ، ولكن لو حصل الاتراك على الموصل فانهم سيبيعون الامتيازات للدافعين أعلى الاثمان ولن يهتموا بمصلحة فرنسا الا اذا ربحوا هم بذلك • ولكن المجلة تعتقد بأنه

---

(٣٩) مقتبسة في **العالم العربي** ، ١٨ ـ ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٥ •

(40) *L'Asie Française*, August-September, 1925, pp. 257, 263, 269.

لن يكون هناك تغيير في استثمار النفط بصرف النظر عن طريقة اعطاء الموصل لان امتيازات النفط كانت قد سويت من قبل بين الفرقاء المعنيين[٤١] •

وقالت **التايمس** ان الرأى الفرنسي العام حصر اهتمامه في ذلك الوقت بالوضع السيىء الذى آلت اليه مشكلة الموصل ، وقالت ان الفرنسيين نسبوا تردى الوضع الى عدم شجاعة لجنة التحقيق والى موقف الطرفين • وقد اقتبست من جريدة **الطان** رأيها بأن الرجوع الى المحكمة الدولية كان لكسب بضعة أشهر تجرى خلالها محاولات للوصول الى اتفاق بين انكلترا وتركيا[٤٢] ثم اقتبست **التايمس** بعد ذلك من نفس الجريدة **الطان** قولها اذا لم يحصل مجلس العصبة على الاجماع فستبقى الامور على حالها ويخسر المجلس هيبته وتعتقد **الطان** انه من الواضح ان الموقف مشحون بالاخطار • لا تريد انكلترا ان تجازف بدخول حرب جديدة في الشرق ولكن من الخطأ ان تعتقد ذلك اذا هى أكرهت عليه لانها ستكون في مركز قوى ضد تركيا • وتعتقد هذه الجريدة الفرنسية ان السلام في الشرق الادنى هو المطلوب في حل قضية الموصل وان جنيف تعمل من أجل السلام قبل كل شىء • واقتبست **التايمس** من جريدة **ايكو دى بارى** قولها ليست الحكومة البريطانية بوضع يائس كما يبدو من أول نظرة لان المضايق والقسطنطينية تحت رحمتها ، وهى لا تعتقد ان الاتراك لا يبالون بمصير القسطنطينية كما تظاهروا بذلك قبل ثلاث أو اربع سنوات ، وان الوزارة البريطانية لم تتردد كما يعتقد بعض الناس[٤٣] •

الآراء الفرنسية بعد قرار مجلس العصبة :

قالت **لازى فرانسيز** انه يحق لمجلس العصبة ان يعطى ولاية الموصل الى العراق وفقا للشروط الملحقة بالقرار ، وحذرت فرانسا من التورط في النزاع الانكليزى ـ التركى لان الفرنسيين لا يستطيعون القيام بالدور

(41) *L'Europe Nouvelle*, September 12, 1925, p. 1204.
(42) *The Times*, September 21, 1925.
(43) Quoted in *The Times*, December 8, 1925.

الذى طلب اليهم بعض الاتراك القيام به والذى طلب توفيق رشدى من ارستيد بريان النهوض حين حضر الى باريس ، وقالت لم يثبط الفرنسيون عزم بريطانيا يوما ما من المحافظة على مركزها فى الموصل • وأكدت المجلة ان هناك تضامنا بين الدولتين المنتدبتين ، وقد ذهب هنرى دى جوفنيل الى لندن لتمكين ذلك التضامن مع اوستن جمبرلن قبل سفره الى سوريا • وقالت ان فرانسا وانكلترا منسجمتان فى علاقاتهما الخاصة بالشؤون الاوربية • وقد امضت فرنسا ميثاق العصبة ايضا وعليها ان تجعل التزامات المادة السادسة عشرة من الميثاق فعالة(٤٤) •

وقالت **لوروب نوفيل** قبيل ابرام المعاهدة العراقية ـ البريطانية ـ التركية لسنة ١٩٢٦ انه من الوجهة الداخلية لا يستطيع النظام التركى ان يحافظ على هيئته الا بتطبيق منهاج اصلاحى واسع النطاق ، ولكن تركيا تحتاج الى المال ولذلك قررت الحكومة التركية فورا ان تحول حصتها فى نفط الموصل الى مال وبذلك تحصل على السكينة المالية لعدة سنوات • واما من الوجهة الخارجية فقد وجدت الحكومة التركية نفسها فى موقف ادق فقد كانت بين خطرين : روسيا وايطاليا وستسمح لها المعاهدة العراقية ـ البريطانية ـ التركية بتنفس الصعداء لانها عون مالى وسياسى لتركيا ، وهكذا سنرى السلام الذى يخيم على الشرق الادنى سلاما بريطانيا(٤٥) • وأكدت نفس المجلة فى مقال عنوانه « فرنسا ونفط الموصل » ان تسوية مشكلة الموصل وتقسيم نفطها بين البريطانيين والهولنديين والاميركيين والفرنسيين نجاح عظيم لسياسة فرانسا واقتصادها فى الشرق الادنى(٤٦) •

وأبدى كاتب رأيه فى مجلة **لازى فرانسيز** ان امضاء المعاهدة الثلاثية نجاح مسلم به للدبلوماسية البريطانية ، وأكد أهمية النفط للاميرالية

(44) *L'Asie Française*, December, 1925, pp. 342-344.
(45) *L'Europe Nouvelle*, June 12, 1926, p. 805.
(46) "La France et les petroles des Mossoul", in *L'Europe Nouvelle*, July 10, 1926, p. 943.

البريطانية • وقال ان تركيا لا تستطيع الانغماس فى كفاح جديد بعد ان انهكتها الحروب العديدة ونقص سكانها وفرغت خزانتها المالية • وقد ادرك الزعماء الاتراك الوضع على حقيقته فوافقوا على التسوية موافقة حكيمة(٤٧) •

وقال ليون كرتيانسكى فى دراسته القانونية عن مشكلة الموصل كان العالم اجمع تائقا لحل تلك المشكلة الشائكة • ولم تسلم المحكمة الدولية ذات الاسم الرفيع من التورط فيها • وقال ما على تركيا سوى الانتظار وستقلب الحوادث مجراها ، فلقد هرم الاسد البريطانى ولن يوحى بالخوف • وقد نالت بريطانيا اهدافها بالجهود البطيئة المتأنية ، وضمنت لنفسها الطريق الثانى الى الهند وتعتبر نفسها قادرة على تحدى أى هجوم يأتيها من تلك الناحية • وختم آراءه بما يناقض ما ذكره اعلاه اذ قال ان قوة بريطانيا وصلت أوجها وسيطرت على العالم(٤٨) •

---

(47) F. Taillardat, "La Question de Mossoul", in *L'Asie Française*, August-September", 1926, pp. 268-273.

(48) Crutiansky, *La Question de Mossoul*, pp. 113, 119-120.

الفصل الثاني عشر

النفط العامل الحاسم في مشكلة الموصل

اظهرت الفصول السابقة التفسيرات المختلفة لمشكلة الموصل • واذا طرنا الان الى الوراء قد نجد أنفسنا في وضع أفضل للحكم في الموضوع • يعتقد كاتب هذه السطور ان النفط أهم عامل أثر في سير الحوادث • وقد كانت الموصل للعراق مسألة حياة أو موت ولكن النفط في التحليل الاخير عين مواقف تركيا وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا • وفي رأى المؤلف ان بريطانيا العظمى لم تقاتل تركيا من أجل الموصل لان التسوية السلمية أقل نفقة ولانها ارادت أن تجعل من مشكلة الموصل تهديدا متواصلا للعراق لكى تضطره على الارتماء في احضانها وتسليم النفط اليها • ومن جهة ثانية حاولت بريطانيا مصالحة تركيا لكى تبعدها عن روسيا السوفيتية • ويرى المؤلف أن بريطانيا رفضت عرض تركيا باعطائها امتياز النفط لان العراق كان تحت انتدابها فكان أسهل عليها ان تتعامل معه ، ولم تهتم بريطانيا بغير مصالحها ، غير ان الاقدار جعلت مصالحها تنطبق مع مصالح العراق • وقد رفضت بريطانيا دائما ان يكون للنفط علاقة بمشكلة الموصل ، ويعتقد الكاتب ان سبب ذلك محاولتها عبثا التخلص من منافسة الولايات المتحدة • وقد ظهر في التسوية النهائية ان العراق الخاسر الوحيد بين جميع الفرقاء •

هذا وقد كانت قصة النفط اقدم من مشكلة الموصل نفسها كما يظهر ادنـــاه[1] •

---

(١) عن أهمية النفط في السياسة العالمية انظر : L. M. Fanning, *Oil in the*

الكفاح القديم على نفط الموصل

في سنة ١٨٨٨ أصدر السلطان عبد الحميد الثاني فرمانا حصر بموجبه حق منح التفتيش عن النفط واعطاء الامتيازات لاستثماره في ولاية الموصل حصرا تاما بخزانته الخاصة ، وقد دفع بعض المال لخزانة الدولة العثمانية كثمن لهذا الحق ، وهكذا منعت الشركات الخاصة من الحصول على امتيازات النفط في الولاية • ولكن في سنة ١٩٠٤ حصلت شركة سكك حديد الاناضول وهي شركة المانية على عقد من خزانة السلطان الخاصة تعهدت فيه الشركة بالقيام بمسح تمهيدي لحقول النفط ونالت حق استثمارها •

وفي سنة ١٩٠٦ اعتبرت الخزانة السلطانية الخاصة عقدها مع شركة الاناضول منتهيا ودخلت في مفاوضات مع جماعة بريطانية (جماعة دارسي) لاستثمار حقول النفط ، وقد أيد السفير البريطاني في القسطنطينية هذه المفاوضات التي استمرت خلال سنة ١٩٠٧ ولكنها أجلت خلال الازمة السياسية (سنة ١٩٠٨) التي اضطرت السلطان على منح الدستور • وقد استؤنفت المفاوضات سنة ١٩٠٩ مع وزارة المالية التركية التي نقل اليها من خزانة السلطان الخاصة امتياز نفط الموصل ، ولكن الثورة الجديدة التي سببت خلع السلطان عبد الحميد في ١٩٠٩ أوقفت المفاوضات خلال سنتي ١٩١٠ و ١٩١١ •

في سنة ١٩١٢ حاولت الجماعة الالمانية الحصول على تأييد الحكومة

World War (New York, 1922); F. Oelaisi, *Oil, Its Influence on Politics* (London, 1922); Edward Mead Earle, *Turkey, the Great Powers and the Baghdad Railway* (New York, 1923); Ernest H. Davenport and Sidney R. Cooke, *The Oil Trusts and Anglo-Aberican Relations* (New York, 1924); Louis Fischer, *Oil Imperialism* (New York, 1926); *Anton Mohr*, *The Oil War* (New York, 1926); Ludwell Denny, *We fight for Oil* (New York, 1928); F. C. Hanighen and Anton Zischka, *The Secret War* (London, 1935); Parker T. Moon, *Imperialism and World Politics* (New York, 1939).

التركية الجديدة للترتيبات التى اجريت سنة ١٩٠٤ بين خزانة السلطان الخاصة وشركة سكك حديد الاناضول . وقد تعاونت هذه الجماعة الالمانية مع جماعة بريطانية لتكوين شركة بريطانية تسمى بشركة النفط التركية ويكون قسم من رأسمالها ألمانيا والقسم الاخر بريطانيا[٢] . وتلا ذلك سلسلة من المفاوضات بين شركة النفط التركية وجماعة دارسى لدمج المصالح المتنافسة . وقد اهتمت الحكومتان البريطانية والالمانية اهتماما خاصا بالمفاوضات التى انتهت بنجاح فى ١٩ آذار ١٩١٤ بدمج جماعة دارسى بشركة النفط التركية. وقد امضى الاتفاقيـة الفرقاء المختصون وممثلون عن الحكومـة البريطانيـة والالمانية[٣] . وبموجب هذه الاتفاقية قسم النفط بنسبة ٥٠ ٪ لجماعة دارسى و ٢٥ ٪ للبنك الالمانى و٢٥ بالمائة لشركة النفط الانكلو سكسونية (وهى فرع لشركتى رويال دج وشل بنسبة ٦٠ ٪ و٤٠ ٪ على التوالى) وابرز شخصياتها هنرى دتردنك الذى كان فى الماضى هولنديا ثم تجنس بالجنسية البريطانية ومنح لقب سر . ومنح كالوست سركيس كلبنكيان (ارمنى تركى الجنسية ثم تجنس بالجنسية البريطانية) ٥ ٪ من دون حق التصويت فى شركة النفط التركية كمكافأة لخدماته فى الحصول على امتيازات النفط وهذه الخمسة بالمائة قدمت بالتساوى من جماعة دارسى ومن الشركة الانكلو سكسونية[٤] .

فى ٢٨ حزيران ١٩١٤ اخبر سعيد حليم باشا رئيس الوزارة التركية رسميا السفير البريطانى فى القسطنطينية ان وزارة المالية التركية وافقت على اجارة المنابع النفطية المكتشفة والتى ستكتشف فى ولايتى بغداد والموصل الى شركة النفط التركية ولكنها احتفظت لنفسها بحق تقرير مشاركتها بعد

(2) *British and Foreign State Papers*, CXIV, p. 410.
(3) *Ibid.*, pp. 410-411.
(4) Edward Mead Earle, "The Turkish Petroleum Company", in *The Political Science Quarterly*, XXXIX, pp. 277-278.

ذلك ويحق تقرير شروط العقد العامة[٥] . ولكن الحرب العالمية الاولى انفجرت قبل ان تستطيع الحكومة التركية وشركة النفط التركية امضاء الاتفاقية النهائية[٦] .

أعطت اتفاقية سايكس - بيكو المعقودة سنة ١٩١٦ بين بريطانيا العظمى وفرنسا الموصل الى فرنسا ، ولكن حصل السر ادورد غراى وزير الخارجية البريطانية من بيير بول كامبون السفير الفرنسى فى لندن على رسالة تتعهد فيها الحكومة الفرنسية بالموافقة على مختلف الامتيازات المؤرخة ابتداء من فترة ما قبل الحرب الواقعة فى المناطق التى قد تعطى لها والتى قد تعتمد على قيامها بعمل ما[٧] . وبموجب اتفاقية سان ريمو المؤرخة فى ٢٥ نيسان ١٩٢٠ نالت فرنسا حصة المانيا البالغة ٢٥ ٪[٨] .

بعد اذاعة اتفاقية سان ريمو دخلت حكومة الولايات المتحدة فى مراسلات طويلة مع الحكومة البريطانية حول الامتيازات الاقتصادية فى الاراضى المنتدبة ففى ١٢ مايس ١٩٢٠ كتب جون و . ديفس السفير الاميركى فى لندن الى اللورد كرزن وزير الخارجية البريطانية يذكره انه خلال مفاوضات الصلح فى باريس اتخذت حكومة الولايات المتحدة دوما موقفا يقضى بأنه اذا فصلت اراض أجنبية من دول الوسط فيجب ان تحكم ويشرف عليها بطريقة تضمن معاملة عادلة من الناحيتين القانونية والواقعية لتجارة جميع الشعوب ، وأشار ديفس الى ان دول الحلفاء الرئيسة اعترفت بعدالة وبعد نظر مبدأ كهذا ووافقت على تطبيقه على الانتدابات التى تطبق على الاراضى التركية .

(5) *State Papers*, CXIV, p. 411; see also United States 68th Congress, Senate, *Document No.* 79, *Oil Concessions in Foreign Countries*, p. 49.

(6) Earle, *Op. Cit.*, pp. 270-271.

(٧) مذكرة ارسلت من السفير الى الوزير فى ١٥ مايس ١٩١٦ ، نشرت فى :
John de Vere Loder, *The Truth about Mesapatamia, Palestine and Syria*, pp. 163-164.

(٨) انظر اتفاقية سان ريمو فى : *State Papers*, CXIII, pp. 250-353.

وقال ان الجمهور الاميركي يعتقد ان السلطات البريطانية في فلسطين والعراق اعطت الافضلية لمصالح النفط البريطانية ولم تعط للشركات الاميركيـة ، وكذلك كانت بريطانيا تتهيأ للسيطرة التامة على منابع النفط في هذه المنطقة . وطالب ديفس ان تتمسك وتقبل بريطانيا بصفتها دولة منتدبة بالمبادىء التي أبديت وقبلت خلال مفاوضات الصلح في باريس وان تضمن لمواطني ورعايا جميع الشعوب معاملة من الناحيتين القانونية والواقعية كالتي اعطيت لمواطني ورعايا بريطانيـا العظمى في موضوع الضرائب والامور الاخرى المتعلقـة بالامتيازات وألا تمنح امتيازات اقتصادية تشمل جميع المنطقة المنتدبة أو منطقة كبيرة بحيث تستثني غيرها فعلا ، وان لا تمنح امتيازات احتكارية تتعلق بأية بضاعة أو بأي امتياز مساعد او ضروري لانتاج أو تطوير أو استغلال بضاعة من هذا القبيل ، وان يتخذ اجراء معقول في سبيل علانية تقديم الطلبات لهذه الامتيازات وعلانية قوانين الحكومة وانظمتها المتعلقة بالمرافق الاقتصادية للاراضي الواقعة تحت الانتداب . وقال ديفس ان حكومة الولايات المتحدة تعتقد انها مخولة في المشاركة في أية مباحثات لها علاقة بالامتيازات التي منحتها الحكومة التركية في الاراضي المنتدبة ، لا لسبب وجود حقوق المواطنين الامريكيين المكتسبة وحدها بل لان المعاملة العادلة لامتيازات كهذه ضرورية لتثبيت وتطبيق المبادىء العامة التي تهم حكومة الولايات المتحدة[9] .

وفي ٢٨ تموز كتب ديفس رسالة أخرى الى كرزن يقول فيها انه لم يكن من الواضح لدى حكومة الولايات المتحدة كيف تنسجم اتفاقية سان ريمو مع مبادىء المساواة في المعاملة كما فهمت وقبلت خلال مفاوضات الصلح في باريس ، واشار الى ان اتفاقية من هذا القبيل تؤدي الى مخالفة خطيرة لمبدأ الانتداب الذي وضع لازاحة بعض الاسباب الرئيسة للاختلافات الدولية في المستقبل[10] .

(9) *State Papers*, CXIV, pp. 394-395.
(10) *Ibid.*, p. 398.

في ٩ آب ١٩٢٠ أجاب اللورد كرزن على رسالتي ديفس واشار الى ان منتوج النفط في الامبراطورية البريطانية لا يبلغ سوى ٢½ ٪ من منتوج العالم ، فاذا اضيف منتوج ايران يكون المجموع نحو ٤½ ٪ ، وقال كرزن انه مقابل هذه النسبة المئوية الصغيرة تمتلك الشركات الاميركية على الاقل ثلاثة أرباع المنتوج المكسيكي ولها الحق في ١٢ ٪ من منتوج العالم وقال كرزن ان سيطرة الولايات المتحدة في انتاج النفط مضمونة لسنوات كثيرة في المستقبل . واشار الى المقترحات الاميركية الخاصة بمبادىء الانتداب فأكد عدم امكانية بحث تلك المبادىء في مجلس عصبة الامم الا من قبل موقعي الميثاق . واما ما يخص الامتيازات الممنوحة في الاراضي المنسلخة عن الامبراطورية العثمانية فقد قال كرزن لقد ادخلت بعض الاحكام في معاهدة سيفر للنظر في هذه الامتيازات ، وقال ان الشركات البريطانية كشركة النفط التركية والجماعات الاخرى تطالب بحقوق متساوية في العراق وفلسطين . وقال كرزن سيحتفظ بالنفط العراقي للدولة العربية المقبلة لان الدولة البريطانية المنتدبة لا تنوى تأسيس أى نوع من الاحتكارات على حسابها الخاص[11] .

أرسل بينبرج كولبي وزير الخارجية الاميركية رسالة بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٠ الى الحكومة البريطانية قال فيها ان حكومة الولايات المتحدة ترحب بتعهد بريطانيا بضمان المرافق الطبيعية العراقية للعراقيين وللدولة العربية المقبلة وقال ان الولايات المتحدة كانت مقتنعة بأن وضع بعض اراضي العدو تحت انتداب الدول الظافرة سيكون ملائما لافضل المصالح العالمية . ولكنها عجزت عن قبول الرأى القائل بأن احكام الانتداب لا تبحث الا في مجلس العصبة ومن قبل الدول الموقعة للميثاق . وقال كولبي ان الولايات المتحدة بصفتها مشاركة في الحرب العالمية الاولى ومقدمة للتضحيات التي انتهت بنجاح قضيتها لا تستطيع ان تعتبر أية دولة من الدول المشاركة مع الحلفاء ممنوعة من

(11) *State Papers*, CXIV, pp. 400-403.

بحث أى امتياز حصل عليه بواسطة الانتداب • وأكد ان الولايات المتحدة احدى الدول المهتمة مباشرة بأحكام الانتداب ولذلك يرجو ان ترسل مسودات صكوك الانتداب الى الولايات المتحدة لدراستها قبل تقديمها الى مجلس العصبة • وطالب بأن تعطى علانية كافية لصكوك الانتدابات • وقال كولبى ان حكومة الولايات المتحدة وجدت من الصعب ان توفق بين اتفاقية سان ريمو وبيان كرزن الذى قال فيه ان منابع نفط العراق وحرية العمل فيها ستضمن للدولة العربية المقبلة التى لم تنظم بعد • واضاف انه من الصعب ان يوفق بين اتفاقية سان ريمو وبيان كرزن الذى قال فيه ان مطالب الامتيازات المتعلقة بتلك المرافق لا تزال كما كانت قبل الحرب ومع ذلك ستدرس دراسة عادلة بعد تأسيس الدولة العربية كما وعدت الحكومة البريطانية • ورفض كولبى ان يفترض بان الحكومة البريطانية أخذت على عاتقها ان تحكم على صحة مطالب الامتيازات فى المناطق المختصة وان تضفى الصحة على بعض تلك المطالب التى تشمل كل العراق • وأكد ان شركة النفط التركية لم تحصل قبل الحرب العالمية الاولى على أية حقوق فى الامتيازات النفطية • وختم رسالته بتساؤله عن معنى احدى مواد اتفاقية سان ريمو القائلة ان اية شركة نفطية خاصة قد تستثمر حقول نفط العراق يجب ان تكون تحت السيطرة البريطانية الدائمة[١٢] •

لخص كرزن فى رسالته المؤرخة فى ٢٨ شباط ١٩٢١ والمرسلة الى ديفس تاريخ شركة النفط التركية ، وقال فى هذه الظروف لا يمكن اعتبار امتيازات النفط فى ولايتى بغداد والموصل مجرد مبدأ نظرى ، وأكد انه لا يرى مانعا ادبيا يضطر الحكومة البريطانية المنتدبة على التحزب ضد مواطنيها (الذين بعد سنوات من المفاوضات الشاقة نالوا بعض الامتيازات ولولا الحرب العالمية الاولى لكانوا منذ زمن طويل منهمكين فى العمل) لكى تعطى فرصة

(12) *State Papers*, CXIV, pp. 405-408.

مساوية للجماعات الاخرى التى لم تكن قبل الحرب مهتمة بمرافق نفط العراق اهتماما شديدا(١٣) .

وبعد مضى ستة أشهر اعلمت الولايات المتحدة وزارة الخارجية البريطانية بمذكرة مؤرخة فى ٢٤ آب ١٩٢١ ومعنونة « موقف حكومة الولايات المتحدة من الانتدابات » قالت فيها اذا استمرت بريطانيا على تاكيد ادعاءات شركة النفط التركية فيجب اتخاذ تدبير خاص لحسم ذلك الادعاء بالتحكيم(١٤) .

وبعد ثلاثة أشهر أخبر جورج هارفى السفير الاميركى فى لندن اللورد كرزن ان حكومة الولايات المتحدة لا تريد لمواطنيها اى امتياز خاص فى الاراضى المنتدبة وتتوقع ان تحترم الحقوق الخاصة المكتسبة فعلا قبل الحرب العالمية الاولى . ولكن يجب ان لا يعترف بطلب شركة النفط التركية الا وفقا للمبادىء التى وافقت الحكومة البريطانية على تطبيقها فى الاراضى المنتدبة وعلى أساس تعيين طبيعة ومدى حقوق الشركة تعينا مرضيا . وقد استشهد هارفى بكتاب سعيد حليم باشا المؤرخ فى ٢٨ حزيران ١٩١٤ الذى سلمه الى السفير البريطانى والخاص بامتيازات شركة النفط التركية وقال هناك مجال للشك فيما اذا كان من الممكن تنفيذ الاجارة حتى ولو لم تنشب الحرب . وقال هارفى اخيرا ان الحكومة الاميركية ترى رفض الترتيبات ذات الصفة الاحتكارية والمغايرة للمبادىء المطبقة فى الاراضى المنتدبة(١٥) .

وفى ١١ شباط ١٩٢٢ أخبر السر أوكلاندگدس السفير البريطانى فى واشنطن جارلس اى . هيوز وزير الخارجية الاميركية ان ليس للحكومة البريطانية اية أسهم فى شركة النفط التركية(١٦) . ولكن بعد بضعة أيام كتب هنرى فلجر وكيل وزير الخارجية الاميركية الى السر اوكلاند كدس قائلا ان ممثلا لنشرة **انترناشنال بتروليوم ربورت** كان قد اطلع على كتاب

(13) *State Papers*, CXIV, pp. 410-413.
(14) U.S. Senate, *Document No*. 97, p. 47.
(15) U.S. Senate, *Document No*. 97, pp. 47-50.
(16) U.S. Senate, *Document No*. 97, p. 52.

ابيض فى وزارة التجارة البريطانية مؤرخ فى ١٠ تشرين الثانى ١٩٢١ عنوانه « استثمارات الحكومة البريطانية فى الشركات المسجلة » وانه بموجب هذه الوثيقة استثمرت هيئة التجارة البريطانية حتى ٣٠ أيلول ١٩٢١ مبلغ أربعين ألف دينار كأسهم فى شركة النفط التركية[١٧] .

امتياز جستر

فى سنة ١٩٠٨ ارسل الرئيس ثيودور روزفلت الرير ادميرال كولبى جستر الى تركيا ليضمن للولايات المتحدة بعض حقوق الاسبقية فى نفط الموصل وقد عارضت الشركات البريطانية والفرنسية والروسية الامتيازات التى حصل عليها جستر سنة ١٩٠٩ على أساس حصولها على وعود بامتيازات ولكن امتياز جستر نال موافقة حكومة السلطان عبد الحميد وعطل تنفيذه مجرى الحوادث السياسية فى تركية ثم نشوب الحرب العالمية الاولى . اما بعد الحرب فقد عطل تنفيذه مرة أخرى ظهور الحركة الكمالية والحرب التركية ـ اليونانية . اخيرا جدد آرثر جستر ابن الاميرال جستر مفاوضاته مع تركيا الكمالية لتأييد الامتياز الممنوح لشركة الاستثمار العثمانية ـ الاميركية (شركة جستر) وقد وافقت حكومة انقرا على امتياز جستر فى ١٠ نيسان ١٩٢٣ وعقد اتفاق لذلك الغرض فى ٣٠ نيسان وقعه وزير الاشغال العامة التركى بالنيابة عن حكومته وآرثر جستر وكلايتون كندى كممثلين للشركة الاميركية ، وقد ابرم هذا الاتفاق المجلس الوطنى الكبير التركى ، وقد نص على بناء ما يزيد على ألف ميل من السكك الحديد وعلى استثمار نفط الموصل [١٨] .

وفى ٣٠ نيسان ١٩٢٣ اخبر السر أوكلاندكدس وزير الخارجية الاميركية هيوز ان الحكومة التركية لا تستطيع منح امتيازات فى العراق الذى هو خارج حكمها وقال ان الحكومة البريطانية لا تستطيع الاعتراف بصحة

(17) U.S. Senate, *Document No.* 97, p. 53.
(18) *Current History*, XVIII, p. 485.

أي امتياز في العراق تمنحه الحكومة التركية في انقرا [١٩] .

تعتقد جريدة **النيويورك تايمس** ان انقرا بمنحها امتياز جستر حاولت ان تضرب الحكومة البريطانية بالحكومة الاميركية [٢٠] . وقال توينبي المؤرخ البريطاني ان امتياز جستر كسف مؤتمر لوزان [٢١] . وأوضح بنك ان الاتراك ادخلوا امتيازات نفط الموصل في امتياز جستر بالرغم من انهم يعلمون ان هذا الامتياز لا قيمة عملية له ما دام مركز ولاية الموصل التي يسيطر عليها البريطانيون غير معلوم [٢٢] . وارتأت جريدة **توحيد افكار** التركية رأيا آخر اذ قالت ان الاتراك وافقوا على منح امتياز جستر على عجل آملين كسب الولايات المتحدة الى جانبهم ولكن حالما وافقت الحكومة التركية على الامتياز وضعت انكلترا وفرنسا صعوبات جمة في طريق عقد الصلح . وقالت لو لم يمنح الاتراك امتياز جستر قبل عقد الصلح لتفادوا ٩٠ ٪ من الصعوبات في لوزان [٢٣] .

مناورات ومساومات من أجل نفط الموصل

في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٢ صرح بونار لو رئيس وزراء بريطانيا ان البريطانيين لا يريدون الانتداب في العراق من اجل نفطه وادعى ان نظام الحكم البريطاني لا يسمح للحكومة بالحصول على فائدة لنفسها في الاراضي المنتدبة [٢٤] . وفي ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ حين كان مؤتمر لوزان يناقش مشكلة الموصل صرح اللورد كرزن حين اشار الى قضية النفط بأنه قيل وزعم

(19) U.S. Senate, *Document No.* 97, p. 56.

(20) *The New York Times*, April 3, 1923.

(21) Toynbee, "Angora and the British Empire in the East", in *The Contemporary Review*, CXXIII, p. 682.

(22) Bing, "The Stouggle for Mosul Oil", in *The New Republic*, XXXV, p. 197.

(23) Quoted in Mears, *Modern Turkey*, p. 572.

(24) Quoted in Davenport and Cooke, *Op. Cit.*, p. 150.

بأن موقف الحكومة البريطانية من الاحتفاظ بالموصل متأثر بقضية النفط ، فانكر ان للنفط اية علاقة بالموضوع وقال انه بينما كان مؤتمر لوزان منعقدا ارسل ثلاثة من اعضاء الوفد التركي الى لندن ليعرضوا امتيازا للنفط في ولاية الموصل التي لم تكن تركية لكي يتصرفوا بها على بعض طالبي الامتيازات من البريطانيين . ولكنهم رجعوا سريعا حين وجدوا انه لن يتم أمر حقيقي من وراء ظهره[٢٥] .

ومن الجهة الثانية حاول عصمت باشا حشد الرأي العام العالمي ضد بريطانيا فصرح في مؤتمر لوزان ان وجهة نظر تركيا في موضوع النفط كانت ولا تزال وستكون ان لا يحرم العالم من نفط ولاية الموصل بعد ارجاعها الى تركيا ، واضاف بلهجة الراثي ان تركيا وعدت بمنح كل التسهيلات الممكنة لكي يربح العالم من هذا النفط بطريقة شرعية[٢٦] .

حين ادرك جوزف گرو رئيس وفد المراقبين الاميركي في مؤتمر لوزان الثاني ان الولايات المتحدة لا تستطيع مجاراة الدبلوماسية البريطانية والفرنسية في قضية النفط ، أخبر رئيس الوفد الفرنسي ان الحكومة الاميركية لن تؤيد أية مطالب للمواطنين الاميركيين في امتيازات تركية قد تلغي الحقوق التي اكتسبها مواطنو الاقطار الاخرى من قبل[٢٧] . وحين استعرض هيوز وزير الخارجية الاميركية العلاقات الخارجية الاميركية في مؤتمر صحفي ذكر نفس الفكرة بطريقة أوضح ، فقال ان حكومة الولايات المتحدة لم تشترك في الحصول على امتياز جستر ولم تقايض بأي حق من حقوقها للحصول على هذا الامتياز أو أي امتياز آخر ، واكد ان موقف اميركا هو تأييد سياسة « الباب المفتوح » والمعاملة العادلة للمواطنين الاميركيين[٢٨] .

---

(25) *Cmd*. 1814, p. 360. انظر ايضا كتاب كرزن الى **التايمس** ، ٣١ تموز ١٩٢٤ بنفس المعنى : صرح عصمت باشا بعدئذ ان المندوبين التركيين (لا ثلاثة) ذهبا الى لندن للتحقيق من المركز المالي لبعض الجماعات التي ترغب بامتيازات في نفط الموصل .

(26) *Cmd*. 1814, p. 397.

(27) *The New York Times*, May, 1923.

(28) *The New York Times*, January 24, 1924.

امتياز نفط الموصل

وفى نفس الوقت كانت المفاوضات تجرى بين بريطانيا العظمى والعراق من أجل الحصول على امتياز النفط لشركة النفط التركية ، وقد نجحت تلك المفاوضات اخيرا • وفى ١٤ آذار ١٩٢٥ أمضى مزاحم الامين الباجهجى بالنيابة عن الحكومة العراقية وادورد هربرت كيلنك عن شركة النفط التركيـــة الاتفاق المعروف(٢٩) • وقد عرضت الحكومة التركية على الحكومة البريطانية امتيازا للنفط فى الموصل وارسلت اليها مشروع اتفاق بتاريخ ١٩ آذار ١٩٢٥ ولكن الحكومة البريطانية رفضت العرض(٣٠) •

بموجب المادة الاولى من اتفاق امتياز النفط منحت الحكومة العراقية شركة النفط التركية حق استثمار النفط(٣١) • ونصت المادة الثانية على ان مدة الاتفاق خمس وسبعون سنة • ونصت المادة الثالثة على ان يشمل الاتفاق جميع العراق ما عدا الاراضى المحولة (قرب مندلى) من ايران الى العـــراق سنة ١٩١٤ وما عدا ولاية البصرة • ونصت المادة العاشرة على العائدات التالية تدفعها الشركة للعراق :

الى حين مرور عشرين سنة على انجاز مد انابيب النفط الى ميناء التصدير يكون مقدار الحصة اربعة شلنات ذهب لكل طن ، ولكل عشر سنوات بعد ذلك التاريخ تزاد أو تخفض تلك الحصة وفقا لنسبة الربح أو الخســارة المئوية خلال السنوات الخمس السابقة ، على الا تقل الحصة عن شلنين ذهب ولا تزيد على ستة شلنات ذهب •

واعطت المادة الثامنة والعشرون للشركة حق استيراد وتصـدير كل المواد والمكائن والادوات والمؤن الضرورية لعملها وكل المواد التى يحق لهـا استغلالها • ونصت المادة التاسعة والعشرون على أن يكون مستخدمو الشركة

---

(29) *The Times*, March 18, 1925.

(٣٠) **العالم العربى** ، ١٧ كانون الثانى ١٩٢٦ •

(٣١) انظر نص الاتفاق فى : *British Special Report*, pp. 303-315.

داخل العراق من المواطنين العراقيين ولكن المدربين والمهندسين والكيمياويين والحفارين وملاحظى العمل والميكانيكيين وغيرهم من العمال الماهرين والكتاب يجوز استقدامهم من خارج العراق اذا لم يمكن الحصول فى العراق على اشخاص حائزين للشروط المطلوبة لاشغال هذه الوظائف ، وبشرط أن تدرب الشركة العراقيين على هذه الاعمال . وبموجب المادة الرابعة والثلاثين اعطى العراقيون أفضلية لحد ٢٠٪ على الاقل فى الاسهم التى تصدر . ونصت المادة الخامسة والثلاثون على أن يكون للعراق حق تعيين مدير واحد فى مجلس ادارة الشركة .

قال ياسين الهاشمى رئيس الوزارة العراقية حينئذ لجريدة **الاستقلال** ان حكومته منحت شركة النفط التركية هذا الامتياز لانه كان من الضرورى أن يعلن العراق حقوقه الشرعية فى الولاية التى يطالب بها الاتراك باسرع وقت ويسجل على الدول التى تمثل فى هذه الشركة بأن العراق صاحب الحق الشرعى وقد خشيت الحكومة ضياع أثمن فرصة فى حياة العراق السياسية ، وقال ان الاتراك اعلنوا امتياز جستر فى مثل تلك الظروف وعند المفاوضة على نفس البقعة ، فكان من الافضل للعراق أن يضمن التأييد الادبى لشركة النفط التركية القوية وقد يسبب رفض اعطاء الامتياز تشجيع شركات النفط صاحبة النفوذ على تأييد مطالبة تركيا بولاية الموصل على حساب العراق[٣٢] .

اشراك الاميركيين فى شركة النفط التركية

عزا الدبلوماسيون والمراقبون سبب تأخير تسوية مشكلة الموصل لصالح البريطانيين خلال مؤتمر لوزان وبعده الى التأييد الادبى السرى الذى قدمته الجهات السياسية والتجارية الاميركية للاتراك[٣٣] . وقد استمرت المفاوضات

---

(٣٢) **الاستقلال** ، ٩ مارت ١٩٢٥ .

(33) Louis Fischer, "America and Mosul", in *The Nation*, CXXI, p. 757.

السرية بعد مؤتمر لوزان بين الحكومتين البريطانية والاميركية بغية اشراك الاميركيين في شركة النفط التركية ، ولكن الجماعات الاميركية رفضت أولا الاشتراك في الشركة ما لم تصف مطالب كلبنكيان . واخيرا في نيسان ١٩٢٦ توصل الى تسوية اعطيت بموجبها الجماعات الاميركية ٢٥٪ من اسهم شركة النفط التركية . وهكذا ظهر أن سياسة « الباب المفتوح » خدعة لادخال الولايات المتحدة ثم صفق الباب بعد دخولها(٣٤) .

(34) *The New York Times*, April 24, 1926; *Foreign Policy Association Information Service*, 11, p. 77. في سنة ١٩٢٨ وافق أعضاء شركة النفط التركية على توزيع الاسهم كما يلي :

شركة استثمار دارسي المحدودة (تمثل شركة النفط الانكليزية ـ الفارسية)	٠٢٣٫٧٥٪
شركة النفط الانكليزية السكسونية (تمثل شركتي رويال دج وشل)	٠٢٣٫٧٥٪
شركة النفط الفرنسية (تمثل الجماعات الفرنسية)	٠٢٣٫٧٥٪
شركة استثمار الشرق الادنى (تمثل الجماعات الاميركية)	٠٢٣٫٧٥٪
شركة التعاون والاستثمار المحدودة (تمثل كلبنكيان)	٠٥٪

وبعد أشهر قليلة أبدل اسم شركة النفط التركية باسم شركة نفط العراق .



APPENDIX

المادة الثالثة من معاهدة لوزان

ARTICLE 3, TREATY OF LAUSANNE

النص الفرنسي « الرسمي »

French Text "Official".

De la Mer Mediteranee a la frontiere de Perse, la frontiere de la Turquie est fixee comme il suit:

1. *Avec la Syrie*:

La frontiere definie dans l'Article 8 de l'Accord franco-turc du 20 octobre 1921;

2. *Avec l'Irak*:

La frontiere entre la Turquie et l'Irak sera determinee a l'amiable entre la Turquie et la Grande-Bretagne dans un delai de neuf mois.

A defaut d'accord entre les deux Gouvernments dans le delai prevu, le litige sera port devant le Conseil de la Societe des Nations.

Les Gouvernments turc et britannique s'engagent reciproquement a ce que, en attendant la decision a prendre au sujet de la frontiere, il ne sera procede a aucun mouvement militaire au autre, de nature a apporter un changement quelque dans l'etat actuel des territoires dont la sort definitif dependra de cette decision.

الترجمة الانكليزية

English Translation.

From the Mediterranean to the frontier of Persia, the frontier of Turkey is laid down as follow:

(1) *With Syria*:

The frontier described in Article 8 of the Franco-Turkish Agreement of the 20th October, 1921;

(2) *With Iraq*:

The frontier between Turkey and Iraq shall be laid down in friendly agreement to be concluded between Turkey and Great Britain within nine months.

In the event of no agreement being reached between the two Governments within the time mentioned, the dispute shall be referred to the Council of the League of Nations.

The Turkish and British Governments reciprocally undertake that, pending the decision to be reached on the subject of the frontier, no military or other movement shall take place which might modify in any way the present state of the territories of which the final fate will depend upon that decision.

الترجمة العربية

من البحر الابيض المتوسط الى حدود ايران ، تعين حدود تركيا كما يلى :

(١) مع سوريا :

خط الحدود الموصوف فى المادة الثامنة من الاتفاقية الفرنسية ـ التركية المؤرخة فى ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ .

(٢) مع العراق :

سوف يعين خط الحدود بين تركيا والعراق باتفاقية ودية تعقد بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة أشهر .

فى حالة عدم التوصل الى اتفاقية بين الحكومتين خلال الزمن المذكور سيرفع النزاع الى مجلس عصبة الامم .

تتعهد الحكومتان التركية والبريطانية تعهدا متبادلا بانه الى حين التوصل الى قرار حول موضوع الحدود لن تحدث حركة عسكرية ولا اية حركة أخرى قد تغير بطريقة ما حالة الاراضى الراهنة التى يتوقف مصيرها النهائى على ذلك القرار .

المراجع

المراجع العربية

الوثائق الرسمية :

الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، **الوقائع العراقية** ، ٢٩ كانون الاول ١٩٢٥
الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، **مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي** ، الجزء الاول (بغداد ١٩٢٤) ٠

الجرائد :

الاستقلال
العالم العربي
العراق
العهد
المفيد
الموصل
نداء الشعب

الكتب :

الحسني ، عبدالرزاق ، **تاريخ العراق السياسي الحديث** ، ثلاثة اجزاء (صيدا ، لبنان ، ١٩٤٨) يحتوى على وثائق مفيدة كثيرة ٠

الحسني ، عبدالرزاق ، **تاريخ الوزارات العراقية** ، الجزء الاول (صيداً ، لبنان ، ١٩٣٣) يحتوى على وثائق مفيدة كثيرة ٠

الحسني ، عبدالرزاق ، **العراق في دوري الاحتلال والانتداب** ، الجزء الاول (صيدا ، لبنان ١٩٣٥) يحتوى على وثائق مفيدة كثيرة ٠

سعد ، ب ٠ ط ، **قضية الموصل في مؤتمر لوزان** (بغداد ، ١٣٤٣ هـ) يمثل وجهات نظر العراق عن قضية الموصل في ادوارها الاولى ٠

المراجع التركية

الوثائق الرسمية :

Ministry of Foreign Affairs, *La Question de Mossoul de la Signature du Traité d'Armistice de Moudros* (30 *Octobre*, 1918) *au* 1[re] *Mars*, 1925 [Livre Rouge: Red Book] (Constantinople, 1925).

الجرائد :

(مقتبسة من مصادر أخرى)

اقدام
اقشام
ايلرى
توحيد افكار
جمهوريت
حاكميتي مليه
مستقل
وقت
وطن
يني سيس

المراجع الاخرى

BIBLIOGRAPHY

I. OFFICIAL DOCUMENTS

A. *British*

Colonial Office, *Report by his Majesty's Government ... to the Council of the League of Nations on the Administration of Iraq*, 1920-1926, (London, 1924-1927).

Colonial Office, *Report of the Financial Mission Appointed ... to Enquire into the Financial Position and Prospects of the Government of Iraq*, 1925, Cmd. 2438, (London, 1925).

Colonial Office, *Special Report ... to the Council of the League of Nations on the Progress of Iraq during the period* 1920-1931, (London, 1931).

Foreign Office, *British and Foreign State Papers*, Volume CXIV, (London, 1921).

Foreign Office, *Treaty Series No.* 11 (1920), *Treaty of Peace with Turkey signed at Sevres, August* 10, 1920, (London, 1920).

Foreign Office, *Treaty Series No.* 16 (1923), *Treaty of Peace with Turkey and other instruments, Signed at Lausanne on July* 24, 1923, Cmd. 1929, (London, 1923).

Foreign Office, *Turkey No.* 1 (1923) *Lausanne Conference on Near Eastern Affairs* 1922-1923, *Records of Proceedings and Draft Terms of Peace*, Cmd. 1814, (London, 1923).

India Office, *Review of the Cicil Administration of Mesopotamia*, (London, 1920), Cmd. 1061.

Praliamentary Debates, *House of Commons*, Fifth Series, Volumes CLXXVI, CLXXXIX, CXCI, (London, 1924, 1926).

Parliamentary Debates, *House of Lords*, Fifth Series, Volumes LIII, LXIII, (London, 1923), 1926).

B. *League of Nations*

Official Journal, 1923-1926 (Geneva, 1923-1926).

Permanent Mandates Commission, *Minutes of Seventh and Tenth Sessions* (Geneva, 1925, 1926).

Question of the Frontier Between Turkey and Iraq,Report Submitted to the Council by the Commission Instituted by the Council Resolution of September 30, 1924, (Lausanne, 1925).

Treaty Series, Volumes XXVIII, XXXV, XLVII, LXIV, (Geneva, 1924-1927).

C. *Permanent Court of International Justice*

Series B, *No.* 12, 1925, *Collection of Advisory Opinions, Article* 3, *Paragraph* 2, *of the Treaty of Lausanne* (*Frontier Between Turkey and Iraq*), (Leyden, 1925).

Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, (November 21, 1925) *Treaty of Lausanne, Article* 3, *Paragraph* 2 (*Frontier Between Turkey and Iraq*), (Leyden, 1925).

D.*United States*

68th Congress, First Session, Senate, Document No. 97, Oil Concessions in Foreign Countries, (Washington, 1924).

II. ARTICLES

"American Oil Interests in Mesopotamia — the Turkish Petroleum Company", in *Foreign Policy Association — Information Service*, Volume II, 1926, pp. 68-78.

Anglo-Iraqi, "Iraq-Mosul — the Financial Aspect", in *The English Review*, Volume XLI, 1925, pp. 631-635.

Augur, "The Mosul Treaty", in *The Fortnightly Review*, Volume CXXVI, 1926, pp. 51-56.

Bing, Edward J., "The Struggle for Mosul Oil", in *The New Republic*, Volume XXXV, 1923, pp. 196-197.

Briggs, Herbert Whittaker, "L'Avis Consulatif No. 12 de la Cour Permanente de Justice Internationale dans l'Affaire de Mossoul", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparee*, Volume VIII, 1927, pp. 626-655.

Bruneau, Pierre, "La Question de Mossoul", in *L'Europe Nouvelle*, February 3, 1923, pp. 138-140.

Cartouzet, Pierre, "La Question de Mossoul", in *La Revue Hebdomaire*, January 12, 1923, pp. 346-352.

Chardin, F. W., "Iraq-Mosul — the Land of the Twin Rivers", in *The English Review*, Volume XII, 1925, pp. 484-493; the writter had been British assistant political officer in Mosul town.

Chardin, F. W., "Mosul", in *Journal of the Central Asian Society*, Volume XIII, 1926, pp. 162-164.

Chardin, F. W., "The Mosul Question — What the Inhabitandts Realy Want", in *The Contemporary Review*, Volume CXXVII, 1925, pp. 57-63.

Earle, Edward Mead, "Mosul, Settled or Unsettled", in *The New Republic*, Volume XLV, 1926, pp. 314-316.

Earle, Edward Mead, "The Turkish Petroleum Company", in *Political Science Quarterly*, Volume XXXIX, 1924, pp. 265-279.

Ewer, W. N., "Getting Mosul into Perspective", in *The Labour Monthly*, Volume VII, 1925, pp. 676-691; *The Labour Monthly* is a communist magazine, published in London.

Ewer, W. N., "The Mosul 'Victory'," in *The Labour Monthly*, Volume VIII, 1926, pp. 475-483.

Fischer, Louis, "America and Mosul", in *The Nation*, Volume CXXI, 1925, pp. 756-757.

Gore, Reverend Charles, "Iraq-Mosul — The Moral Obligation", in *The English Review*, Volume XLI, 1925, pp. 629-630; the writer had been bishop of Oxford, England.

Grotte, Michel de la, "La Cour Permanente de Justice Internationale en 1925", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparee*, Volume VII, 1926, pp. 330-344.

Heathcote, Dudley, "Mosul and the Turks", in *The Fortnightly Review*, Volume CXVIII, 1925, pp. 607-615.

Johnson, Albin E., "Intrigue in the Middle East", in *The Nation*, Volume CXXII, 1926, pp. 141-142.

Keith, Berriedale, "The League of Nations and Mosul", in *Journal of Comparative Legislation and International Law*, Volume VIII, 1926, pp. 38-49.

"L'Affaire de Mossoul", in *L'Asie Francaise*, December, 1925, pp. 339-344.

"La France et les Petroles de Mossoul", in *L'Europe Nouvelle*, July 10, 1926, pp. 942-946.

"La Question de Mossoul devant la Societe des Nations", in *L'Asie Francaise*, August-September, 1925, pp. 256-273.

Le Fur, Louis, "L'Affaire de Mossoul", in *Revue Generale de Droit International Public*, Volume VIII, 1926, pp. 60-103, 209-245.

Lloyd, Major H. I., "The Geography of the Mosul Boundary", in *The Geographical Journal*, Volume LXVIII, 1926, pp. 104-117; the writer had been a British officer in Iraq.

Lybyer, Albert Howe, "Official Turkish View of Mosul Decision", in *Current History*, Volume XXIII, 1926, pp. 922-923.

Lybyer, Albert Howe, "Turkish Reactions to Mosul Decision", in *Current History*, Volume XXIII, 1926, pp. 765-766.

Minorsky, Vladimir F., "The Mosul Question", in *American Library in Paris Bulletin*, Bulletins No. 9 and 10, April 15, 1926, pp. 1-44.

Nomad, "The Legal Aspects of the Mosul Question", in *United Empire*, Volume XVI, 1925, pp. 664-665.

Perkins, Cleveland, "The Mosul Question", in *Editorial Research Report*, October 26, 1925, pp. 673-683.

Poinebard, A., "Mossoul et la Route des Indes", in *L'Asie Francaise*, May, 1923, pp. 21-30.

"Propagande Turque en Iraq", in *L'Asie Francaise*, October 1925, pp. 324-325.

Raglan, Lord, "The Situation in Iraq", in *The English Review*, Volume XLI, 1925, pp. 478-483.

Ray, Marcel, "L'Accord Anglo-Turc sur la Question de Mossoul", in *L'Europe Nouvelle*, June 12, 1926, pp. 804-805.

Ray, Marcel, "L'Affaire de Mossoul Revient le Consiel de la Societe des Nations", in *L'Europe Nouvelle*, September 12, 1925, pp. 1203-1205.

Seasi, "Reflections on the Mosul Problem", in *Journal of the Central Asian Society*, Volume XIII, 1926, pp. 350-363.

Spender, Hugh F., "The Mosul Question at Geneva", in *The Contemporary Review*, Volume CXXIV, 1925, pp. 596-606.

Staff Officer, "Iraq-Mosul — The Military Problem", in *The English Review*, Volume XLI, 1925, pp. 636-641.

Taillardat, F., "La Question de Mossoul", in *L'Asie Francaise*, August-September, 1926, pp. 268-274.

Tardieu, Andre, "Mossoul et le Petrole", in *L'Illustration* (Paris), Volume CLV, June 19, 1920, pp. 380-382.

"The Iraq Mandate", in *United Empire*, Volume XVI, 1925, pp. 598-599.

"The Mosul Award and After", in *The Near East and India*, Volume XXVIII, 1925, p. 765.

Toynbee, Arnold Joseph, "Angora and the British Empire in the East", in *The Contemporary Review*, Volume CXXIII, 1923, pp. 681-691.

"Turkey and the League", in *The Near East and India*, Volume XXVIII, 1925, p. 735.

Verzijl, J. H. W., "La Classification des Differends Internationaux et la Nature du litige Anglo-Turc Relatif au Vilayet de Mossoul", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparee*, Volume VI, 1925, pp. 732-759.

Whitton, John B., "Cronique des Faits Internationaux, Societe des Nations", in *Revue Generale de Droit International Public*, Volume VII, 1925, pp. 403-422.

Williams, Kenneth, "The Significance of Mosul", in *The Nineteenth Century and After*, Volume XCIX, 1926, pp. 349-355.

Wright, Quincy, "The Government of Iraq", in *The American Political Science Review*, Volume XX, 1926, pp. 743-769.

Wright, Quincy, "The Mosul Dispute", in *The American Journal of International Law*, Volume XX, pp. 453-463.

X "Great Britain and Mesopotamia", in *The Asiatic Review*, Volume XXI, 1925, pp. 222-224.

III. JOURNALS AND PERIODICALS

Current History, Volume XVII-XXIV (New York, 1922-1926).

Reference Service on International Affairs — European Economic and Political Survey, Volume I (Paris, 1925).

The American Review of Reviews, Volume LXXII (New York, 1925).

The Economist, Volume CII (London, 1926).

The Literary Digest, Volumes LXXVI, LXXXII,LXXXVII, LXXXVIII, XC (New York, 1923-1926).

The Near East and India, Volumes XXVIII, XXIX (London, 1925, 1926).

The London Statist, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVII, October 10, 1925, p. 18.

The New Leader, quoted in The Literary Digest, Volume LXXXVIII, January 16, 1926, p. 20; British Laborite, published in London.

The New Statesman, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVIII, January 16, 1926, p. 19; British Socialist, published in London.

The New York Journal of Commerce, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

The Reynolds's Illustrated News, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVII, October 10, 1925, p. 17, published in London.

The Saturday Review, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXII, August 16, 1924, p. 20, published in London.

IV. NEWSPAPERS

A. *British*

The Machaster Guardian, Liberal.

The Times; pro-government, moderate Conservative.

The Daily Chronicle, quoted in *The New York Times*, January 2, 1923.

The Daily Express, quoted in *Al-Mufid*, August 16, 1925 and in *The Literary Digest*, Volume LXXXVII, October 10, 1925, p. 18 and in Volume LXXXVII, February 6, 1926, p. 19; the paper was pro-Turkish, Conservative.

The Daily Herald, quoted in *Al-Mufid*, August 16, 1925; the paper was laborite.

The Daily Mail, quoted in *Al-Mufid*, August 16, 1925 and in *United Empire*, Volume XVI, 1925, p. 664; the paper was pro-Turkish, Conservative.

The Daily News, quoted in *Al-Mufid*, August 16, 1925 and in *Al-Alam Al-Arabi*, September 8, 1925.

The Daily Telegraph, quoted in *Al-Mufid*, August 17, 1925; the paper was pro-government, Conservative.

The Evening Express, (Cardiff), quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVIII, February 6, 1926, p. 17.

The Machester Guardian, quoted in *Al-Mosul*, June 7, 1924 and in *The Literary Digest*, Volume LXXXVII, October 10, 1925, p. 17; the paper was Liberal.

The Morning Post, quoted in *Al-Mosul*, June 7, 1924 and in *Al-Mufid*, August 16, 1925.

The Westminster Gazette, quoted in *The New York Times*, December 1, 1925; the paper was pro-Turkish, Conservative.

B. *American*

The Chicago Tribune.

The Christian Science Monitor.

The New York Times.

The Austin Statesman, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

The Baltimore Sun, quoted in*The Literary Digest*, Volume LXXXVI, February 17, 1923, p. 13.

The Brooklyn Eagle, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13 and Volume LXXXVII, December 26, 1925, p. 8.

The Buffalo News, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 12.

The Chicago Evening Post, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVI, February 17, 1923, pp. 12-13.

The Dayton News, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 12.

The Detroit Free Press, quoted in *The Literary Digest*, Volume XC, July 17, 1926, p. 12.

The Detroit News, qouted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 12.

The New York Call, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1293, p. 13. A Socialist Paper.

The New York Herald, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

The New York Herald Tribune, quoted in *The Literary Digest*, Volume XC, July 17, 1926, p. 11.

The New York Sun, quoted in *The Literary Digest*, Volume XC, July 17, 1926, pp. 11-12.

The New York World, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVII, December 26, 1925, p. 9.

The St. Louis Post-Dispatch, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVII, December 26, 1925, p. 9.

The St. Louis Star, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

The San Antonio Express, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

The San Francisco Chronicle, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

The Worker (New York, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13. A Socialist paper.

C. *French*

Echo de Paris, quoted in *The Times*, December 8, 1925.

Journal des Debats, quoted in *The New York Times*, April 3, 1923.

L'Ere Nouvelle, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXII, August 16, 1924, p. 20.

Le Temps, quoted in *The New York Times*, January 16, 1924 and in *The Times*, September 21, 1925 and December 8, 1925.

L'Oeuvre, quoted in Ernest Harold Davenport and Sidney Russel Cooke, *The Oil Trusts and Anglo-American Relations* (New York, 1924), p. 145.

V. BOOKS

Antonius, George, *The Arab Awakening*, (New York, 1946). The best work on the subject. It discusses Arab nationalism and the Arab renaissance from the beginning of the nineteenth century through the post-war settlement of 1918-1938. The author was Christian Arab of Palestine.

Bell, Lady Florence, ed., *The Letters of Gertrude Bell*, (London, 1947). Selected letters of Miss Bell, the Eastern Secretary of the High Commissioner in Iraq, covering the years 1916-1926.

Bomli, Pieter Elias Johannes, *L'Affairs de Mossoul* (Paris and Amsterdam, 1929). A legal discussion of the Mosul problem, defending the Turkish point of view.

Child, Richard Washburn, *A. Diplomat Looks at Europe* (New York, 1925). Personal views of an American diplomat expressed in his diary at Lausanne.

Crutiansky, Leon, *La Question de Mossoul devant le Conseil de la Societe des Nations* (Paris, 1927). A legal treatise on the Mosul question, supporting the Turkish claims.

Davenport, Ernest Harold and Cooke, Sindney Russell, *The Oil Trusts and Anglo-American Relations* (New York, 1924). Deals with the rivarly between the United States and Great Britain over world oil.

Denny, Ludwell, *We Fight for Oil* (New York, 1928). Explains the importance of oil in world politics.

Ellison, Grace, *An Englishwoman in Angora* (New York, 1923). Journalistic account of a tourist.

Ireland, Philip W., *Iraq, A Study in Political Development* (New York, 1938). The best work on the subject; a doctoral thesis in political science submitted by an American to the University of London.

Loder, John de Vere, *The Truth about Mesopotamia, Palestine and Syria* (London, 1923). A journalist's account of the settlement in these countries after the First World War; contains some documents.

Mears, Eliot Grinnell, *Modern Turkey* (New York, 1924). An account of the history of modern Turkey in the twentieth century contains many very useful documents and a chronology of events.

Temperely, Harold W. V. (ed.), *A History of the Peace Conference of Paris*, Volumes I and VI (London, 1920-1924); contains documents.

Toynbee, Arnold J., *Survey of International Affairs*, 1925, I (London, 1927). An excellent account of the Islamic world after the peace settlement.

Wilson, Lt. Col. Sir Arnold T., *Mesopotamia*, 1917-1920; *A Clash of Loyalties* (London, 1931). A personal account by the British Acting Civil Commissioner; subjective views on the period 1918-1920.

VI. PAMPHLETS

Gidel, Gilbert, *Consulation sur L'Article* 3, *Paragraphe* 2, *du Traite de Lausanne Concernant la Frontiere entre la Turquie et l'Irak* (Paris, 1925). A legal treatment of the Article, defending the Turkish point of view.

Gontaut-Biron, R. de., *La France et la Question de Mossoul* (Paris, 1923). Expresses a French opinion on the Mosul question in its early stages.

أهم الأسماء المذكورة في الكتاب

INDEX

Page

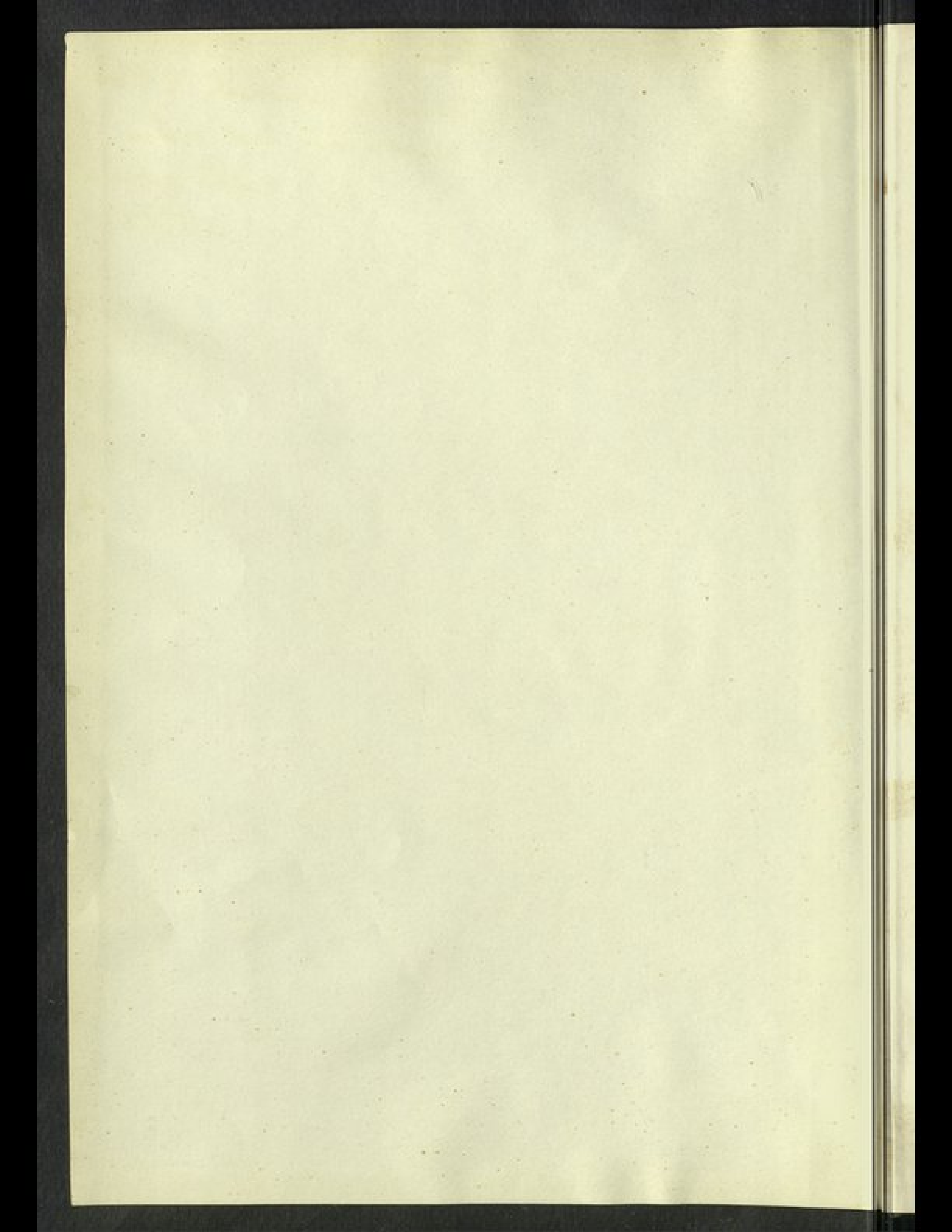
Page

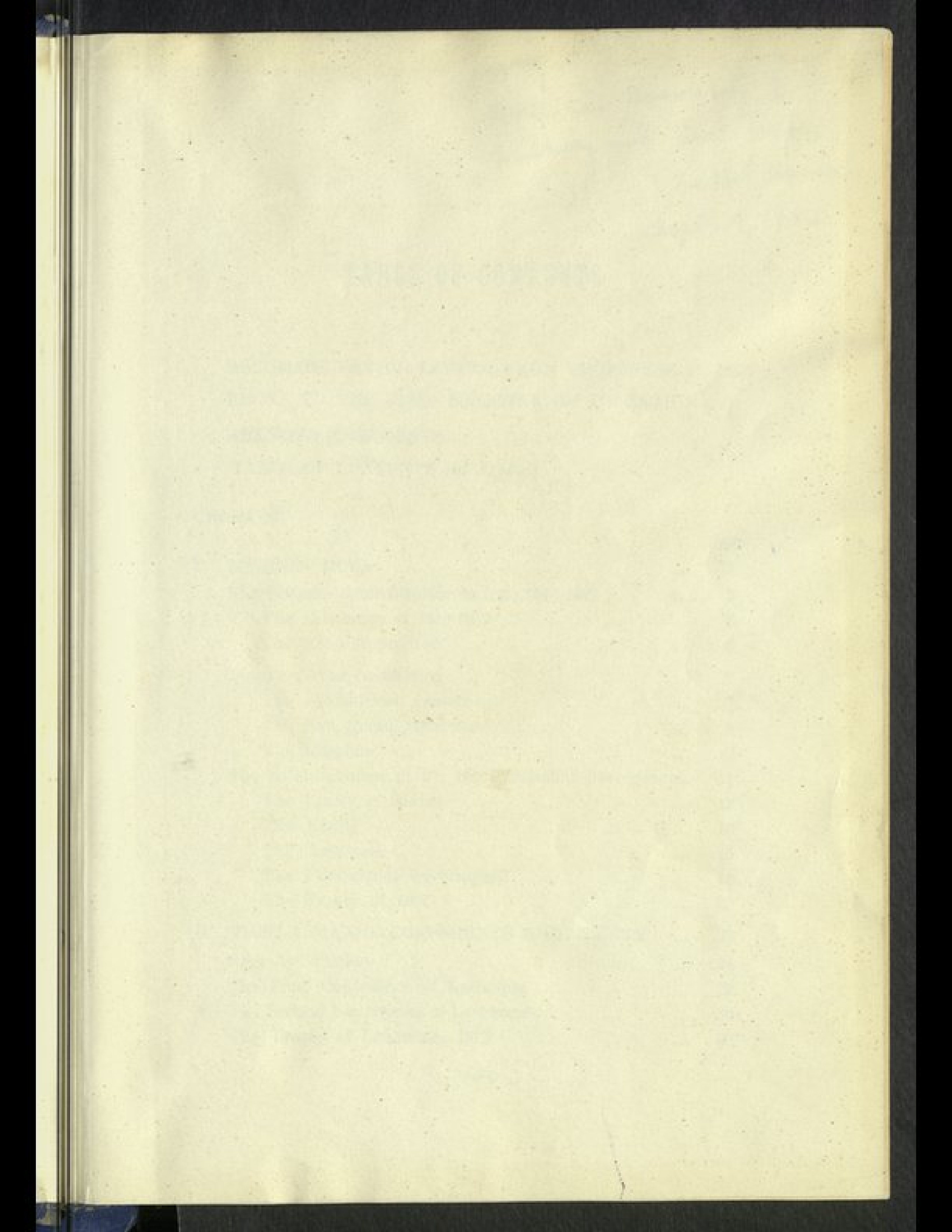
Page

Page

To my Alma Mater (The American University of Beirut) Library with best wishes.
Fadhil Hussain
Sept. 9, 1955

TABLE OF CONTENTS






AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
UT VITAM HABEANT ABUNDANTIUS HABEANT
1866
الجامعة الاميركية في بيروت

